

2012

21

SEYASAT

سياسات

د. نبيل قسيس:
نعيش حصاراً،
والازمة الاقتصادية بنيوية

دراسات

- قراءة في الوضع الاقتصادي الفلسطيني ومؤشراته الكلية ضمن تقارير "الأونكتاد"
- القوى السياسية وتأثيرها على الرأي العام

مقالات

- قطاع غزة والحراك الإقليمي: كسر الحصار أم استدامة الانقسام؟
- قراءة سياسية وأخرى فنية في الانتخابات المحلية

سياسات عامة

- انعكاسات العوامة على السياسات العامة في البلدان النامية (مع الإشارة لنموذج مصر)

سياسات

فصلية سياسية تصدر عن معهد السياسات العامة

21

2012



سياسات
SEYASAT



معهد السياسات العامة
Institute for Public Policies

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG In cooperation with:
Friedrich-Ebert-Stiftung



فصلية سياسية تصدر عن معهد السياسات العامة

سياسات

SEYASAT

فصليية تصدر عن معهد السياسات العامة



رئيس التحرير : الدكتور عاطف أبو سيف
مدير التحرير: أكرم مسلم

المراسلات: معهد السياسات العامة، عمارة ابن خلدون، المصيون، رام الله، فلسطين، تليفاكس: ٢٩٥٩٣٠٦ - ٠٢

صفحة معهد السياسات العامة الإلكترونية: www.ipp-pal.org

بريد "سياسات" الإلكتروني: info@ipp-pal.org

رام الله (٢١) تشرين الثاني ٢٠١٢

الإخراج والطباعة : مؤسسة "الأيام" - رام الله - فلسطين

التصميم الفني ولوحة الغلاف: حسني رضوان

المواد المنشورة لا تعتبر بالضرورة عن رأي المجلة أو المعهد

معهد السياسات العامة، جمعية أهلية تأسست عام ٢٠٠٦ في رام الله، تُصدر إلى جانب **سياسات** أوراق تقييم أداء، وأوراقاً سياساتية إلى جانب تنظيم برامج تدريبية تندرج ضمن محاولة موسعة للمشاركة في تصويب الأداء المؤسسي ورفد النقاش السياسي بالمعلومات الدقيقة والتحليلات المعمقة والأرقام.

ترحب **سياسات** بمساهمات الكتاب والباحثين الفلسطينيين والعرب في السياسة الفلسطينية وتشابكاتها الإقليمية والدولية، وفي البحث في السياسة العامة وتطبيقاتها. يتم تصنيف المواد إلى دراسات (٥٠٠٠-٦٠٠٠ كلمة) ومقالات (٣٠٠٠-٤٥٠٠ كلمة) وعروض كتب (١٠٠٠-٢٥٠٠).
بذلك ترحب **سياسات** بأي اقتراحات لعرض كتب سواء صدرت بالعربية أو بلغة أجنبية. مع مراعاة أن تلتزم المساهمات المقدمة القواعد المتعارف عليها في البحث والكتابة من حيث الأصالة والرصانة والصنعة العلمية، وألا تكون مقدمة لأي مكان آخر للنشر أو سبق نشرها مستقلة أو نشر جزء منها.
تبلغ **سياسات** الكاتب بقبول مادته للنشر في غضون شهر من تسلمها للمادة. وتقدم **سياسات** مكافأة مالية على المواد التي يتم نشرها.
ترسل المواد على بريد المجلة الإلكتروني أو على عنوان معهد السياسات العامة البريدي.

الفهرس

- ٧..... في البداية.....
- القوى السياسية الفلسطينية وتأثيرها على توجهات الرأي العام الفلسطيني:
«قضية المصالحة الوطنية - الفاعلية والتأثير» / د. عاطف أبو مطر ٩.....
- الحريات الاكاديمية لطلبة الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة/ نادية الدلو ٥٥.....
- قراءة للوضع الاقتصادي الفلسطيني ومؤشراته الكلية ضمن
تقارير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «الأونكتاد»/ مسيف مسيف ٦٦.....
- سيناريو الضربة الإسرائيلية القادمة ضد غزة/ د. عدنان أبو عامر ٨٩.....
- قراءة فنية في الانتخابات المحلية/ ناصيف معلم ١٠٧.....
- الانتخابات.. والانتقال من الحالة الشاذة إلى الحالة الطبيعية / مهند عبد الحميد ١١٥.....
- قطاع غزة والحراك الاقليمي: محاولات لكسر الحصار أم لاستدامة الانقسام؟/ كمال أبو شاويش ١١٨.....
- لقاء مع وزير المالية د. نبيل قسيس حول الحال الاقتصادي والمالي (جعفر صدقة و أكرم مسلم) ١٢٦.....
- انعكاسات العولمة على السياسات العامة في البلدان النامية
(مع الإشارة لنموذج مصر) د. محمد علي حمود ١٤١.....
- قراءة في كتاب «الثورة المصرية: الدوافع والاتجاهات والتحديات» ١٦٣.....
- المكتبة ١٨١.....
- وثيقة- نص مسودة مشروع القرار للحصول على مكانة دولة غير عضو في الأمم المتحدة ١٨٧.....

الاقتصادية. الخطوة الفلسطينية تترك إسرائيل، وتساهم في توضيح صورتها كدولة خارجة عن سرب الأمم، ومعارضة للشرعية الدولية، كما أن أوباما الذي حصل على بطاقة إقامة جديدة في البيت الأبيض انجرّ فور تجديد انتخابه لإعلان تعاطفه مع الحرب على غزة ومعارضة التوجه الفلسطيني إلى الأمم المتحدة.

تحاول سياسات الاقتراب من تخوم هذا الواقع المتشابك، وتقديم اشتباكات علمية وتحليلية معه، كي تساهم في تبسيطه، وجعله أكثر مقدرةً على الفهم. يحاول الدكتور عاطف أبو مطر، أستاذ علم الاجتماع بجامعة غزة، عبر دراسته الموسومة (القوى السياسية الفلسطينية وتأثيرها على توجهات الرأي العام الفلسطيني «قضية المصالحة الوطنية - الفاعلية والتأثير») قراءة توجهات الرأي العام الفلسطيني تجاه قضية مهمة، هي قضية المصالحة، من خلال بحث ميداني يستطلع ويحلل فيه آراء مستطلعيه. وكشفاً للألام الانقسام ومضاره على الحياة الفلسطينية، تقدم الباحثة نادية الدلو دراسةً بعنوان (الحريات الأكاديمية لطلبة الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة) تقرأ فيها حالة الحريات داخل أسوار الجامعة، وكأن لسان حالها يقرع جرس الإنذار «حتى الجامعات؟!». فيما تحظى الأوضاع الاقتصادية في فلسطين بدراسة لمسيّف مسيف بعنوان (قراءة للوضع الاقتصادي الفلسطيني ومؤشرات الكلية ضمن تقارير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «الأونكتاد»).

يذهب هذا العدد للطباعة فيما طائرات الـ (أف ١٦) والبوارج والمدفعية الإسرائيلية تقصف غزة بصورة هستيرية، في جريمة حرب تلقى صمتاً من المجتمع الدولي، فيما السكّان العزل يواجهون قدرهم وحيدين، في صورة تكاد تُعيد إنتاج مشهد ذلك الصباح من شهر كانون الثاني قبل أربع سنوات تقريباً من العام ٢٠٠٨، حين أُلقت الطائرات مليون كيلوجرام من المتفجرات على غزة. لن يكون بمقدور أحد أن يعرف أين ستصل العملية العسكرية، إذ إن الضربة المهولة التي يوجهها سلاح الجو لكبح جماح الفصائل الفلسطينية وشلّ الحياة في غزة قد تكون متبوعةً بعملية برية ستكون مكلفةً للجميع. أيضاً كما في الحرب السابقة، فإن الحالة الفلسطينية ليست موحّدة، والانقسام الفلسطيني ما زال يأكل الجسد الوطني. في اليوم الأول خرجت بيانات تقول إن إنهاء الانقسام وحده يعني المواجهة الحقيقية لتداعيات العدوان.

ثمة ربط كبير بين التصعيد الإسرائيلي في غزة وحدثين مركزيين إلى جانب - طبعاً - رغبة إسرائيل في تدمير القوة الصاروخية للفصائل واستعادة قوة الردع الإسرائيلية وكَي الوعي الفلسطيني. يرتبط الأول بالانتخابات الإسرائيلية والسباق على تقديم غزة مسرحاً لتنفيذ البرامج الانتخابية، فيما يرتبط الثاني بالجهود التي يبذلها الرئيس «أبو مازن» للتوجه إلى الأمم المتحدة في الـ ٢٩ من تشرين الثاني؛ من أجل الحصول على عضوية دولة مراقب، والعقوبات التي يتعرّض لها وتبعاتها

السياسية بجامعة النهريين في العراق (انعكاسات العولمة على السياسات العامة في البلدان النامية مع الإشارة لنموذج مصر)

وتستعرض سياسات في زاوية قراءة الكتب كتاب المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات حول الثورة المصرية الذي يشارك في كتابته سبعة عشر باحثاً يرصدون واقع ثورة يناير وأفاقها. وكالعادة تستعرض سياسات مجموعة من الكتب التي صدرت حديثاً.

يبدو الحقل السياسي والوضع الميداني في فلسطين في حالة اضطراب مع اشتداد العدوان الإسرائيلي على غزة، وارتفاع وتيرة النقاش حول الطلب الفلسطيني في الأمم، والحصار الاقتصادي الذي يفرض على السلطة؛ عقاباً لها على سياساتها ونزوعها نحو الاستقلال. وفي ظل زحمة هذه القضايا يظل السؤال المركزي الذي يشغل بال المواطنين والمشروع في أن: هل سيستغل الفلسطينيون الوضع ونزيف الدم من أجل وقف انقسامهم، والوحدة.

ويناقش الدكتور عدنان أبو عامر في دراسته (سيناريو الضربة الإسرائيلية القادمة ضد غزة) خيارات الحرب على غزة والسيناريوهات المحتملة والخطط المتوقعة، في استشراف يتحقق مع بداية هذا العدوان. وتحظى الانتخابات البلدية التي جرت في الضفة الغربية ولم تجر في غزة؛ بسبب الانقسام، بمقالة لناصيف معلم بعنوان (قراءة فنية في الانتخابات)، ومقالة لمهند عبد الحميد بعنوان (الانتخابات والانتقال من الحالة الشاذة إلى الحالة الطبيعية). تحاول المقالتان تحليل ما جرى في الانتخابات المحلية وتداعياتها؛ بغية فهم سبل الاستفادة منها لتطوير السياق الديمقراطي الفلسطيني.

واستكمالاً لبحث سياسات حول الأزمة الاقتصادية، تخصص ندوتها للقاء مطوّل مع الدكتور نبيل قسيس وزير المالية، يتحدث فيه عن الأزمة الاقتصادية والمالية التي تواجهها السلطة. فيما تخصص سياسات زاوية السياسات العامة لدراسة محمد علي حمودة من كلية العلوم

القوى السياسية الفلسطينية وتأثيرها على توجهات الرأي العام الفلسطيني «قضية المصالحة الوطنية - الفاعلية والتأثير» دراسة ميدانية

د. عاطف أبو مطر*

والمجتمع الفلسطيني كسائر المجتمعات، تشتمل تكويناته الاجتماعية على مجموعة من القوى المختلفة، منها السياسية والاقتصادية والعائلية والدينية وقوى المجتمع المدني، والتي تؤثر في كافة تشكيلاته البنائية الأخرى، وتلعب دوراً مهماً في الحياة العامة، وتتحكم في الاتجاهات والمواقف الاجتماعية للأفراد والجماعات، وتعتبر في الوقت نفسه أحد العناصر الرئيسة المكونة للحياة الفعلية للأفراد، وهي تكوينات اجتماعية تحافظ على البيئة الاجتماعية وتتسم بقدرتها على التأثير في الآخرين، وتوجيه سلوكهم؛ في سبيل الوصول إلى هدف محدد ومقصود، فهي شكل من أشكال التفاعل القائم بين مكوناتها وبين أفراد المجتمع، وميكانيزم من ميكانيزمات تنظيم الحياة.

في عصر تتزايد فيه التغيرات الاجتماعية، وتطرح أمام المجتمع والفرد تحديات واختبارات... يمكن بمواجهتها أو قبول أحدها إحداث تغيير أساسي في البناء الاجتماعي، وفي شبكة العلاقات الاجتماعية التي نظمت العلاقة بين أفراد المجتمع الفلسطيني.

فقد شهد المجتمع الفلسطيني - ولا يزال - العديد من التغيرات المؤثرة في بنيته الاجتماعية وما تنطوي عليه من مكونات وعلاقات، ومع تراكم هذه التغيرات وانعكاسها على التكوينات الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني؛ تأثرت القوى الاجتماعية التي هي جزء من المنظومة الاجتماعية للبناء.

*أستاذ في علم الاجتماع بعدة جامعات في غزة.

حول أهمية الوحدة الوطنية وتحقيق المصالحة... وبين الممارسة الفعلية لتلك القوى؛ من خلال عدم قدرتها على التأثير في الرأي العام الفلسطيني وحشده لمواجهة أطراف الانقسام، بل واستغلال المواقف من قبل تلك القوى لتحقيق مصالح حزبية ذاتية، ومن هنا تتضح مشكلة الدراسة والتي تم توضيحها في التساؤل المركزي الآتي:

● هل تنجح القوى السياسية الفلسطينية في التأثير على اتجاهات الرأي العام حول قضية المصالحة الوطنية؟

وللإجابة عن هذا التساؤل، قام الباحث بدراسة القوى السياسية، وسعيها إلى ترويج أفكار مستحوزيها من مبادئ وقيم وعقائد، وسعيها لتحقيق مصالحها من خلال تضليلها للرأي العام، ومحاولة جذب واستقطابه لصالح أطروحاتها وبرامجها ومواقفها السياسية، ومحاولة الفوز في حلبة الصراع السياسي بين مختلف القوى السياسية الفلسطينية ممثلةً بالجماعات السياسية المختلفة ذات التوجهات الفكرية والعقائدية والسياسية المتباينة، والتعرف إلى آليات تأثير تلك القوى والوسائل والأساليب المستخدمة لتحقيق ذلك، والتعرف إلى طبيعة الرأي العام الفلسطيني نحو قضية المصالحة، وكيفية تشكيله، والعوامل التي تساهم في عملية التشكيل.

تسعى هذه الدراسة للوصول إلى هدف رئيس يتمثل في معرفة دور القوى السياسية في بلورة الرأي العام الفلسطيني، والتأثير في اتجاهاته

وفي عصر تتزايد فيه أهمية الرأي العام بالاعتماد عليه كقوة مؤثرة على الأفراد ومحركة للجماعات إزاء الكثير من القضايا المصيرية التي تمس كيان المجتمع واستقراره، وانطلاقاً من أن الرأي العام هو أحد مظاهر الحياة الاجتماعية، وهو نتاج التفاعل بين الأفراد والجماعات، وكونه ظاهرة اجتماعية تنطوي على تأثيرات اجتماعية وحضارية ونفسية على جميع الأفراد الذين اشتركوا فيه؛ يتضح أن الرأي العام بتكويناته وتوجيهاته يقع ضمن نطاق فاعلية وتأثير القوى الاجتماعية من خلال إسهامها في إحداث تغييرات في عقول الأشخاص الفاعلين، إذ تؤدي إلى صياغة التوجه الداخلي والرؤية الذاتية، وتقود هذه التغييرات إلى تعديل في الاتجاهات الأساسية للفعل عن طريق تأثيرها في المحيط الاجتماعي، وخلق توجه جديد نحو مختلف القضايا والمشكلات في المجتمع.

انطلاقاً من ذلك، برزت أهمية دراسة القوى السياسية كإحدى أهم التكوينات الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني وأكثرها تأثيراً في الواقع الفلسطيني، ودورها في التأثير على اتجاهات الرأي العام الفلسطيني نحو القضايا الجوهرية العامة وخاصةً قضية المصالحة الوطنية.

مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في عدم التوافق بين الشعارات التي تتغنّى بها القوى السياسية الفلسطينية من تنظيمات وأحزاب وحركات سياسية

نحو قضية المصالحة الوطنية. ويتفرع من هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية وهي على النحو الآتي:

١. التعرف إلى المصادر التي تعتمد عليها القوى السياسية في التأثير على الرأي العام حول قضية المصالحة الوطنية.

٢. معرفة الدور الذي تلعبه التنظيمات السياسية في التأثير على الرأي العام حول قضية المصالحة.

٣. معرفة طبيعة الرأي العام الذي تصوغه التنظيمات كقوى فاعلة في المجتمع الفلسطيني.

ومن أجل الوصول إلى تحقيق تلك الأهداف سعى الباحث للإجابة عن تساؤلات الدراسة والتي تكونت من تساؤل مركزي مؤداه: إلى أي مدى تنجح القوى السياسية الفلسطينية في التأثير على صياغة رأي عام فاعل حول قضية المصالحة الوطنية؟

وللإجابة عن هذا التساؤل، كان لا بد للباحث من أن يجيب عن التساؤلات الفرعية الآتية:

١. ما مدى متابعة التنظيمات السياسية قضية المصالحة كإحدى أهم القضايا التي تهم الرأي العام؟

٢. ما الآليات والوسائل التي تستخدمها القوى السياسية في التأثير على الرأي العام؟

٣. ما دور التنظيمات كأحد القوى الفاعلة في صياغة الرأي العام وترتيب اهتماماته؟

٤. ما طبيعة الرأي العام الذي تشكله القوى السياسية حول قضية المصالحة من حيث كونه رأياً عاماً حقيقياً أو رأياً عاماً مضللاً أو منقاداً وموجهاً؟

أولاً: الرأي العام وأثره على الأفراد والجماعات

● **تأثير الرأي العام كقوة على الفرد والمجتمع**

للرأي العام فاعليته وتأثيراته؛ لذا فهو رأي يُخشى من أبعاده وإرادته ونتائجه، وبالذات لدى الأنظمة التي تناوى مصالح مجتمعهما، وعلى الرغم من ذلك ليس الرأي العام رأياً عابراً يفتش عن المساومة لأجل تحقيق مكسب ما، إذ غالباً ما تستند مكنوناته إلى مبررات الضمير حول هذه المسألة أو تلك، وتاريخية الرأي العام هي التي حفظت حقوق الأفراد والشخصيات في المجتمع، وحملت الهموم الكبرى للناس، بل ورسمت القرارات الأفضل لحالات كانت مصدر تهديد خطير للمجتمع.

فالرأي العام هو الذي يجمع الناس نحو أهداف مشتركة ويؤازر كثيراً من الهيئات والمؤسسات، وهو قوة معنوية مؤثرة لا يستهان بها في التأثير على الروابط الاجتماعية لأفراد المجتمع، ويعبر عن ضمير الجماعة الذي يعتبر حصيلة التفاعلات وتبادل العلاقات في البيئة الاجتماعية، وجسد ذلك قوة مسيرة لكل ما يدور في النسق والإطار الاجتماعي، تمارس ضغوطها على الأفراد وتحدد سلوكهم وترسم قوالب

تصرفاتهم، والعقل الجماعي يتجسد، أيضاً، كقوة روحية ودليل على وجود القوة الجمعية، وهو مظهر من مظاهر تماسكها وانطباعها في مشاعر الأفراد وسلوكهم. (مصطفى الخشاب: ١٩٩٢، ص ٣٢٤)

ويظهر تأثير الرأي العام على الفرد والمجتمع من كونه ظاهرةً فكريةً تنجم عن الحشد الذهني للجماعات التي تترتب عليها أقوى العلاقات الاجتماعية والنفسية للفرد والجماعة، وهي حركة اجتماعية تتأثر بما ينتج عن الفرد في إطار الجماعة، وبذلك توجه الأفراد جمعياً. (دانييل كاتز: ١٩٩٦، ص ٤)

وحيث إن الفكر والممارسة ما هما إلا انعكاس للظروف الاجتماعية والقوى المحيطة به، فإن ذلك يؤكد تأثير الرأي العام كقوة فكرية عبر العلاقة بين الفكر والواقع، فالواقع يصوغ الفكر ويؤثر في الآراء والفكر، والاتجاهات تسهم في تغيير الواقع والتأثير عليه. (أحمد زايد: ١٩٩٦، ص ٢١)

من ناحية أخرى، نجد أن الرأي العام مثل قوة حقيقية لأغلب النظم السياسية في المجتمع المعاصر، فهو أصبح وراء أغلب القرارات المصرية لأي نظام، وأضحى الأخير يتحدد وجوده وسيطرته بمدى احترامه للرأي العام، فالرأي العام هو المقرر للسياسة والحاسم لاختيار البدائل المتاحة بل إنه يقرر الدستور ويراقب الدولة وينتقد ممارسة السلطة وسياستها. (رفيق سكري: ١٩٨٩، ص ٤٦)

وعلى صعيد النشاط الاجتماعي أصبحت للرأي العام فاعليته في الحياة اليومية، من ناحية إضفاء الشهرة والنفوذ على بعض الأشخاص

والمؤسسات الخدمية واقتراح المشروعات وتعديلها ومؤازرة المؤسسات الدستورية، واقتراح مشاريع وحلول لمشكلات المجتمع. (حنفي عوض: ١٩٩٩، ص ١٨٨).

ويسهم الرأي العام في تشكيل الجماعات وزيادة فاعليتها، ويعزز النقد الاجتماعي بتجميع آراء الأفراد والحفاظ على القيم الأخلاقية والمساواة السياسية، ويؤثر الرأي العام تأثيراً مباشراً على الفرد، حيث يمثل المراقب الدائم والمؤثر على سلوكه الذي يُعتبر سلوكاً ملتزماً ومقيداً بلا حدود فهو القوة المعنوية التي لا يستهان بها في التأثير على الروابط الاجتماعية. (صادق الأسود: ١٩٩٢، ص ٢٢).

من ناحية أخرى، يؤثر الرأي العام على طبيعة الحركة الاجتماعية عبر تأثيره على الوعي الفردي والجماعي تجاه قضايا المجتمع، والذي ينتج عنه حراك اجتماعي يقحم الأفراد والجماعات في المشاركة المجتمعية، هذا ما أكدته Bentam من أن الرأي العام وسيلة تحكّم اجتماعي، فمجموع آراء أفراد الهيئة الاجتماعية Community Opinion يكون بمثابة محكمة تراقب المجتمع وتوقع الجزاءات على من يتجاوز حقوق الآخر، أي أن الرأي العام يلعب دوراً مؤثراً في حياة الناس العامة، إذ يتوقف على اتجاهاته طبيعة الصورة التي تتطور بها أوجه الحياة. (صادق الأسود: ١٩٩٢، ص ٤٠٣-٤٠٧)

ويمكن التعرف إلى أثر الرأي العام على السلوك عبر عدد من الأدوار التي يقوم بها وهي: يحدد الرأي العام نشاط وسلوك الفرد

حكومة أن تضع خطةً تنمويةً بعيداً عنه، فأى مشروع لا يكتب له النجاح إذا لم يكن متفقاً مع اتجاهات الرأي العام ومحققاً احتياجاته. (عبد الحميد حجازي: ١٩٨٧، ص ٦٤)

ثانياً . الرأي العام والأحزاب والتنظيمات السياسية - العلاقة والتأثير

يحتل الدور الذي تقوم به التنظيمات السياسية في تشكّل الرأي العام والتأثير فيه مكانةً بارزةً بين القوى الاجتماعية، حيث اتفق الباحثون السياسيون والاجتماعيون على أهمية الأحزاب السياسية في بلورة الرأي العام بوصفها مؤسسات وتنظيمات تعبّر عن المصالح الاجتماعية والاقتصادية، كما إنها ميكانيزمات تدخل في الصراع حول الأهداف المجتمعية، ويتجسد ذلك الدور من خلال أن لكل حزب سياسي قاعدةً يسعى للتعبير عن آرائها وتصدد وعيها السياسي؛ لتتخذ الموقف المناسب لها، وبذلك يقوم الحزب بوظيفة مزدوجة تتمثل في تكوين الرأي العام والتعبير عنه، فالأحزاب هي مكون واقعي تقوم بدور أساسي في تكوين الآراء والتأثير فيها وتوجيهها حول المحاور الأيديولوجية التي تمثلها. (جان ستوتزل: ١٩٨٨، ص ١٧٧)

وتعتبر التنظيمات والأحزاب السياسية من الجماعات المرجعية المهمة التي تشارك مشاركة فعالة في تكوين وبلورة أو تبديل حصيلة أفكار ومعتقدات الأفراد والجماعات إزاء شأن من شؤون تمس النسق الاجتماعي كأفراد أو منظمات ونظم، والتي يمكن أن تؤثر في المواقف

والجماعة فيما يتعلق بالأمور العامة، وهو يتضمن اشتراك الناس فيما بينهم في بعض المعتقدات والآراء مما يوحد بينهم في السلوك.

يتأثر سلوك القادة في المجتمع باتجاهات الرأي العام ومن ثم يهتم القادة باستطلاعات الرأي ويعد رضا الرأي العام عن الحاكم حجر الزاوية في استتباب الحكم واستقراره.

يحدد الرأي العام معالم اتجاهات الحكم في داخل الدولة وبين الدول الأخرى، وتعتبر معرفة رأي الجمهور الخطوة الديمقراطية الأولى في رسم السياسة، وأنماط القرارات المعبرة عن إرادتها المتفقة مع حاجاته المادية والمعنوية ومصالحته في حاضره ومستقبله.

يعتبر الرأي العام قوة منبهة تنبه المجتمع إلى مواطن المرض الاجتماعي ومشكلات المجتمع وطرق علاج تلك المشكلات والأمراض، ويسهم في حشد وتركيز قوة الرأي العام في توحيد الجماعة نحو الهدف العام للأفراد والجماعات.

يؤثر الرأي العام في الحياة العامة؛ لأنه يعبر عن موقف جماعي ذي أثر فعال في الحياة العامة بمختلف الأنشطة التي تزخر بها، ويتوقف على اتجاهاته صورة تطورها؛ الأمر الذي ينعكس على سلوك الأفراد والجماعات والمؤسسات. (جان ستوتزل: ١٩٨٨، ص ٢٢٠)

تساعد معرفة الرأي العام على إنجاز عملية التخطيط الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وتساعد في حل مشكلات المجتمع، فالرأي العام يلعب دوراً مؤثراً في التنمية، حيث لا يمكن لأي

تمتلك إمكانات مالية وتقنية هائلة وإمكانات ثقافية وأيديولوجية وأجهزة حزبية متخصصة لترويج سياستها وأهدافها بحيث يمكنها ذلك من ممارسة نوع من الهيمنة على الجماهير، أما المهام التي تقوم بها الأحزاب إزاء الرأي العام فهي على النحو الآتي:

١. تسعى الأحزاب لاحتواء الرأي العام وتسهّل التلاحم بين ممثليه وتعمل باتجاه جعله مستقراً.

٢. تحدد التنظيمات السياسية الآراء الفردية وتغنيها وتطورها وهي تمثل الحاضنة لها، فدونها تبرز اتجاهات مبهمة متنوعة وتعتمد على الأمزجة والتربية والوضع الاجتماعي.

٣. تسعى الأحزاب لجعل الرأي العام ثابتاً وتمنحه شكلاً معيناً بدلاً من هلاميته ليمثل تيارات مسيطرة ذات تأثير فاعل في الحياة السياسية الاجتماعية. (موريس دوفرجييه: ١٩٩٤، ص ٣٧٩-٢٨٣)

٤. يصوغ الحزب الآراء حول القضايا أو المسائل المطروحة خلال فترة قصيرة؛ لأن الحزب يفرغ بعض أعضائه لمتابعة الأحداث ودراستها وتحليلها واستشراف المستقبل بخصوصها.

٥. يعد الحزب قيادة موجهة للجماهير تدلها على فهم الأحداث وكيفية التعامل معها في الحياة.

٦. وبالنظر إلى تلك المهام يتضح أن الأحزاب السياسية تمثل مدارس فكرية، تلعب دوراً فاعلاً في التوعية والتثقيف بما تمتلكه من

العامّة التي يحملها أبناء الشعب إزاء قضايا وأمور سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية معينة تهمهم وتهمها وتهم المجتمع الكبير، وهي تقوم بعملها هذا من خلال احتكاك وتفاعل أعضائها مع الجماهير وأجهزتها الإعلامية، قياداتها وكوادرها المتقدمة، كتابها ومفكرها وأدبائها وأخيراً الأشخاص الذين يمثلونها في أجهزة الدولة الرسمية. وتستطيع التنظيمات السياسية التأثير في أفكار وآراء ومواقف الجماهير من خلال دعمها وبلورتها أو تبديلها لكي تتسجم وتتوافق مع فلسفتها السياسية والاجتماعية. ومن الجدير ذكره أن العلاقة بين الرأي العام والتنظيمات السياسية علاقة تفاعلية وذات ردود أفعال متقابلة، فالأحزاب تعتبر من المنظمات التي ينتظم فيها الرأي العام ويعبر عن نفسه بواسطتها، هذا ما أكدّه دوفرجييه Duverger، حيث إن الأحزاب السياسية تخلق الرأي العام بقدر ما تعبّر عنه، وهي تكونه أكثر مما تشوّهه، فليس هناك صراع بل هناك حوار. (موريس دوفرجييه: ١٩٩٢، ص ٣٧٤-٣٧٧)

ومن ذلك تبدو العلاقة وثيقة بين الأحزاب السياسية وبين الرأي العام، بحيث يؤدي الأمر إلى إقرار أن النظام الحزبي ما هو إلا انعكاس لاتجاهات الرأي العام، والأحزاب هي المعبرة عن اتجاهاته، وفي سياق آخر، نجد أن تأثير الأحزاب في تكوين الرأي العام قد يكون معكوساً، أي يفرض إطاراً معيناً للرأي العام ينسجم مع اتجاهاتها، ولاسيما أن الأحزاب السياسية

الأحزاب السياسية الفلسطينية أكثر صعوبة وتعقيداً بسبب التداخل الكبير بين القضايا الاجتماعية والسياسية وقضايا المقاومة، وكذلك فإن الأحزاب الفلسطينية قامت باستغلال هذا التداخل لتبرير العديد من مواقفها وتوجهاتها الخاصة بحجة القضية المقدسة قضية المقاومة والنضال والتحرير.

ثالثاً «القوى السياسية» الأحزاب والتنظيمات السياسية الفلسطينية والرأي العام

ظهرت الأحزاب والتنظيمات السياسية الفلسطينية في العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين، أي مع ظهور حركة وطنية فلسطينية في مواجهة الانتداب البريطاني وحملة الاستيطان الصهيوني، وعلى الرغم من تباين هذه الأحزاب والتنظيمات في بعض جوانبها وبرامجها وتحالفاتها وقواعدها الجماهيرية الاجتماعية، فإنها اشتركت جميعاً في دعوتها إلى الاستقلال. (جميل هلال: ٢٠٠٦، ص ٣٧)

ونتيجة الظروف التي مرت بها تلك الأحزاب وطبيعة تكوينها العائلي والجهوي، هيمنت على نشاطها السمة الاحتجاجية التي تفتقد إلى إستراتيجية شمولية واضحة؛ لذلك غلبت ردود الفعل على فعاليتها وبقيت مغتربة عن المجتمع وعاجزة عن خلق مؤسسات وطنية حيوية وفشلت في تحويل شعارها السياسي إلى مشروع مجتمعي، وذلك زاد من سرعة اختفائها وخاصة بعد النكبة، وأسهمت تلك التحولات في توجيه الرأي العام إلى خارج الحقل الوطني الفلسطيني حيث كان الرهان على الأحزاب القومية والعربية

وسائل ومقدرات إعلامية ومادية وأفكار، أي أن الأحزاب تلعب دور المثقف والموجه، مما يسهم في رفع قدرتها في التأثير على الرأي العام.

ومن الجدير ذكره أن الأوضاع السياسية القائمة داخل الدولة تؤثر في تكوين الرأي العام، فإذا كان نظام الدولة قائماً على الاستبداد بالرأي والصلف والاستعلاء على الجماهير واحتقارها فإن هذا يؤدي حتماً إلى سلبية الرأي العام في الدولة، إذ يحل محله الخوف العام والسخط العام. فحرمان جماعات الشعب من مناقشة المشكلات والقضايا الأساسية والإسهام الإيجابي في الحكم يؤدي مع مرور الوقت إلى انعدام التعاطف والتضامن والثقة والفهم بين الحكومة والشعب وعزل كل منهما عن الآخر. كما أن وجود الأحزاب السياسية المتناحرة التي تمثل مصالح متباينة من شأنه، أيضاً، أن يضعف من قوة الرأي العام في الدولة ويؤدي إلى تفتيته وانقسامه بالنسبة للمسائل الحيوية المهمة، وهو وضع لا يستفيد منه سوى الأعداء.

وفي الحالة الفلسطينية يعتبر الوضع الحزبي أكثر تعقيداً، وذلك لأن الأحزاب الفلسطينية تواجه ازدواجية بين العمل الثوري والعمل الحزبي السياسي، فهي ما زالت في مرحلة النضال ومقاومة الاحتلال، وهي في الوقت نفسه تسعى إلى المشاركة بشكل فاعل في النظام السياسي الفلسطيني، وهذا الجمع غير السوي بين الثورة والنظام السياسي الرسمي يجعل من عمل

في التحرير، وبقي الفلسطينيون على أمل العودة لديارهم حتى حرب ١٩٦٧ والتي احتلت فيها إسرائيل باقي فلسطين وجزءاً من الأرض العربية، وذلك ترتب عنه عودة الشعب الفلسطيني إلى النطاق الوطني، والعمل على إعادة ترتيب أوضاعه وتوحيد رؤيته من خلال بلورة قوى جديدة في المجتمع الفلسطيني.

وكان لتلك الهزيمة ونتائجها انعكاس على المجتمع الفلسطيني والمجتمعات العربية تمثل بزيادة الوعي الثوري الوطني، وذلك بدوره انعكس على فصائل العمل المقاوم بمنحها التأييد والدعم؛ مما كان له الدور المركزي والأثر الفعال في تحوّل العمل الفدائي إلى حركة مقاومة تتمتع بتأييد واسع فلسطينياً وعربياً، وخاصةً بعد انتصار المقاومة في معركة الكرامة عام ١٩٦٨م، وذلك وفر لها حالةً من المد الجماهيري الشعبي نتج عنه امتلاك تنظيمات المقاومة قدرةً على التعبئة السياسية والتنظيمية والعسكرية الواسعة في فلسطين وخارجها، كذلك مكنت تلك الظروف التنظيمات السياسية الفلسطينية من السيطرة على (م.ت.ف) وإعادة تشكيلها على أسس وطنية. (جميل هلال: ١٩٩٨، ص ٥٢-٥٣)

وقامت منظمة التحرير كإطار ائتلافي يجمع مختلف القوى الفلسطينية على مختلف توجهاتها الفكرية والأيدولوجية وتمثيلها لقوى اجتماعية شعبية، وأثبتت المنظمة ومنذ تأسيسها أن لها دوراً كبيراً ومؤثراً في قيادة الشعب الفلسطيني وتوجيهه في مختلف مراحل مسيرته، وفي مجابهة

الاحتلال، ومثلت المنظمة غالبية أطراف العمل السياسي الفلسطيني، وجميع قواه وفئاته كونها الجسم الشرعي والممثل للشعب الفلسطيني في أماكن وجوده باعتراف عربي ودولي؛ مما جعلها المكون الأكثر تأثيراً في الحقل السياسي الفلسطيني، وبرزت المنظمة كضرورة في الوعي الفلسطيني كونها تعبيراً راقياً عنه وعن الفكر الجماعي ومصدراً مغزياً ومنمياً له، وتجسيدا لسلسلة التحولات في ذلك الوعي، وكان لتعاظم قوة المنظمة الدور في إعادة صياغة المجتمع، مجسدة الكيانية الفلسطينية والوعي الجماعي الذي نتج عنه ضمير جمعي، تجسّد برأي عام فلسطيني موحد حول المنظمة ونشاطاتها وأهدافها.

وأصبحت قيادة التنظيمات تعبر عن صفوة اجتماعية لها مكانتها، من خلال مهام متعددة مارستها على محاور مختلفة وطنية اجتماعية ونضالية، وظهرت التنظيمات المؤتلفة في المنظمة كتشكيلات جديدة حملت صيغاً ومشاريع مختلفة للعمل الوطني والسياسي والاجتماعي، وحملت برامج ذات فضاء وطني ثوري، وإن طغت الأولويات السياسية على برامجها، وشكلت الأحزاب مجالاً سياسياً وطنياً له معالمة وعلاقاته وخطابه ورموزه، وأوجدت تعبيرات خاصة للهوية تمثلت في الصمود والمقاومة، وذلك مثل النضج في الوعي الفلسطيني وتجسد في تحدي ومقاومة الاحتلال.

وعلى قاعدة تطور الوعي حول القضية المصرية التي تهم الجمهور الفلسطيني تبلور

رأي عام موحد حول تبنى الرؤية الوطنية والمقاومة في مواجهة الاحتلال وحل المشكلة الفلسطينية، وذلك بدوره أسهم في خلق التفاف جماهيري مؤيد للتنظيمات السياسية زاد من وزنها وتأثيرها، ومثلت القوة المعبرة عن توجهات وآراء وأفكار الجماهير، وبالتالي تمتعت التنظيمات بمكانة متميزة ودرجة عالية من التأثير الفاعل بين التجمعات الفلسطينية منحها القدرة على تحريك الشارع وتوحيد رأيه.

وانطلاقاً من تلك المكانة، مثلت التنظيمات عاملاً مركزياً من عوامل التوحد والتعبير الفكري والوحدة الجماعية، فقد استطاعت أن تستنهض الهمم وتوجه الأفراد، وعملت على تعبئة الجماهير نحو الواجب الوطني، والتأكيد على دورها في مقاومة الاحتلال بكل الوسائل والطرق وتدعيم التمسك بالحق والثبات على الأرض، وتوجيه الجماهير وتنقيفها وإعادة الثقة لها، وتشكيل وعيها بالقضايا العامة والسماح للجماهير بالمشاركة بصنع القرار عبر مشاركتها بطرح الحلول والمقترحات لمشاكل المجتمع، وذلك نتج عنه توحد الجماهير حولها وتكوين رأي عام مساند لها.

ويمكننا القول إن التنظيمات السياسية بعثت الحياة في الجماهير الفلسطينية وزادت إيمانها بقدرتها على العمل من أجل قضيتها الوطنية، عبر التفاف الرأي العام الفلسطيني حول مبدأ التحرير والعودة، وساعد الحضور السياسي لتلك التنظيمات، وفعاليتها الجماهيرية والكفاحية

الوطنية في التأثير على الجماهير وتوجيههم بالتالي نحو بلورة رأي عام فلسطيني موحد و متماسك يمثل الضمير الفلسطيني.

وعلى الصعيد الخارجي، عملت التنظيمات على تعبئة الرأي العام الفلسطيني والعربي والدولي في الخارج لصالح القضية الفلسطينية، وذلك عن طريق النشاطات التي كانت تمارسها على كافة المحاور لفضح الاحتلال، وإظهار صورته الحقيقية وتشكيل الوعي حول القضية، وذلك من خلال المؤتمرات والندوات ووسائل الإعلام الخاصة والعامة، وكذلك عملت على محاربة مشاريع التسوية والتوطين ومحاولة القضاء على الهوية الوطنية وتصفية القضية، وذلك بتعبئة الجماهير وتحريضها وبلورة رأي عام فلسطيني وعربي معارض للمشاريع التصفية ومساند لحقوق الشعب الفلسطيني.

وما عزز من قدرة التنظيمات على التأثير في الرأي العام الفلسطيني وتوجيهه، عملية التغيير السياسي والاجتماعي، واتساع قاعدتها الجماهيرية وقدرتها التعبوية، وسعيها الدائم لتأسيس وتطوير منظمات جماهيرية، حيث أسست تلك التنظيمات منظمات وروابط مهنية ونقابات واتحادات طلابية ونسوية، وعملت على إنشاء المؤسسات التعليمية والخدماتية من جامعات ومعاهد ومستشفيات واعتمدت عليها في تنظيم الحياة الاجتماعية في الأرض المحتلة، وتجسد ذلك في الانتفاضة الأولى، فقد مثل قيادات هذه المؤسسات قادة الرأي

العام الفلسطيني الموجه والمخطط للانتفاضة، واعتمدت عليها كأدوات ووسائل للتعبئة السياسية لتوسيع القاعدة الجماهيرية الاجتماعية للأحزاب السياسية.

ومن العوامل التي أسهمت في تعزيز قدرة التنظيمات على التأثير في الرأي العام الفلسطيني اعتمادها على شبكة من وسائل الاتصال المختلفة، حيث عملت التنظيمات على إنشاء الإذاعات وإصدار الصحف والمجلات وإنشاء مراكز الأبحاث وإقامة المعارض بالإضافة للمشاركة في المؤتمرات؛ مما أسهم بشكل فاعل في إعادة بلورة الشخصية الفلسطينية، وتأهيلها وتشكيل إدراكها بواقعها ومحيطها الخارجي، وترسيخ وعيها لتكون عاملاً فاعلاً في عملية التحرير.

ومن المعطيات الدالة على قدرة التنظيمات على التأثير في الرأي العام وتكوينه وتوجيهه ما أكدته كثير من الدراسات والأبحاث من أن حوالي ثلثي الأفراد البالغين ١٦ عاماً فما فوق يؤيدون أحد التنظيمات، وتشير استطلاعات الرأي إلى أن نسبة عالية من الجمهور في المناطق الفلسطينية وخارجها تنتمي للتنظيمات الموجودة، وتراوحت هذه النسبة ما بين ٦٠٪- ٦٨٪ وحافظت على حالها خلال النصف الأخير من الثمانينيات والتسعينيات والانتفاضة الثانية.

(جميل هلال: ٢٠٠٦، ص ٨٩-٩١)

وتجدر الإشارة إلى أن القوى السياسية الفلسطينية شهدت تراجعاً واضحاً، وخاصة

بعد (أوسلو) وقيام السلطة، وانعكس ذلك على تراجع في مستوى التأييد للتنظيمات والأحزاب السياسية وتجسد ذلك التراجع بضعف الأداء اليومي للموس لهذه الفصائل ومستوى تأثيرها على مجريات الحياة العامة وقدرتها على التأثير في الجماهير وعلى تعبئتها وتوجيهها، حيث إن المعيار الحقيقي لنجاح التنظيمات والأحزاب يتمثل في قدرتها على إقناع الرأي العام وتوجيهه نحو القضايا الاجتماعية التي تتبناها بصرف النظر عن الأساليب التي تستند إليها، وهذا ما لم تمارسه التنظيمات السياسية الفلسطينية بعد (أوسلو).

وتنقسم التنظيمات الفلسطينية الفعالة في توجهاتها وأيديولوجيتها إلى ثلاثة تيارات أساسية وهي:

١. التيار الوطني تمثله حركة التحرير الوطني

الفلسطيني «فتح».

٢. التيار الإسلامي الممثل للإسلام السياسي

في فلسطين وتمثله «حماس» و«الجهاد

الإسلامي».

٣. التيار اليساري تمثله الجبهة الشعبية

لتحرير فلسطين، والجبهة الديمقراطية

وحزب الشعب الفلسطيني «توجهاته

ماركسية وطنية يسارية».

وتستحوذ هذه التيارات على أكبر تأييد بين

الجماهير مع الإشارة لوجود تيارات ذات توجهات

مختلفة وتمثلها جبهة التحرير العربية، وجبهة

تحرير فلسطين، ومثلت الأحزاب والتنظيمات

موحد حول المواضيع والمسائل، وتبني اتجاه سياسي محدد حول القضية المطروحة وإيصال الرؤية والتوجه التنظيمي إلى كافة أفراد التنظيم؛ لتحقيق حالة من التوافق والإجماع والتوحد حول القضية التي تدور في نطاق الفكرة والتوجه اللذين يسعى التنظيم لتحقيقهما.

اللقاءات الجماهيرية: يمثل هذا الأسلوب

أحد الأساليب المؤثرة والفعالة في التأثير على الرأي العام، حيث إن اللقاءات الجماهيرية هي حلقة الوصل الأساسية بين التنظيم والرأي العام الفلسطيني، لأنها لا تقتصر على أعضاء التنظيم فقط كما هو الحال في الجلسات والاجتماعات التنظيمية بل تشمل كل أطراف المجتمع، حيث يلتقي المسؤولون التنظيميون من كافة المستويات مع كافة الجماهير من أجل إقناعهم وكسبهم إلى جانب التنظيم في القضية المطروحة، ويتم من خلال هذه اللقاءات شرح فكر التنظيم وتوجيهه نحو القضية المثارة، وبالتالي إقناع الجماهير بذلك التوجه، وتأخذ هذه اللقاءات غالباً شكل المهرجانات والمؤتمرات الخطابية واللقاءات الفكرية وتلعب طبيعة القضية وأهميتها للجماهير دوراً في مدى نجاح هذا الأسلوب لحشد الرأي العام خلف التنظيم، فكلما كانت القضايا جماعية وحساسة وذات طبيعة خلافية مثل عملية التسوية السلمية؛ كان هذا الأسلوب أسلوباً مؤثراً وفعالاً في استمالة الجماهير واستقطابها بعد مناقشة وشرح أبعاد تلك القضية، وإذا كانت القضية توافقية بين التنظيمات مثل خارطة الطريق

ذات البعد الثوري والهوية والبرامج الوطنية في المجتمع الفلسطيني وما زالت الركيزة الأساسية الموجهة للرأي العام، وعمليات بلورته وتكوينه، ذلك عبر تأثيرها على توجهات الفئات التي تمثلها عن طريق تعبئتها، وفق رؤيتها المجتمعية التي تمتلكها، فبرامج الأحزاب الفلسطينية تتناول القضايا التي تهم أفراد المجتمع غالباً وأهمها قضية التحرير والبناء.

الوسائل والأساليب التي تستخدمها التنظيمات في التأثير على الرأي العام وبلورته

تعتمد الأحزاب السياسية على مجموعة من الوسائل التي تستخدمها في تشكيل الرأي العام وهي:

الاجتماعات الداخلية للأعضاء: ويجسد هذا

الأسلوب عامل الاتصال الشخصي، ويتم من خلال قادة الرأي، حيث يقومون بدور فاعل في تشكيل الرأي العام، ويُمارس هذا الأسلوب في الاجتماعات التي تعقد بين الأطر التنظيمية المختلفة وبين قياداته وأفراده، والتي غالباً تأخذ شكل السلسلة بحيث تصل المعلومات والبيانات حول القضية المطروحة من قمة الهرم التنظيمي إلى قاعدته، وإن كانت في كثير من الأحيان تعقد بين قاعدة التنظيم وقمته، وذلك لطرح وجهة نظر التنظيم ومناقشتها مع القاعدة حول القضايا الحساسة التي تهم التنظيم وتهم المجتمع، وتمثل هذه الاجتماعات وسيلة الاتصال المباشر بين أعضاء التنظيم لاستمزاز الآراء وتوجيهها، ونشر المعرفة السياسية والفكرية وتكوين تصور

فإن مثل هذا الأسلوب يكون أقل تأثيراً وفاعليةً لأنها ليست قضية خلافية، وبالتالي يكون توجيه الجماهير وتشكيل رأيها العام الموحد أمراً أكثر سهولةً ويسراً.

الإعلام التنظيمي: اعتمدت التنظيمات الفلسطينية على شبكة واسعة من وسائل الإعلام والاتصال المختلفة بينها وبين قواعد التنظيمية والجماهيرية، حيث امتلكت التنظيمات الفلسطينية العديد من الوسائل الإعلامية لاستخدامها في التواصل والاتصال مع الجماهير للوصول للرأي العام الفلسطيني الداخلي والخارجي والرأي العام العربي والدولي لتوضيح مواقفها إزاء القضايا المختلفة، وعلى الرغم من المعوقات التي واجهت تلك التنظيمات في استخدام وسائلها الإعلامية، فإن تعدد تلك الوسائل وتنوعها ساعدها على القيام بدورها وتوصيل رسالتها بشكل أفضل، ومن الجدير ذكره أن غالبية التنظيمات تمتلك وسائل إعلام خاصة من صحف وإذاعات ومراكز الأبحاث وبعض محطات التلفزة ومواقع الإنترنت، فعلى صعيد الصحف نجد أن «فتح» تمتلك عدة صحف منها «الكرامة» و«فلسطيننا»، وصحيفة «الرسالة» تابعة لحماس، وصحيفة «الاستقلال» للجهاد الإسلامي، وصحيفة «الراية» للجبهة الديمقراطية، أما الجبهة الشعبية فهي تصدر مجلة «الحقيقة»، أما الإذاعات فهناك في الفضاء الفلسطيني لكل تنظيم إذاعة خاصة تقريباً مثل إذاعة «صوت الشباب» (سابقاً) و«الحرية» لحركة فتح، و«الأقصى» لحركة حماس، و«صوت

القدس» للجهاد الإسلامي و«صوت الشعب» للجبهة الشعبية، أما مواقع الإنترنت فأهمها «يافا» و«فلسطين برس» ل«فتح»، وموقع «القسام» و«فلسطين الآن» لحماس، وتسعى الآن كثير من التنظيمات لإنشاء محطات تلفزيونية خاصة، ومنها ما تم إنشاؤه مثل محطة «الأقصى الأرضية والفضائية» التابعة ل«حماس» وقناة «فلسطين الفضائية» المقربة من «فتح».

المسيرات والتظاهرات: تعد المسيرات الجماهيرية من الوسائل الفاعلة التي تعتمد عليها التنظيمات في الضغط على الجماهير، وبالتالي على الرأي العام المتكون، حيث يستخدمها التنظيم لتحقيق الهدف الذي تبلور حوله الرأي العام، بل وتساهم المسيرات في محاولة التأثير على المترددين الذين لا رأي لهم من خلال إيمانهم بأن تلك المسيرة وما تحملها من توجهات تمثل رأي الأغلبية في الشارع، أي أن المسيرات يتم استغلالها كمؤثر نفسي على الجماهير وخاصة في ظل احتوائها عدداً من الأعلام الفلسطينية والرايات وصور القادة والشهداء بالإضافة للفتات والبيانات الحركية والنشرات التي تمثل صحفاً متنقلةً تصل لكل فرد بجانب المؤثرات السمعية المرافقة من مكبرات الصوت المحمولة التي تجوب الشوارع والتي تبث الخطب الحماسية والأغاني الوطنية والتي تشدّ الهمم وتجذب الانتباه؛ مما جعل منها وسيلة لها قدرة وفاعلية في التأثير على الآخرين. **التنظيمات والمؤسسات الشبابية:** اهتمت التنظيمات الفلسطينية بكافة شرائح المجتمع

والحرركات كما مثلت قواعد انطلاق للعمل الوطني، وتأتي المساجد على قمة الأماكن التي تستخدمها الحركات الإسلامية لتعزيز وجودها وقوتها في المجتمع، فهي المنابر التي ينشر من خلالها الفكر الذي تحمله هذه الحركات، وترد أهمية الدور الذي تلعبه المساجد لطبيعة المجتمع الفلسطيني الذي لا يزال مجتمعاً متديناً، يحظى فيه الدين بدرجة كبيرة من القدسية وكذلك الاحترام والتبجيل لرجال الدين. (عاطف أبو مطر: ٢٠٠٨، ص ١٢٤-١٢٧)

وتعد خطبة الجمعة من الشعائر المهمة في حياة المسلمين وفي تكوينهم الفكري والسلوكي وتلعب دوراً مباشراً وفاعلاً في تشكيل الرأي العام الفلسطيني وبلورته، حيث يتم فيها تناول أي قضية مطروحة من قبل الخطيب من زاوية دينية على المصلين ويدعم طرحه بآيات قرآنية وأحاديث نبوية شريفة وهو ما ينعكس على المصلين وبالتالي بلورة توجهات فكرية وتشكيل رأي عام حول تلك القضايا، ومن الشواهد على قوة المساجد في التأثير على الرأي العام حالة الصراع التي تحدث أحياناً بين التنظيمات ذات التوجه الديني للسيطرة عليها، وذلك ليس لخدمة المصلين بل لأنها تمثل قواعد للتعبئة والتجيش ومنبراً سياسياً لهذه الحركات، وقد حاولت إسرائيل جاهدةً وقف التحريض الذي يتم ضدها في المساجد حتى وصلت أحياناً للتهديد بتدميرها مما يدل على أهمية المساجد في التأثير على الرأي العام.

وعلى رأسها شريحة الشباب، كونها الفئة الأكثر حيويةً وقدرةً على الحركة والتغيير، إلى جانب أن هذه الفئة تمثل المرتكز الأساسي للقضية الفلسطينية والصراع مع العدو، وقد شكلت المؤسسات الشبابية على مر تاريخها حالةً من التفاعل شبه المنتظم بين مكوناتها المختلفة وواقعها الاجتماعي؛ ما جعل منها قاعدةً رئيسةً في الحركة الوطنية والواقع الفلسطيني المحيط، حيث أسهمت في بلورة وتكوين الوعي الوطني من خلال دورها المركزي وإسهاماتها الفاعلة في عملية تعبئة الشباب من الناحية السياسية والفكرية والثقافية والاجتماعية، كما عملت تلك المؤسسات على تنظيم الواقع الشبابي في جسم موحد يمثل قطاعاً واسعاً من قطاعات المجتمع، مما جعل منهم جنوداً للعمل الاجتماعي والوطني، شكلوا وقوداً للثورة ولحمتها، وبالتالي مثلت المؤسسات قواعد ومنطلقات الوعي الاجتماعي الذي أسهم في خلق وحدة رؤى الشباب نحو القضية وتصليب البنى المجتمعية، ومن أهم التنظيمات الشبابية «منظمة الشبيبة» لحركة فتح، و«الكتلة الإسلامية» لحركة حماس، و«اتحاد لجان العمل» للجبهة الشعبية، و«الجماعة الإسلامية» للجهاد الإسلامي، و«كتلة العمل التقدمي» للجبهة الديمقراطية».

المؤسسات الدينية: تعد المؤسسات الدينية من أهم الوسائل التي تستخدمها الحركات والتنظيمات الفلسطينية وخاصة الإسلامية، ومثلت المساجد قواعد تعبئة وتنظيم لتلك

علاقة الرأي العام بالتنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية

حملت التنظيمات السياسية الفلسطينية آراء ومقترحات حول القضايا الرئيسية التي يواجهها المجتمع أو فئات وشرائح اجتماعية منه، وهي تطرح آراء حول هذه القضايا وخاصة السياسية منها، وتسعى لاستقطاب التأييد لمواقفها والتأثير في الرأي العام والقرار السياسي، وتمتعت التنظيمات بقدرة كبيرة على قيادة الرأي العام الفلسطيني، وتوجيهه نحو كثير من القضايا المهمة وحققَت تلك التنظيمات نجاحات كبيرة، وخاصة القضايا التي يوجد حولها توافق حزبي فصائلي ووحدة هدف أما القضايا التي يتمحور حولها اختلاف في الرؤى والتوجهات التنظيمية، فإن مستوى تأثيرها يكون أقل فاعلية وتتداخل عدة عوامل لتلعب دوراً مؤثراً في تشكيل الأغلبية والأقلية حول تلك القضية وهذه العوامل هي:

١. توزيع التنظيمات المؤيدة والمعارضة، حيث إن التوزيع يعمل على تحديد حجم المؤيدين أو المعارضين لأن تلك التنظيمات ممثلة لقواعد جماهيرية وتلك القواعد بعناصرها ستسير في الاتجاه نفسه الذي يتبناه التنظيم وستؤيد رؤيته وتتبنى وجهة نظره في أغلب الأحيان.
٢. مدى نجاح التنظيم في استخدام الوسائل والأساليب المؤثرة على آراء الجماهير، والتي تساعد في تشكيل الرأي العام وقيادته، وتوجيهه وتوحيده وفق الرؤية التنظيمية.
٣. يتمثل العامل الأهم في مدى حساسية

القضية المطروحة ومقدار اهتمام الفئة المستهدفة بها.

وأثبتت الكثير من التجارب الواقعية لعلاقة التنظيمات السياسية بالرأي العام الفلسطيني أن التنظيمات نجحت بشكل كبير في تشكيل الرأي العام الفلسطيني وقيادته حيال كثير من القضايا وكانت لديها القدرة على التأثير على الجماهير، ولا يدلل فشلها وعدم استطاعتها قيادة الرأي العام وتشكيله في بعض القضايا على ضعفها في التأثير، وذلك لوجود عوامل أخرى تؤثر على الجماهير وتشتت آراءها. ومثال على ذلك قضية إطلاق الصواريخ على المستوطنات الإسرائيلية، فعلى الرغم من أن غالبية التنظيمات وقواعدها الجماهيرية تؤيد إطلاق الصواريخ فإن ربط سلطات الاحتلال بإطلاقها باجتياح المدن الفلسطينية والقتل والتشريد والتدمير شكل رأياً عاماً فلسطينياً معارضاً لإطلاق هذه الصواريخ، وهذا رأي عام تناقض مع رؤية التنظيمات لهذا النوع من المقاومة.

● الدراسة الميدانية

تهدف الدراسة الحالية في الجانب الميداني منها إلى التعرف إلى أثر التنظيمات السياسية في التأثير على توجهات الرأي العام الفلسطيني نحو القضايا المصيرية التي تهمه، والسعي لدراسة وتحليل الحقائق المتعلقة بظاهرة القوى السياسية الفلسطينية وعلاقتها بالجمهور الفلسطيني ومحاولة التعرف إلى درجة تأثيرها، وتأثرها بالرأي العام الفلسطيني تجاه بعض القضايا المجتمعية التي تشكل محط اهتمامه وتمس وجوده.

وحيث إن الهدف الأساسي للدراسات الوصفية هو دراسة وتحليل خصائص ظاهرة اجتماعية معينة أو مجموعة ظواهر اجتماعية، والوقوف عليها والتعرف إلى حقائقها وأبعادها دون التدخل بها، وهذا ما ينطبق على دراستنا الحالية، فهي تسعى لدراسة وتحليل الحقائق المتعلقة بظاهرة القوى الاجتماعية الفلسطينية وعلاقتها بالجمهور الفلسطيني، ومحاولة رصد واقع هذه القوى ومكوناتها، والتعرف إلى درجة تأثيرها، وتأثرها بالرأي العام الفلسطيني تجاه بعض القضايا المجتمعية التي تشكل محط اهتمامه وتمس وجوده، ولذلك فإن هذه الدراسة تندرج تحت إطار الدراسات والبحوث الوصفية.

● منهجية الدراسة

استخدم الباحث في هذه الدراسة منهج المسح الاجتماعي Method Social Survey: لكونه أحد المناهج الرئيسة المستخدمة في البحوث الوصفية، وهو أحد المناهج التي تسمح باختبار العلاقات بين متغيرات الدراسة واستخلاص النتائج. (حسن الساعاتي: ١٩٩٠، ص ١٧٥-١٧٦)

ويعرف ويتني whittney المسح بأنه محاولة منظمة لتحليل وتأويل وتسجيل الوضع الراهن لنظام اجتماعي أو منظمة أو جماعة، ويركز المسح على قطاع عرضي من الحاضر ولفترة من الزمن كافية للدراسة، ويهدف إلى الحصول على مجموعات من البيانات المصنفة وتأويلها والتعميم منها وترشييد التطبيق العملي في المستقبل القريب. (عبد الباسط حسن: ١٩٩٨، ص ٣٥٤)

واستخدم الباحث أسلوب المسح بالعينة Sample Survey لأنه يسمح باستخدام الأرقام الناتجة للتوصل إلى نتائج محددة، مع إمكانية خضوع البيانات للتحليل الإحصائي، ولعل الالتقاء في المعنى بين البحث الوصفي والمسح، يفسر ارتباط البحوث الوصفية واعتمادها على المسح كطريقة في التوصل إلى بيانات دقيقة حول الجمهور الذي يمثل المجال البشري للبحث وفي التسجيل الواعي لهذه البيانات، حتى يمكن الرجوع إليها في الكشف عن ووصف ما تنطوي عليه من معانٍ ودلالات. (الوفائي، ١٩٩٩، ص ١٤٧)

● أداة الدراسة

استخدم الباحث استمارة الاستبانة كأداة من أجل جمع البيانات والمعلومات الأولية الأساسية مباشرةً من العينة المختارة لمفردات البحث عن طريق توجيه مجموعة من الأسئلة المحددة مقدماً وذلك بهدف التعرف إلى حقائق معينة، أو وجهات نظر الباحثين واتجاهاتهم، وعلى الدوافع والعوامل والمؤثرات التي تدفعهم نحو نماذج سلوكية معينة، وذلك بناءً على فروض الدراسة التي تحدد المتغيرات المختلفة الواجب قياسها، وبعد الاطلاع على الدراسات السابقة ومراجعة التراث النظري، قام الباحث بتصميم الاستبانة، بما يخدم أهداف الدراسة وتشكلت الاستبانة من أربعة محاور واشتمل كل محور على مجموعة من الأسئلة ويمكن إيجازها على النحو الآتي:

■ **المحور الأول - جاء بعنوان «البيانات الأولية»:** ويشتمل هذا المحور على مجموعة

المحور الثالث - التنظيمات السياسية

والقضايا السياسية (قضية المصالحة

الوطنية) - الفاعلية والتأثير: وتناول الباحث

في سياق هذا المحور ثلاثة بنود، البند الأول منها يهدف إلى تحديد علاقة القوى السياسية بالقضايا السياسية، وتم تمثيل القضايا السياسية بقضية المصالحة الوطنية كنموذج يستقطب الرأي العام الفلسطيني ويستحوذ على اهتمامه، واهتم بمعرفة رأي الباحثين بأهم القضايا السياسية التي تهم المجتمع الفلسطيني وموقف الباحث من المصالحة الوطنية، ورأيه حولها ومستوى معرفته ومتابعته تلك القضية، ومن ثم تناول البند محاولة معرفة دور القوى السياسية ومصادر المعلومات في نشر الوعي والمعرفة بهذه القضية، عبر تحديد البحوث أهم المصادر التي اعتمد عليها في الحصول على المعلومات حول قضية المصالحة.

المحور الرابع - الرأي العام الفلسطيني وقادة

التنظيمات السياسية - التأثير والتأثر علاقة

تبادلية: وهدف هذا المحور إلى التعرف إلى

درجة العلاقة التبادلية من التأثير والتأثر بين قادة الرأي العام وبين الرأي العام نفسه، واشتمل هذا المحور على بندين أساسيين، البند الأول جاء بعنوان قادة الرأي والتأثير على الرأي العام الفلسطيني، ويهدف هذا البند لمعرفة العلاقة بين قادة الرأي وبين بلورة الرأي العام الفلسطيني حول قضايا المجتمع ومدى تأثير قادة الرأي على مواقف الأفراد وآرائهم،

من البيانات الأولية والشخصية حول الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للباحثين تتعلق بسنن المبحوث ونوعه، ومكان سكنه، ومستواه التعليمي، ومستوى الدخل، وطبيعة المهنة، وعدد أفراد الأسرة، بالإضافة إلى الانتماء التنظيمي للمبحوث. وهذه المتغيرات خاضعة للاختبار، وتمثل عناصر أساسية للباحث يسعى من خلالها إلى معرفة العلاقة بين كل متغير منها، وبين مستوى الاهتمام بقضايا المجتمع، وتشكيل المواقف والآراء حولها.

المحور الثاني - التنظيمات السياسية

والرأي العام الفلسطيني - أولويات القضايا

ومستويات التأثير: ويتضمن هذا المحور

تتاول التنظيمات السياسية للقضايا العامة في المجتمع الفلسطيني وأهم القضايا التي تناولتها، ودوافعها لتبني تلك القضايا، ومدى نجاحها في تناولها، والطريقة الأفضل الواجب اتباعها في تناولها القضايا التي تهم المجتمع، هذا بالإضافة إلى التركيز على مدى تفاعل الأفراد وتواصلهم مع التنظيمات حول هذه القضايا، والدور الذي لعبته تلك التنظيمات في نشر الوعي والتأثير في الرأي العام، ويهدف الباحث من خلال هذا المحور إلى التعرف إلى العلاقة بين تشكّل الرأي العام حول القضايا المجتمعية، وبين التنظيمات السياسية الفلسطينية.

قدرتهم على الإجابة عنها بسهولة، مما يؤكد الصدق الظاهري، والثبات وصلاحية الاستمارة قبل تطبيقها النهائي على المبحوثين في الميدان.

● عينة الدراسة وأسس الاختيار

عينة الدراسة Study Sample

تعرف العينة بأنها جزء من شيء أو موضوع، بحيث تكون ممثلة لخصائص ذلك الشيء وهي مجموعة جزئية من المجتمع، والفئة التي تمثل مجتمع البحث Population Research ويكون حجم العينة هو عدد مفرداتها وعادة تجري

الدراسة على العينة. (نافذ بركات: ٢٠٠٧، ص ١٢)

واعتمد الباحث على عينة عمدية تم اختيارها من مجتمع الدراسة، بحيث تمثل شرائح المجتمع كافة، والعينة العمدية Purposive sample وهي العينة التي يتم اختيارها بحيث تتوافر في كل عنصر شروط محددة، وهي العينة التي يعتمد الباحث أن تتكون من وحدات معينة لأنه يعتقد أنها تمثل المجتمع الأصلي تمثيلاً صحيحاً.

وستتم مراعاة عدد من الأسس المهمة في اختيار العينة وهي:

١. أن تمثل العينة غالبية شرائح المجتمع الفلسطيني وخاصة شريحة الشباب لأنها أكثر الشرائح تأثراً بظروف ومعطيات الواقع الفلسطيني سياسياً واجتماعياً، وأكثر الشرائح اهتماماً ومتابعة وإحساساً بقضايا المجتمع، إلى جانب أنها أكبر شريحة من ناحية الحجم في المجتمع الفلسطيني.
٢. أن يكون هناك تجانس لمفردات العينة من

من خلال التعرف إلى مستوى التفاعل، والحوار والنقاش بين قادة الرأي، وبين الجمهور حول القضايا التي تهمهم، ومن هم القادة الأكثر تأثيراً في مواقف المبحوثين، وتشكيل رأيهم، وجاء البند الثاني بعنوان تأثير الرأي العام على قادة الرأي، وهدف هذا المحور للتعرف إلى مدى تأثير الرأي العام على قادة الرأي في توجهاتهم، ومواقفهم من قضايا المجتمع، وبالتالي كيفية التأثير في تناول القضايا.

● اختبار ثبات القياس Reliability

يقصد بقياس الثبات حصول الباحث على النتائج نفسها حينما يعيد تطبيق القياس على المبحوثين أنفسهم بعد فترة زمنية محددة، وترجع أهمية القياس لكونه شرطاً أساسياً لصدق القياس، حيث لا يمكن أن يكون المقياس صادقاً وهو غير ثابت. ولتحقيق الثبات أجرى الباحث اختباراً قلياً للاستمارة Pre-test وذلك على عينة قوامها ١٥ مفردة تمثل ١٠٪ من حجم عينة البحث تقريباً، وقام بتكرار هذه العملية مرتين بفارق عشرة أيام بين التجربتين، حيث أعيد تطبيق القياس على المبحوثين أنفسهم، وتمت المقارنة بين نتائج الاختبارين، وبناء عليها أدخل الباحث تعديلات على الاستمارة وخاصة في ما يتعلق ببعض الجمل والعبارات التي لم تعط نتائج ثابتة في كل اختبار من إجابات المبحوثين، وتم استبعاد عدد من الأسئلة التي لم تعط ثباتاً كل مرة يصل إلى نسبة ٧٠٪ فأكثر من الاستجابات، وذلك لضمان فهم المبحوثين أسئلة القياس، ومعرفة

وبين البيانات الأخرى للدراسة الميدانية باعتبارها متغيراً مستقلاً، وتحاول الدراسة فيما يلي أن تصف وتحلل البيانات الأولية للمبجوثين في مجتمع الدراسة، وجاءت النتائج على النحو الآتي:

جدول رقم (١)

يوضح توزيع العينة حسب النوع

النوع	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	٩٦	٦٤
أنثى	٥٤	٣٦
المجموع	١٥٠	٪ ١٠٠

* النوع: يقصد الباحث بالنوع جنس أفراد العينة مقسمين على الذكور والإناث.

١. يتضح من الجدول رقم (١): أن نسبة الذكور بلغت ٦٤٪ بما يعادل ٩٦ وحدة، وبلغت نسبة الإناث ٣٦٪ بما يعادل ٥٤ وحدة من إجمالي عينة الدراسة البالغة ١٥٠ مفردة، وتلك النسبة تعبر عن مجتمع الدراسة بصورة كبيرة حيث إن المجتمع الفلسطيني مجتمع ذكوري.

جدول رقم (٢)

يوضح توزيع العينة حسب السن

السن	التكرار	النسبة المئوية
من ١٨ - ٢٤	٦٧	٤٤,٧
من ٢٥ - ٣٤	٤٨	٣٢,٠
من ٣٥ - ٤٥	٢٦	١٧,٣
من ٤٥ فما فوق	٩	٦,٠
المجموع	١٥٠	٪ ١٠٠

٢. يتضح من الجدول رقم (٢): توزيع العينة حسب السن حيث جاءت النتائج على النحو الآتي:

حيث الخصائص الديموغرافية النوع السن، مستوى الدخل، المستوى التعليمي ومكان السكن (مخيم، قرية، مدينة) بالإضافة إلى تمثيلهم المهن المختلفة.

٣. أن يكون هناك اختلاف في التوجهات السياسية، والانتماءات الحزبية، والعائلية والفكرية للمبجوثين بحيث نضمن تمثيل كل التوجهات السياسية والعائلية في الواقع الفلسطيني.

٤. أن يكون المبجوثون حاصلين على حد أدنى من التعليم يسمح لهم بفهم قضايا المجتمع وإدراكها.

ومن خلال مراعاة شروط اختيار العينة بما يتوافق مع أبعادها المختلفة، وسعيًا لتحقيق أهداف البحث، فإن الباحث اعتمد على اختيار عينة مُمثلة للدراسة من محافظة شمال قطاع غزة. وتم اختيار عينة عمدية قوامها ١٥٠ مفردة تم اختيارها شريطة تمثيلها شروط الاختيار، حيث روعي في اختيار مفردات عينة الدراسة تباين توجهاتهم السياسية، وانتمائهم الحزبية، والفكرية والمهنية.

تحليل النتائج الأولية للدراسة المسحية لعينة الجمهور

• أولاً - الخصائص النوعية والمميزة للمبجوثين:

مما لا شك فيه أن مجموعة البيانات والخصائص المميزة للمبجوثين تلعب دوراً أساسياً في تحليل التجربة الميدانية، وتتحكم لحد كبير في نتائج التجربة من خلال الارتباط بين تلك الخصائص

٣٤٪ من العدد الكلي البالغ ١٥٠ وحدة، وسكان القرية ١١,٣٪ من العينة نفسها، وبلغت نسبة سكان المخيم الممثلين ٥٤,٧٪ من إجمالي العينة، وتلك النتيجة جاءت ممثلة تقريباً للتقسيم السكاني في محافظة شمال غزة، حيث أكدت نتائج الإحصائيات أن نسبة عدد سكان مخيم جباليا تتقارب مع عدد سكان مدينة بيت لاهيا، وقريتي جباليا وبيت حانون.

جدول رقم (٤)

يوضح توزيع العينة حسب التحصيل العلمي

النسبة المئوية	التكرار	التحصيل العلمي
١٧,٣	٢٦	دراسات عليا
٦٧,٤	١٠١	جامعي
١١,٣	١٧	ثانوي
٤,٠	٦	أقل من ثانوي
٪١٠٠	١٥٠	المجموع

٤. يتضح من الجدول رقم (٤) توزيع العينة وفق التحصيل العلمي لأفرادها بين الدراسات العليا والتي جاءت بنسبة ١٧,٣٪، والجامعي بنسبة ٦٧,٤٪، والثانوي بنسبة ١١,٣٪، والأقل من الثانوي بنسبة ٤٪. وتظهر هذه النتيجة أن العينة تمثلت كافة المستويات التعليمية في مجتمع الدراسة، وهو ما سعى الباحث لتحقيقه في مجتمع يعتبر من أكثر المجتمعات في المنطقة اهتماماً بالتعليم.

- ينتمي إلى الفئة العمرية الأولى ١٨-٢٤ عاماً ٤٤,٧٪ من المبحوثين.
- ينتمي إلى الفئة العمرية الثانية ٢٥-٣٤ عاماً ٣٢٪ من المبحوثين.
- ينتمي إلى الفئة العمرية الثالثة ٣٥-٤٥ عاماً ١٧,٣٪ من المبحوثين.
- ينتمي إلى الفئة العمرية الرابعة ٤٥ فما فوق ٦٪ من المبحوثين.

ويتضح من النسب السابقة ارتفاع في نسبة الفئات العمرية الشابة الواقعة ما بين ١٨-٣٥ عاماً، وهذه الفئة هي الأفضل لتمثيل العينة، كونها الفئة الأكثر اهتماماً ومتابعةً للقضايا والأحداث التي تمر على المجتمع من ناحية، ولأنها تمثل الفئات العمرية الحقيقية للمجتمع الفلسطيني، حيث إنه مجتمع فتى تزيد فيه نسبة الشباب على باقي الفئات العمرية الأخرى.

جدول رقم (٣)

يوضح توزيع العينة حسب مكان السكن

النسبة المئوية	التكرار	مكان السكن
٣٤,٠	٥١	مدينة
١١,٣	١٧	قرية
٥٤,٧	٨٢	مخيم
٪١٠٠	١٥٠	المجموع

* مكان السكن: يقصد الباحث بمكان السكن، المنطقة التي يقطنها المبحوثون، فالمخيم يضم اللاجئين، والقرية تضم المواطنين الأصليين، والمدن تضم كليهما بفعل التحضر والحراك.

٣. يتضح من الجدول رقم (٣): أن العينة توزعت على أماكن السكن بنسب متفاوتة، حيث بلغت نسبة سكان المدن الممثلين في العينة

جدول رقم (٥)

يوضح توزيع العينة حسب طبيعة المهنة

النسبة المئوية	التكرار	طبيعة المهنة
٢٠,٦	٣١	موظفون
٢,٧	٤	محامون
٣,٣	٥	مهندسون
٥,٣	٨	معلمون
٣,٣	٥	أطباء
٤,٦	٧	أكاديميون
٥,٣	٨	إعلاميون
٢٥,٣	٣٨	طلاب جامعيين
١٠,٦	١٦	تجار وأعمال حرة
١٨,٧	٢٨	دون عمل
٪ ١٠٠	١٥٠	المجموع

٥. يتضح من الجدول رقم (٥) توزيع العينة حسب طبيعة المهنة التي وزعت من خلال عشر مهن رئيسية شملت الموظفين وجاءت نسبتهم ٢٠,٦ ٪، والمحامين بنسبة ٢,٧ ٪، والمهندسين بنسبة ٣,٣ ٪ والمعلمين بنسبة ٥,٣ ٪، والأطباء بنسبة ٣,٣ ٪، والأكاديميين بنسبة ٤,٦ ٪، والإعلاميين بنسبة ٥,٣ ٪، وطلاب الجامعة بنسبة ٢٥,٣ ٪، والتجار بنسبة ١٠,٦ ٪، وأعمال حرة بنسبة ٥,٣ ٪، ودون عمل بنسبة ١٨,٧ ٪.

جدول رقم (٦)

يوضح توزيع العينة حسب مستوى الدخل

النسبة المئوية	التكرار	متوسط الدخل الشهري بالدولار
٣٦,٠	٥٤	أقل من ٣٠٠
٢٤,٧	٣٧	من ٣٠٠ - أقل من ٥٠٠
٢٠,٠	٣٠	من ٥٠٠ - أقل من ٧٠٠
١٠,٠	١٥	من ٧٠٠ - أقل من ١٠٠٠
٩,٣	١٤	من ١٠٠٠ فما فوق
٪ ١٠٠	١٥٠	المجموع

*الدخل الشهري: يقصد بالدخل الشهري قيمة العائد النقدي الذي تحصل عليه عوائل المبحوثين.

٦. يتضح من الجدول رقم (٦): أن نسبة الدخل الشهري لأفراد العينة قد وُزِع على مستويات الدخل، وأن المستويين الأول والثاني من قيمة الدخل في القيمة (أقل من ٣٠٠ - أقل من ٥٠٠) قد مثلا النسبة الأكبر من أفراد العينة حيث بلغ ذوو الدخل المتدني حوالى ٦١ ٪ من إجمالي عدد العينة، أما نسبة متوسطي الدخل والتمثلة في القيمة (٥٠٠ - أقل من ١٠٠٠) حوالى ٣٠ ٪ من إجمالي العينة، أما مرتفعو الدخل فقد بلغت نسبتهم حوالى ٩ ٪ من العينة نفسها، ويتضح من تلك النسب أن غالبية أفراد العينة من ذوي الدخل المتدني، وهذا يعبر عن حقيقة الواقع الاقتصادي المتدهور الذي أدى إلى تدهور مستوى المعيشة.

● **ثانياً - التنظيمات السياسية والرأي العام الفلسطيني- أولويات القضايا ومستويات التأثير**

تتعدد القضايا التي تستحوذ على اهتمام الأفراد في الواقع الاجتماعي الذي يعيشونه، وتتفاوت درجة الاهتمام من فرد إلى آخر حسب طبيعة تلك القضية، ومدى تأثيرها عليه وتأثره بها وتختلف طبيعة هذه القضايا من مجتمع إلى آخر، وذلك حسب الظروف والمعطيات التي تحيط بكل واقع، كما تتعدد وتختلف المصادر التي يعتمد عليها الفرد في الحصول على معلوماته حول واقعه وقضاياها، فمنها مصادر للاتصال الشخصي، وأخرى للاتصال الجماهيري، بمختلف أشكاله وأنماطه، وحيث إن الباحث يسعى للتعرف إلى أهم القضايا التي تهم المواطن الفلسطيني، والمصادر التي يعتمد عليها في الحصول على معلوماته حول هذه القضايا، للوصول إلى معرفة دور القوى السياسية في تكوين معارفه واهتماماته، وبالتالي تشكيل رأيه حول تلك القضايا، فإن الباحث سيقدم تحليل نتائج دراسته الميدانية حول المحور السابق في هذا الجزء من الدراسة، للتعرف إلى أهم القضايا التي تهم أفراد المجتمع، والمصادر التي شكلت معارفه نحوها، ومكانة القوى السياسية بين تلك المصادر وجاءت النتائج على النحو الآتي:

**جدول رقم (٧)
يوضح توزيع العينة حسب الانتماء التنظيمي**

النسبة المئوية	التكرار	الانتماء التنظيمي
٣٢,٧	٤٩	مستقل
٣٥,٣	٥٣	حركة فتح
٢١,٣	٣٢	حركة حماس
٣,٣	٥	حركة الجهاد الإسلامي
٤,٧	٧	الجبهة الشعبية
٢,٧	٤	الجبهة الديمقراطية
٪ ١٠٠	١٥٠	المجموع

٧. يوضح جدول رقم (٧) توزيع العينة حسب الانتماء التنظيمي لمفرداتها، ووزعت التنظيمات حسب قوة وجودها على الساحة الفلسطينية، وجاءت النتائج على النحو الآتي: أفراد لا ينتمون إلى أي تنظيم بنسبة ٣٢,٧٪، المنتمون لحركة فتح بنسبة ٣٥,٣٪، أما المنتمون لحركة حماس فنسبتهم ٢١,٣٪ أما حركة الجهاد الإسلامي فجاءت نسبة المنتمين إليها من عينة الدراسة ٣,٣٪، أما المنتمون للجبهة الشعبية فنسبتهم ٤,٧٪ من أفراد العينة، وأخيراً المنتمون للجبهة الديمقراطية وجاءت نسبتهم ٢,٧٪ من إجمالي العينة، وبالنظر إلى توزيع نسب العينة حسب الانتماء التنظيمي فإننا نجد أن ما نسبته ٦٧,٣٪ من أفراد العينة ينتمون للتنظيمات السياسية وهذا مؤشر دال على ارتفاع نسبة التحزب في المجتمع الفلسطيني.

جدول رقم (٨)

يوضح درجة الاهتمام بالقضايا العامة بالنسبة للمبحوثين

الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	لا أهتم بها		أهتم بها نادراً		أهتم بها أحياناً		أهتم بها دائماً		درجة اهتمام القضايا
			%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
٨٨,٦٧	٠,٦٨٤	٢,٦٦	٢,٠	٣	٦,٠	٩	١٦,٠	٢٤	٧٦,٠	١١٤	السياسية
٨٧,٥٦	٠,٧٥٦	٢,٦٣	٤,٠	٦	٤,٧	٧	١٦,٠	٢٤	٧٥,٣	١١٣	التعليمية
٧٧,٧٨	٠,٨٥٧	٢,٣٣	٥,٣	٨	٩,٣	١٤	٣٢,٠	٤٨	٥٣,٣	٨٠	المجتمعية
٧٦,٠٠	٠,٨٤٤	٢,٢٨	٤,٠	٦	١٣,٣	٢٠	٣٣,٣	٥٠	٤٩,٣	٧٤	الاقتصادية
٧٢,٦٧	٠,٩٤٩	٢,١٨	٨,٠	١٢	١٣,٣	٢٠	٣١,٣	٤٧	٤٧,٣	٧١	الثقافية
١٥٠											ن

بسبب الصراع السياسي وانعكاساته على المسيرة التعليمية بشكل خاص، من خلال الخلافات المتكررة بين الكتل الطلابية بسبب الانتماءات الحزبية والإغلاق للجامعات والمعاهد من قبل السلطات المختلفة، ومن ناحية ثالثة سوء الوضع الاقتصادي الذي انعكس على المسيرة التعليمية للطلاب، أما القضايا المجتمعية فقد جاءت في الدرجة الثالثة من حيث الاهتمام لدى الجمهور الفلسطيني بوزن نسبي بلغ ٧٧,٧٨٪ وهي نسبة مرتفعة إلى حد ما قياساً إلى النسب الأخرى، وذلك يدل على حالة من التغيير في أولويات الاهتمام، وخاصة في ظل ظهور الكثير من القضايا الاجتماعية الخطيرة على الساحة بعد حالة الانقسام التي شهدتها المجتمع الفلسطيني، والتي انعكست نتائجها

٨. يتضح من الجدول رقم (٨) أن القضايا السياسية جاءت في مقدمة القضايا العامة التي يهتم بها المبحوثون، حيث حازت وزناً نسبياً قيمته ٨٨,٦٧٪ وذلك يعكس مدى الاهتمام والحرص المرتفع لدى المبحوثين في متابعة تلك القضايا لما لها من تأثير في مجمل أمور حياتهم؛ مما يدل على ارتفاع نسبة الاهتمام بكل ما هو سياسي لدى الجمهور الفلسطيني عن المواضيع الأخرى في ضوء خصوصية الوضع الفلسطيني. وجاءت القضايا التعليمية في الدرجة الثانية من حيث الاهتمام بوزن نسبي ٨٧,٥٦٪ وهي نسبة مرتفعة إلى حد ما، وتدلل على مدى الاهتمام بالتعليم وقضاياها من ناحية، وعلى درجة من القلق على المسيرة التعليمية

على مجمل العلاقات الاجتماعية؛ لهذا تقدمت القضايا الاجتماعية على القضايا الاقتصادية والمعيشية والثقافية. وجاءت القضايا الاقتصادية والثقافية في الدرجة الأخيرة من حيث الاهتمام بوزن نسبي ٧٦٪، ٦٧٪، ٧٢٪ ويرجع الباحث هذه النتيجة إلى أن اهتمام الأفراد دائماً يتجه نحو القضايا الأكثر تأثيراً في مجريات حياتهم، وهذا ما ينطبق على القضايا السياسية والتعليمية والمجتمعية التي تقدمت في درجة الاهتمام لدى الجمهور الفلسطيني على باقي القضايا الأخرى.

جدول رقم (٩)

يوضح رؤية المبحوثين للمنظمات التي من واجبها متابعة قضايا المجتمع

المنظمات التي من واجبها متابعة قضايا المجتمع	التكرار	النسبة المئوية %
١- مؤسسات السلطة الوطنية الحاكمة	٨٥	٥٦,٧
٢- التنظيمات والأحزاب السياسية	٤٣	٢٨,٧
٣- المؤسسات الدينية والتعليمية	٣٣	٢٢,٠
٤- النقابات والتنظيمات الشبابية	٢٠	١٣,٣
٥- روابط الأسر والعائلات	١٣	٨,٧
٦- مؤسسات المجتمع المدني	٣	٢,٠
ن	١٥٠	

٩. يتضح من الجدول رقم (٩) أن المبحوثين يرون أن واجب متابعة القضايا العامة التي تهمهم تقع على مؤسسات السلطة الحاكمة بالدرجة الأولى بنسبة ٥٦,٧٪ من إجابات العينة وذلك تأكيداً من قبل المبحوثين أن السلطة الحاكمة هي المسؤولة عن القضايا التي تهم المجتمع بصفتها الرسمية، وجاءت التنظيمات والأحزاب في المرتبة الثانية بنسبة بلغت ٢٨,٧٪، ويشير ذلك إلى الدور المهم الذي يأمله الجمهور الفلسطيني من التنظيمات والأحزاب السياسية على صعيد متابعة قضايا المجتمع وإيجاد الحلول لها، وجاءت مسؤولية المؤسسات الدينية والتعليمية في الترتيب الثالث بنسبة ٢٢,٠٪، من حيث وجوب متابعتها القضايا العامة التي تظهر في المجتمع وتهم أفرادها، أما الروابط الأسرية والعائلية، ومؤسسات المجتمع المدني فجاءت في نهاية ترتيب رؤية المبحوثين التي من واجبها متابعة قضايا المجتمع بنسبة ٨,٧٪، ٢,٠٪، ويفسر الباحث هذا الترتيب المتأخر لمؤسسات المجتمع المدني في وجوب متابعتها قضايا المجتمع كونها في مرحلة النشأة ولا تقوم بأي دور ملحوظ للجمهور في معالجة القضايا العامة، ومن ناحية أخرى كونها مؤسسات تعمل وفق أجندات خارجية وبدعم خارجي مما أثر على ثقة الجمهور بها.

جدول رقم (١٠)

يوضح ترتيب المصادر التي اعتمدها المبحوثون في الحصول على المعلومات حول القضايا العامة

الوزن المرجح		السادس	الخامس	الرابع	الثالث	الثاني	الأول	الترتيب	
%	النقاط							المصادر	
٢٥,٠	٧٦١	٨	٥	٧	٨	١٨	١٠٠	الإعلام	١-
١٧,٩	٥٤٧	٢٢	٢٠	١٣	٢٧	٤٠	٢٣	مؤسسة سلطة	٢-
١٧,٣	٥٢٨	١٤	١٥	٢٣	٥٤	٢٩	٩	التنظيمات	٣-
١٤,٣	٤٣٥	٢٨	٣٤	٢٦	٢٦	١٧	١٢	المؤسسة الدينية	٤-
١٣,٦	٤١٣	١٥	٤٤	٤٧	١٦	٢١	٧	ال نقابات	٥-
١١,٩	٣٦٠	٥٦	٢٥	٢٨	١١	١٨	٦	العائلات	٦-
١٠٠	٣٠٤٤	مجموع الأوزان المرجحة							

الحاكمة كجهة مسؤولة عن مواطنيها وعن قضاياهم، وبالتالي مدهم بالمعلومات والبيانات حولها.

وجاءت التنظيمات التي تمثل القوى السياسية موضوع دراستنا في الترتيب الثالث من حيث الاعتماد عليها في الحصول على المعلومات حول القضايا العامة التي تهتم المبحوثين بنسبة ١٧,٣٪، من الأوزان المرجحة، وهذه النتيجة تدل على أن التنظيمات السياسية تلعب دوراً فعالاً في تشكيل معارف الجمهور الفلسطيني ومدته بالمعلومات حول القضايا العامة، ويرجع الباحث ارتفاع نسبة الاعتماد على التنظيمات السياسية والسلطة الوطنية في الحصول على معلومات وأخبار حول القضايا العامة كونها أكثر المصادر إماماً ومعرفةً بقضايا المجتمع الفلسطيني ولعرفة وجهة نظر التنظيمات حول هذه القضايا وخاصة

١٠. يتضح من الجدول رقم (١٠) أن وسائل الإعلام جاءت كمصدر أول للمعلومات حيث حازت الترتيب الأول من بين المصادر المختلفة بنسبة ٢٥٪ من الأوزان المرجحة، وهذه النتيجة تتوافق مع غالبية الأبحاث التي أكدت أهمية وسائل الإعلام في تقديم المعلومات للأفراد.

أما مؤسسات السلطة الحاكمة فقد جاءت في المرتبة الثانية من حيث درجة الاعتماد بنسبة ١٧,٩٪ من الأوزان المرجحة، وهي نتيجة مفاجئة إلى حد ما، كون أن السلطة حازت المرتبة الثانية من ضمن المصادر التي يعتمد عليها المبحوثون وتمدهم بالمعلومات، وتشكل معرفتهم بالقضايا التي تهتمهم، وذلك يدل على وجود حالة من الارتباط بين الجمهور كطرف محكوم من سلطة تقع عليها المسؤوليات من ناحية وبين السلطة

السياسية منها، وحيث إن المعرفة إحدى العناصر الأساسية في تشكل الرأي العام، فإن ذلك يعتبر مؤشراً على أن القوى السياسية والسلطة الحاكمة تلعب دوراً في تشكيل الرأي العام.

● ثالثاً - التنظيمات السياسية وقضية

المصالحة الوطنية: الفاعلية والتأثير

التنظيمات السياسية - الرأي العام والقضايا السياسية:

تعد القضايا السياسية من القضايا المحورية التي تحظى بأهمية خاصة لدى الرأي العام الفلسطيني وتستحوذ على اهتمامه؛ كونها تمثل العنصر الأكثر تأثيراً في الواقع الفلسطيني وعلى حياة المواطن لأنها ارتبطت بوجوده ومصيره.

وللتعرف إلى اهتمامات الجمهور الفلسطيني بالقضايا السياسية الراهنة، ومدى حرصه على متابعتها، قام الباحث بطرح مجموعة من الأسئلة ذات العلاقة باهتمامات الباحثين بالقضايا السياسية وموقفهم منها ومدى معرفتهم ووعيهم بها، مع تحديد المصادر التي اعتمدوا عليها في الحصول على معلوماتهم وزيادة وعيهم حول هذه القضايا، وذلك للتعرف إلى العوامل التي تؤثر في تشكيل الرأي العام نحوها، مع التركيز على معرفة دور القوى السياسية في ذلك ومن خلال تحليل إجابات الباحثين لتلك الأسئلة وجاءت النتائج على النحو الآتي:

جدول رقم (١١)

يوضح ترتيب القضايا السياسية حسب أهميتها لدى الرأي العام الفلسطيني

الترتيب	القضايا السياسية	الأول	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس	الوزن المرجح	
							النقاط	%
١-	قضية المصالحة	٦٣	٢٥	٢٥	١٧	١٤	٥٣٨	٢٥,٣
٢-	قضية التوجه للأمم المتحدة وما تتعرض له القيادة من ضغط وإقصاء	٤٧	٢٧	٢٤	٢٣	١٨	٤٧٨	٢٢,٤
٣-	الأسرى والمعتقلون في سجون الاحتلال	٣٢	٣٢	٣٠	٢٦	١٩	٤٤٩	٢١,١
٤-	قضايا الفساد السياسي	٩	٣٥	٣٨	٢٥	٢٧	٣٦٧	١٧,٧
٥-	الانتخابات التشريعية	٦	١٦	١٨	٤٢	١٨	٢٨٧	١٣,٥
مجموع الأوزان المرجحة							٢١١٩	٪١٠٠

١١. يتضح من جدول رقم (١١) أن قضية المصالحة الوطنية جاءت في الترتيب الأول بنسبة ٢٥,٣٪ من الأوزان المرجحة، وهي

تأتي على سلم أولويات القضايا التي تشغل بال الرأي العام الفلسطيني، وهذا يدل على أهمية تلك القضية عند أفراد المجتمع، ومدى

من العائلات والأسر الفلسطينية من فقدان أبنائها وذلك تنتج عنه مجموعة من المشكلات الاجتماعية والعائلية لتلك الأسر، ولهذا استحوذت هذه القضية على اهتمام الرأي العام، وجاءت كل من قضية الفساد السياسي والانتخابات في الترتيب الأخير لاهتمامات الرأي العام بنسبة بلغت ١٧,٧٪ - ١٣,٥٪، ويفسر الباحث تأخير ترتيب تلك القضايا رغم أهميتها إلى عدم مساسها بشكل مباشر بمصالح الجمهور وعدم أهميتها في المرحلة الحالية.

● الرأي العام وقضية المصالحة الوطنية

سيقوم الباحث بالتعرف إلى آراء ومواقف الرأي العام نحو هذه القضية ومستوى معرفته ووعيه بها والمصادر التي اعتمد عليها في الحصول على معلوماته حولها، بالإضافة إلى معرفة مدى تأثير التنظيمات السياسية على آرائه ومواقفه حول تلك القضية.

جدول رقم (١٢)

يوضح مدى اهتمام المبحوثين بقضية المصالحة الوطنية

النسبة المئوية	التكرار	مدى اهتمامك بقضية المصالحة الوطنية
٩٢,٧	١٣٩	اهتم بها دائماً
٥,٣	٨	اهتم بها إلى حد ما
٢,٠	٣	لا أهتم بها
٪ ١٠٠	١٥٠	المجموع

١٢. يتضح من جدول رقم (١٢) أن غالبية الرأي العام يهتم بقضية المصالحة الوطنية بنسبة بلغت ٩٢,٧٪، وذلك يوضح مدى أهمية هذه

حرصهم على متابعتها كقضية محورية في حياة الشعب الفلسطيني، ويرى الباحث أن ارتفاع نسبة الاهتمام بقضية المصالحة الوطنية يأتي لكونها قضية جوهرية وأن ما تأتي به من نتائج سيعكس على كيانهم ووجودهم؛ لأن الواقع الفلسطيني بتفاصيله يدور في شبح هذه القضية؛ وذلك ما جعل من هذه القضية محط اهتمام غالبية أفراد المجتمع، وجاءت قضية التوجه للأمم المتحدة والحرب على القيادة في المرتبة الثانية بنسبة ٢٢,٤٪ من الأوزان المرجحة، وهذه النتيجة تكشف عن أهمية تلك القضية لدى أفراد المجتمع الفلسطيني وحرصهم على الحصول على حقوقهم والتفافهم حول ممثليهم الشرعي، وجاء الاهتمام بقضية التوجه للأمم المتحدة لأنها تمثل الخط الأساسي لمواجهة تعنت الاحتلال فيما يخص عملية السلام، وهذه الخطوة من ضمن الخيارات الفاعلة للحصول على الحقوق الفلسطينية في ظل الظروف الراهنة.

أما قضية الأسرى فجاءت في المرتبة الثالثة من حيث اهتمام الرأي العام بنسبة ٢١,١٪ وهذه الدرجة عكست درجة الاهتمام بهذه القضية؛ لما لها من تأثير مباشر في نفوس أفراد المجتمع، فهذه القضية ذات أبعاد سياسية واجتماعية، فالمعتقلون يمثلون عنوان المقاومة والصمود في وجه الاحتلال وهم فخر وعزة أفراد المجتمع الفلسطيني، ومن الناحية الاجتماعية فإنهم يجسدون معاناة كثير

القضية للشعب الفلسطيني لما لتلك القضية من تأثير على حاضرهم ومستقبلهم، وجاءت نسبة الذين يهتمون بهذه القضية بدرجة محدودة ٣, ٥٪ من إجمالي العينة، أما من لا يهتمون فبلغت نسبتهم ٢, ٠٪ من إجمالي العينة وتأتي هذه المواقف لتعبر عن اتجاهات الرأي العام نحو تلك القضية من حيث اهتمامهم بها.

جدول رقم (١٣)

يوضح مدى تأييد الرأي العام لتحقيق المصالحة الوطنية

النسبة المئوية	التكرار	مدى تأييد الرأي العام لتحقيق المصالحة الوطنية
٩٤, ٠	١٤١	نعم الأغلبية تؤيد تحقيق المصالحة الوطنية
٤, ٦	٧	لا أقلية فقط هي التي تؤيد خيار المصالحة الوطنية
١, ٤	٢	هناك انقسام في الرأي العام بين مؤيد ومعارض في تحقيق المصالحة
١٠٠٪	١٥٠	المجموع

١٣. يوضح الجدول رقم (١٣) مدى تأييد الرأي العام الفلسطيني لتطبيق المصالحة الوطنية حيث بلغت نسبة التأييد لتطبيق المصالحة نسبة شبه كاملة ٩٤, ٠٪ من إجمالي العينة، وتعكس هذه النسبة مستوى تأييد مرتفع للوصول إلى تحقيق المصالحة رغم التشاؤم الذي يسيطر على الجمهور الفلسطيني من الإخفاقات في تحقيقها، ويفسر الباحث ارتفاع نسبة المؤيدين لتحقيق المصالحة كونها انعكست سلباً على

مجال نواحي الحياة وعلى القضية المركزية وبلغت نسبة المحايدين ٦, ٤٪، ويرى الباحث أن هذه النسبة تبين حالة اللامبالاة عند جزء من أفراد العينة حول تحقيق المصالحة من عدمه، أما نسبة المعارضين لتطبيق المصالحة والذين شكلوا اتجاهاً سلبياً نحوها فبلغت ٤, ١٪ وهي نسبة ضعيفة جداً تبيّن مدى حرص أبناء الشعب الفلسطيني على تحقيق المصالحة بالإضافة إلى شعورهم بمدى خطورة استمرار الانقسام.

جدول رقم (١٤)

يوضح أسباب اهتمام الرأي العام بقضية المصالحة

النسبة المئوية	التكرار	أسباب اهتمام الرأي العام بقضية المصالحة الوطنية
٦٤, ٦	٩٧	١- جميع ما تم ذكره
١٨, ٠	٢٧	٢- لأنها تهدد النسيج الاجتماعي الفلسطيني الداخلي
١٠, ٧	١٦	٣- لأنها تؤثر بالسلب على مسيرة القضية الفلسطينية ومكانتها
٦, ٧	١٠	٤- لأنها تهدد شرعية التمثيل الفلسطيني أمام المحافل الدولية
١٠٠٪	١٥٠	المجموع

١٤. يوضح الجدول رقم (١٤) أن غالبية أفراد العينة المبحوثة من الرأي العام ترى أن أسباب اهتمام الجمهور الفلسطيني بقضية المصالحة الوطنية هي أن تلك القضية

تهدد السلم والأمن الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني وكذلك لأن الانقسام يهدد القضية الوطنية، بالإضافة إلى أن الانقسام يسهم في تعدد الممثل والمتحدث باسم الشعب الفلسطيني في المحافل الإقليمية والدولية وهذا ينعكس بالسلب على مجمل القضية الفلسطينية والحق الفلسطيني، وجاءت إجابة المبحوثين بأن جميع الأسباب مجتمعة هي الدافع الرئيس للاهتمام الذي تحظى به هذه القضية بنسبة بلغت ٦٤,٦٪ من إجابات المبحوثين.

جدول رقم (١٥)

يوضح ترتيب الأسباب التي تؤدي إلى استمرار حالة الانقسام الفلسطيني

النسبة المئوية %	التكرار	الأسباب التي تؤدي إلى استمرار حالة الانقسام الفلسطيني
٧٢,٧	١٠٩	١- الرغبة بالاستفراد بالسلطة والنفوذ
٥٢,٦	٧٩	٢- الرغبة في السيطرة على القرار الفلسطيني من قبل أطراف الانقسام
٥١,٣	٧٧	٣- التعصب الحزبي والولاء التنظيمي
٣٧,٤	٥٦	٤- التدخلات الخارجية الإقليمية والدولية
٣٢,٧	٤٩	٥- الصراع الأيديولوجي واختلاف التوجهات السياسية
١٥,٣	٢٣	٦- الاحتلال الإسرائيلي
١٥٠	ن	

١٥. يوضح الجدول رقم (١٥) أن السبب المتمثل في الرغبة لدى طرفي الانقسام في الاستفراد بالسلطة ومغانمها والاستحواذ على النفوذ جاء في الترتيب الأول بنسبة بلغت ٧٣,٧٪ وجاء السبب الثاني المتمثل في رغبة طرفي الصراع في السيطرة على القرار الوطني في المرتبة الثانية بنسبة بلغت ٥٢,٦٪ من إجابات المبحوثين، وجاء في المرتبة الثالثة السبب المتمثل في التعصب الحزبي والولاء التنظيمي بنسبة بلغت ٥١,٣٪، أما النظر إلى الاحتلال الإسرائيلي كونه أحد أسباب استمرار الانقسام فقد جاء في المرتبة الأخيرة بنسبة بلغت ١٥,٣٪ من إجابات المبحوثين، وهذه النتائج تدل على أن الرأي العام يرى أن الاحتلال لا يمثل سبباً رئيساً في حالة الانقسام، وأن الرغبة في التفرد بالسلطة ومغانمها والسيطرة على القرار الوطني هي الأسباب الرئيسة في استمرار الانقسام، وهذا جاء كانعكاس لما يلمسه المواطن الفلسطيني في حياته اليومية لدى أطراف الانقسام ومن يسير في فلكهم.

جدول رقم (١٦)

يوضح أفضل الطرق لتحقيق المصالحة كما يراها الرأي العام

النسبة المئوية	التكرار	أفضل الطرق لتحقيق المصالحة كما يراها الرأي العام
٤٤,٠	٧٣	١- الضغط الشعبي والجماهيري على أطراف الانقسام

عليه التجارب السابقة، أما إجراء الانتخابات الداخلية فقد جاء في الترتيب الأخير بنسبة بلغت ١٢,٠٪ من إجابات المبحوثين، وهذا يدل على أن تلك الانتخابات دون توافق سياسي وضغط جماهيري لن تحقق المصالحة.

جدول رقم (١٧)

يوضح مدى تأثير الرأي العام على طرفي الانقسام لإجبارهما على تحقيق المصالحة

النسبة المئوية	التكرار	درجة تأثير الرأي العام على طرفي الانقسام لإجبارهما على تحقيق المصالحة
٢,٠٪	٣	يؤثر بدرجة كبيرة
٨,٧٪	١٣	يؤثر بدرجة متوسطة
١١,٣٪	١٧	يؤثر بدرجة ضعيفة
٨٤,٧٪	١٢٧	لا يوجد له أي تأثير
١٠٠٪	١٥٠	المجموع

١٧. يوضح الجدول رقم (١٧) أن غالبية المبحوثين يرون أنه لا يوجد أي تأثير للرأي العام على طرفي الانقسام بنسبة بلغت ٨٤,٧٪، في حين أن من قالوا إنه يؤثر بدرجة ضعيفة فقد بلغت نسبتهم ١١,٣٪. وهذا يبين أن الرأي العام الفلسطيني رأي عام خامل وكامن ولا وجود فعلياً له، وهذا ما أكدته الواقع الفلسطيني، فعلى الرغم من وجود الرغبة عند الغالبية العظمى من الجمهور بضرورة تحقيق المصالحة فإنهم لم يستطيعوا أن يوحدوا هذه الرغبة من خلال رأي عام فاعل يضغط على طرفي الانقسام لتحقيق المصالحة.

٢٩,٣	٣٨	الحوار الداخلي والتوافق بين أطراف الصراع	٢
١٤,٧	٢٧	فرض موقف عربي موحد وضغط على أطراف الانقسام	٣
١٢,٠	١٢	إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية تفرز قيادة سياسية جديدة	٤
١٠٠٪	١٥٠	المجموع	

١٦. يوضح الجدول رقم (١٦) رؤية الرأي العام الفلسطيني لأفضل الطرق للضغط على طرفي الصراع لتحقيق المصالحة، وجاءت النتائج معبرة عن الرأي العام الذي يرى أن الضغط والحراك الشعبي الجماهيري أفضل الطرق للضغط لتحقيق المصالحة وجاء في المرتبة الأولى بنسبة ٤٤,٠٪ من إجمالي العينة، ويرى الباحث أن هذه النتيجة تأتي كتصور أُسس على تجارب سابقة في قدرة الحراك الشعبي والضغط الجماهيري على تغيير الواقع لمصلحة الشعب الفلسطيني، أما الخيار الثاني من وجهة نظر الرأي العام فتمثل في طريقة الاعتماد على الحوار الداخلي والتوافق بين أطراف الانقسام بنسبة ٢٩,٣٪ وتدلل هذه النتيجة على قناعة الرأي العام وتيقنه بأن الحوار الداخلي والتوافق بين المتصارعين قد يكونان طريقة ناجحة في تحقيق الهدف الوطني الفلسطيني هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن تحقيق المصالحة دون توافق لن يكون ناجحاً، بل ستكون له نتائج عكسية سلبية على الشعب الفلسطيني، وهذا ما دلت

جدول رقم (١٨)

يوضح ترتيب الأسباب التي تمنع الرأي العام من الضغط على طرفي الانقسام لتحقيق المصالحة

النسبة المئوية %	التكرار	الأسباب التي تمنع الرأي العام من الضغط على طرفي الانقسام لتحقيق المصالحة
٧٢,٧	١٠٩	١- الخوف من الملاحقة والاعتقال من الجهات المسيطرة على غزة والضفة
٥٥,٣	٨٣	٢- لأنه رأي عام منقاد وفق أجندات ومواقف التنظيمات والأحزاب السياسية
٥٣,٣	٨٠	٣- بسبب التحزب والتعصب الحزبي والولاء التنظيمي
٥٢,٦	٧٩	٤- الشعور بالضعف وعدم القدرة على التغيير
٢٣,٣	٣٥	٥- عدم وعي الرأي العام بخطورة استمرار الانقسام على القضية الوطنية
١٥,٣	٢٣	٦- ضعف دور الجامعات والمؤسسات الأكاديمية والمتقنين في توعية واستنهاض الرأي العام
١٥٠	ن	

١٨. يوضح الجدول رقم (١٨) ترتيب الأسباب التي تحول دون قدرة الرأي العام الفلسطيني على التوحد وتشكيل رأي عام نشط وفعال، وحصل سبب الخوف من الملاحقة والاعتقال من قبل السلطة الحاكمة على المرتبة الأولى بنسبة بلغت ٧٢,٧٪، وجاء في الترتيب الثاني بنسبة ٥٥,٣٪ السبب الذي يصف

الرأي العام بأنه منقاد ويتحرك وفق المواقف والتوجهات الحزبية، أما السبب المتمثل في زيادة التعصب والولاء الحزبي... فجاء في الترتيب الثالث بنسبة ٥٣,٣٪ أما السبب الذي يقول إن الشعور بالضعف وعدم القدرة على التغيير فجاء في الترتيب الرابع بنسبة ٥٢,٦٪، وبالنظر إلى تلك الأسباب التي حصلت على ترتيب متقدم فإننا نجد أنها جاءت تعبيراً حقيقياً عما يحصل في الواقع الفلسطيني، حيث إن الشعور بالخوف يمثل الإحساس العام عند أفراد المجتمع الفلسطيني وهذا ما يمنعهم من التأثير بفاعلية في إنهاء الانقسام، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن الشعور بالضعف وعدم القدرة على التغيير من السمات العامة لدى أفراد المجتمع، وذلك نتيجة حالة الإحباط المتكرر التي تعرض لها الرأي العام الفلسطيني، وفي سياق آخر فإن زيادة التعصب والولاءات المتعددة جعلت من الرأي العام الفلسطيني ضعيفاً وخاملاً ومشتملاً نتيجة تبني جزء كبير منه مواقف وتوجهات التنظيم الذي ينتمي إليه، أما عدم وعي الجمهور وضعف دور المؤسسات والمتقنين فقد جاء في الترتيب الخامس والسادس بنسب بلغت ٢٣,٣٪، ١٥,٣٪، على التوالي، وهذا يبيّن أن وعي الجمهور بخطورة الانقسام موجود، وأن المؤسسات والمتقنين يلعبون دوراً ولكنه دور قاصر ولا

حول القضايا المختلفة، والأسباب التي تجعل من التنظيمات عاملاً مؤثراً في آرائهم ومواقفهم، ومن خلال تحليل إجابات المبحوثين لتلك الأسئلة جاءت النتائج على النحو الآتي:

جدول رقم (١٩)

يوضح مدى اهتمام التنظيمات السياسية بقضية المصالحة الوطنية

النسبة المئوية	التكرار	اهتمام التنظيمات السياسية بقضية المصالحة
٢٤,٠	٥١	تهتم بها دائماً
٥٣,٣	٨٠	تهتم بها إلى حد ما
١٢,٧	١٩	لا تهتم بها
٪١٠٠	١٥٠	المجموع

١٩. يوضح الجدول رقم (١٩) أن المبحوثين يرون أن التنظيمات الفلسطينية تهتم بقضية المصالحة بشكل دائم، حيث عبّر عن ذلك ما نسبته ٢٤,٠٪ من إجمالي العينة، وجاءت نسبة من يعتبرون أنها تهتم بها إلى حد ما ٥٣,٣٪، أما نسبة من يرون أنها لا تهتم بقضايا المجتمع فقد جاءت نسبة قليلة بلغت ١٢,٧٪، وبالنظر إلى نسب الاهتمام بالقضايا فإننا نجدها مرتفعة، حيث بلغت نسبة من يرون أنها تهتم دائماً وأحياناً ٨٧,٣٪، وتدلل هذه النتيجة على أن التنظيمات تعطي قدراً كبيراً من الاهتمام بالقضايا التي تهتم المواطن الفلسطيني، مما جعلها محط اهتمام الجمهور الفلسطيني كونها تهتم بقضاياها وتسعى إلى إيجاد الحلول لها.

يرتقي إلى مستوى امتلاك القدرة على التأثير في الرأي العام وتوجيهه للضغط على أطراف الانقسام وتحقيق المصالحة.

● رابعاً: التنظيمات السياسية والرأي العام الفلسطيني - أولويات القضايا ومستويات التأثير

تعد التنظيمات السياسية من العناصر الأساسية في مكونات القوى الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني، كما إنها ميكانيزمات تدخل في الصراع حول الأهداف المجتمعية، ويحتل الدور الذي تقوم به التنظيمات السياسية في تشكّل الرأي العام والتأثير فيه مكانة بارزة بين القوى الاجتماعية، حيث اتفق الباحثون على أهمية الأحزاب السياسية في بلورة الرأي العام، ونجد أن تأثير الأحزاب السياسية في تكوين الرأي العام قد يكون معكوساً، أي يفرض إطاراً معيناً للرأي العام ينسجم مع اتجاهاتها، ولاسيما أن الوسائل المتوافرة لدى الأحزاب للتأثير على الرأي لا يستهان بها.

وللتعرف إلى العلاقة بين الرأي العام الفلسطيني وبين التنظيمات السياسية، قام الباحث بطرح مجموعة من الأسئلة التي توضح رؤية الجمهور إلى مدى اهتمام التنظيمات السياسية بقضايا المجتمع وأكثر تلك القضايا أهمية، ومدى نجاحها في تناول تلك القضايا ورأي الجمهور في طريقة تناولها.

من جانب آخر، سعى الباحث للتعرف إلى مدى اعتماد الرأي العام على التنظيمات ووسائلها وأكثر تلك الوسائل استخداماً من قبل الجمهور، والتعرف إلى تأثيرها في آراء ومواقف الرأي العام

جدول رقم (٢٠)

يوضح درجة ثقة الجمهور بما طرحه المنظمات والأحزاب السياسية حول قضية المصالحة

النسبة المئوية	التكرار	درجة الثقة لدى الرأي العام بما طرحه المنظمات السياسية حول المصالحة
٥,٤	٨	لدي ثقة قوية
٦,٠	٩	لدي ثقة متوسطة
٥٧,٣	٨٦	لدي ثقة ضعيفة
٣١,٣	٤٧	لا يوجد لدي ثقة
% ١٠٠	١٥٠	المجموع

٢٠. يوضح الجدول رقم (٢٠) أن ثقة الجمهور بما طرحه المنظمات السياسية حول قضية المصالحة جاءت ضعيفة ومعدومة، حيث أجاب ما نسبته ٥٧,٣٪ من المبحوثين بأن ثقتهم بما طرحه المنظمات حول المصالحة ضعيفة، أما نسبة من لا يثقون بها فبلغت ٣١,٣٪ وبالنظر إلى مجموع النسبتين فإننا نجد أن درجة الثقة بما طرحه المنظمات ضعيفة جداً ٦,٨٨٪؛ وهذا راجع إلى الإخفاقات والإحباطات التي واكبت عملية المصالحة وعدم التزام الحزبين المتصارعين بتطبيق المصالحة، وسعي كل حزب إلى تحميل مسؤولية الفشل للآخر.

جدول رقم (٢١)

يوضح درجة اهتمام الجمهور بما طرحه المنظمات السياسية حول قضية المصالحة

النسبة المئوية	التكرار	درجة الاهتمام بما طرحه المنظمات السياسية حول المصالحة
٣٤,٠	٥١	أهتم بما طرحه دائماً
٥٣,٣	٨٠	أهتم بما طرحه إلى حد ما
١٢,٧	١٩	لا أهتم بما طرحه
% ١٠٠	١٥٠	المجموع

٢١. يوضح الجدول رقم (٢١) درجة اهتمام الرأي العام بما طرحه المنظمات السياسية حول قضية المصالحة، وجاءت درجة الاهتمام متوسطةً بنسبة بلغت ٥٣,٣٪ من إجابات المبحوثين الذين أجابوا بأنهم يهتمون إلى حد ما بما طرحه المنظمات حول قضية المصالحة، في حين أن ما نسبته ١٢,٧٪ لا يهتمون بما طرحه، أما من يهتمون بشكل كامل بما طرحه المنظمات فقد بلغت نسبتهم ٣٤,٠٪، وهذا يدل على زيادة فقدان الثقة بالتنظيمات السياسية وهو ما أكدته نتائج الجدول السابق.

جدول رقم (٢٢)

يوضح دوافع تبني المنظمات السياسية قضية المصالحة

النسبة المئوية %	التكرار	دوافع تبني المنظمات السياسية قضية المصالحة الوطنية
٤٣,٥	٥٤	١- من أجل استقطاب وحشد الجماهير لمواقفها الحزبية التنظيمية
٢٤,٢	٣٠	٢- استغلال حساسية تلك القضية لتحقيق مصالح حزبية
٢٢,٦	٢٨	٣- لاعتبارات ومصالح حزبية وتنظيمية خاصة
١٦,١	٢٠	٤- سعيها لمعالجة القضايا من خلال تشكيل الوعي الجمعي حولها
١٣,٣	١٧	٥- للظهور بمظهر المهتم والمتابع لقضايا المجتمع
١٥٠	١٥٠	ن

٢٢. يتضح من الجدول رقم (٢٢) أن أكثر دافع للمنظمات في تبني قضايا المجتمع هو استقطاب وحشد مواقف الجماهير لمواقفها الحزبية بنسبة بلغت ٤٣,٥٪ من إجمالي العينة، وتأتي الدوافع المذكورة الأخرى في المراتب التالية، ويرى الباحث أن هذه النتيجة تأتي تعبيراً عن حالة الاستقطاب المحمومة التي تمارسها المنظمات في الواقع الفلسطيني، وهذا يدل على أن المنظمات تستغل جانباً من طرحها للقضايا التي تهم المجتمع بهدف تحشيد الجماهير واستقطابها لصف الحزب وكسب تأييده ودعمه لأرائه ومواقفه.

جدول رقم (٢٣)

يوضح مدى نجاح المنظمات في طرح قضية المصالحة للرأي العام

النسبة المئوية	التكرار	نجاح المنظمات في طرح قضية المصالحة
٢٣,٣	٣٥	نجحت بتناولها دائماً
٥١,٣	٧٧	نجحت بتناولها إلى حد ما
٢٥,٤	٣٨	لا لم تنجح بتناولها
١٠٠٪	١٥٠	المجموع

٢٣. يتضح من الجدول رقم (٢٣) أن المنظمات السياسية نجحت إلى حد ما في طرح قضايا تهم الرأي العام الفلسطيني، حيث بلغت نسبة الذين أجابوا بأنها نجحت دائماً ٢٣,٣٪ من إجمالي عينة البحث، وبلغت نسبة من أجابوا بنجاحها إلى حد ما ٥١,٣٪ في حين بلغت نسبة من أجابوا بعدم نجاحها ٢٥,٤٪ من إجمالي العينة، وبالنظر إلى نسبة الذين أجابوا بنجاح المنظمات فإننا نجد نسبة مرتفعة بلغت ٧٤,٦٪ وتدلل هذه النتيجة - كما يرى الباحث - على أن أفراد العينة يتابعون ما طرحه المنظمات من قضايا تهمهم، وبالتالي قد تتأثر مواقفهم وأراؤهم بما طرحه المنظمات حول تلك القضايا.

جدول رقم (٢٤)

يوضح رؤية المبحوثين لكيفية تناول المنظمات السياسية قضية المصالحة الوطنية

الوزن النسبي	المتوسط الحسابي	لا		نادراً		دائماً		درجة التناول	كيفية تناول القضية
		%	ك	%	ك	%	ك		
٨٧,٣٣	٢,٦٢	٩,٣	١٤	١٩,٤	٢٩	٧١,٣	١٠٧	١	تتناولها بما يتوافق مع مصالحها الحزبية
٨٢,٤٤	٢,٤٧	٦,٠	٩	٤٠,٨	٦١	٥٣,٣	٨٠	٢	تتناولها بشكل سطحي
٦٣,٧٨	١,٩١	٢٥,٣	٣٨	٥٨,٠	٨٧	١٦,٧	٢٥	٣	تتناولها بما يتوافق مع آراء الجماهير
٦١,١١	١,٨٣	٣٢,٧	٤٩	٥١,٣	٧٧	١٦,٠	٢٤	٤	تطرحها وتتناولها بشكل واقعي
				١٥٠				ن	

وتأتي هذه النتيجة مؤكدةً لنتائج الجداول السابقة، وتدلل على وجود فجوة بين طموح الجماهير وأهدافها، وبين الطموح والأهداف الحزبية التي تسعى المنظمات السياسية إلى تحقيقها من خلال عرضها تلك القضية.

جدول رقم (٢٥)

يوضح رؤية المبحوثين للطريقة الفضلى لتبني قضية المصالحة من قبل المنظمات

النسبة المئوية %	التكرار	الطريقة الفضلى لتبني قضية المصالحة من قبل المنظمات
٧١,٣	١٠٧	١- عدم استغلال قضية المصالحة للمصالح الحزبية
٦٣,٣	٩٥	٢- الاهتمام بقضية المصالحة التي تهم الصالح العام
٥٥,٣	٨٣	٣- أن تتمتع المنظمات بالدقة والموضوعية في تناولها
٤٦,٠	٦٩	٤- عرض قضية المصالحة بصدق وواقعية بعيداً عن التضييل
١٥٠		ن

٢٤. يتضح من الجدول رقم (٢٤) أن المبحوثين

يرون أن المنظمات تتناول قضية المصالحة بعدة أشكال، وتأتي هذه الأشكال وفق رؤية المبحوثين على النحو الآتي:

١. بما يتوافق مع مصالحها الحزبية، وجاءت النتيجة بنسبة ٨٧,٣٣٪ من إجمالي العينة.

٢. تتناولها بشكل سطحي وغير متعمق، وجاءت النتيجة بنسبة ٨٢,٤٤٪ من إجمالي العينة.

٣. تتناولها بما يتوافق مع آراء الجماهير، وجاءت النتيجة بنسبة ٦٣,٧٨٪ من إجمالي العينة.

٤. تطرحها وتتناولها بشكل واقعي، وجاءت النتيجة بنسبة ٦١,١١٪ من إجمالي العينة.

ويرى الباحث أن النتيجة جاءت سلبيةً، وتبين أن الجمهور غير راضٍ عن الشكل الذي يتم به طرح القضية من قبل المنظمات السياسية،

على معلوماته بخصوص قضية المصالحة جاء بنسبة مرتفعة إلى حد ما، فقد بينت النتائج أن غالبية أفراد العينة تعتمد على الوسائل التنظيمية، حيث بلغت نسبة من يعتمدون عليها بصورة دائمة ٣, ٣٥٪ من إجمالي العينة، ونسبة من يعتمدون عليها أحياناً ٥٨, ٠٪ وذلك يعبر عن مستوى المتابعة للوسائل والأساليب التنظيمية، وأن تلك الوسائل تثري وتمد الجمهور بالمعلومات حول قضاياها المجتمعية، وبالتالي تمثل عنصراً مؤثراً في آرائه ومواقفه.

جدول رقم (٢٧)

يوضح أكثر الوسائل التي تستخدمها المنظمات وتؤثر في آراء ومعلومات المبحوثين حول قضية المصالحة

النسبة المئوية %	التكرار	أكثر الوسائل التي تستخدمها المنظمات وتؤثر في آراء المبحوثين
٧٤,٠	١١١	١- وسائل الإعلام التنظيمية المقروءة والمسموعة والمرئية
٤٠,٠	٦٠	٢- الحوارات والنقاشات مع أعضاء ومسؤولي التنظيم
٣٠,٠	٤٥	٣- التجمعات والمسيرات الجماهيرية
٢٩,٣	٤٤	٤- البيانات والمطبوعات والإذاعات المتحركة
٢٨,٧	٤٣	٥- الندوات والمؤتمرات الجماهيرية
١٥٠	ن	

٢٥. يوضح الجدول رقم (٢٥) رؤية المبحوثين لأفضل الطرق الواجب على التنظيمات السياسية اتباعها في طرح قضية الانقسام لتحقيق المصالحة، وجاءت النتائج بالترتيب على النحو الآتي:

١. عدم استغلال قضية المصالحة لتحقيق مصالح حزبية، بنسبة بلغت ٧١, ٣٪
٢. الاهتمام بقضية المصالحة كونها تهم الصالح العام، بنسبة بلغت ٨٧, ٣٪
٣. أن تطرح القضية بدقة وموضوعية، بنسبة بلغت ٨٧, ٣٣٪ من إجمالي العينة.
٤. عرض القضية بصدق وواقعية بعيداً عن التضليل بنسبة بلغت ٨٧, ٣٣٪.

وتدل هذه النتيجة على مستوى وعي الجماهير وإدراكها للخطوات الأفضل للتنظيمات لاتباعها في طرح وتبني قضايا المجتمع لتسهم في تحقيق الأهداف المجتمعية العامة.

جدول رقم (٢٦)

يوضح مدى اعتماد المبحوث على التنظيمات في الحصول على معلوماته حول قضية المصالحة

النسبة المئوية	التكرار	الحصول على المعلومات حول قضية المصالحة من الوسائل التنظيمية
٣٥,٣	٥٣	أعتمد عليها دائماً
٥٨,٠	٨٧	أعتمد عليها أحياناً
٦,٧	١٠	لا أعتمد عليها
١٠٠٪	١٥٠	المجموع

٢٦. يتضح من الجدول رقم (٢٦) أن اعتماد الرأي العام على التنظيمات في الحصول

٢٧. يتضح من الجدول رقم (٢٧) أن وسائل الإعلام بتصنيفاتها الثلاثة قد حازت المرتبة الأولى لدى الرأي العام من حيث الاستخدام بنسبة بلغت ٧٤,٠٪ من إجمالي العينة، ويرى الباحث أن استخدام هذه الوسائل جاء في المرتبة الأولى كونها تمثل أكثر الوسائل جاذبية للجمهور إلى جانب أن هذه الوسائل متاحة لكل شرائح المجتمع وعلى مختلف مستوياتهم لما تقدمه من معلومات كثيرة ومتنوعة، إلى جانب أنها تسمح للجميع بمختلف انتماءاتهم السياسية والحزبية بمتابعتها، وجاعت الحوارات والنقاشات الحزبية في المرتبة الثانية من حيث الاستخدام بنسبة بلغت ٤٠,٠٪ وهي تعبر عن إجابة الأفراد المنتمين للتنظيمات السياسية، وتدلل هذه النتيجة على أن الاتصال الشخصي هو أحد الأساليب الأساسية التي تعتمد عليها التنظيمات في توعية عناصرها ومدعمها بالمعلومات حول القضايا العامة، والتي في الغالب تكون متوافقة ومعبرة عن رؤيتها ومواقفها الخاصة نحو تلك القضايا، وذلك يدل على أن التنظيمات تستخدم هذه الوسائل لاستقطاب الجماهير والتأثير على آرائها بما يتوافق مع فكرها وإستراتيجيتها، أما الوسائل التنظيمية الأخرى كالتجمعات والمسيرات والبيانات والإذاعات المتحركة والندوات والمؤتمرات، فقد جاءت في الترتيب الثالث والرابع والخامس على التوالي، ويرجع ذلك إلى أن تلك الوسائل تقتصر على بعض

الفئات التنظيمية أو الجماهيرية ومن هنا كانت نسبة استخدامها قليلة وحصلت على مراتب متأخرة.

جدول رقم (٢٨)

يوضح مدى إسهام التنظيمات السياسية في التأثير على آراء المبحوثين حول قضية المصالحة

النسبة المئوية	التكرار	إسهام التنظيمات السياسية في التأثير على آراء المبحوثين حول قضية المصالحة
٣٢,٧	٤٩	أسهمت بشكل كبير
٥٢,٦	٧٩	أسهمت إلى حد ما
١٤,٧	٢٢	لم تسهم
١٠٠٪	١٥٠	المجموع

٢٨. يوضح الجدول رقم (٢٨) أن الوسائل والأساليب التنظيمية أسهمت بنسبة كبيرة في التأثير على آراء الجمهور في القضايا التي تهتم، حيث جاءت نسبة من أجابوا بأنها تسهم بشكل كبير ٣٢,٧٪ من إجمالي عينة الدراسة، في حين أن نسبة من أجابوا بأنها تسهم إلى حد ما فقد جاءت مرتفعة وبلغت ٥٢,٦٪، أما نسبة من أجابوا بأنها لم تسهم فقد كانت ضئيلة، وبالنظر إلى مجموع من أجابوا بنعم نجد أنها نسبة بلغت ٨٥,٣٪، وهي نسبة عالية، وتدلل على أن التنظيمات السياسية بمختلف وسائلها وأساليبها تؤثر بشكل كبير في تشكيل الرأي العام، ومن العوامل المؤثرة في آرائه بقضية المصالحة الوطنية.

جدول رقم (٢٩)

يوضح اعتقاد المبحوثين بأن التنظيمات تسعى لتوجيه الرأي العام وفق أجنداتها ومواقفها من قضية المصالحة

النسبة المئوية	التكرار	تسعى التنظيمات لتوجيه الرأي العام وفق أجنداتها
٥١,٣	٧٧	دائماً
٢٣,٣	٣٥	أحياناً
٢٥,٤	٣٨	لا
% ١٠٠	١٥٠	المجموع

٢٩. يوضح الجدول رقم (٢٩) أن التنظيمات السياسية تسعى إلى توجيه الرأي العام حول قضية المصالحة بما يتوافق مع مواقفها الحزبية وأجنداتها الخاصة، حيث بلغت نسبة المبحوثين الذين أجابوا بـ «دائماً» لتسعى لتحقيق ذلك ٥١,٣٪، والذين أجابوا «أحياناً» ٢٣,٣٪، أي أن نسبة من يعتقدون بأن التنظيمات توجه الرأي العام بما يتوافق مع أجنداتها بلغت ٧٤,٦٪ وتعتبر هذه نسبةً مفسرةً لانقسام الرأي العام حول الجهة التي تعيق تحقيق المصالحة.

جدول رقم (٣٠)

يوضح قدرة التنظيمات والأحزاب السياسية القائمة على تحقيق المصالحة

النسبة المئوية	التكرار	قدرة التنظيمات القائمة على تحقيق المصالحة
٣٨,٠	٥٧	نعم
٢٠,٧	٣١	لا
٤١,٣	٦٢	لا أعرف
% ١٠٠	١٥٠	المجموع

٣٠. يوضح الجدول رقم (٣٠) أن الجمهور أصبح لا يثق كثيراً بقدرة التنظيمات السياسية الموجودة على تحقيق المصالحة، حيث جاءت نسبة من يعتقدون بقدرتها على ذلك نسبة ضعيفة بلغت ٣٨,٠٪ وتعتبر هذه نسبة ضعيفة جداً مقارنةً بما كانت عليه مواقف الجمهور من التنظيمات، والذي كان يعتبرها وحدها القادرة على تحقيق التحرير والنصر، أما نسبة من أجابوا بلا فقد بلغت ٢٠,٧٪ من إجمالي المبحوثين، أما من أجابوا لا أعرف فقد بلغت نسبتهم ٤١,٣٪ وتعتبر هذه النسبة مرتفعةً وتدلل على التشتت في الموقف من التنظيمات السياسية، ويرجع الباحث تلك النتيجة إلى حالة اليأس والإحباط التي يشعر بها الرأي العام الفلسطيني من التنظيمات السياسية؛ بسبب صراعها على السلطة وتقديمها المصالح الحزبية الضيقة على المصالح الوطنية في المرحلة الحالية.

جدول رقم (٣١)

يوضح طبيعة الرأي العام الذي تشكله التنظيمات السياسية نحو قضية المصالحة.

النسبة المئوية	التكرار	طبيعة الرأي العام الذي تشكله التنظيمات السياسية نحو قضية المصالحة
١٢,٧	١٩	رأي عام فاعل
٨٠,٦	١٢١	رأي عام منقاد ومضلل
٦,٧	١٠	رأي عام كامن
% ١٠٠	١٥٠	المجموع

يوضح الجدول رقم (٣١) رأي الجمهور في نوع الرأي العام الذي تشكله المنظمات السياسية نحو قضية المصالحة، حيث عبّرت غالبية أفراد العينة عن أن المنظمات السياسية تسعى إلى تشكيل رأي عام منقاد ومضلل حسب رؤيتها الخاصة وبما يتوافق مع توجهاتها، حيث بلغت نسبة من يرون ذلك ٨٠,٦٪ من حجم العينة، وهذه نسبة تعبّر عن مدى قدرة المنظمات السياسية على تضليل وعي الجماهير والسيطرة على آرائها وتوجيهها بما يحقق مصالحها الحزبية الخاصة، ومن جانب آخر تدل النتائج على عدم قدرة الرأي العام على الخروج من تأثير المنظمات السياسية ليكون رأياً عاماً فاعلاً ومؤثراً.

جدول رقم (٣٢)

يوضح مدى تبني المبحوث مواقف وآراء المنظمات حول قضية المصالحة

النسبة المئوية	التكرار	تبني المبحوث مواقف المنظمات حول قضية المصالحة
٣٥,٣	٥٣	أتبني مواقفها وآراءها دائماً
٥٨,٠	٨٧	أتبني مواقفها وآراءها أحياناً
٦,٧	١٠	لا أتبني مواقفها وآراءها
١٠٠٪	١٥٠	المجموع

٣١. يوضح الجدول رقم (٣٢) أن المنظمات السياسية تؤثر بصورة أساسية على آراء ومواقف الجماهير حول قضاياها من خلال ما أظهرته إجابات المبحوثين، حيث بيّنت

أن ما نسبته ٣,٣٥٪ من العينة تتبنى مواقف وآراء المنظمات بشكل دائم، وجاءت نسبة من أجابوا بأنهم يتبنون مواقف وآراء المنظمات أحياناً ٥٨,٠٪، في حين أن المبحوثين الذين أجابوا بأنهم لا يتبنون مواقف وآراء المنظمات فقد بلغت نسبتهم ٦,٧٪ من إجمالي العينة، وبالنظر إلى النتائج نجد أن مجموع من أجابوا بأنهم يتبنون مواقف المنظمات بلغت ٩٣,٣٪ من إجمالي عينة الدراسة، وتشير هذه النتيجة إلى أن نسبة من يتأثرون بالمواقف والتوجهات التنظيمية نحو قضايا المجتمع كبيرة وهذا ينعكس على الرأي العام الذي ينقاد خلف المواقف التنظيمية، من خلال تبني جزء كبير منه للمواقف والآراء التنظيمية.

جدول رقم (٣٣)

يوضح الأسباب التي جعلت من المنظمات عاملاً مؤثراً في آراء المبحوثين نحو قضية المصالحة

النسبة المئوية %	التكرار	الأسباب التي تجعل من المنظمات عاملاً مؤثراً في آراء المبحوثين
٦٢,٠	٩٣	١- لأن المنظمات السياسية رمز للنضال الوطني
٣٥,٣	٥٣	٢- لأنها تدافع عن المصالح الوطنية وتواجه مشكلات المجتمع
٣٢,٧	٤٩	٣- لأنها تتبنى وجهات نظر تتفق مع رأي الأغلبية

الأغلبية، بنسبة بلغت ٢٦,٧٪ من إجمالي العينة.

٤. لأنها تمتلك وسائل إعلام متعددة ومؤثرة، بنسبة بلغت ٢٦,٧٪ من إجمالي العينة.

٥. لأدائها المشرف وتعاملها الجاد مع القضية الوطنية بنسبة بلغت ٢٦,٧٪ من إجمالي العينة.

ويرى الباحث أن السبب الأول يتوافق مع حقيقة الواقع الفلسطيني الذي يتعامل مع التنظيمات كعنوان وطني نضالي، ورمز للتضحية والعطاء، وهو ما جعل منه السبب الرئيس، حيث حاز المرتبة الأولى، وهذا يشير إلى مكانة التنظيمات الفلسطينية وقادتها وكوارها في السلم الاجتماعي الفلسطيني؛ مما يجعل منها عنصراً مؤثراً وفعالاً في تشكيل الرأي العام.

٤-	لأنها تمتلك وسائل إعلام متعددة ومؤثرة	٤٠	٢٦,٧
٥-	لأدائها المشرف وتعاملها الجاد مع القضية الوطنية	٣٧	٢٤,٧
ن		١٥٠	

٣٢. يوضح الجدول رقم (٣٣) الأسباب التي جعلت من التنظيمات عاملاً مؤثراً في آراء المبحوثين، وجاءت الأسباب حسب الترتيب على النحو الآتي:

١. لأن التنظيمات السياسية رمز للنضال الوطني، بنسبة بلغت ٦٢,٠٪ من إجمالي العينة.

٢. لأنها تدافع عن المصالح الوطنية وتواجه مشكلات المجتمع، بنسبة بلغت ٣٢,٧٪ من العينة.

٣. لأنها تتبنى وجهات نظر تتفق مع رأي

جدول رقم (٣٤)

يوضح ترتيب المصادر التي اعتمدها المبحوثون في الحصول على المعلومات حول المصالحة

الترتيب	المصادر	الأول	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس	الوزن المرجح		
							النقاط	%	
١-	الإعلام العربي والعالمي	٧٧	١٧	١٠	٢	١	٥٩٢	٢٢,١	
٢-	التنظيمات ووسائل إعلامها	٤٣	٢٦	١٣	٤	٣	٤٤٨	٢٤,١	
٣-	النقاشات والحوارات	٢٩	٢١	١٧	١٥	٨	٣٣٨	١٨,٣	
٤	رجال الدين والمؤسسة الدينية	٢١	٦	٧	١٠	٧	٢٢٦	١٤,٤	
٥-	مؤسسات السلطة	٢٩	٦	٦	٢	٦	٢٤٠	١٣,٠	
٦-	مشايخ ورؤساء العائلات	٢	٤	٣	٤	١٥	٩٥	٥,١	
مجموع الأوزان المرجحة							١٨٤٤	%١٠٠	

٣٤. يتضح من الجدول رقم (٣٤) أن وسائل الإعلام العربية والعالمية هي أكثر المصادر التي يعتمد عليها الرأي العام في الحصول على معلوماته حول قضية المصالحة، وجاءت بنسبة ١, ٣٢٪ من مجموع الأوزان المرجحة، وهذا أكدته نتائج الكثير من الدراسات السابقة على أن وسائل الإعلام هي أكثر المصادر التي يعتمد عليها الجمهور في الحصول على معلوماته، ويرى الباحث أن هذه النتيجة تعود إلى تركيز وسائل الإعلام على قضية الانقسام الفلسطيني ورغبة الرأي العام في معرفة التفاصيل ووجهات النظر المختلفة وتوجهات القادة إزاء تلك القضية، بينما جاءت التنظيمات ووسائل الإعلام التابعة لها في المرتبة الثانية حيث حازت نسبة ١, ٢٤٪، وتعد هذه نسبة مرتفعة، ويعتقد الباحث أن اعتماد الرأي العام على التنظيمات الفلسطينية ووسائل إعلامها يرجع إلى حاجته لمعرفة الأخبار والمعلومات التي لا تنشرها وسائل الإعلام العامة بخصوص قضية المصالحة، وتوجهات الفصائل نحوها،

ومن ناحية أخرى لكون نسبة كبيرة من الرأي العام الفلسطيني تنتمي أو تناصر أحد التنظيمات، وبالتالي تحتاج إلى معرفة توجه التنظيم نحو القضايا المختلفة، وبالنسبة للاعتماد على الاتصال الشخصي فقد جاءت نسبة الاعتماد على النقاشات والحوارات متوسطةً بنسبة ٣, ١٨٪.

ويرى الباحث أن ذلك يعود إلى طبيعة المجتمع الفلسطيني الذي لا يزال يتمتع أفراداه بعلاقات شخصية حميمة إلى جانب تنوع التوجهات داخل الأسرة أو بين الأصدقاء، وهو ما يجعل الأفراد بحاجة لمعرفة مواقفهم واتجاهاتهم حول المفاوضات، وجاءت المصادر الأخرى (رجال الدين ومؤسسات السلطة - ومشايخ ورؤساء العائلات) أقل درجة في الاعتماد عليها بمراتب متأخرة بنسب متفاوتة بلغت ٤, ١٤٪ - ٠, ١٣٪ - ١, ٥٪ وهي نسب متدنية ولا تعبر عن درجة اعتماد أساسية من قبل الرأي العام على تلك المصادر في زيادة معرفتهم بقضية المفاوضات والحصول على معلومات حولها.

جدول رقم (٣٥)

يوضح ترتيب القوى السياسية بين القوى الاجتماعية من حيث إسهامها في تقديم معلومات حول قضية المصالحة

الوزن النسبي	الانحراف المعياري	التوسط الحسابي	لم تسهم		أسهمت قليلاً		أسهمت بشكل كبير		درجة الإسهام	القوى الاجتماعية
			%	ك	%	ك	%	ك		
٨٧,١١	٠,٦١١	٢,٦١	٦,٧	١٠	٢٥,٣	٣٨	٦٨,٠	١٠٢		التنظيمات السياسية
٨١,٣٣	٠,٧٦٤	٢,٤٤	١٦,٦	٢٥	٢٢,٧	٣٤	٦٠,٧	٩١		المؤسسات الحكومية
٦٧,٣٣	٠,٧٥٥	٢,٠٢	٢٧,٣	٤١	٤٣,٣	٦٥	٢٩,٤	٤٤		المؤسسات الدينية
٥٩,٧٨	٠,٧١٧	١,٧٦	٣٨,٠	٥٧	٤٤,٧	٦٧	١٧,٣	٣٦		الاتحادات والنقابات
٥٨,٦٧	٠,٧٩٢	١,٧٦	٤٦,٠	٦٩	٣٢,٠	٤٨	٢٢,٠	٣٣		الروابط العائلية
			١٥٠							ن

نسبة كبيرة من الرأي العام الفلسطيني تهتم بقضية المصالحة هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن غالبية أفراد المجتمع إما تنتمي أو تناصر أحد التنظيمات، وبالتالي تهتم بما تقدمه تلك التنظيمات وتتأثر به. ويرجع الباحث سبب توجه الجمهور للوسائل التنظيمية إلى حاجته لمعرفة توجهات التنظيمات إزاء قضية المصالحة، إلى جانب حاجتهم لمعرفة المعلومات التي لا تنشرها وسائل الإعلام والتي تلعب فيها التنظيمات دوراً بارزاً في تحديد مسارات هذه القضية، وجاءت السلطة الحاكمة في المرتبة الثانية بوزن نسبي بلغ ٣,٨١٪ وهي نسبة مرتفعة توضح مدى تأثير السلطة في الرأي العام الفلسطيني من خلال ما تقدمه من معلومات تسهم في تشكيل آرائه وتوجهاته نحو

٣٥. يتضح من جدول رقم (٣٥) أن المبحوثين يرون أن القوى الاجتماعية ممثلة في التشكيلات المختلفة أسهمت بنسب متفاوتة في تقديم معلومات أثرت على آرائهم، وجاءت التنظيمات السياسية في قمة ترتيب القوى الاجتماعية التي تثير الجمهور بمعلومات تؤثر في تكوين آرائه ومواقفه حول قضية المصالحة، حيث حازت التنظيمات السياسية وزناً نسبياً بلغ ٨٧,١١٪ ويرى الباحث أن هذه النسبة المرتفعة تدل على الدور الكبير الذي تؤديه التنظيمات الفلسطينية في تداول هذه القضية، من خلال ما تقدمه من معلومات للجمهور الفلسطيني، وبالتالي التأثير في تشكيل الرأي العام نحو تلك القضية، ويرجع الباحث ذلك إلى تعدد وسائل الإعلام التي تستخدمها التنظيمات بكل أنواعها، كون

قضية المصالحة، ويرجع الباحث ارتفاع نسبة مساهمة السلطة في التأثير على الرأي العام إلى كونها الجهة الرسمية أمام الجمهور والمسؤولة عن المصالحة وبالتالي تستقطب اهتمام الجمهور بمتابعة قضية المصالحة وتطوراتها، ومن هنا جاء التأثير، وبينت النتائج أن المؤسسات الدينية حازت على وزن نسبي بلغ ٣٣، ٦٧٪ ويرجع الباحث حيازة المؤسسات الدينية هذه النسبة المؤثرة إلى تنامي الشعور الديني في المجتمع الفلسطيني خاصة في ظل الظروف التي يعيشها والتي تجعله في حاجة دائمة لمعرفة توجهات وآراء القوى الدينية ومواقف رجال الدين من هذه القضية، وذلك بدوره ينعكس بدرجة من التأثير على آراء الجماهير.

النتائج العامة للدراسة

بعد العرض السابق للإطار النظري ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية وتحليلها، خلص الباحث إلى مجموعة من النتائج التي تم من خلال التوصل إليها تحقيق الأهداف العامة التي انطلقت الدراسة لتحقيقها، وقد جاءت النتائج في مجموعة من النقاط يتلخص أهمها بما يلي:

١. أظهرت نتائج الدراسة أن الرأي العام الفلسطيني يعتمد على عدد من المصادر في الحصول على معلوماته حول القضايا المثارة، وجاءت كل من وسائل الإعلام والتنظيمات السياسية والاتصال الشخصي

- والجمعي، ومؤسسات السلطة الوطنية في مقدمة تلك الوسائل.
٢. أثبتت الدراسة أن القوى السياسية وعلى رأسها التنظيمات السياسية، ومؤسسات السلطة الوطنية، والمؤسسات الدينية، تمارس دوراً مهماً في ترتيب أولويات الاهتمام لدى الرأي العام الفلسطيني إزاء القضايا العامة.
 ٣. جاء الاهتمام بالقضايا السياسية في سلم أولويات الرأي العام، وأن الجمهور الفلسطيني لديه شعور جمعي عام بالقضايا السياسية قياساً بالقضايا الأخرى، أي أن كل ما هو سياسي عام يطغى على توجهات الرأي العام الفلسطيني.
 ٤. كشفت الدراسة عن أن تشكّل الرأي العام الفلسطيني يرتبط إلى حد كبير بالمناخ الاجتماعي والسياسي العام الذي يعيشه، أي أن الظروف السياسية تلعب دوراً أساسياً في التأثير على تشكيل الرأي العام نحو القضايا المثارة.
 ٥. أوضحت الدراسة أن متابعة الرأي العام لما تقدمه القوى السياسية حول قضية المصالحة أدت إلى زيادة نسبة اهتمام الرأي العام الفلسطيني بتلك القضية وبالتالي نجاح القوى السياسية في توجيه اهتمام الجمهور نحوها.
 ٦. كشفت النتائج عن أن القوى السياسية لديها القدرة على مواجهة قضايا المجتمع

الدرجة الثانية من حيث التأثير في تشكيل الرأي العام.

١٠. كشفت النتائج عن أهم الأسباب التي جعلت من التنظيمات عاملاً فعالاً في صياغة آراء الجماهير والتأثير على مواقفهم، وجاء البعد الوطني والنضالي السبب الرئيس لنجاح التنظيمات في استقطاب الجماهير والتأثير عليهم، أما السبب الثاني فتمثل في كونها تمثل خط الدفاع الأول عن المصالح الوطنية للشعب الفلسطيني.

١١. أثبتت نتائج الدراسة أن الانتماءات التنظيمية والسياسية تلعب دوراً مهماً ومؤثراً في تحديد توجهات الجماهير وآرائها حول بعض القضايا المثارة في الواقع.

١٢. بينت الدراسة أن الرأي العام الفلسطيني رأي عام متفاد ومضلل في كثير من الأحيان، ولا يستطيع أن يعبر عن مواقفه وتوجهاته بشكل كبير، وتحركه وتؤثر به القوى السياسية المختلفة في الواقع الفلسطيني، ولعل أبرز هذه القوى هي الأحزاب والفصائل الفلسطينية المختلفة والسلطة القائمة، بالإضافة إلى وسائل الإعلام المختلفة والتي تعمل في الغالب وفق الجهة التي تتبع لها.

١٣. أوضحت الدراسة أن الرأي العام الفلسطيني محدود وضعيف ولا يمتلك فعالية وقوة تأثير على توجهات صناع القرار السياسي الفلسطيني لتحقيق المصالح.

وتشكل رأي عام موجه وفق توجهاتها ومواقفها من القضايا المطروحة.

٧. بينت الدراسة أن التنظيمات والأحزاب السياسية جاءت في مقدمة القوى الاجتماعية الفلسطينية من حيث الاهتمام بقضية المصالحة الوطنية ومتابعتها، وأن تلك القوى هي الأكثر تأثيراً على مواقف الجماهير وتوجهاتها نحو تلك القضية.

٨. كشفت الدراسة عن عدد من الآليات والأساليب التي تستخدمها التنظيمات للتأثير في الرأي العام، وجاءت وسائل الإعلام الحزبية بتصنيفاتها في المرتبة الأولى لدى الرأي العام، وجاءت الحوارات والنقاشات الحزبية في المرتبة الثانية من حيث الاستخدام من قبل الأفراد المنتمين للتنظيمات السياسية، وتدلل هذه النتيجة على أن الاتصال الشخصي هو أحد الأساليب الأساسية التي تعتمد عليها التنظيمات في توعية عناصرها ومدعم بالمعلومات حول القضايا العامة.

٩. أثبتت نتائج الدراسة أن القوى السياسية ممثلة بالتنظيمات والأحزاب السياسية تلعب دوراً متميزاً وفاعلاً في تشكيل الرأي العام الفلسطيني حول القضايا المثارة التي تستحوذ على اهتمام الجمهور، وخاصة قضية المصالحة، وبلورة رأي عام متوافق مع توجهاتها ومواقفها الحزبية، وجاءت كل من مؤسسات السلطة والمؤسسات الدينية في

توصيات الدراسة

في ضوء ما انتهت إليه الدراسة من نتائج على المستوى التحليلي والميداني، اتضح أن هناك صعوبات وعراقيل كبيرة تحول دون أن يكون هناك رأي عام فلسطيني فاعل، وذلك لأن التكوينات الاجتماعية لم تبلغ درجة من النضوج في المجتمع الفلسطيني، فهي على درجة من التقسيم، فكثيراً ما يوجد فرد ما قيادي في تنظيم سياسي ما، ومنتم لتكوين عشائري مؤثر، وله نشاط اقتصادي واضح في المجتمع، وهي حالة تعيق التوصل إلى توحيد توجهات الأفراد ومواقفهم وأرائهم حول القضايا المصرية، ولكن يرى الباحث أنه ما زالت هناك فرصة كبيرة لتفعيل الرأي العام الفلسطيني، ليقوم بدور محوري ومهم في الحياة السياسية الفلسطينية، خاصة أن الحالة السياسية الفلسطينية تمتلك العديد من عناصر القوى التي تدفع بهذا الاتجاه، ومن أجل تحقيق ذلك يمكن القيام ببعض الأمور منها:

١. بما أن القوى السياسية تعد من العناصر الرئيسية المكونة للحياة الفعلية للأفراد في المجتمع وتتسم بقدرتها على التأثير على الآخرين، وتتحكم في الاتجاهات والمواقف الاجتماعية للأفراد والجماعات، فإنه لا بد من تطوير أدائها، وتوحيد جهودها لتكون قادرة على إعادة كسب ثقة الجماهير الفلسطينية، مما يمكنها من القيام بدورها المنوط بها في بلورة وصياغة الوعي الجمعي العام للجماهير الفلسطينية بكل ما يحيط بهم من قضايا حيوية

تمس واقعهم، ولكي يتحقق ذلك يجب العمل على تطوير الأداء والرقى به من خلال توحيد الخطاب السياسي والإعلامي ووضع سياسة عامة تركز إلى البعد الوطني العام والابتعاد عن المصالح الحزبية والفئوية.

٢. ضرورة تنوع وتطوير البرامج والنشاطات المقدمة من قبل القوى السياسية الأخرى الفاعلة على الساحة الفلسطينية لتصبح برامج واقعية تلبي حاجات الواقع الفلسطيني وتعبر عن اهتمامها بقضايا المتعددة، وبالتالي تكون قادرة على استقطاب الجمهور وكسب ثقته وتزويده بمعلومات توضح أهمية تلك القضية وتشكل الوعي الوطني حولها؛ مما يسهم في تشكيل رأي عام موحد يمتلك القدرة على مواجهتها بفاعلية.

٣. العمل على توجيه الرأي العام وتفعيل دوره من خلال القوى المجتمعية الأخرى بما يتوافق مع المصلحة الوطنية العامة، وعدم استخدامه كأداة بل توجيهه ليكون ذاتاً فاعلة أو قوة اجتماعية مؤثرة تشارك في النهوض بالواقع الاجتماعي، ومواجهة مشكلاته وقضاياها، ويتم ذلك عبر تطوير التنظيمات برامجها وتكثيف نشاطاتها العامة، لطرح كافة القضايا بمنطلق وطني واجتماعي عام، وليس من منطلق حزبي تنظيمي خاص.

٤. الجمهور الفلسطيني نفسه مطالب بالاهتمام والتركيز على كافة القضايا الاجتماعية المختلفة وخاصة قضية الانقسام، حيث لا يمكن النظر

لل قضايا ذات الطابع الاجتماعي أو الاقتصادي أو الثقافي أو التعليمي وغيرها من القضايا باعتبارها معزولة عن باقي القضايا الوطنية والسياسية بل يجب النظر إليها كجزء أساسي وكمفردات مترابطة مع غيرها في الواقع الفلسطيني.

٥. من المهم أن تتولى السلطة الحاكمة إتاحة الفرصة الكاملة للقوى الاجتماعية المختلفة وخاصة المنظمات الأهلية الفلسطينية ومؤسسات المجتمع المدني لممارسة نشاطها، والتعبير عن آرائها ومنحها الفرصة لتلعب دورها المؤثر والفعال في التصدي للأزمات والقضايا الفلسطينية ومواجهتها والمشاركة في حلها.

٦. ضرورة تفعيل دور القوى المجتمعية والسياسية المختلفة لتحقيق التوازن في المجتمع الفلسطيني، وتعزيز دور المجتمع المدني والقطاع الخاص لكي يساهم في تخفيف حدة الهيمنة من قبل الأحزاب والتنظيمات السياسية بالتخفيف من تفرداها في تشكيل وعي الجمهور الموجه بما يتوافق مع رؤيتها الحزبية الخاصة، والتأثير في آرائه والتحكم في توجهاته نحو القضايا المختلفة، وتعديله وتوجيهه بما يتوافق مع المصلحة الوطنية العامة.

٧. ضرورة تفعيل دور قادة الرأي، من خلال تبني قادة الرأي والمسؤولين قضايا المجتمع وتوضيحها للجمهور وطرحها بواقعية وموضوعية بعيداً عن الفئوية والحزبية حتى

لو تعارض ذلك مع توجهاتهم الخاصة، وذلك لتشكيل رأي عام فاعل.

٨. تفعيل دور الجامعات والمؤسسات الأكاديمية والمتقنين، ليقوموا بدورهم في توعية ونهضة الرأي العام الفلسطيني.

مراجع الدراسة

- أحمد زايد: علم الاجتماع النظريات الكلاسيكية، ط ٢ (دار المعارف - القاهرة) ١٩٩٦ م.
- إسماعيل سعد: المجتمع والسياسة دراسة في النظريات، ط ٢ (دار المعرفة الجماعية - الإسكندرية) ١٩٩٩ م.
- السيد الزيات: في سوسيولوجيا بناء السلطة، ط ٤ (دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية) ٢٠٠٢ م.
- جان ستوتزل وجيرار: استطلاع الرأي العام، ت عيسى عصفور، ط ٢ (منشورات عويدات - بيروت) ١٩٨٨.
- جمال مجاهد: الرأي العام وطرق قياسه، ط ١ (دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية) ٢٠٠٥ م.
- جميل هلال: التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية بعد أوسلو، ط ١ (مواطن للديمقراطية - رام الله) ٢٠٠٦ م.
- -----: النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو، ط ١ (مؤسسة مواطن - رام الله) ١٩٩٨ م.
- -----: تكوين النخب الفلسطينية، ط ١ (مواطن المؤسسة الفلسطينية - رام الله فلسطين) ٢٠٠٢ م.
- -----: أصول الاجتماع السياسي، السياسة والمجتمع في العالم الثالث ج ٢، ط ١ (دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية) ١٩٨٩ م.
- جورج مارتن: نظم الإعلام المقارن، ت على درويش، ط ١ (الدار الدولية للنشر - القاهرة) ١٩٩١ م.
- جيه روشيه: علم الاجتماع الأمريكي دراسة لأعمال بارسونز، ت: محمد الجوهري، وأحمد زايد، ط ١ (القاهرة - دار المعارف، ١٩٨١).
- حامد قويسني: دراسات في الرأي العام، ط ١ (دار الشروق للنشر - عمان) ٢٠٠٣ م.
- حسن الساعاتي: تصميم البحث الاجتماعي ومناهجها وطرائقها ط ١ (مكتبة سعيد رأفت - القاهرة) ١٩٩٠ م.
- حميدة سميسم: نظرية الرأي العام، ط ١ (دار الشؤون الثقافية العامة - بغداد) ١٩٩٢ م.
- حنفي عوض: دراسات في علم الاجتماع السياسي السياسة، ط ١ (جامعة الزقازيق - مصر) ١٩٩٩ م.

- دانييل كاتز وآخرون: الإعلام والرأي العام، ت محمود الحمادي، ط ٢ (دار نهضة مصر للطباعة - القاهرة) ١٩٩٦م.
- دياب اللوح: استحداث منصب رئيس الوزراء، مركز الإعلام (مركز الإعلام والمعلومات الفلسطيني - غزة) ٢٠٠٣م.
- رفيق سكري: مدخل في الرأي العام والإعلام، ط ١ (منشورات جروس برس - لبنان) ١٩٨٩م.
- سمير حسين: الرأي العام الأسس النظرية والجوانب المنهجية، ط ١ (عالم الكتب - القاهرة) ١٩٩٧م.
- سويم العزي: المفاهيم السياسية المعاصرة ودول العالم الثالث، ط ١ (المركز الثقافي العربي - بيروت) ١٩٨٧م.
- صادق الأسود: الرأي العام ظاهرة اجتماعية وقوة سياسية، ط ١ (دار جامعة بغداد للنشر - بغداد) ١٩٩١م.
- عادل خليل: الإعلام والرأي العام، ط ١ (مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت) ٢٠٠٣م.
- عاطف أبو مطر: دور القوى الاجتماعية في تشكيل الرأي العام الفلسطيني، رسالة دكتوراه غير منشورة (معهد البحوث العربية- القاهرة) ٢٠٠٨م.
- عاطف فؤاد: الزعامة السياسية في مصر، ط ٣ (دار المعارف - القاهرة) ١٩٨٩م.
- عبد الباسط حسن: أصول البحث العلمي الاجتماعي، ط ٩، (دار المعارف-القاهرة) ١٩٩٨م.
- عبد الحميد حجازي: الرأي العام والإعلام والحرب النفسية، ط ١ (دار الرأي العام - القاهرة) ١٩٨٧م.
- عبد الهادي الجوهري: أصول علم الاجتماعي السياسي، ط ٢، (المكتبة الجامعية - الإسكندرية) ٢٠٠٠م.
- محمد الوفائي: مناهج البحث في الدراسات الاجتماعية، ط ١، (الأنجلو مصرية - القاهرة) ١٩٩٩م.
- محمد علي محمد: دور الصفوة السياسية في تشكيل الوعي الجماهيري في المجتمع المصري، رسالة دكتوراه غير منشورة (كلية الآداب - جامعة القاهرة) ١٩٩٥م.
- محمود عبده: دور قادة الرأي الدينيين في معالجة قضايا الشباب، رسالة دكتوراه غير منشورة (كلية الإعلام - جامعة القاهرة) ١٩٨٧م.
- محي الدين عبد الحليم: الاتصال بالجماهير والرأي العام، ط ١ (الأنجلو مصرية - القاهرة) ١٩٩٩م.
- مخيمر أبو سعدة: مقدمة في علم السياسة، ط ٣ (دار المنار للنشر - فلسطين) ٢٠٠٥م.
- مصطفى الخشاب: علم الاجتماع ودراسته، الكتاب الثاني (مكتبة الأنجلو مصرية - القاهرة) ١٩٩٢م.
- موريس دوفرجيه: علم اجتماع السياسة، سليم حداد، ط ١ (المؤسسة الجامعية للدراسات - بيروت) ١٩٩٤م.
- نافذ محمد بركات: التحليل الإحصائي باستخدام (Spss) ط ١ (الجامعة الإسلامية - الأردن) ٢٠٠٧م.
- نظام بركات: مراكز القوى في المجتمع الإسرائيلي، ط ٢ (دار الجليل للنشر - عمان) ١٩٨٩م.
- هاني الرضا ورامز عمار: الرأي العام والدعاية، ط ١ (المؤسسة الجامعية للدراسات - بيروت) ١٩٩٨م.

الحيات الأكاديمية لطلبة الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة

نادية الدلو*

والأنشطة الطلابية، وهذا يؤدي إلى إعاقة الإبداع والابتكار في الجامعات. وتعاني مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في البلاد العربية¹ من مشاكل كبيرة تشمل طرق التعليم ومناهج البحث وأساليب الإدارة وسوء استخدام الموارد وتأهيل المدرسين، وتعتبر استقلالية مؤسسات التعليم العالي أهم الركائز التي تضمن الحرية الأكاديمية داخل الجامعات.

ويعترض تطبيق الحريات في الجامعات الفلسطينية مجموعة من العوامل والمعوقات. تتميز الجامعات الفلسطينية عن غيرها من الجامعات بوجود نشاط سياسي كبير فيها. والفعاليات التي يقوم بها الطلبة في الحرم الجامعي تعكس - إلى درجة كبيرة - اهتمامهم بالوضع السياسي

مقدمة

تعتبر الحرية الأكاديمية أساساً في نمو الجامعات وزيادة فعاليتها، ففي العالم أجمع تتفاخر الجامعات باستقلالها، وحرية أفكار منتسبيها؛ مما يسهم في دفعها إلى تحديث برامجها وتطويرها، ووضع خطط حديثة تلبي حاجات المجتمع؛ لترتقي به وبها إلى التنمية وتكون قادرةً على المنافسة العلمية في كافة المجالات.

وهناك أنظمة تقف حجر عثرة أمام الحرية الأكاديمية في الجامعات، وقد لا توجد - في الأساس - أنظمة وقوانين تؤسس للحريات الأكاديمية فيها، وتعمل على حمايتها، فهناك تدخل من الأنظمة في حرية التدريس والبحث الحر

* باحثة فلسطينية.

الحرية الأكاديمية: تعني غياب القيود والإكراه، والإجبار، والقهر، عن نشاطات البحث والدراسة، والتدريس في الجامعات، ومراكز البحث.

● **كما يمكن تعريف الحرية الأكاديمية:** بأنها حرية البحث والتدريس والتحدث والنشر مع الالتزام بمعايير وقواعد البحث العلمي دون تدخل أو فرض عقوبات، ودون تقويض لما يمكن أن يقود إليه هذا البحث أو الفهم.

● **وكذلك يمكن تعريف الحريات الأكاديمية بأنها:**

«حرية أنشطة أعضاء الهيئة الأكاديمية في الوصول إلى مختلف أنواع المعرفة والتطورات العلمية وتبادل الأفكار والدراسات والبحوث والإنتاج والتأليف والمحاضرات، وفي استخدام مختلف وسائل التطور الحديثة دون تقييد أو حواجز، وصولاً إلى خير المجتمع والإنسان، وما تتطلبه هذه الأنشطة من سلوكيات تأخذ أشكالاً مختلفةً بحسب هذه المؤشرات».

ويقصد بذلك رفع القيود عن الباحثين والمفكرين وأساتذة الجامعات في توفير المعلومات والاطلاع عليها وإبداء الآراء ومناقشتها ونقدها ورفع القيود عن التأليف والإبداع الفكري، وهذا يعد جزءاً من منظومة حقوق الإنسان، وهكذا يصبح مفهوم الحريات الأكاديمية من الالتزامات القانونية الدولية وعلى الدول تقع مسؤولية مراعاتها واحترامها وحمايتها.

العام أكثر من اهتمامهم برسوم الدراسة وأندية الطلبة، أي أن معظم النشاطات التي يقوم بها الطلبة ذات طابع سياسي وطني،^٢ ومن هنا تهتم السلطة الفلسطينية سواء قبل سيطرة «حماس» أو بعدها، بمراقبة هذه النشاطات، كما أن حياة الطلبة الجامعية تتأثر بمثل هذه النشاطات وردود الفعل عليها.

وتناقش هذه الدراسة الحرية الأكاديمية لطلبة الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة، وتسعى لمعرفة ذلك عبر تحليل سريع لمفهوم الحريات الأكاديمية، ونظرة في الحريات الأكاديمية والمواثيق الدولية والعربية والحريات الأكاديمية في القانون الأساسي الفلسطيني، قبل أن ننظر في حقيقة الحريات الأكاديمية لطلبة الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة، وتختتم بتقديم مقترحات للنهوض بالحرية الأكاديمية في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة.

مفهوم الحريات الأكاديمية

هناك العديد من المفاهيم للحريات الأكاديمية، تختلف وتتطور من استخدام إلى آخر، يمكننا طرح عدة مفاهيم كما يراها الباحثون، وهي كالآتي:

● **يمكن تعريفها:**^٣

الحرية: تعني غياب القيود غير المناسبة وممارسة الفرد حقوقه وطاقاته.

الأكاديمية: تطلق على ما يختص بجامعة أو كلية، وتعني الدراسات المبنية على المفاهيم والنظريات والأفكار.

- ميثاق حقوق وواجبات الحرية الأكاديمية: الذي أعلنته الرابطة الدولية لأساتذة ومحاضري الجامعات في مؤتمر سينا، عام ١٩٨٢.

- الميثاق الأعظم للجامعات الأوروبية: الذي صدر في بولونيا في إيطاليا عن مؤتمر الجامعات الأوروبية ورؤسائها عام ١٩٨٨.

- إعلان «ليما» للحرية الأكاديمية: الذي صدر في اجتماع الهيئة العامة للخدمة الجامعية العالمية المنعقد في «اكبيرو» في أيلول من العام نفسه ١٩٨٨.

- إعلان «كمبالا»: الذي صدر عن ندوة الحرية الأكاديمية والمسؤولية الاجتماعية للمثقفين بالمركز الدولي للمؤتمرات بكمبالا في أوغندا. في العام ١٩٩٠.

- إعلان مركز حقوق الإنسان البولندي: الذي نظمه مركز حقوق الإنسان البولندي، في مدينة يوزنان عام ١٩٩٣.

هناك إذن اعتراف بالحرية الأكاديمية في الوثائق والأعراف الدولية، ولكنها لا تأخذ صداها بالشكل المطلوب وبمدى أهميتها، نظراً لدرجة الحساسية التي تعود إلى السياسة الأمريكية في طرح موضوع الحرية الأكاديمية، لاسيما أن الإدارة الأميركية تريد أن تسوغ ذلك القانون المسمى «معاداة السامية»، ليصبح سيفاً مسلطاً على رأس كل باحث، يتناول بالنقد والدراسة طبيعة اليهود وتاريخهم، أو حتى جرائم الجيش الأميركي ضد المسلمين في أفغانستان والعراق والسجون السرية، لذلك نجد أنه قلما يتم طرح

وتعني الحرية الأكاديمية^٦ أيضاً: حرية التعليم والتعلم، فالحرية الأكاديمية تعطي الأساتذة والأوساط الأكاديمية حماية خاصة وحقوقاً خاصة بسبب تفانيهم في متابعة المعرفة والحقيقة. ومع ذلك، فإن الحرية الأكاديمية كانت ولعدة أسباب غير مشروطة أبداً.

وتعني الحريات الأكاديمية بالنسبة للجامعات باعتبارها مؤسسات متخصصة، حزمة من الحقوق للجامعات نفسها، بحيث تصنع سياستها التعليمية والإدارية والمالية بحرية كاملة دون تدخلات أو إملاءات أو اعتراضات من خارج المؤسسة مهما كانت تلك الجهات. وتعني حق المؤسسة الأكاديمية في اختيار القيادات عن طريق الانتخاب الحر دون اعتراض من خارجها وضمان الاستقلال المالي والإداري للجامعات.

الحريات الأكاديمية والمواثيق الدولية والعربية

● عالمياً:

ليس هناك^٧ إلى الآن وثيقة دولية عالمية للحرية الأكاديمية، بحيث تدخل «الحرية الأكاديمية» تحت مظلة القانون الدولي ولا أي آلية دولية لحماية الحرية الأكاديمية في جميع بلدان العالم. ولكن ظهر اهتمام بموضوع الحرية الأكاديمية من قبل الكثير من الجمعيات والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات الأمم المتحدة وذلك بداية من ١٩٨١. ونتج عن ذلك عدد لا بأس به من المواثيق والمؤتمرات الداعمة للحرية الأكاديمية، ومن أهمها:

هذه القضايا في المؤتمرات الدولية رغم الحاجة الشديدة للتركيز عليها.

ظهرت أمام الباحثين عقبة خطيرة هي قانون معاداة السامية^٥ والذي أصدره الرئيس الأميركي جورج بوش الابن وأعلن في أواخر تشرين الأول ٢٠٠٤م، وكان ينص على أن تلاحق وزارة الخارجية الأميركية كل الأعمال المعادية للسامية في العالم وتقيم موقف الدول حول هذا الموضوع، مما أدى لإغلاق بعض المراكز البحثية السياسية التي لا تتفق مع وجهة النظر الأميركية، ويُعتبر قانون معاداة السامية مقيداً للحريات الأكاديمية ويتعارض مع أهم مرجعية قانونية للحرية الأكاديمية وهي الحق في التعليم، إضافةً لكثير من الحقوق المتفرقة في المواثيق الدولية، خصوصاً تلك التي تتضمن الحق في حرية الفكر والرأي والتعبير، وتكوين وتنظيم الجماعات والاجتماع، الذي نصت عليه المواثيق الدولية لحقوق الإنسان الصادرة بعد الحرب العالمية الثانية، وأيضاً اتفاقية اليونسكو المناهضة للتمييز في التعليم عام ١٩٦٠.

● عربياً:

يشوب التعليم العالي ومؤسسات البحث العلمي في الدول العربية^٦ العديد من المشاكل، كمنهج البحث وطرق التدريس، وأساليب الإدارة وسوء تأهيل المدرسين. والأهم إخضاع التعليم والبحث العلمي لضغوط خارجية، وفرض وصاية خارجية على الحياة الجامعية، والتعامل مع هيئاتها التدريسية والإدارية بمنطق المحسوبية

والولاء، وإخضاع برامجها لسياسات ضيقة بغرض الحفاظ على الحكم والسلطة، وهذا يحد من حركة الباحثين والعلماء، ويصادر الرأي العام، إضافة إلى استخدام المؤسسات التعليمية كمراكز للدعاية الحزبية أو الدعوة الأيديولوجية. وهذا التردّي الواضح في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي جعل هناك حاجةً ملحةً إلى لفت أنظار المسؤولين العرب وتبنيه الرأي العام إلى مخاطر التماهي في إخضاع الجامعات ومؤسسات البحث العلمي العربي للفئويّة، وحرمانها من الاستقلالية، وإلى ضرورة تطوير بيئة علمية صالحة لتكوين نسق علمي عربي منتج ومستقلّ معاً.

فعلى المستوى العربي،^٧ هناك قوانين وأحكام دستورية عربية تقضي بحرية التعليم وتقيّد العمل البحثي والأكاديمي وتنقسم إلى فرعين: نصت أحكام فرع منها على إلزامية التعليم في (٣٢) حكماً دستورياً عربياً. بينما لم تقرر أحكام الفرع الآخر هذه الإلزامية (٢٣) حكماً دستورياً عربياً. وإذا ما تم الرجوع إلى الدساتير العربية^٨ فإننا نجد أن مجموعة منها قد قررت حرية البحث العلمي، في حين صممت مجموعة أخرى عن النص على ذلك. فقد نصت أحكام (٢٩) وثيقة دستورية عربية على حرية - كفالة - حرمة - البحث العلمي. وصممت عن النص على ذلك أحكام (٣٨) وثيقة دستورية عربية. فقد ابتدأت الصيغة الخاصة بحرية البحث العلمي في التشريع الدستوري العربي بالنص على أن: تحمي الدولة العلوم والفنون وترعى

تقدمها وانتشارها وتشجّع على البحوث العلمية في دساتير سورية للأعوام ١٩٥٠م المادة (٢٨) القانون (٨)، وهو أول تشريع دستوري عربي يقرر حرية البحث العلمي فيما نعلم، و١٩٥٣م المادة (٢١) من القانون (١٨)، و١٩٦٢م، المادة (٢٨) من القانون (٨).

وفي المقابل، نصت أحكام مجموعة أخرى من الدساتير العربية^{١٢} على حرية البحث العلمي ارتباطاً بحرية الرأي والتعبير، حيث وردت الصيغة الآتية بذلك: حرية الرأي والبحث العلمي مكفولة ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه ونشره بالقول والكتابة أو التصوير أو غير ذلك في حدود القانون في دساتير مصر لعام ١٩٥٦م مادة (٤٤)، والكويت لعام ١٩٦٢م مادة (٣٦)، وج.ع.م (الجمهورية العربية المتحدة) لعام ١٩٦٤م مادة (٣٥)، وج.ع.ي (الجمهورية العربية اليمنية) للأعوام ١٩٦٤م مادة (٣٢) و١٩٦٥م مادة (٥٥) و١٩٦٧م مادة (٤٩)، والعراق لعامي ١٩٦٤م مادة (٢٩)، و١٩٦٨م مادة (٣١)، والبحرين لعام ١٩٧٣م مادة (٢٣)، في حين قرر دستور ج.م.ع (جمهورية مصر العربية) لعام ١٩٧١م أن: تكفل الدولة للمواطنين حرية البحث العلمي والإبداع الأدبي والفني والثقافي وتوفر وسائل التشجيع اللازمة لتحقيق ذلك مادة (٤٩). أما دستور السودان لعام ١٩٩٨م فقد أورد هذا النص وهو أن تعمل الدولة على دفع العلوم والبحوث والتجارب العلمية.

لا يزال معنى الحرية الأكاديمية في الجامعات العربية^{١٣} غامضاً إلى حد ما، وغير محدد بشكل

تام، ولذلك فإن فهمه يختلف في كثير من الأحيان من جامعة إلى أخرى، ومن فرد إلى آخر من أساتذة الجامعات وطلابها وإدارييها، ولذلك فلا يزال جوهر الحرية الأكاديمية وعناصرها وحدودها وضوابطها وشروط تطبيقها وعلاقتها بالمسؤولية الأكاديمية وحتى مدى أهميتها أموراً غير معروفة تماماً، تبقى كلها عرضة للاجتهد الشخصي والتقييم الفردي، وقد يكون من أسباب ذلك أن الاهتمام العالمي بموضوع الحرية الأكاديمية لا يزال حديثاً وأن هناك غياباً للقوانين والتشريعات العربية^{١٤} المتعلقة بالحرية الأكاديمية، وغياب الفهم الواضح للحرية الأكاديمية يؤدي إلى نتائج سلبية منها:

١- قد يؤدي غموض معنى الحرية الأكاديمية إلى سوء ممارستها واستغلالها بشكل سيء.
٢- عدم السعي إلى تحقيق الحرية الأكاديمية، أو نيلها بوصفها حقاً لأصحابها، لأن غموض معناها لا يقوي الشعور بأهميتها والمطالبة بها.

٣- كثيراً ما يفقد غموض معنى الحرية الأكاديمية إلى تناقض في تطبيقها.

أما على مستوى ممارسة الحرية الأكاديمية في الجامعات العربية فإنها، حسب دراسات حديثة، تعاني من ضعف واضح، وفي بعض الحالات من انتهاك صارخ،^{١٥} وفي حالات دول عربية أخرى، فإن مسألة الحريات الأكاديمية غير مطروحة على مستوى السياسات والخطط، أي هي من المحرمات (التابو).

لذا؛ فإن إحدى أكثر المسائل جدلاً هي كيف نحصل على ضمان الجودة والاعتماد الجامعي، والذي يتطلب معايير دقيقة خطية متطلبة من أعضاء هيئة التدريس والمجتمع الجامعي ككل، في حين أن الحرية الأكاديمية تقوم على أساس حرية البحث العلمي والتدريس. من هنا، فإن توصية اليونسكو (٢٠٠٥) المتعلقة بوضع القائمين بتدريس التعليم العالي، تؤكد أنه يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار، من قبل جميع المؤسسات ومقدمي الخدمات التعليمية، دعم شروط العمل الأكاديمي الجيد، والحرية الأكاديمية والحوكمة الجماعية،^{١٦} ووفقاً لذلك فإن مؤسسات الدول التزمت علناً بالحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس، والموظفين، والطلاب، والعمل طبقاً لذلك. وهذا الالتزام يؤكد^{١٧} أن هؤلاء في العمل الأكاديمي لهم الحرية في تبادل قناعاتهم ومسؤولية الاستنتاجات مع زملائهم وطلابهم في تدريسهم وكتاباتهم.

الحرية الأكاديمية في القانون الأساسي الفلسطيني

أكد المشرع الفلسطيني^{١٨} الحق في التعليم في مشروع القانون الأساسي ومسودة الدستور. فقد نصت المادة الرابعة والعشرون من القانون الأساسي المعدل للسلطة الوطنية الفلسطينية على ما يلي:

«(١) التعليم حق لكل مواطن، وإلزامي حتى نهاية المرحلة الأساسية على الأقل ومجاني في

المدارس والمعاهد والمؤسسات العامة. (٢) تشرف السلطة الوطنية على التعليم كله وفي جميع مراحل ومؤسساته وتعمل على رفع مستواه. (٣) يكفل القانون استقلالية الجامعات والمعاهد العليا ومراكز البحث العلمي، ويضمن حرية البحث العلمي والإبداع الأدبي والثقافي والفني، وتعمل السلطة الوطنية على تشجيعها وإعانتها. (٤) تلتزم المدارس والمؤسسات التعليمية الخاصة بالناهج التي تعتمدها السلطة الوطنية وتخضع لإشرافها. بينما نص مشروع الدستور على أن التعليم حق لكل مواطن وتكفل الدولة التعليم حتى المرحلة الثانوية ومجانياً في المدارس والمعاهد والمؤسسات العامة. وينص قانون التعليم العالي الفلسطيني في المادة الثانية منه على أن: «التعليم العالي حق لكل مواطن تتوافر فيه الشروط العلمية والموضوعية المحددة في هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه».

يعد التعليم^{١٩} الأمل في بناء الإنسان الذي هو أعلى ما تملك الشعوب ومحور عملية التنمية والهدف الأساسي منها، وتقع مسؤولية في الحفاظ على نزاهة ومهنية وحيادية المؤسسات التعليمية والعملية التعليمية برمتها وضمن عدم التدخل فيها والتشويش عليها من أي جهة كانت وتحت أي نرائع. فإشاعة الحرية في المؤسسات الثقافية والتعليمية واجب

الحريات الأكاديمية لطلبة الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة

تعتبر الجامعات الفلسطينية أهم عناصر البناء الوطني الديمقراطي؛^{٢٣} لما لها من دور في خلق جيل مثقف ومؤهل فنياً للتطور المستقبلي، لهذا فعندما يدخل التفكير الناقد في متاهة حقيقية، فإن التهديد يقع على أساسه، وهذا بالتالي يضعف إلى حد كبير احترام حقوق الإنسان وصيانتها. ويتصف الحرم الجامعي الذي يجب أن يمتاز بمستوى عالٍ من الحرية الأكاديمية^{٢٤} بأنه بيئة مفتوحة لتبادل الأفكار بين الطلبة والمحاضرين بكل حرية وانفتاح دون خوف من أي مخاطرة. وهي مؤسسات يتطور فيها الفكر الناقد والكتابة الأكاديمية ونشاطات مختلفة داخلية إضافة إلى مواضيع سياسية تهتم المجتمع بأكمله، لذلك نرى أهمية الدعم والمحافظة على الحريات الأكاديمية كجزء من المحافظة على حقوق الإنسان عامة في المجتمع الفلسطيني.

لقد كانت الجامعات الفلسطينية تمثل مراكز النضال^{٢٥} ضد الاحتلال الإسرائيلي، وهي اليوم جديرة بأن تطور القدرة على خلق توازن اجتماعي وثقافي وسياسي لنشاطات ضرورية من أجل تطور اجتماعي شامل. وفقط من خلال نظام يحترم الحريات الأكاديمية يمكن للجامعات أن تشارك في خضم معترك معقد هدفه بناء دولة فلسطينية، وهذا التوازن يمكن بناؤه عضوياً مع مرور الوقت، لكن ليس باستطاعة الفلسطينيين تحقيق ذلك من فراغ، والأخذ من النماذج العالمية مسألة حساسة.

يقتضي إلغاء الوصاية السياسية عن المجتمع الأكاديمي، واحترام استقلال المجتمع العلمي وضمن حرية الرأي والتعبير والنشر، وإدارة شؤون مؤسسات التعليم العالي وفق أسس ديمقراطية، وعدم تدخل السلطة التنفيذية والأجهزة الأمنية^{٢٦} في شؤونها الداخلية، وضمن استقلالية مؤسسات التعليم العالي يعتبر من أهم الركائز التي تضمن الحرية الأكاديمية داخل المؤسسات التعليمية، والتي تعني حرية البحث والتحدث والتعبير عن الرأي والتدريس والنشر مع الالتزام بقواعد البحث العلمي ودون تدخل أو فرض عقوبات، بما يتيح المجال للطلاب الأكاديميين للتمتع بأجواء حرة، تكفلها استقلالية الجامعات والقوانين.

فقد نص قانون التعليم العالي^{٢٦} رقم (١١) لسنة ١٩٩٨ في المادة (٤) فقرة (٨)، على أن أحد أهداف التعليم العالي هو الإسهام في تقدم العلم، وصون الحريات الأكاديمية، ونزاهة البحث العلمي، وبناء الدولة على أسس تضمن سيادة القانون واحترام الحقوق والحريات العامة. ونصت المادة (٨) من القانون ذاته، على أن لكل مؤسسة تعليم عالٍ حرماً ذا حصانة وفقاً لأحكام القانون. كما نصت المادة (٣) من القانون^{٢٦} ذاته على تمتع مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث العلمي بالاستقلالية وفقاً لأحكام هذا القانون، الذي يضمن حرية البحث العلمي والإبداع الأدبي والثقافي والفني، وتعمل السلطة الوطنية على تشجيعها وإعانتها.

فالجامعات الفلسطينية تتميز بوجود نشاط سياسي^{٢٦} كبير فيها، وتعكس الفعاليات التي يقوم بها الطلبة في الحرم الجامعي درجةً كبيرةً لاهتمامهم بالوضع السياسي العام أكثر مما يهتمون بالرسوم الدراسية والأندية الطلابية، فلمعظم النشاطات التي يقوم بها الطلبة طابع سياسي وطني، لذلك نجد أن حياة الطلبة الجامعيين تتأثر بالأنشطة السياسية وردود الفعل عليها.

ولا تزال الجامعات الفلسطينية سواء في الضفة الغربية أو في قطاع غزة تعاني من حالة الانقسام^{٢٧} السياسي والجغرافي المستمر في الساحة الفلسطينية، ولا يزال الانقسام السياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة يلقي بظلاله على الحرية الأكاديمية بأشكال عديدة منها منع الأنشطة الطلابية على اختلاف تسمياتها داخل أحرام هذه الجامعات، كذلك تعطيل انتخابات مجالس الطلبة في جامعات قطاع غزة.

وعلى الرغم من أن إحدى الدراسات الفلسطينية (٢٠٠٨) توصلت إلى أن درجة واقع الحرية الأكاديمية لدى أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية كانت متوسطة حيث وصلت النسبة المئوية للاستجابة للدراسة الكلية إلى ٦٧,٦٪^{٢٨}، فإن هذا التحسن النسبي يعود إلى طبيعة الوضع الفلسطيني والذي يعود إلى جملة من العوامل، أهمها وقوعه تحت الاحتلال، كذلك فإن عامل التنوع الحزبي والفصائي يضيف ضرورة وجود قدر من ممارسات الحرية الأكاديمية في الجامعات الفلسطينية على المستوى الطلابي

والتدريسي، وإن هناك ما يشير إلى تراجع هذه الحريات أكثر فأكثر بعد الانقسام الداخلي في الشعب الفلسطيني وبين تكتلات الفصائل والأحزاب. وبحسب مؤسسات^{٢٩} حقوق الإنسان خلال الأعوام السابقة والتي رصدت سلسلة من الانتهاكات والتجاوزات القانونية، مما أحدث تراجعاً ملموساً في مستوى ودرجة احترام الحريات الأكاديمية في مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية، وتمثل المس بالحريات الأكاديمية في مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية بعدة مظاهر منها:

- استمرار قيام الأجهزة الأمنية بتجنيد طلبة في صفوفها، والطلب منهم القيام بمهام أمنية داخل حرم الجامعة وخارجه، مما يشكل مساً سافراً يهدد الحريات الأكاديمية داخل مؤسسات التعليم العالي،^{٣٠} ووقوع العديد من حوادث الاعتداء على ممتلكات وشخص بعض الأكاديميين والطلاب في مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية، وذلك على خلفية آرائهم السياسية، أو بهدف فرض إرادة سياسية على هذه المؤسسات.^{٣١}
- إضعاف العلاقات الديمقراطية بين الكتل الطلابية، بوقوع أحداث عنف بينها، وتعرض بعض الطلبة لاعتداءات على خلفيات آرائهم السياسية، وتدخل الأجهزة الأمنية في شؤون مؤسسات التعليم العالي، والتضييق، وفي بعض الأحيان حظر ممارسة الأنشطة الطلابية للكتل الطلابية على خلفيات سياسية وأيديولوجية.

مقترحات للنهوض بالحرية الأكاديمية في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة

الجامعات الفلسطينية كانت وستظل أهم الحقول المتنازع عليها، وتعتبر الحرية الأكاديمية من أهم مواقع النضال في الجامعات من أجل الديمقراطية،^{٣٤} لذلك على السياسات المتبعة في الجامعات أن تقدم رؤية واضحة لكيفية التوصل لنموذج الجامعات التي تمارس الحرية الأكاديمية، بحيث تتم حماية أعضاء هيئة التدريس والطلاب في سعيهم من أجل الحقيقة.^{٣٥}

ونظراً لما أشير إليه من معوقات تقف دون ممارسة الحرية الأكاديمية في الجامعات فهناك مقترحات للنهوض بالحرية الأكاديمية في الجامعات الفلسطينية وتحديداً في قطاع غزة وهي:

- الحاجة لإعادة التقييم العالمي للحرية الأكاديمية.
- نشر الوعي بالقوانين والأنظمة التي تحت على الحريات الأكاديمية، وحقوق وواجبات الطلبة ومدى حرياتهم داخل الجامعات الفلسطينية وتوضيحها.
- تبني الجامعات الفلسطينية حق الأستاذ الجامعي في حرية التفكير التحليلي - النقدي والمبادرة والتجديد، ليكون قادراً على الجمع بين التدريس والبحث العلمي والإدارة الوظيفية والأكاديمية.^{٣٦}
- تشجيع الطلبة على ممارسة حرية الرأي والأنشطة الطلابية المختلفة في الجامعات الفلسطينية.

• غياب ممارسة الانتخابات^{٣٢} الطلابية لمجلس الطلبة في الجامعات مخالفة للقواعد الديمقراطية، وغياب مبدأ التمثيل النسبي في جامعات قطاع غزة ولد واقع احتقان وصراع في أوساط الطلبة نظراً للتأثير الواضح للاقتتال الداخلي والانقسام على واقع الجامعات.

هناك عدد من الانتهاكات طالت الحريات الأكاديمية للعاملين في الجامعات والطلبة، ومست بوضوح حيادية مؤسسات التعليم العالي واستقلاليتها، أدى ذلك إلى تراجع ملموس في الحياة الديمقراطية داخل الجامعات، وأثر ذلك على حرية البحث العلمي والأنشطة المختلفة للطلبة. ونتيجة لدراسة^{٣٢} قام بها مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان «التقرير نصف السنوي للعام ٢٠١١ حول حالة الحريات الأكاديمية والحقوق التعليمية في مؤسسات التعليم العالي في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة)»، نتج عنها أنه لا يزال الانقسام السياسي يلعب الدور الرئيس في زيادة الانتهاكات بحق الحريات الأكاديمية والحقوق التعليمية في مناطق السلطة الفلسطينية، ولا تزال الأقسام الجامعية والقروض أحد أهم أسباب الخلافات بين الكتل الطلابية من ناحية وبين إدارة الجامعة من ناحية أخرى، ولا تزال هناك معاناة فيما يخص ممارسة حرية الرأي والتعبير والانتماء. وخرج التقرير بعدة توصيات تؤكد حرمة الجامعات والحرية الأكاديمية داخل هذه الجامعات.

- تجسيد الممارسة والثقافة الديمقراطية وتعميقها في الجامعات بما يرفع مستواها ويربطها بالمجتمع، وضمان نشر مناخ تسامحي حوارى في أوساط الطلبة داخل الجامعات.
- عقد انتخابات مجالس الطلبة في الجامعات في مواعيدها المحددة، ٤٠ واحترام أنظمة وإجراءات الانتخابات بما يعزز العملية الديمقراطية.

الهوامش

- ١ إعلان عمان للحرية الأكاديمية واستقلال مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، ٢٠٠٤/١٢، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، <http://www.anhri.net/jordan/achrs/pr-٤١٢٠٠.shtml>
- ٢ الحرية الأكاديمية في الجامعات الفلسطينية، الرقيب، السنة الثالثة - العدد الثالث عشر - آب ١٩٩٩، <http://www.١٩٩٩.htm.٤-١٩٩٩au/phrmg.org/arabic/monitor1٩٩٩>
- ٣ <http://eng-kfs.ahlamontada.com/t373-topic>
- ٤ الحرية الأكاديمية الثلاثاء ٣١، ٢٠١٠، http://www.afwinfo.com/index.php?option=com_content&view=article&id=259:---2005&catid=30:2010-06-24-09-17-32&Itemid=98
- ٥ إعلان الحرية الأكاديمية ٢٠٠٥ إبراهيم حجازين، مفهوم وواقع الحريات الأكاديمية في الجامعات الأردنية، الحوار المتمدن - العدد: ٣٣٩٤ - ١٢ / ٦ / ٢٠١١، <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=262878>
- ٦ Evanthia Kalpazidou Schmidt & Kamma Langberg: Academic Autonomy in a Rapidly Changing Higher Education Framework, op.cit, p 86
- ٧ محمد مسعد ياقوت، أزمة الحرية الأكاديمية في العالم العربي، <http://www.saaaid.net/arabic/169.htm>
- ٨ بدر شاكر السياب، ضمير العراق الحديث، العرب الثقافي، الخميس ٢٨/٢/٢٠٠٨م.
- ٩ صلاح عبد العاطي، الحوار المتمدن - العدد: ٣١٨٨ - 1 / 10 / 2010، <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=234758>
- ١٠ محمد مسعد ياقوت، أزمة الحرية الأكاديمية في العالم العربي، <http://www.saaaid.net/arabic/169.htm>
- ١١ <http://democracy-project.org.il/ar/education/education-7>
- ١٢ <http://democracy-project.org.il/ar/education/education-7>
- ١٣ الحرية الأكاديمية الثلاثاء ٣١ آب ٢٠١٠،

- هناك توصية اليونسكو (٢٠٠٥) المتعلقة بوضع القائمين بتدريس التعليم العالي، تؤكد أنه يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار، من قبل جميع المؤسسات ومقدمي الخدمات التعليمية، دعم شروط العمل الأكاديمي الجيد، والحرية الأكاديمية^{٣٧}.
- تحييد^{٣٨} الجامعات الفلسطينية عن أي خلافات سياسية، وعدم إقحامها في أي موضوع داخلي قد يؤثر على سير العملية التعليمية فيها، لتتمكن من أداء دورها الوطني والتنموي المطلوب خاصة في هذه الظروف التي يعيشها الشعب الفلسطيني، وحاجة الجامعات للتنمية المستمرة.
- عدم تدخل الأجهزة الأمنية في الجامعات الفلسطينية ومنع وجود المجموعات المسلحة داخل أحرام الجامعات.
- عدم التدخل في الأنشطة الطلابية باعتبارها تعبر عنهم، وتشجيعهم على ممارستها باعتبارها حرية رأي دون خوف من العقاب إذا ما كان الطلبة ينتمون إلى أطر سياسية معينة.
- إنهاء ملف الاعتقالات السياسية التي تطل الطلبة من داخل الجامعات.
- تقديم دعم مادي حقيقي وليس شكلياً لطلبة الجامعات من خلال تأسيس صندوق خاص للطلبة المحتاجين، وتأسيس صندوق الطالب الفلسطيني،^{٣٩} على أن يقوم هذا الصندوق بتقديم المنح، والقروض طويلة الأجل للطلبة المحتاجين.

- http://rchrs.org/ar/images/stories/2011huryatreport.doc
- ٢٨ دانا لطفي حمدان: العلاقة بين الحرية الأكاديمية والولاء التنظيمي كما يراها أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، ٢٠٠٨.
- ٢٩ صلاح عبد العاطي، الحوار المتمدن - العدد: ٢١٨١ - ٢٠١٠ / ١١ / ١٠ - ١٠،
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=234758
- ٣٠ صلاح عبد العاطي، الحوار المتمدن - العدد: ٣١٨١ - ٢٠١٠ / ١١ / ١٠ - ١٠،
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=234758
- ٣١ صلاح عبد العاطي، الحوار المتمدن - العدد: ٣١٨١ - ٢٠١٠ / ١١ / ١٠ - ١٠،
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=234758
- ٣٢ صلاح عبد العاطي، الحوار المتمدن - العدد: ٣١٨١ - ٢٠١٠ / ١١ / ١٠ - ١٠،
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=234758
- ٣٣ مركز رام الله، حالة الحريات الأكاديمية وحقوق التعليم، وكالة معا، الخميس ٨/٩/٢٠١١،
http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=418511
- ٣٤ Chachage Seithy L. Chachage: Academic Freedom and the Social Responsibilities of Academics in Tanzania, African Books Collective, 2008
- ٣٥ Accrediting Commission for Senior Colleges and Universities: Handbook of Accreditation, Western Association of Schools and Colleges, 2008, p12
- ٣٦ Joseph Ben-David and Randall Collins: A comparative Study of Academic freedom and student politics, in « State and society: a reader in comparative political sociology», University of California Press, 1973, p 402
- ٣٧ UNESCO: Guidelines for Quality Provision in Cross-border Higher Education, Published by the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization 2005, P 15
- ٣٨ مركز رام الله، حالة الحريات الأكاديمية وحقوق التعليم، وكالة معا، الخميس ٨/٩/٢٠١١،
http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=418511
- ٣٩ مركز رام الله، حالة الحريات الأكاديمية وحقوق التعليم، وكالة معا، الخميس ٨/٩/٢٠١١،
http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=418511
- ٤٠ صلاح عبد العاطي، الحوار المتمدن - العدد: ٣١٨١ - ٢٠١٠ / ١١ / ١٠ - ١٠،
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=234758
- http://eng-kfs.ahlamontada.com/t373-topic
- ١٤ أممية عرفات، الحرية الأكاديمية، بوابة التفوق،
http://www.tafwk.com/vb/showthread.php?t=30274
- ١٥ أحمد جميل حمودي، الحرية الأكاديمية ورياح التغيير، دنيا الرأي ١٣-٠٨-٢٠١٠،
http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/206934.html
- ١٦ UNESCO: Guidelines for Quality Provision in Cross-border Higher Education, Published by the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization 2005, P 15
- ١٧ Accrediting Commission for Senior Colleges and Universities: Handbook of Accreditation, Western Association of Schools and Colleges, 2008, p12
- ١٨ الحقوق التعليمية والحريات الأكاديمية في مناطق السلطة الفلسطينية، التقرير نصف السنوي ٢٠١١، مركز رام الله للدراسات وحقوق الإنسان،
http://rchrs.org/ar/images/stories/2011huryatreport.doc
- ١٩ صلاح عبد العاطي، الحوار المتمدن - العدد: ٣١٨١ - ٢٠١٠ / ١١ / ١٠ - ١٠،
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=234758
- ٢٠ ورقة المبادئ العامة والمهام لجبهة اليسار الفلسطيني، رام الله - ١٥-٨-٢٠٠٨، حزب الشعب الفلسطيني،
http://www.pal-people.org/atemplate.php?id=416
- ٢١ http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=12691
- ٢٢ http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=12691
- ٢٣ الحريات الأكاديمية في الجامعات الفلسطينية، التقرير السنوي للعام ١٩٩٩، الرقيب العدد الخامس عشر، كانون الثاني ٢٠٠٠،
http://www.phrmg.org/arabic/monitor1999/jan1999-8.htm
- ٢٤ الحريات الأكاديمية في الجامعات الفلسطينية، التقرير السنوي للعام ١٩٩٩، الرقيب العدد الخامس عشر، كانون الثاني ٢٠٠٠،
http://www.phrmg.org/arabic/monitor1999/jan1999-8.htm
- ٢٥ الحريات الأكاديمية في الجامعات الفلسطينية، التقرير السنوي للعام ١٩٩٩، الرقيب العدد الخامس عشر، كانون الثاني ٢٠٠٠،
http://www.phrmg.org/arabic/monitor1999/jan1999-8.htm
- ٢٦ الحريات الأكاديمية في الجامعات الفلسطينية، التقرير السنوي للعام ١٩٩٩، الرقيب العدد الخامس عشر، كانون الثاني ٢٠٠٠،
http://www.phrmg.org/arabic/monitor1999/jan1999-8.htm
- ٢٧ الحقوق التعليمية والحريات الأكاديمية في مناطق السلطة الفلسطينية، التقرير نصف السنوي ٢٠١١، مركز رام الله للدراسات وحقوق الإنسان،

قراءة للوضع الاقتصادي الفلسطيني ومؤثراته الكلية ضمن تقارير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «الأونكتاد»

مسيف مسيف*

لإخراج الاقتصاد الفلسطيني من بطن الاقتصاد الإسرائيلي، وقد أحدث هذا الاتفاق فرقا ملموساً في الحياة اليومية الاقتصادية الفلسطينية، بحيث إنه انتزع قدراً من بعض الجوانب الاقتصادية والتجارية والضريبية، وأرسى سابقةً يمكن البناء عليها، وأكد حقوقاً كانت مسلوياً بالكامل وغير معترف بها، مثل الحق في فرض الضرائب المباشرة، وإعادة جزء من العلاقة التجارية الفلسطينية مع العمق العربي، ولأول مرة منذ العام ١٩٦٧، وذلك بنصوص الاتفاق التي تُعطي الحق في الاستيراد لبعض السلع (الأسمت، الحديد، البترول) من السوق العربية حسب السياسة التجارية الفلسطينية، بالإضافة إلى إنشاء سلطة نقد فلسطينية مستقلة تقوم مقام

شكّلت اتفاقية باريس الاقتصادية - الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل في نيسان ١٩٩٤، والتي تم إلحاقها بالاتفاق السياسي «اتفاق أوسلو» والذي وقع في واشنطن بتاريخ ٢٨/٩/١٩٩٥ - المحدد الرئيس لإدارة السلطة الوطنية الفلسطينية الاقتصاد الفلسطيني، ليس فقط فيما يخص العلاقات التجارية الخارجية، بل أيضاً فيما يخص العلاقات الاقتصادية (المالية والنقدية) المتاحة، وفي النهاية يُعتبر هذا الاتفاق جزءاً من اتفاق أشمل.

وجاءت نصوص هذا الاتفاق بحيز من السياسات الاقتصادية والتجارية التي تسعى

* باحث اقتصادي.

البنك المركزي في الفترة المؤقتة بصلاحيات كاملة ما عدا إصدار العملة، إلا أن ذلك كُله تجاوز آجاله الزمنية المؤقتة وجرى انتهاكه مرةً تلو الأخرى، إضافةً إلى إهمال أو تجاهل المجتمع الدولي هذه الحقوق، وذلك بسبب التعثر والتصلب من تنفيذ الاتفاق الأساس الأم (أوسلو)؛ ما أدى إلى بقاء الشق الاقتصادي في معاناته وعلى حاله إلى هذا اليوم.

وفي هذا الخصوص، وبعد المضي في عملية التنفيذ والتطبيق على أرض الواقع، أجمع المراقبون والخبراء المحليون والدوليون منذ السنوات الأولى على أن هذا الاتحاد الجمركي أصبح اتحاداً جمركياً باتجاه واحد، وأطلق عليه شبه الاتحاد الجمركي، حيث إن التعريف الجمركية الخارجية هي التعريف الإسرائيلية المشتركة ولم يتم الاستفادة من الاستثناءات المسموحة في السياسة التجارية المتعلقة في القوائم السلعية والخاصة بنسب التعريف والمواصفات والكميات المحددة للسلع القادمة من الأردن أو مصر أو من الدول العربية الأخرى. وفيما يخص العلاقة التجارية المباشرة مع إسرائيل، فقط نصّت الاتفاقية على تشكيل لجنة اقتصادية مشتركة تتكون من عدد مماثل من الخبراء من الجانبين، وقد أوكل الاتفاق إلى اللجنة مهمة حل النزاعات التي قد تنشأ بين الطرفين، بالإضافة إلى مهمة تعديل الاتفاق بالتوافق والتفاوض، إلا أن اللجنة لم تؤد الغرض والمهمة التي وجدت من أجلها، وذلك لأن الإسرائيليين

ربطوا القضايا الاقتصادية بالسياسة والأمن؛ الأمر الذي عطّل أعمال اللجنة وجعلها تركز على قضايا هامشية، وكانت اجتماعاتها متباعدةً ومقطعةً إلى درجة أنها تعطلت بشكل شبه كامل ولم تعقد سوى اجتماع واحد في أيلول عام ٢٠٠٩، وذلك منذ العام ٢٠٠٠ ولغاية اليوم، حيث تم تشكيل اللجنة المدنية المشتركة للتنسيق والتعاون (CAC) والتي أنيطت بها مهمة نقل صلاحيات الإدارة المدنية الإسرائيلية إلى السلطة الفلسطينية، وبدل أن تنتهي اللجنة بانتهاء مهمتها، استمرت كلجنة محورية، وأصبحت أقوى من اللجنة الاقتصادية؛ بسبب الرغبة الإسرائيلية في جعل هذه اللجنة إطاراً أساسياً وأقوى من اللجنة الاقتصادية؛ لاعتبارات سياسية وأمنية، وأصبحت صلاحيات هذه اللجنة أكبر وأقوى من اللجنة الاقتصادية الخاصة باتفاق باريس الاقتصادي.

كما أن تطبيق بنود الاتفاق استند إلى منطق القوة وفرض سياسة الأمر الواقع، بدلاً من منطق العلاقة بين اقتصاد صغير يمكنه الاستفادة من اقتصاد كبير، ولم يكن بمقدور هذا الاقتصاد الصغير التابع الرد على أي إجراءات يتخذها الاقتصاد الإسرائيلي.

ويمكن القول إن كل ذلك التطبيق والتنفيذ جاء مخالفاً لأهداف باريس الاقتصادية، حيث كانت الأهداف الاقتصادية والتجارية لهذه الاتفاقية المرحلية (مدة خمس سنوات) ترمي إلى تحقيق ما يلي:

التصدير ولم يتم تنويع الأسواق الخارجية، وبقي الاقتصاد الفلسطيني تابعاً للاقتصاد الإسرائيلي ورهيناً لسياساته التجارية وإجراءاته الأمنية، ومن هذه النافذة سيتم عمل قراءة لحقيقة الوضع الاقتصادي والتجاري الفلسطيني وفقاً للمؤشرات الاقتصادية الكلية، وحسب ما جاء في بعض التقارير الدولية وبخاصة تقارير «الأونكتاد» وذلك على النحو الآتي:

أولاً - نمو اقتصادي خادع وغير منشئ للعمالة مع استمرار الخسائر الاقتصادية الفلسطينية

نما اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة بنسبة ٩,٩ في المائة و٨,٩ في المائة في عامي ٢٠١١ و٢٠١٠ على التوالي. ويعطي ذلك انطباعاً بازدهار الاقتصاد، غير أن هذا النمو نتج في الواقع عن الأنشطة المتصلة بإعادة الإعمار، التي نُفذت لإعادة التأهيل جزئياً عقب الدمار الناتج عن العملية العسكرية الإسرائيلية في غزة في كانون الأول ٢٠٠٨ وكانون الثاني ٢٠٠٩. ونما الاقتصاد المحلي في قطاع غزة بنسبة ٢٣ في المائة و٢٩ في المائة، وفي الضفة الغربية بنسبة ٥,٢ في المائة و٤,٤ في المائة، في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٠ على التوالي. ويرجع النمو القوي في غزة إلى آثار التراجع الاقتصادي الناتج عن التدهور الذي شهدته السنوات السابقة وإلى تدفقات المعونة. ونتج ذلك النمو أيضاً عن زيادة الواردات من مدخلات الإنتاج والسلع الاستهلاكية من مصر عن طريق الأنفاق عبر الحدود، وتخفيف بعض

- تحقيق الرفاهية للاقتصاد الفلسطيني والمنتجين الفلسطينيين من خلال حرية الحركة للسلع والدخول إلى الأسواق دون عوائق وبخاصة السوق الإسرائيلية.
- خلق ظروف وبيئة تجارية للنمو التجاري من خلال تنويع الأسواق وفقاً لعلاقات متكافئة وتجارة عادلة.
- المراقبون الفلسطينيون والإسرائيليون وضعوا أسس الاتفاقية على أساس تحقيق النمو السريع ومعالجة مشاكل الاقتصاد الفلسطيني وتحويله من اقتصاد مشوه يعتمد على إسرائيل إلى اقتصاد مصدر ويعتمد على نفسه، من خلال استخدام السياسات المالية والتجارية الفلسطينية والاستفادة من الاستثناءات والهوامش المتاحة في الاتفاق، لذلك جاءت مواد لتؤكد هذا الموضوع، فكانت المواد الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة عن القضايا المتعلقة بأدوات السياسة المالية والنقدية، «فركزت المادة الرابعة على السياسة النقدية، في حين كانت المواد الثلاث الأخرى هي الضرائب الجمركية وسياسات الاستيراد والضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة وآلية المقاصة بين الطرفين».

ولكن الصعوبات ظهرت بسرعة ومنذ البداية، وبعد مضي فترة قصيرة من التحسن والنمو سرعان ما تباطأ كل شيء، وتوقف النمو في

شهد العام ٢٠١١ تفاقم حالة الفقر، مع زيادة عمليات هدم الهياكل الأساسية الفلسطينية (ولا سيما المنازل)، وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية، وبخاصة في المناطق المحيطة بالقدس الشرقية وبيت لحم (UNSCO, 2011)، إضافة إلى تقطيع الأوصال المادية بين مختلف «البانتوستانات»^(١) الفلسطينية.

وقد كانت المعونة، في السنوات الأخيرة، أساسية لدعم الاقتصاد الفلسطيني والحيلولة دون اندلاع أزمات اجتماعية - اقتصادية أعمق. ومن ثم، فترجع الدعم المقدم من الجهات المانحة، حسبما لوحظ في العام ٢٠١١، أثر سلباً في النمو. غير أن الحساسية الاقتصادية لتقلبات مستويات المعونة هي مجرد عرض من أعراض مشكلة التنمية الفلسطينية، وليست السبب فيها. وتتمثل القيود الرئيسية الطويلة الأجل التي تمنع ظهور اقتصاد قوي في فقدان الموارد الطبيعية والأراضي والمياه الفلسطينية بسبب الاحتلال والاستيطان، وعزل المنتجين الفلسطينيين عن الأسواق الإقليمية والعالمية، ما يؤدي إلى عجزهم عن شراء مدخلات الإنتاج وتصدير سلعهم وخدماتهم.

وعلى الرغم من أن هذه الظروف المثبطة تحول دون إرساء اقتصاد سوق عادي مقترن بتوسّع قاعدة الإيرادات العامة، فقد شرعت السلطة الفلسطينية في إصلاحات مالية ومؤسسية واسعة النطاق وصعبة من الناحية السياسية لتشجيع وتهيئة بيئة مواتية للاستثمار الخاص المحلي والأجنبي. غير أن استمرار سياسة الإغلاق

القيود الإسرائيلية المفروضة على استيراد السلع الاستهلاكية والمواد اللازمة لأنشطة إعادة الإعمار التي تشرف عليها منظمات دولية. ومع ذلك، لا تزال القيود المفروضة على الواردات والصادرات من مدخلات الإنتاج صارمة. وعلى الرغم من النمو القوي، فقد كان الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد في غزة في العام ٢٠١١ لا يزال أقل بنسبة ١٠ في المائة من مستواه في العام ٢٠٠٥. ومن ثم يظل النمو الملاحظ قابلاً للانعكاس بسهولة وعرضة للسياسة الأمنية الإسرائيلية.

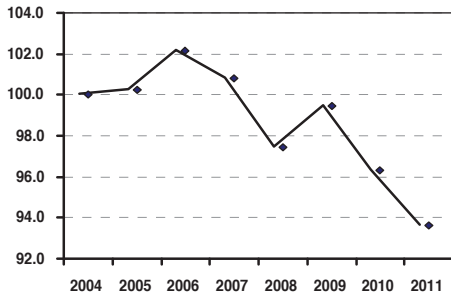
ومع استقرار النمو في الضفة الغربية وتوقع تراجعها في غزة، فمن المحتمل أن يتدهور الاقتصاد الفلسطيني في العام ٢٠١٢، وهناك مخاطر حقيقية توحي أن الظروف قد تزداد سوءاً إذا ما ازدادت حدة تراجع النمو، إضافة إلى استمرار القيود الطويلة الأجل التي يفرضها الاحتلال على الاقتصاد، وتأثير أداءٍ أدنى بكثير من مستوى الإمكانيات منذ أكثر من عقد من الزمان.

● ألف - النمو وتراجع المعونة والقيود على حركة الأفراد والبضائع

ما زال أداء الاقتصاد الفلسطيني دون مستوى إمكانياته إلى حد بعيد؛ بسبب استمرار القيود المفروضة على التنقل (ارتفع عدد الحواجز في الضفة الغربية من ٥٠٠ حاجز في العام ٢٠١٠ إلى ٥٢٣ حاجزاً في العام ٢٠١١)، وتواصل الحصار الاقتصادي على غزة، والأزمة المالية التي تعاني منها السلطة الفلسطينية، وتراجع الدعم المقدم من الجهات المانحة. وعلاوة على ذلك،

المحوظ لازمه تراجع مقلق بنسبة ٤ في المائة في إنتاجية اليد العاملة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٢). وعلى الرغم من تحقيق نمو بنسبة ٥ في المائة في الضفة الغربية، فلم تتحسن معدلات البطالة في العام ٢٠١١، مما يشير إلى تأثر القطاعات التي لديها إمكانيات كبيرة لإنشاء فرص العمل وزيادة الإنتاجية تأثراً غير متناسب بالاحتلال وصرامة القيود المفروضة على التنقل والوصول. أما في غزة، فقد تمكنت منظمات دولية من تنفيذ بعض المشاريع عقب تخفيف بعض القيود الإسرائيلية على الواردات، مما أدى إلى انتعاش سوق العمل وتراجع معدلات البطالة بنسبة ٩ نقاط مئوية لتصل إلى ٣٣ في المائة في العام ٢٠١١.

الأرض الفلسطينية المحتلة: مؤشر الأجور الحقيقية (2004=1.00)



غير أن نمو الأجور في الأرض الفلسطينية المحتلة لم يواكب التضخم في العام ٢٠١١ (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٢). ونتيجة لذلك، كان متوسط الأجور الحقيقية في العام ٢٠١١ يقل بنسبة ٨,٤ في المائة عن مستواه قبل خمس سنوات. وكان تراجع متوسط الأجور الحقيقية أكثر حدة في الضفة الغربية؛

الإسرائيلية وفقدان الموارد الطبيعية والاقتصادية أدّى إلى التقليل إلى أدنى حد من المكاسب التي يمكن تحقيقها بفضل تلك الجهود.

ويُشكّل طول أمد الاحتلال والآثار الاجتماعية الاقتصادية المترتبة على المواجهة مع مؤسسة توسعية من النوع الاستيطاني / الاستعماري (Salamanca et al., 2012) السبب الرئيس لفشل جهود التنمية الاقتصادية الفلسطينية. فإثناء الاستيطان والاحتلال شرط لا غنى عنه لترسيخ التنمية المستدامة. وما لم يحدث تحول جذري في ميزان القوة الاقتصادية والسياسية بين الاحتلال الإسرائيلي والشعب الفلسطيني، فسيظل الانتعاش الاقتصادي الحقيقي في الأرض الفلسطينية المحتلة بعيد المنال. وسيكون رفع القيود الإسرائيلية المفروضة على العمال الفلسطينيين (بما في ذلك القيود المفروضة على تنقلهم) (منظمة العمل الدولية، ٢٠١٢) وعلى قطاع الأعمال والتجارة، وتمكين السلطة الفلسطينية من تحصيل جميع إيرادات التجارة، خطوات أولى مفيدة نحو إنهاء التأثير السلبي الناجم عن الاحتلال وتعزيز إمكانيات إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة على النحو الذي تدعو إليه قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

● بقاء البطالة وتدني الإنتاجية والأجور الحقيقية

ظلت معدلات البطالة مرتفعة باستمرار في الأرض الفلسطينية المحتلة. وفي العام ٢٠١١، بلغ معدل البطالة ٢٦ في المائة في مقابل نسبة ٣٠ في المائة في العام ٢٠١٠. غير أن التحسّن

غير أن الزيادة الطفيفة في الأجور الحقيقية في غزة لا تغير واقعاً مفاده أن الأجور فيها تعادل ٧٠ في المائة من متوسط الأجور في الضفة الغربية (سلطة النقد الفلسطينية وآخرون، ٢٠١٢). ولا يمكن لهذا التقلص في الأجور، الذي يذكر بما ساد في البلدان العربية المجاورة من اتجاهات مهّدت السبيل للانتفاضات الأخيرة، إلا أن يزيد من حدة الأزمة الاجتماعية / الاقتصادية المتفاقمة التي يواجهها الشعب الفلسطيني.

● جيم - تزايد الفقر بسبب التضخم وتدني الدخل

بلغ معدل التضخم في الأرض الفلسطينية المحتلة، في العام ٢٠١١، نسبة ٢,٩ في المائة: ٣,٥ في المائة و٠,٦ في المائة في الضفة الغربية وغزة على التوالي. ففي الضفة الغربية، ارتفعت أسعار جميع فئات السلع تقريباً، بما في ذلك الوقود، والكهرباء التي ارتفع سعرها بنسبة ١٨ في المائة نتيجة تنفيذ سعر موحد قائم على أساس التكلفة وتزايد الأسعار التي تفرضها شركة كهرباء إسرائيل (سلطة النقد الفلسطينية وآخرون، ٢٠١٢). وبرز التضخم كمصدر رئيس لقلق المستهلكين الفلسطينيين المجبرين على التكيف مع مستويات الأسعار الإسرائيلية، وأدى ذلك إلى اندلاع الاحتجاجات الأخيرة. وبالإضافة إلى تآكل القدرة الشرائية وانخفاض مستويات المعيشة، يفرض التضخم مزيداً من الضغط على المنتجين من حيث التكلفة.

ويعكس انخفاض معدل التضخم في غزة زيادة

توافر السلع المستوردة من مصر عبر اقتصاد الأنفاق النشط (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٢). وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من ارتفاع تكاليف نقل الواردات عن طريق الأنفاق، فقد ظلت المواد الغذائية الأساسية الواردة إلى غزة أرخص من المواد المستوردة من إسرائيل بنسبة تتراوح بين ١٠ في المائة و١٥ في المائة (سلطة النقد الفلسطينية وآخرون، ٢٠١٢). وهذا يعزز البحوث التي أجراها «الأونكتاد» (٢٠١١، ٢٠٠٤) والتي تشير إلى أن كثيراً من المواد التي يستوردها الفلسطينيون من إسرائيل أو عبرها يمكن الحصول عليها بأسعار أقل عن طريق الموانئ المصرية والأردنية إذا ما سُمح للاقتصاد الفلسطيني بالمشاركة بحرية في التجارة الدولية.

ومما يبعث على القلق أكثر أن معدل الفقر في القدس الشرقية أعلى منه في غزة، على الرغم من أن القدس الشرقية أصبحت مُحاطةً بحاضرة إسرائيلية هي «القدس الكبرى». وارتفع معدل الفقر من ٦٤ في المائة في العام ٢٠٠٦ إلى ٧٨ في المائة في العام 2012 (Association for Civil Rights in Israel (ACRI), 2012). وتكمن جذور هذا الفقر الشديد في ارتفاع معدلات البطالة التي تؤثر في ٤٠ في المائة من الفلسطينيين و٨٥ في المائة من الفلسطينيات في القدس، وفي عدم وجود الهياكل الأساسية البلدية وفرص الإسكان والفرص الاقتصادية، والتأثير السلبي في الاندماج الاجتماعي والسياسي مع بقية الضفة

الغربية الناجم عن جدار الفصل، وتعميق عزلة المدينة عن بقية الاقتصاد الفلسطيني.

وينعكس الفقر الشديد في انعدام الأمن الغذائي المزمن. فانعدام الأمن الغذائي يؤثر في اثنين من كل ثلاثة فلسطينيين. وتُظهر بيانات حديثة أن ٣٣ في المائة من الأسر الفلسطينية تعاني من انعدام الأمن الغذائي، بينما تتعرض له ١٣ في المائة من الأسر الأخرى، وتوجد ٢١ في المائة من الأسر في مأمن منه بالكاد. والمشكلة أسوأ بكثير في غزة، حيث تعاني ٥٢ في المائة من الأسر من انعدام الأمن الغذائي، وتتعرض له ١٣ في المائة من الأسر الأخرى (برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٠).

● دال - استمرار الأزمة المالية رغم الإصلاحات التي تجريها السلطة الفلسطينية

واصلت السلطة الفلسطينية، في العام ٢٠١١، جهودها البعيدة المدى التي انطلقت في العام ٢٠٠٨ من أجل تقليص العجز في الميزانية، وتحقيق الاستدامة المالية، وخفض الاعتماد على الدعم المقدم من الجهات المانحة. وقد نُفذت هذه الجهود في بيئة غير مواتية تتسم

بترجع دعم الجهات المانحة، وانخفاض الإنفاق في مجال التنمية، وانهيار الهياكل الأساسية. وفي الوقت ذاته، ظل القطاع الخاص عاجزاً عن تخفيف الإجهاد المالي الواقع على السلطة الفلسطينية بالتوسع في الاستثمار والإنتاج، ومن ثم توسيع القاعدة الضريبية وتوليد فرص العمل اللائق لتقليل الضغط على السلطة الفلسطينية باعتبارها المستخدم الذي يُلجأ إليه كملأ أخير. واستمرت في العام ٢٠١١ جهود السلطة الفلسطينية الرامية إلى خفض الإعانات المالية المقدمة إلى البلديات فيما يتعلق بالمرافق (الإقراض الصافي)، إذ شرعت في تطبيق نظام التعريفية الكهربائية الموحدة وعدّادات الكهرباء المسبقة الدفع التي تسمح برفع معدلات التحصيل (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١١). وصاغت السلطة الفلسطينية، أيضاً، قانوناً يتعلق بضريبة الدخل وسنّته لزيادة العائدات الضريبية من المستوى المنخفض البالغ ١,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لكي تقترب من المتوسط الإقليمي البالغ ٥ في المائة، ولكي تخفف من الاعتماد المفرط على الضرائب غير المباشرة، وبالتالي من العناصر السلبية لهذه الضرائب.

الجدول ١
اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة: المؤشرات الرئيسية (أ)

*٢٠١١	*٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٥	٢٠٠٢	١٩٩٩	١٩٩٥	
								الأداء الاقتصادي الكلي
٩,٩	٩,٨	٧,٤	٧,١	٨,٦	(١٣,٣)	٨,٨	٦,٠	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (في المائة)
٨ ٧٦٩	٨ ٣٣١	٦ ٧٦٤	٦ ٢٤٧	٤ ٦٣٤	٣ ٤٣٣	٤ ١٧٩	٣ ٢٢٠	الناتج المحلي الإجمالي (بملايين الدولارات)
٩ ٤٢٦	٨ ٩٣٠	٧ ٣١١	٦ ٨٨٤	٤ ٩٩٢	٣ ٦٥٦	٤ ٩٣٢	٣ ٦٩٩	الدخل القومي الإجمالي (بملايين الدولارات)
١١ ٧٩٠	١٠ ٩٢١	٩ ٤٣٧	١٠ ٠٥٧	٦ ١٢٠	٤ ٧٠٨	٥ ٣٠٦	٤ ٠٩٩	إجمالي الدخل القومي المتاح (بملايين الدولارات)
٢ ٢٣٢	٢ ١٨٦	١ ٨٢٧	١ ٧٣٧	١ ٤١٠	١ ١٢٥	١ ٤٩٣	١ ٤٠٠	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولارات)
٢ ٣٩٩	٢ ٣٤٣	١ ٩٧٥	١ ٩١٤	١ ٥١٩	١ ١٩٩	١ ٧٦٣	١ ٦٠٨	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (بالدولارات)
٥,٣	٦,٤	٢,٧	٥,٢	٧,٢	(١٦,٧)	٤,١	٠,٧	النمو الحقيقي في نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (في المائة)
								السكان والعمل
٤,٢٣	٤,٠٥	٣,٩٤	٣,٨٣	٣,٥١	٣,٢٣	٢,٩٦	٢,٣٤	عدد السكان (بالملايين)(أ)
٢٥,٨	٣٠,٠	٣٠,١	٣٢,٤	٢٩,٠	٤١,٢	٢١,٧	٣٢,٦	البطالة (في المائة)(ب)
٨٣٧	٧٤٤	٧١٨	٦٦٧	٦٠٣	٤٥٢	٥٨٨	٤١٧	مجموع العمالة (بالآلاف)
١٨١	١٧٩	١٨١	١٦١	١٤٥	١٢٥	١٠٣	٥١	في القطاع العام
٨٤	٧٨	٧٣	٦٧	٥٦	٤٢	١٣٥	٦٨	في إسرائيل والمستوطنات
								رصيد المائبة العامة (في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)
٢٤,٥	٢٣,١	٢٣,٦	٢٥,١	٢٩,٥	٨,٥	٢٣,٩	١٣,٢	الإيرادات صافية من المتأخرات/ إيرادات المقاصة المحتجزة

٣٦,٩	٣٦,٩	٤٧,٢	٤٦,٢	٤٣,٠	٢٩,٠	٢٢,٦	١٥,٣	النفقات الجارية
٤١,٢	٤١,٥	٤٩,٨	٥٥,٦	٤٩,٢	٣٥,٤	٢٩,٩	٢٥,٦	مجموع الإنفاق
(١٦,٧)	(١٨,٤)	(٢٦,٢)	(٣٠,٥)	(١٩,٧)	(٢٧,٠)	(٦,١)	(١٢,٣)	الرصيد الإجمالي - الأساس النقدي
								التجارة الخارجية
٢٣٦٤	١٩٩١	٣٢١٩	٣٢٣٠	١١٧٥	١٠٩٦	٣٩٩	٤٠٠	صافي التحويلات الجارية (بملايين الدولارات)
١٠١٥	١١٥١	٩١٩	٩٦٠	٦١٣	٣٨٠	٦٨٤	٤٩٩	صادرات السلع والخدمات (بملايين الدولارات)
٤١٩٢	٤٦٢٦	٤٣٦٣	٤٠٨٦	٢٨٦٤	٢٥١٩	٣٣٥٣	٢١٧٦	الواردات من السلع والخدمات (بملايين الدولارات)
(٣١٧٧)	(٣٤٧٥)	(٣٤٤٤)	(٣١٢٦)	(٢٢٥٠)	(٢١٣٩)	(٢٦٧٠)	(١٦٧٧)	الميزان التجاري (بملايين الدولارات)
(٣٦,٢)	(٤١,٧)	(٥٠,٩)	(٥٠,٠)	(٤٨,٦)	(٦٢,٣)	(٦٣,٩)	(٥٢,١)	الميزان التجاري (في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)
(٢٦٧٧)	(٢٨٤١)	(٢٥٥٨)	(٢٨٨٨)	(١٩٤٥)	(٨٨٦)	(١٥٩٨)	(٩٢٢)	الميزان التجاري مع إسرائيل (بملايين الدولارات)
(٣٠,٥)	(٣٤,١)	(٣٧,٨)	(٤٦,٢)	(٤٢,٠)	(٢٥,٨)	(٣٨,٢)	(٢٨,٦)	الميزان التجاري مع إسرائيل (في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)
٨٤,٧	٧٥,٦	٧٤,٤	٨٩,٧	٨٣,٦	٥٦,٣	٦٩,٧	٩٢,٣	تجارة السلطة الفلسطينية مع إسرائيل/إجمالي تجارة السلطة الفلسطينية (في المائة)(ج)
٢,٥	٢,٨	٣,٠	٢,٨	٢,٧	٢,١	٣,٩	٤,٣	تجارة السلطة الفلسطينية مع إسرائيل/إجمالي التجارة الإسرائيلية (في المائة)(ج)

المصادر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ووزارة المالية في السلطة الفلسطينية، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة العمل الدولية، والجهاز المركزي الإسرائيلي للإحصاء. * تقديرات أولية.

(أ) بالنظر إلى عدم قدرة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني على الوصول إلى القدس الشرقية، لا تشمل البيانات هذه المدينة، باستثناء الأرقام المتعلقة بالسكان.

(ب) يتضمن «التعريف الموسع» للبطالة الذي وضعته منظمة العمل الدولية العمال المثبتين.

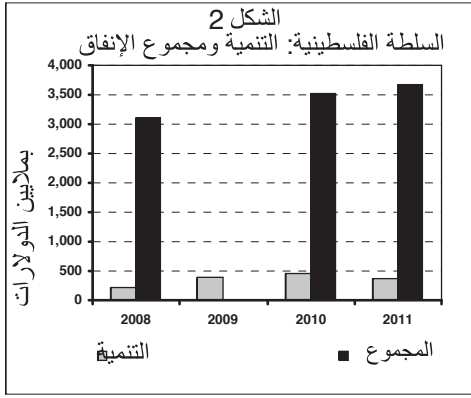
(ج) تشير بيانات التجارة الفلسطينية والإسرائيلية إلى السلع والخدمات المرتبطة وغير المرتبطة بعوامل الإنتاج.

والفلسطينية المحتلة (الدعم المقدم من الجهات المانحة أساساً) ٤, ٢ مليار دولار في العام ٢٠١١؛ أي أقل بنسبة ٢٧ في المائة من مستوى العامين السابقين. وبلغ دعم الميزانية ٩٨٠ مليون دولار، أي ما يقل بمبلغ ٥٢٠ مليون دولار عن مجموع احتياجات التمويل اللازمة للسلطة الفلسطينية لذلك العام. فاضطرت إلى اللجوء إلى الاقتراض من المصارف المحلية ومراكمة المتأخرات المستحقة للموردين من القطاع الخاص وصناديق المعاشات التقاعدية العامة. وفي الوقت الذي ارتفعت فيه نسبة المتأخرات بمبلغ ٥٤٠ مليون دولار، زادت الديون المستحقة للمصارف المحلية بمبلغ ١٤٠ مليون دولار لتصل إلى ١, ١ مليار دولار - أي ٥٠ في المائة من الإيرادات العامة - بحلول نهاية العام ٢٠١١ (UNSCO 2012). وسيؤدي تزايد الديون والمتأخرات إلى تقويض وضع السلطة الفلسطينية المالي لسنوات قادمة، لأن سداد هذه الديون ستكون له الأسبقية على تنفيذ الميزانيات المقررة.

ويقدر مجموع احتياجات التمويل الخارجي في العام ٢٠١٢ بمبلغ ١, ٣ مليار دولار - مليار دولار لدعم الميزانية و٣٠٠ مليون دولار لدعم التنمية. وتُظهر المؤشرات المبكرة فجوة مالية قدرها ٥٤٠ مليون دولار. وإذا لم تمول هذه الفجوة، فستجبر السلطة الفلسطينية على خفض الإنفاق على الخدمات الأساسية، واللجوء مرة أخرى - بحثاً عن التمويل - إلى المصارف المحلية المعرضة للمخاطر بالفعل، والاستمرار في مراكمة

وعلى الرغم من هذه الجهود، استمر العجز في الميزانية؛ نظراً إلى تراجع حجم العائدات والدعم المقدم من الجهات المانحة إلى مستوى دون المتوقع. وتقلص العجز المتكرر، على أساس نقدي، بحوالي ١١ نقطة مئوية في الفترة الممتدة بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١١، ليبلغ ٤, ١٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (أظهر هذا الرصيد في العام ١٩٩٩ فائضاً قدره ٣, ١ في المائة). وعلى مستوى الالتزامات، تراجع العجز المتكرر بحوالي ١٢ نقطة مئوية في السنوات الثلاث الأخيرة (وزارة المالية في السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٢). وعلى الرغم من أن إيرادات السلطة الفلسطينية ارتفعت من ٨, ١ مليار دولار في العام ٢٠٠٩ إلى ٢, ٢ بليون دولار في العام ٢٠١١، فقد كانت، مع ذلك، دون التوقعات. ويُردّ هذا إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي دونما أثر في الإيرادات في غزة، وتحقيق نمو أبطأ مما كان متوقفاً في الضفة الغربية. ومن جهة الإنفاق، شملت التدابير المتخذة لضبطه اعتماد تخفيضات في البدلات والامتيازات، وفي النفقات التشغيلية والرأسمالية، فضلاً عن خفض العمالة في القطاع الصحي العام الفلسطيني وفي غزة بوجه عام. ولذلك، ظل الإنفاق الإجمالي عند مستوى العام ٢٠٠٩، أي في حدود ٢, ٣ مليار دولار.

● **هاء - تزايد الهشاشة المالية بسبب انعدام اليقين بشأن الدعم المقدم من الجهات المانحة وبشأن الإيرادات، وارتفاع الديون**
بلغ صافي التحويلات الجارية إلى الأرض



ويتمثل عنصر رئيس آخر من عناصر المتاعب المالية الفلسطينية في ضالة حصة الإنفاق على التنمية في الميزانية، التي وصلت إلى مبلغ زهيد قدره ٢١٥ مليون دولار، أي ٤, ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠٠٨. وزاد الإنفاق على التنمية زيادةً طفيفةً في العام ٢٠١١، إلى نحو ٣٦٨ مليون دولار، أي ٢, ٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وفي هذا السياق، لا بد من التأكيد على أن الفوائد الضائعة نتيجة انخفاض مستويات الإنفاق على التنمية ربما تكون مرتفعةً للغاية في ظل استنزاف الهياكل الأساسية والقيود المفروضة على جزء كبير من القاعدة الإنتاجية الفلسطينية.

واستمرار الضعف المالي للسلطة الفلسطينية ناجم أساساً عن نظام يوقع خسائر مالية من خلال تسرب الإيرادات إلى إسرائيل وعدم التمتع بالسيادة على تحصيل الضرائب وضمن دقة المعلومات الضريبية. ويؤدي ذلك إلى تقليص القاعدة الضريبية، وخفض معدلات التحصيل، وفرض ضغوط إضافية على التزامات السلطة الفلسطينية في مجال الإنفاق للتصدي للأزمات

المتأخرات المستحقة للقطاع الخاص المضطرب أصلاً. ويشكّل ذلك تهديداً خطيراً لاستدامة السلطة الفلسطينية نفسها، ما لم تخصص الجهات المانحة موارد كافيةً من المعونة وتصرفها في الوقت المناسب.

ومن المصادر الرئيسة لعدم الاستقرار المالي الذي تعاني منه السلطة الفلسطينية مرور إيرادات المقاصة للتجارة الفلسطينية عن طريق إسرائيل، وهي إيرادات تحصلها إسرائيل نيابةً عن السلطة الفلسطينية، على النحو المنصوص عليه في بروتوكول باريس. وفي أيار وتشرين الثاني ٢٠١١، حجزت إسرائيل الإيرادات الفلسطينية لتحقيق أهدافها السياسية، مثلما فعلت في عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٦. وعلى الرغم من نقل الأموال المحتجزة إلى السلطة الفلسطينية في نهاية المطاف، فإن ذلك التدبير يزعزع استقرار وضع السلطة الفلسطينية المالي والاقتصاد الفلسطيني؛ لأن الإنفاق العام هو مصدر رئيس للنمو الاقتصادي، ولأن إيرادات المقاصة تشكّل ٧٠ في المائة من إجمالي الإيرادات (World Bank, 2012). ويؤدي حجز الإيرادات إلى تقويض قدرة السلطة الفلسطينية على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية مع القطاع الخاص ودفع الأجور في الوقت المحدد. ويقوض ذلك أيضاً آفاق الاستثمار، بتشجيع مناخ يتسم بعدم اليقين وزيادة المخاطر على الموردين والدائنين من القطاع الخاص.

في غزة، لا يهدد بكساد في الاقتصاد فحسب؛ بل يقوِّض أيضاً التماسك الاجتماعي ويُعرض للخطر أي إنجازات تحققت في إرساء الدعائم المؤسسية لدولة فلسطينية لديها مقومات البقاء. وينبغي الاعتراف في تحليل المازق المالي للسلطة الفلسطينية بأن مستويات العمالة في القطاع العام والإنفاق الاجتماعي تُبيِّن أن الاحتلال قد خنق قدرة القطاع الخاص على خلق فرص العمل وزيادة الإيرادات الضريبية. وإجراء مقارنات بين حصة فاتورة الأجور العامة الفلسطينية من الناتج المحلي الإجمالي مع مثيلاتها في بلدان أخرى أمر مضلل؛ لأن تلك المقارنات تتجاهل الآثار المترتبة على الاحتلال، ويمكن أن تؤدي إلى توجيهات سياساتية مشكوك فيها. ولذلك، فإن أي مقارنة بين المؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية الفلسطينية والمتوسطات الإقليمية ينبغي أن تأخذ دائماً في الاعتبار عمق مستوى الاعتماد على المعونة، وتعرُّض الاقتصاد الفلسطيني لسياسة إسرائيل النقدية والاعتماد على عملتها، فضلاً عن عدم التمتع بالسيادة، وقلة فرص الوصول إلى الأراضي والمياه والموارد الطبيعية. وقد يبدو اتباع هذه السياسات المالية الأداة الوحيدة المتاحة التي يمكن أن تطبقها سلطة تتمتع بالحكم الذاتي للحفاظ على ميزانية عامة مثقلة بالتزامات كبيرة فيما يتعلق بسداد الرواتب ومجموعة من النفقات في مجالي الأمن والمؤسسات العامة، تقع عادة على عاتق الدول ذات السيادة. غير أن السلطة الفلسطينية ظلت

الإنسانية والاقتصادية المتكررة. وتشير تقديرات وزارة الاقتصاد الوطني في السلطة الوطنية الفلسطينية (٢٠١١) إلى أن التكلفة الاقتصادية الناجمة عن الاحتلال (من حيث الناتج الممكن الذي لم يُتحصل عليه) على الاقتصاد الفلسطيني في العام ٢٠١٠ بلغت ٦,٩ مليار دولار، أي حوالي ٨٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ولو لم تُتَّكَب تلك الخسارة، لكانت السجلات المالية للسلطة الفلسطينية متوازنة، ولتوافرت لديها موارد كثيرة للتنمية. وتعوَّق تلك التكاليف الخفية المتكررة النمو الاقتصادي وتجعل تأثيره الإنمائي ضئيلاً.

والرأي الذي يفيد بأن من الممكن تحقيق الاستدامة المالية بمزيد من التخفيضات في الإنفاق العام لا يقتصر على استبعاد الأسباب الحقيقية للأزمة المالية؛ بل قد يأتي بنتائج عكسية من الناحية المالية البحتة. فزيادة خفض إنفاق السلطة الفلسطينية ستولد ضغطاً على كلا جانبي كشف الميزانية الحكومية. وسيؤدي التباطؤ الاقتصادي الناجم عن ذلك إلى انكماش عائدات الضرائب وتضخم إنفاق السلطة الفلسطينية في الميدان الاجتماعي لاحتواء الفقر المترتب على ذلك. وفي الوقت الذي تراجع فيه متوسط الأجر الحقيقي العام بنسبة ٤,٨ في المائة في الفترة بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠١١، ظلت فرص العمل في القطاع العام جامدة تقريباً (الجهز المركزي لإحصاء فلسطيني، ٢٠١٢). فزيادة الضغط على العمالة والأجور في القطاع العام، ولا سيما

تُجبر على نحو متزايد على أن تتحمل وحدها مسؤوليات مالية يتعذر على أي دولة منخفضة الدخل أو متوسطة الدخل أن تواجهها، وذلك من خلال «إصلاحات هيكلية» أقل ما يقال عنها إنها غير مناسبة في حالة كهذه. وألقت تلك التدابير، إلى جانب خفض «الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية»، عبئاً ثقيلاً على أسر الطبقتين المتوسطة والدنيا والمنتجين المحليين على حد سواء. وذلك بدوره أثار بالفعل احتجاجات عامة، تلاها حوار اجتماعي ثلاثي مكثف، ولكن المسار المتبع لم يتغيّر. ومن أجل الابتعاد عن الديناميات العقيمة التي هيمنت على النقاش الدائر حول الأزمات المالية الفلسطينية، يتعيّن على جميع الأطراف المعنية أن تقيّم - في ضوء القانون الدولي - النقطة التي ينبغي أن تتوقف عندها التزامات السلطة الفلسطينية بدفع التكاليف المترتبة على استمرار الوضع القائم، وتبدأ عندها التزامات المجتمع الدولي وسلطة الاحتلال.

● واو- استمرار العجز التجاري والتبعية الاقتصادية لإسرائيل

لم تظهر الصادرات الفلسطينية في العام ٢٠١١ أي علامات تدل على الانتعاش. ويعكس ضعف الصادرات تآكل القدرة الإنتاجية، والبيئة المثبطة التي تواجه القطاع الخاص، والقيود على التنقل. وبالإضافة إلى ذلك، أدى الحصار المفروض على غزة إلى القضاء على جزء كبير من قدرتها التصديرية، الأمر الذي ترتب عليه ضرر شديد بصفة خاصة؛ لأن الزراعة في غزة

ومعظم صناعاتها موجهة نحو التصدير وتعتمد اعتماداً شديداً على السلع المستوردة. وانخفض حجم الصادرات الفلسطينية بمبلغ قدره ١٣٦ مليون دولار في العام ٢٠١١ ليصل إلى ما يزيد قليلاً على مليار دولار - ١٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وتراجع حجم الواردات أيضاً بما مقداره ٤٣٤ مليون دولار ليصل إلى ٤,٢ مليار دولار - ٤٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ونتيجة لذلك، استمر العجز التجاري بمبلغ قدره ٣,٢ مليار دولار - وإن كانت حصته من الناتج المحلي الإجمالي أقل مما كانت عليه في السنوات السابقة، أي بنسبة ٣٦ في المائة. ونظراً إلى التبعية الفلسطينية الكبيرة لإسرائيل كمصدر للواردات ووجهة للصادرات، ما زال اعتماد التجارة والاقتصاد على إسرائيل مشكلة خطيرة. وشكلت التجارة مع إسرائيل في العام ٢٠١١ نسبة ٨٣ في المائة من إجمالي التجارة الفلسطينية، حيث تأتي ٨٣ في المائة من الواردات من / عبر إسرائيل وتستوعب الأسواق الإسرائيلية ٨٠ في المائة من الصادرات. ومن ثم، شكّل العجز التجاري الفلسطيني مع إسرائيل ٨٤ في المائة من العجز الإجمالي، و٣١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

وهذه التبعية الكبيرة تحرم الاقتصاد الفلسطيني من مصادر الواردات وأسواق التصدير الأكثر قدرة على المنافسة، وتزيد من احتمال تعرضه لدورات الأعمال التجارية والسياسات الأمنية الإسرائيلية. ونتيجة لتشديد القيود الإسرائيلية،

تهافت الصادرات الفلسطينية إلى إسرائيل بنسبة ٢٤ في المائة بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١١ (صندوق النقد الدولي، ٢٠١٢). وبالتالي، لا بد من تقليص التبعية التجارية لإسرائيل وإعادة توجيه التجارة الفلسطينية وتسهيل اندماجها في الاقتصادات العربية والإقليمية، حيث الترتيبات التجارية مواتية أكثر. ومثلما أشار إليه الخبراء في حلقة نقاش عُقدت في مؤتمر «الأونكتاد» الثالث عشر في الدوحة، في نيسان ٢٠١٢^(٢)، فإحياء هذه الطرق التجارية التاريخية لا غنى عنه لتنشيط قطاعات التصدير الفلسطينية والاقتصاد ككل.

• زاي - العقبات الرئيسية أمام التنمية الفلسطينية

اتفقت الدول الأعضاء، خلال مؤتمر «الأونكتاد» الثالث عشر، على أهمية تقييم آفاق التنمية الاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة، ودراسة العقبات التي تعترض التجارة والتنمية. وينبغي أن يهدف ذلك إلى المساعدة على التخفيف من الظروف الاقتصادية والاجتماعية المناوئة المفروضة على الشعب الفلسطيني، وذلك في إطار التزام المجتمع الدولي ببناء دولة فلسطينية مستقلة. ومثلما أظهر الرصد المنهجي لاقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة بمرور السنين، وعلى الرغم من أي مظاهر توحى بالعكس، ترتبط جميع العقبات الرئيسية التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني بالاحتلال أكثر من ارتباطها بالسياسات الاقتصادية للسلطة الفلسطينية التي هي سياسات محدودة النطاق بطبيعتها.

وقد قضى الاحتلال على فرص التسويق، وقلص مساحة الأراضي وحجم الموارد الطبيعية التي يمكن أن تقوم عليها الوحدات الإنتاجية، وأحبط استثمار القطاع الخاص بزيادة التكاليف والمخاطر على المنتجين.

وتقتصر الهياكل الأساسية العامة والاستثمارات الخاصة على المنطقة ج (الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية)، التي تشكل ٦٣ في المائة من أراضي الضفة الغربية. وتتطلب أنشطة الاستثمار الفلسطيني في هذه المنطقة الحصول على إذن من إسرائيل. وتُرفض طلبات السلطة الفلسطينية للحصول على ذلك الإذن بانتظام، أو تُؤخَّر لعدة سنوات في أحسن الأحوال. فعلى سبيل المثال، لم تحصل سلطة المياه الفلسطينية على الإذن بتنفيذ مشروع «وادي زومر» للصرف الصحي إلا بعد ١٠ سنوات. وفي ظل هذه الظروف القاسية التي تؤثر في الوصول إلى الأصول الوطنية والموارد الطبيعية الإستراتيجية، يظل بناء الدولة مفهوماً بعيد المنال. وفي الظروف الراهنة، ينبغي أن تركز جميع الجهود على منع المزيد من التعدي على الاقتصاد والمجتمع الفلسطيني من خلال الاستيطان والاحتلال، بل والعمل على عكس اتجاه هذا المسار بالفعل. ويخلص مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط (UNSCO، 2012)، في تقريره المقدم إلى اجتماع لجنة الاتصال المخصصة الذي عُقد في بروكسل، في ٢١ آذار ٢٠١٢، إلى أن «عدم وجود أفق سياسي

يضاهي التقدم المحرز في جدول أعمال بناء الدولة الفلسطينية هو العقبة الأساسية التي تحول دون تحقيق تغيير أكثر دلالة بالنسبة للفلسطينيين على أرض الواقع». ويتطلب انتعاش الاقتصاد الفلسطيني اتخاذ خطوات موثوقة نحو حل الدولتين، على النحو المتوخى في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ولا يمكن بلوغ مسار النمو الاقتصادي المستدام إلا برفع الحصار عن غزة، ووقف عمليات الإغلاق الداخلي والخارجي، وإزالة القيود المفروضة على الاستثمارات العامة والخاصة، والسيطرة على الأراضي واستخدامها وإدارة الموارد الطبيعية في المنطقة ج. ويتطلب الانتعاش الاقتصادي أيضاً من الجهات المانحة تقديم دعم كبير في الوقت المناسب ويمكن التنبؤ به، على ألا يقتصر ذلك على دعم الميزانية، بل أن يوجّه أيضاً إلى تمويل الاستثمار لإحياء القاعدة الإنتاجية المنهكة.

ثانياً. الزراعة الفلسطينية تحت الحصار

القطاع الزراعي هو حجر الزاوية لبقاء الاقتصاد الفلسطيني وصلاحية حل الدولتين. ومع ذلك، لم يتمكن هذا القطاع من أداء دوره الإستراتيجي، بسبب مصادرة الأراضي ومنع المزارعين الفلسطينيين من الوصول إلى المناطق الزراعية والموارد المائية، وكذلك إلى الأسواق المحلية والخارجية لبيع منتجاتهم وشراء عوامل الإنتاج. وتقدر مساحة الأراضي القابلة للزراعة في الضفة الغربية وغزة بـ ١٩٢٥ كلم^٢ (٣١ في المائة من المساحة الكلية). ويقع واحد وتسعون في

المائة من الأراضي الصالحة للزراعة في الضفة الغربية، والباقي في قطاع غزة. ونظراً إلى قلة فرص الوصول إلى الموارد المائية، تمثل الزراعة المعتمدة على الري ١٤ في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة، ويوجد ٥٦ في المائة منها في الضفة الغربية. وتشكل مناطق الزراعة البعلية ٨٦ في المائة من الأراضي المزروعة، ويوجد ٩٧ في المائة منها في الضفة الغربية. وتمثل المياه الجوفية المصدر الرئيس للري في غزة (وزارة الزراعة في السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٠). وفي العام ٢٠١١، شكل القطاع الزراعي ٥,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وحوالي ١٢ في المائة من إجمالي العمالة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٢). ويشكل العمال غير المأجورين من أفراد الأسرة ٩٤ في المائة من مجموع العمال المستخدمين في الزراعة البالغ عددهم ٢٩٢٠٠٠ عامل (سلطة النقد الفلسطينية وآخرون، ٢٠١٢). ويورد القطاع قرابة ١٥ في المائة من الصادرات الفلسطينية، وأهمها الزيتون وزيت الزيتون والخضروات والزهور.

ولقد أدركت السلطة الفلسطينية الدور الفعلي للقطاع الزراعي، وإمكانية مساهمته في إرساء أساس اقتصادي متين للتنمية في المستقبل - ناهيك عن أنه يشكل مصدراً للغذاء والدخل والعمل، ولا سيما في أوقات الأزمات - فصاغت هدفاً يتمثل في بناء قطاع زراعي مستدام وقادر على المنافسة دولياً (وزارة الزراعة في السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٠). غير أن الصعوبات

للقاعدة الإنتاجية الزراعية بسبب اقتلاع الأشجار المثمرة، وتجريف الأراضي، ومنع الوصول إلى المياه. فخلال الانتفاضة الثانية (٢٠٠٠-٢٠٠٦)، اقتلعت إسرائيل مليون شجرة في غزة وحوالي ٦٠٠٠٠٠ شجرة في الضفة الغربية (Agencia Española de Cooperación Internacional, 2007). وتشير التقديرات إلى أن حوالي ٢,٥ مليون شجرة مثمرة قد اقتلعت منذ العام ١٩٦٧ (وزارة الاقتصاد الوطني في السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١١). وعلاوة على ذلك، أدت السيطرة الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية الواقعة في المنطقة ج (٦٣ في المائة من الضفة الغربية) إلى تراجع حاد في مساحة الأراضي الزراعية والمراعي. فلا يُتاح للرعي إلا ٣١ في المائة من المراعي الفلسطينية التي تبلغ مساحتها مليوني دونم (٢) (وزارة الزراعة في السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٠).

وقد أدى جدار الفصل، والمستوطنات وما يتصل بها من نمو الهياكل الأساسية، إلى خسران فعلي لأراض زراعية وموارد مائية مهمة. فالجدار يحول دون وصول المنتجين الفلسطينيين إلى مساحة كبيرة من الجزء الغربي من أراضي الضفة الغربية الخصبة، ويعزل المجتمعات المحلية، ويجزئ الأسواق المحلية. وبحلول العام ٢٠٠٩، كان ٩٠٠٠ دونم تقريباً من الأراضي المروية قد صودر لبناء الجدار، وأصبحت الآن ١٠ في المائة من أراضي الضفة الغربية محاصرة في «منطقة التماس» بين الجدار وحدود العام ١٩٦٧ (World Bank, 2009). ويضطر آلاف الفلسطينيين

المتزايدة التي تواجه السلطة الفلسطينية منذ العام ١٩٩٩ منعتها من توفير الدعم الكافي لهذا القطاع المحصر، لأن حالات الطوارئ والأزمات الاقتصادية والإنسانية المتكررة استأثرت بالقدر الأكبر من اهتمامها ومواردها. ونتيجة لذلك، لم تحصل الزراعة إلا على نسبة ١ في المائة من الدعم المقدم من الجهات المانحة ومن مخصصات ميزانية السلطة الفلسطينية في السنوات الأخيرة.

• ألف - تآكل القاعدة الإنتاجية الزراعية من جراء القيود المفروضة على التنقل والمستوطنات وجدار الفصل

تضرر القطاع الزراعي بوجه خاص من القيود المفروضة على حركة السكان الفلسطينيين ونقل البضائع. فهذه القيود تقوّض قدرة المزارعين على الوصول إلى أراضيهم لمزاولة عملهم الأساسي وإلى تسويق واستيراد وتصدير المدخلات والمنتجات الزراعية. وقد تأثرت المنتجات الزراعية القابلة للتلف والمحدودة الصلاحية تأثراً غير متناسب بتلك القيود وبتفريغ المنتجات وإعادة شحنها في نقاط التفتيش. ونتيجة لذلك، زادت تكاليف الإنتاج والمعاملات زيادة كبيرة وأدت إلى تآكل أرباح المنتجين الفلسطينيين الذين يجدون صعوبة متزايدة في التنافس مع المنتجات المدعومة في المستوطنات الإسرائيلية التي يستفيد منها منتجوها من تكنولوجيات متقدمة، ومن الحصول دون قيود على المياه، والوصول دون عوائق إلى الأسواق بتكاليف عادية.

وثمة عامل سلبي آخر هو التآكل المنهجي

٢٠٠٩، بلغت نسبة الأراضي الزراعية التي يتعذر الوصول إليها أو التي تعطلت إنتاجيتها في غزة ٤٦ في المائة (وزارة الزراعة في السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٠). وإمدادات المياه محدودة في غزة، وأصبحت المياه الجوفية غير ملائمة بشكل متزايد للزراعة والاستهلاك الأدمي نتيجة للملوحة والتلوث بمياه الصرف الصحي غير المعالجة، وعجز السلطة الفلسطينية عن إصلاح الهياكل الأساسية المتداعية.

وتكاد تكون صناعة الصيد الفلسطينية قد انهارت بالكامل، إذ تشهد فرص وصول الصيادين انخفاضاً منتظماً منذ العام ٢٠٠٠. فلا يُسمح بالصيد قبالة سواحل غزة إلا على امتداد ٣ أميال بحرية بدلاً من مسافة العشرين ميلاً المنصوص عليها في اتفاقات (أوسلو). وعلاوة على ذلك، انخفضت كميات الصيد من مناطق الصيد المسموح بها، بسبب الإفراط في الصيد والتلوث الناجم عن إلقاء مياه الصرف الصحي في البحر بعد تدمير مرفق معالجة مياه الصرف الصحي خلال العملية العسكرية الإسرائيلية في كانون الأول ٢٠٠٨. ونتيجة لذلك، انخفض عدد الصيادين بنسبة ٦٦ في المائة منذ العام ٢٠٠٠.

● **باء. العقبات أمام الوصول إلى الموارد المائية، وتدهور النوعية**

أرست المادة ٤٠ من اتفاقات (أوسلو) لعام ١٩٩٣ ترتيباً مؤقتاً يتعلق بالتنمية واستخدام السلطة الفلسطينية للموارد المائية الفلسطينية.

الذين يملكون أراضي في هذه المنطقة إلى الحصول على تصاريح صعبة المنال من السلطات الإسرائيلية للوصول إلى أراضيهم والعمل فيها. وحتى مع ارتفاع معدل الطلبات المرفوضة، يواجه المزارع الذي يحصل على تصريح مشاكل أخرى كثيرة. وقد يعجز المزارعون عن الحصول على تصاريح للعمال للقيام بأعمال الزراعة؛ وكثيراً ما تُغلق بوابات الجدار عدة أيام؛ وعندما يعبرها المزارعون، فعليهم نقل المعدات الزراعية من البوابة ذهاباً وإياباً في اليوم نفسه، لأنه لا يُسمح لهم بتخزين المعدات على أراضيهم في «منطقة التماس».

وأدى الحصار الإسرائيلي على غزة والقيود المشددة المفروضة على الصيد وعلى أنشطة التصدير والاستيراد منذ العام ٢٠٠٧ إلى إنهاك القطاع الزراعي الضعيف أصلاً. أما العملية العسكرية الإسرائيلية، التي نُفذت في كانون الأول ٢٠٠٨ / كانون الثاني ٢٠٠٩، وتدابيراتها، فقد زادت الحالة المتردية سوءاً. ونجمت خسائر كبيرة في النواتج والعمالة عن التدمير الواسع النطاق للقاعدة الإنتاجية الزراعية، مثل الأراضي المزروعة والحقول والأشجار والمباني والصوبات الزراعية والمشاتل والطرق وشبكات الري ومرافق الإنتاج الحيواني. وعلاوة على ذلك، يُمنع المزارعون من الوصول إلى الأراضي الزراعية داخل المنطقة «العازلة» التي يتراوح عرضها بين ٣٠٠ متر و١٠٠٠ متر على امتداد الحدود مع إسرائيل. وبحلول العام

مستوطناتها. ويمكن لهذا الإفراط في ضخ المياه أن يستنزف مستجمعات المياه الجوفية، مما يمثل تهديداً خطيراً لمستقبل الموارد المائية الفلسطينية (وزارة الزراعة في السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٠). وفي الوقت نفسه، يُحرم كل من السلطة الفلسطينية والمزارعين الفلسطينيين من الحق في حفر الآبار لتلبية الطلب المتزايد على المياه، حتى عندما يكون مصدر المياه بأكمله تقريباً داخل الضفة الغربية. وعلى أرض الواقع، تحصل إسرائيل على حصة تتجاوز ما حدده الترتيب المؤقت، بينما يحصل الفلسطينيون على أقل من حصتهم في نهاية المطاف ولا يبقى أمامهم سوى خيار استيراد أكثر من ٥٠ في المائة من مياه استهلاكهم من إسرائيل (Ma'an, 2010). وظل الفلسطينيون، منذ الاحتلال في العام ١٩٦٧، يُحرمون من الوصول إلى مياه نهر الأردن ومياه الينابيع الطبيعية التي تصب فيه، ولم يُعد باستطاعتهم استخدامها لأغراض الزراعة. ولو أُتيحت مياه نهر الأردن، لزادت إمدادات المياه الفلسطينية إلى حد كبير. وعلاوة على ذلك، أدت مصادرة أراضي الضفة الغربية من أجل بناء المستوطنات إلى سيطرة السلطات الإسرائيلية على عدد متزايد من ينابيع المياه العذبة في الضفة الغربية البالغ عددها ١٥٢ ينبوعاً. وبالتالي، أصبحت الأنشطة الزراعية أقل قدرة على الاستمرار، وفقد العديد من المزارعين الفلسطينيين مصدر رزقهم واضطروا إلى التخلي عن الزراعة (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٢).

ولا تخصص تلك المادة للفلسطينيين إلا ربع المياه (١٣٨,٥ مليون م^٣) المتوافرة في مستجمعات المياه الجوفية الثلاثة في الضفة الغربية، بينما تحصل إسرائيل على البقية. وتُقر المادة ٤٠ بحقوق الفلسطينيين في الحصول على المياه، غير أنها لا تحدد تلك الحقوق في انتظار مفاوضات الوضع النهائي. وخلال تنفيذ «ترتيب مؤقت» لمدة خمس سنوات، كان من المفترض اتخاذ القرارات المتصلة بالمياه بموافقة الطرفين. غير أن هذا الترتيب ترك للشعب الفلسطيني حصة ضئيلة جداً من موارده المائية. وما زال الترتيب المؤقت قائماً بعد مرور أكثر من خمسة عشر عاماً على انتهاء صلاحيته المفترضة. وعلاوة على ذلك، فاختلال موازين القوة بين الطرفين، وإقامة إسرائيل الهياكل الأساسية اللازمة للمستوطنات، وسيطرتها على المنطقة ج، عوامل ضمنّت لإسرائيل التحكم في توزيع الموارد المائية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وفي الوقت الذي تراقب فيه إسرائيل كمية المياه التي يستخرجها الفلسطينيون وتملك حق النقض فيما يتعلق بالاستثمارات الفلسطينية في الهياكل الأساسية الخاصة بالمياه، لا تتمتع السلطة الفلسطينية بالصلاحيات نفسها، ولا يمكنها الحصول على بيانات الاستخدام الإسرائيلي للمياه. فما فتئت إسرائيل تستخرج من المياه ما يتجاوز المستوى الذي تحدده المادة ٤٠ من خلال مصادرة ٨٢ في المائة من المياه الجوفية الفلسطينية للاستخدام داخل حدودها أو

أما في غزة، فلا توجد ينابيع مائية، وتُستمد جميع المياه المستخدمة في الزراعة من الآبار. وتتمثل المشكلة الرئيسية في تردي نوعية المياه بسبب (أ) تدمير الهياكل الأساسية للمياه، بما في ذلك الآبار، خلال العمليات العسكرية الإسرائيلية في كانون الأول/ ٢٠٠٨ وكانون الثاني/ ٢٠٠٩؛ و(ب) استمرار الحصار الذي يمنع السلطة الفلسطينية من إعادة بناء الهياكل الأساسية المدمرة.

وبسبب القيود المفروضة على عمليات الحفر وعلى إعادة تأهيل الهياكل الأساسية للمياه، ما انفك نصيب الفرد الفلسطيني من المياه المستخرجة يتراجع؛ وبلغ بحلول العام ٢٠٠٩ نسبة ٢٥ في المائة من مستوى نصيب الفرد في إسرائيل. وعلاوة على ذلك، لا يحصل الفلسطينيون إلا على ١٠ في المائة من التغذية السنوية للنظام المائي للضفة الغربية (وزارة الاقتصاد الوطني في السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١١). وتشير التقديرات إلى أن حجم الاستخدام الفلسطيني للمياه لأغراض الزراعة يمثل عُشر حجم ذلك الاستخدام في إسرائيل. وعلى أساس نصيب الفرد الواحد، يتجاوز حجم استهلاك المياه في إسرائيل بخمسة أمثال حجم استهلاكها في الضفة الغربية (Ma'an, 2010). ويشير البنك الدولي (٢٠٠٩) إلى أنه لا يُسقى فعلياً سوى ٣٥ في المائة من الأراضي الفلسطينية المعتمدة على الري، الأمر الذي يكلف الاقتصاد كماً مذهباً من فرص العمل الضائعة يبلغ ١١٠.٠٠٠ فرصة

عمل و١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

● جيم - تضاؤل الإنتاجية الزراعية من جراء القيود المفروضة على المدخلات المستوردة وعدم توفير الائتمان

يؤثر الحظر الأمني الإسرائيلي على الأسمدة المستوردة تأثيراً سلبياً في الزراعة الفلسطينية. وقد أدى إلى ظهور مشاكل تشمل عدم توافر الأسمدة الضرورية وارتفاع تكلفة استخدام بدائل غير مناسبة تقلل من جودة التربة وتفضي إلى انخفاض الإنتاجية والربحية. وتشير التقديرات إلى أن الإنتاجية الزراعية قد انخفضت بنسبة تتراوح بين ٢٠ في المائة و٣٣ في المائة منذ فرض الحظر على استيراد الأسمدة، وهو حظر لا ينطبق على المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية (وزارة الاقتصاد الوطني في السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١١).

ويشكل نقص فرص الحصول على التمويل عقبة بارزة أخرى أمام الزراعة الفلسطينية. فالحصول على الائتمان محدود للغاية، نظراً لصغر حجم وحدات الإنتاج الزراعي النمطية، والافتقار إلى الضمانات المقبولة للحصول على القروض التجارية، وشدة المخاطر على الإنتاج الزراعي الناجمة عن الطقس، وتقلبات الأسعار، والصدمات السياسية المتكررة. ويُقدر الطلب السنوي على القروض الزراعية بمبلغ ١٥٠ مليون دولار (وزارة الزراعة في السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٠). وعلى الرغم من هذا الطلب القليل نسبياً، لم يتسنّ لمؤسسات الإقراض تلبية

العمالة الموسمية سنوياً، ودعم ١٠٠.٠٠٠ أسرة فلسطينية. ومع ذلك، فإن إنتاج زيت الزيتون يتراجع؛ حيث انخفض من متوسط قدره ٢٣.٠٠٠ طن في السنة خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤ إلى ١٤.٠٠٠ طن في السنة خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠. ونتيجة لذلك، غطت واردات زيت الزيتون في العام ٢٠٠٩ نسبة ٥٠ في المائة من الطلب المحلي (وزارة الزراعة في السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٠).

ويواجه المزارعون الفلسطينيون تحديات متعددة تقلل من إنتاج الزيتون كما ونوعاً. فقد قلصوا إلى حد كبير استخدام الأسمدة نتيجة للقيود الإسرائيلية المفروضة على المدخلات الزراعية. وعلاوة على ذلك، يعاني المزارعون من تقييد الوصول إلى بساتينهم، وخصوصاً خلال موسم الحصاد. ففي العام ٢٠١٠، على سبيل المثال، رُفض ٤٠ في المائة من الطلبات المقدمة من المزارعين الفلسطينيين للوصول إلى بساتينهم في «منطقة التماس». وتُفتح بوابات الجدار ساعات محدودة، حتى أثناء موسم الحصاد. وبالإضافة إلى ذلك، تتعرض بساتين الزيتون الفلسطينية الموجودة حول المستوطنات في الضفة الغربية لأعمال الاقتلاع والتخريب والحرق التي يقوم بها المستوطنون. وتشير التقديرات إلى اقتلاع أكثر من ٨٠.٠٠٠ شجرة زيتون مثمرة منذ العام ١٩٦٧ (وزارة الاقتصاد الوطني في السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١١)، وتدمير أكثر من ٧٥٠٠ شجرة زيتون في الأرباع الثلاثة الأولى من العام ٢٠١١ فقط.

بسبب المخاطر التي ينطوي عليها. فمن كانون الثاني إلى أيلول ٢٠١١، على سبيل المثال، لم يتجاوز نصيب الزراعة من مجموع الائتمانات الخاصة المقدمة من المصارف نسبة ضئيلة قدرها ١ في المائة، بينما استأثرت قطاعات التجارة والبناء والخدمات بنسب ٢١ في المائة و١٧ في المائة و١٦ في المائة على التوالي (سلطة النقد الفلسطينية وآخرون، ٢٠١٢).

● دال - تراجع طويل الأجل في إنتاج الزيتون

لشجرة الزيتون دور مركزي في حياة الفلسطينيين لما لها من أهمية اقتصادية واجتماعية وتاريخية بل وروحية. وتستخدم الأسر الفلسطينية في مختلف أنحاء العالم ثمار شجرة الزيتون وزيتها ورواسبها وأخشابها وأوراقها أساساً لنطاق واسع من المواد الغذائية الفلسطينية الرئيسية، ولصناعة الصابون، والاستخدامات الطبية، والوقود، والحرف الزخرفية، مما يجسد ثراء الحياة البيئية والاجتماعية والثقافية الفلسطينية. وتغطي بساتين الزيتون مساحة قدرها ٩٤٠.٠٠٠ دونم من الأراضي الفلسطينية في الأرض الفلسطينية المحتلة، أي نحو ١٥ في المائة من مساحتها الإجمالية، وتسهم في الاقتصاد من خلال صلاتها بالصناعة الغذائية وبغيرها من الصناعات مثل الصابون التقليدي والحرف التقليدية. ويوفر قطاع الزيتون الفرعي نسبة ١٥ في المائة من إجمالي الدخل الزراعي. ويخفف أيضاً من آثار البطالة والفقر بتوفير ما بين ٣ ملايين و٤ ملايين يوم من

● هاء- ينبغي أن تؤدي الزراعة دوراً إستراتيجياً لتحقيق التنمية المستدامة

على الرغم من أن الزراعة الفلسطينية ما فتئت تتكبد خسائر فادحة منذ العام ١٩٦٧، فهي تشكل أحد أكثر القطاعات إستراتيجية وقدرة على المقاومة في الاقتصاد الفلسطيني، ويمكنها تحقيق انتعاش أسرع وأكثر استدامة، بالمقارنة مع القطاعات الأخرى. وتشير الدراسات إلى أن إزالة القيود المفروضة على هذا القطاع، وإتاحة فرص الوصول الكاملة دون عراقيل إلى الأراضي والمياه والأسواق، بالإضافة إلى القدر الكافي من الاستثمارات في الهياكل الأساسية، كلها عوامل يمكن أن تؤدي إلى توسع كبير في رقعة الأراضي الزراعية المرورية في المنطقة (ج) وغور الأردن، وارتفاع القيمة المضافة الزراعية إلى أكثر من ٢٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (وزارة الاقتصاد الوطني في السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١١).

ولكي ينمو قطاع الزراعة الفلسطيني - الذي ربما كان يعمل حالياً بربع إمكاناته - هناك حاجة ملحة إلى معالجة مشكلة عدم سيطرة الفلسطينيين، إن لم نقل سيادتهم، على الأراضي والموارد المائية، التي لا يوجد دونها حيزٌ يذكر لتصميم وتنفيذ خطط لتطوير استخدام الأراضي والموارد المائية الفلسطينية الشحيحة وبلوغ مستواه الأمثل. وينبغي أن تنظر السلطة الفلسطينية، بدعم من المجتمع الدولي، في اتخاذ إجراءات تصحيحية للتعويض عن تأثير القيود

الإسرائيلية في القطاع الزراعي الفلسطيني، وعن عدم قدرة السوق على توفير ما يكفي من تمويل وتأمين للمزارعين. ويمكن أن تكون هذه التدابير التصحيحية في شكل إعانات تُقدّم من أجل بعض عوامل الإنتاج للتعويض عن ندرة الأسمدة ورداعتها في ظل الحظر الإسرائيلي. ويمكن أن تتخذ التدابير أيضاً شكل برامج لتعويض المزارعين عن الأشجار المقتلعة وإعادة غرسها، وبرامج لترويج المنتجات الزراعية الفلسطينية محلياً ودولياً، وبرامج لتحسين الأراضي واستصلاحها. غير أن زيادة حصة الزراعة في كل من ميزانية السلطة الفلسطينية والدعم المقدم من الجهات المانحة شرط لا بد منه لأي إجراءات من هذا القبيل.

ويشكل القطاع الزراعي ركيزة أساسية للاقتصاد الفلسطيني، وعليه دور إستراتيجي في الحفاظ على الأراضي والمياه الفلسطينية من المصادرة والضم. ولذلك، هناك حاجة ملحة إلى إنشاء مصرف عام للتنمية الزراعية يكون ممولاً تمويلًا جيداً، ولا يهدف إلى الربح. وبالإضافة إلى الإساهام في تنفيذ التدابير المذكورة في الفقرة السابقة، ينبغي أن يضطلع ذلك المصرف بمهمة تقاسم مخاطر الأنشطة الزراعية، وتقديم القروض وخدمات التأمين للمزارعين، ودعم التسويق وخدمات ما بعد الحصاد، فضلاً عن تمويل وضمان الاستثمار في الهياكل الأساسية الخاصة بالزراعة والمياه. وبالخلاصة هنا، أنه لا تنمية تحت الاحتلال،

والاتحاد الجمركي في الفترة المتوسطة الأجل، إلى حين التوصل إلى الحل النهائي، وبخاصة أن التغيرات السياسية والعملية على أرض الواقع، أوجدت قناعةً بأن اتفاقية باريس والغلاف الجمركي ما عدا يخدمان المصلحة الاقتصادية الفلسطينية.

الهوامش

١. طُبِقَ هذا المفهوم في دراسات بشأن الجغرافيا الاقتصادية للاحتلال. ومن الأمثلة على ذلك ما يلي:
 ٢. (١) Farsakh L (2005). Palestinian Labour Migration to Israel: Labour, Land and Occupation. New York. Routledge
 ٣. (ب) South Africa Human Sciences Research Council (2009). Occupation, Colonialism, Apartheid? A reassessment of Israel's practices in the occupied Palestinian territories under international law. May. Cape Town
 ٤. (ج) Israeli Committee Against House Demolitions (2012). Demolishing Homes, Demolishing Peace. April
٢. <http://unctad.org/en/pages/InformationNoteDetails.aspx?OriginalVersionID=18>
٣. الدونم الواحد يعادل ١٠٠٠ متر مربع.

المراجع

- ACRI (2012). *Policies of Neglect in East Jerusalem: The Policies That Created 78% Poverty Rates and a Frail Job Market*. May.
- Agencia Española de Cooperación Internacional (2007). *A Review of the Palestinian Agricultural Sector*.
- منظمة العمل الدولية (٢٠١٢). وضع عمال الأراضي العربية المحتلة. تقرير المدير العام. التذييل. مؤتمر العمل الدولي، الدورة ١٠١. جنيف.
- صندوق النقد الدولي (٢٠١٢). آخر التطورات وأفاق الاقتصاد في الضفة الغربية وقطاع غزة. تقرير خبراء صندوق النقد الدولي لاجتماع لجنة الاتصال المخصصة. بروكسيل. ٢٦ آذار.
- Ma'an (2010). *Draining Away: The Water and Sanitation Crisis in the Jordan Valley*.
- مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (٢٠١٢). التأثير الإنساني لاستيلاء المستوطنين على مياه الينابيع الفلسطينية. آذار.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (٢٠١٢). أداء الاقتصاد الفلسطيني. أيار.

وليست هناك آفاق للتنمية الاقتصادية الفلسطينية وتحسّنها في ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية بشكل متوالٍ مع مرور السنين؛ وبالتالي تصبح التنمية بعيدة المنال إذا ما قيست إلى التطور الاقتصادي السلبي في السنوات السابقة. أما التحسّن الاقتصادي المزعوم، فما هو إلا نتاجٌ عرضيٌّ للمعونات المباشرة، التي ليس لها أثر تنموي مستقبلي، وإنما تُستنفد في الاستهلاك المباشر على استيراد البضائع من السوق الإسرائيلية أو غيرها، مع الأخذ بعين الاعتبار الحساسية الاقتصادية الفلسطينية لتقلبات مستويات المعونة، والتي تؤدي إلى رفع مؤشرات النمو والتحسّن الاقتصادي؛ وبالتالي تضليل الحقائق.

وما دام هناك احتلال كولونيالي استيطاني يقضي على كافة فرص النمو، ويتوسّع في قضم الأراضي والموارد الفلسطينية، وتقطيع الأوصال الداخلية والخارجية، ويتحكّم بشكل كامل في التجارة الفلسطينية وحركتها وسياساتها عبر عدم التزامه تنفيذاً اتفاقية باريس؛ فلا يمكن الحديث عن تنمية فلسطينية، وستبقى حالات الفقر مرتفعةً، يصاحبها انعدام الأمن الغذائي وارتفاع معدلات البطالة.

والنتيجة النهائية، أنه لا بد من إعادة صياغة شكل العلاقة التجارية والاقتصادية مع سلطات الاحتلال على أرضية تضمّن - على الأقل - الحفاظ على إعادة هيكلة الاقتصاد وعدم تدميره، وذلك من خلال تغيير اتفاق باريس

سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ومعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (٢٠١٢). المراقب الاقتصادي والاجتماعي. عدد ٢٧. شباط.

السلطة الوطنية الفلسطينية (٢٠١١). إقامة دولة فلسطين: قصة نجاح. تقرير إلى لجنة الاتصال المخصصة. نيويورك. أيلول.

وزارة الزراعة في السلطة الوطنية الفلسطينية (٢٠١٠). إستراتيجية القطاع الزراعي: «رؤية مشتركة» ٢٠١١-٢٠١٣. تموز.

وزارة المالية في السلطة الوطنية الفلسطينية (٢٠١٢). قانون الموازنة العامة لعام ٢٠١٢. آذار.

وزارة الاقتصاد الوطني في السلطة الوطنية الفلسطينية (٢٠١١). الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين. أيلول.

Salamanca OJ, Qato M, Rabie K and Samour S (2012). Editors' introduction. Past is present: Settler colonialism in Palestine. *Settler Colonial Studies*. 2 (1).

«الأونكتاد» (٢٠١١). إعادة بناء قطاع سلع التبادل التجاري الفلسطيني: نحو الانتعاش الاقتصادي وتكوين الدولة. UNCTAD/APP/2010.1.

«الأونكتاد» (٢٠٠٤). تيسير التجارة العابرة والنقل البحري من أجل إعادة تأهيل الاقتصاد الفلسطيني وتنميته. UNCTAD/GDS/APP/2003.1.

UNSCO (2012). *Palestinian State-Building: An Achievement at Increased Risk*. Report to the Ad Hoc Liaison Committee. Brussels. 21 March.

UNSCO (2011). *Palestinian State-Building: An Achievement at Risk*. Report to the Ad Hoc Liaison Committee. New York. 18 September.

World Bank (2012). *Stagnation or Revival? Palestinian Economic Prospects*. Report to the Ad Hoc Liaison Committee. Brussels. 21 March.

World Bank (2009). *Assessment of Restrictions on Palestinian Water Sector Development*. Sector note. April.

WFP, FAO and PCBS (2010). *Socio-Economic and Food Security Survey: West Bank and Gaza Strip, occupied Palestinian territory*.

سيناريو الضربة الإسرائيلية القادمة ضد غزة

د. عدنان أبو عامر*

مقدمة

في غمرة خروج السطور الآتية إلى حيز النشر، لا يستطيع أحد أن يجزم بمالات ذهاب التصعيد الإسرائيلي في قطاع غزة إلى نهاياته، بعد أن أفسح المجال - عقب حرب «الرصاص المصبوب» - لتبادل النيران على مدار فترات طويلة تتخللها فترات هدوء قصيرة للغاية.

وعلى الرغم من أن إسرائيل والفلسطينيين لا يريدون تصعيد الموقف إلى مواجهة كبرى، فإن الأمور قد تخرج في النهاية عن نطاق السيطرة مع تصعيد الجانبين للفعل ورد الفعل.

ومع اختلاف التقديرات الإسرائيلية والفلسطينية حول طبيعة الحراك العسكري

المتوقع ضد غزة، فلا بد من تحديد «مسرح العمليات»، وهو الشريط الساحلي، البالغ طوله ٣٥ كم، ومساحته ٣٦٠ كم^٢، ويزيد عدد سكانه على ١,٥ مليون نسمة، ويقسم إلى عدة مناطق:

١. شمالية: سكانها ٨٠٠-٩٠٠ ألف نسمة، الأقرب جغرافياً للعمق الإسرائيلي، ومنها تنطلق الصواريخ ضد أهداف حيوية.

٢. جنوبية: عديدها ٤٠٠ ألف نسمة، محاذية للحدود المصرية، ومنها يهرب السلاح إلى القطاع.

٣. وسطى: معظمها زراعي وتضم عدة مخيمات للاجئين.

كما يفتقر قطاع غزة إلى العمق الإستراتيجي، ويقع كله ضمن مدى نيران المدفعية، وأشبه

* أستاذ العلوم السياسية في جامعة الأمة - غزة

في صفوف العسكريين بيدو العامل الأكبر، حيث يصبح القتال التحاماً بين مقاوم وجندي، ويصبح السلاح لدى المقاومة مجدياً في تدمير المدرعات الإسرائيلية، بجانب الرغبة في عدم إيقاع آلاف الضحايا في صفوف الفلسطينيين، لما لها من تداعيات فلسطينية وعربية وعالمية.

ولذلك، قد يعمل الجيش حسب الحاجة داخل القطاع في عمليات برية محددة، على نحو يمنع قدر المستطاع الخسائر في الأرواح، لأنه كلما استطاع التقليل من الإصابات، سيزداد ويمتد التأييد العام المطلوب للعملية العسكرية المستمرة، لأن أوساطاً نافذةً فيه تعتقد أنه من الخطأ الشديد ألا يستغل النشاط العسكري الذي قد يبدأ لإحراز الهدف الحقيقي، بل أن يوجه ويخص بإحراز هدنة أخرى «متفق عليها».

وفي الظروف الناشئة، على الحكومة الأخذ بجميع الوسائل المعقولة لاضطرار حماس مرة، وإلى الأبد للامتناع عن إطلاق النار؛ بأن يوجد هدوء تحرص عليه خوفاً من الرد الإسرائيلي، لا نتيجة اتفاق مرفوض آخر.^(١)

ومع ذلك، يكمن الخطر الأكبر في أن تنجر إسرائيل عقب ما قد تحققه في المرحلة الأولى من العملية للقيام بعملية بهدف القضاء على قدرة «حماس» على إطلاق النار من قطاع غزة، بهدف تشويش الحياة في البلدات الإسرائيلية، لكن الواضح أنه لا يمكن تحقق ذلك من خلال إطلاق النار من بعيد، واحتلال أجزاء من قطاع غزة، بسبب مدى الصواريخ التي تطلقها المقاومة،

ما يكون بمدينة محاصرة، ويمكن إسقاطه عبر: اقتحامه عسكرياً، واحتلال مدنه، وتدمير المقاومة المدافعة عنه، أو حصاره وقطع مقومات الحياة وسمود المجتمع المدني، كالغذاء والماء والدواء والطاقة، أو ضغطه عسكرياً والاستنزاف الميداني، أو بالخيارات الثلاثة معاً.

● أولاً - أهداف العملية

وفقاً لما هو متاح حتى اللحظة، فإن التقدير الأكثر ترجيحاً للسلوك الإسرائيلي العسكري ضد غزة، هو تنفيذ عملية جوية لتحقيق عدد من الأهداف والأغراض، أهمها:

١. استهداف عدد من القادة الميدانيين للفصائل المسلحة، وتدمير منازلهم.

٢. تدمير قواعد إطلاق الصواريخ ومخازن السلاح والذخيرة.

٣. القضاء على ما يمكن من البنية العسكرية للمقاومة.

٤. الإجهاد على مقومات صمود المجتمع، بضرر محطات المحروقات ومخازن التموين.

وحين يأتي أوان العملية البرية، ستهدف إسرائيل منها إلى تضييق الحصار، وتقطيع أوصال القطاع، والسعي إلى احتلال المناطق الخالية من السكان خارج المدن، لتدمير مراكز المقاومة وقواعد إطلاق الصواريخ، والضغط عسكرياً على المدن مع التهديد بدخولها.

أما عن السؤال الكبير: لماذا لا تفضل إسرائيل الذهاب نحو عملية برية واسعة، تشمل اقتحام المدن الغزية، فإن التخوف من تكبد خسائر كبيرة

وقرب البلدات الإسرائيلية من حدود القطاع. وكل ذلك يعني أنه لمنع سقوط صواريخ عليها بصورة تامة، فلا بد من احتلال قطاع غزة، و«تطهيره» من العناصر المسلحة، على الرغم من أن الثمن السياسي والاقتصادي لهذه الخطوة سيكون كبيراً، نتيجة احتلال القطاع من جديد، وتحمل مسؤوليته، علاوةً على دفع الثمن المباشر لمعركة من هذا النوع، لذلك من مصلحة إسرائيل عدم حدوث ذلك.

وإذا لم تقرر إسرائيل تحقيق هذا الهدف، فلا يزال هناك خطر قائم بأن تمتد العملية العسكرية لوقت أطول دون الحاجة إلى ذلك، من خلال الاعتقاد أن توجيه النيران من بعد، والقيام بعملية برية محدودة سيكون عملاً فاعلاً وحلاً كافياً، يستطيع منع إطلاق الصواريخ من الجانب الفلسطيني بشكل كامل.

لكن هذا لا يعني أنه لا توجد حاجة لعمليات برية نوعية، حتى يثبت لحماس أنها ستدفع الثمن الكبير، وعليها دفع الثمن في مجالات لم يسبق أن دفعت ثمنها من قبل، بتوجيه ضربة لقوتها الضاربة وهي كتائب القسام.^(٢)

وفي الوقت الذي تؤكد فيه إسرائيل أنها لا تنوي المغامرة في حرب برية ضد غزة، لأن تكلفتها ستكون باهظة، فإنها تعتقد أنها ستحقق عدداً من أهدافها خلال الحرب «المحدودة»، منها:

أ- تدمير الكثير من غزة، وإنهاك أهلها، في حصار طويل وحرب مريرة.

ب- إنهاك حماس دون القضاء على حكمها لغزة،

لاستمرار الخلاف مع حركة فتح، كي لا تشكل غزة، مع الضفة، نواة لدولة فلسطينية لا ترغب بإقامتها.

ج- تأمين إسرائيل نفسها بهدنة، لم تتحدد مدتها بعد، مع خصمها في غزة.

هـ- إدراك إسرائيل، بما لا يقبل الشك، أن أي دولة عربية، غير جاهزة لمواجهة، وأنها ما زالت، الدولة الأقوى والأقدر في هذا المحيط العربي الكبير، على الرغم من ثورات الربيع العربي.

● ثانياً - المعطيات الميدانية

عادةً ما تبدأ الحروب بمواجهات، ثم تنتهي بتدمير ومجازر، حرب إسرائيل الأخيرة على غزة جاءت من نوع مختلف، التدمير أولاً ثم الحرب، وهذه ليست صدفة، لأن لديها إستراتيجية جديدة، توجه رسالة للجميع مفادها: إذا تعرضنا لأي هجوم فإن سياستنا في الرد هي الجنون، هذا ما يقوله الإسرائيليون عن أنفسهم، وترجمة الجنون على الأرض هي التدمير الواسع والشامل.

فإذا تم قصف المستوطنات الجنوبية بصاروخ، ترد إسرائيل بغارة جوية تدمر أحياء كاملة، أو سلسلة من المصانع، لعل هذا يردع الفلسطينيين عن مهاجمتها، يريد الإسرائيليون أن تكون إستراتيجية الجنون، وما يرافقها من تدمير واسع، أداة رادعة تجبر الفلسطينيين وسواهم على التفكير طويلاً قبل أن يتحركوا ضدهم.

فعلت إسرائيل ذلك في الحرب ضد لبنان عام ٢٠٠٦، وأحدثت في بيروت تدميراً لا مبرر

عسكرياً له، وكررت التجربة ثانية في غزة عام ٢٠٠٨، بتدمير واسع وقتل كبير للمدنيين قبل العسكريين، من أجل أن يرتدع الخصم، وكأنها تريد أن تجعل من إستراتيجية الجنون، والقصف الجوي الواسع والدمر، وارتكاب المجازر بسرعة فائقة ومدروسة سلفاً، سلاحاً رادعاً آخر يؤدي الرسالة نفسها التي يؤديها السلاح النووي.

علماً أن إستراتيجية الجنون هذه تعكس، في جانب آخر منها، حالة من الضعف تستحق المراقبة، تقول إن الجيش الإسرائيلي لم يعد الجيش الذي لا يقهر، فالجيوش النظامية هزمتها عام ١٩٧٣، ومقاتلو المقاومة غير النظاميين هزموه في حرب عام ٢٠٠٦، وما جرى في غزة بلور بالتدريج بوادر مماثلة.

وبات واضحاً أن إسرائيل ستشن عملياتها القادمة ضد غزة لتقضي على صواريخها، لكن الحرب الأخيرة أثبتت أنه بعد أسابيع ثلاثة من التدمير الشامل، ردت المقاومة بتجديد قصف الصواريخ، ليتبلور الدرس الأول الذي يقول إن إرادة القتال ما زالت صامدة، ولم تستطع المجزرة الإسرائيلية أن تقضي عليها، وبعد يوم واحد إضافي تبلور الدرس الثاني، حين أطلق المقاتلون الفلسطينيون صواريخ ذات مدى أبعد، وشكل ذلك «هزيمة» لجنرالات إستراتيجية الجنون، وبدلاً من القضاء على الصواريخ، ها هم أمام صواريخ أبعد مدى وأشد تأثيراً.

والدرس هنا: أن مجموعة من المقاتلين، وحفنة من الصواريخ، لا تستطيع أن تقضي على الجيش

المهاجم، لكنها لا تتيح له فرصة تحقيق أهدافه، وحين لا يستطيع جيش جرار أن يحقق أهدافه، فهذه هي هزيمته، حصل ذلك في لبنان، وحصل مرة ثانية في غزة.^(٣)

ولعل ذلك ما دفع بضباط عسكريين كبار للقول إن على إسرائيل أن تعلن مع بدايتها لأي عملية عسكرية في غزة، أن الأسوأ لا يزال أمامها، «لأن ما يجري ليس عملية خاطفة، بل وضعنا لأنفسنا أهدافاً كبيرة، ونحن جاهزون لها تماماً، ومتعهدون بتدمير كافة البنايات والمقرات التي تستخدمها المقاومة، وفي نهاية العملية لن تجدوا بناية واحدة واقفة، هذه العملية تختلف عما سبقها، لقد حددنا هدفاً مرتفعاً، وسنصل إليه».^(٤) في سياق متصل، تبدي القيادة العسكرية العليا للجيش الإسرائيلي مخاوفها المرعبة مع بداية أي عملية برية في غزة، لتجنب المخاطرة بحياة الجنود، حتى وإن تسبب ذلك بإلحاق أذى فادح بالسكان المدنيين، مما منح الجيش القدرة على استخدام قوة نارية مكثفة خلال عملية التقدم في عمق غزة.

وفي جميع العمليات العسكرية السابقة واللاحقة ضد غزة، جاءت النتيجة الفورية لها عملية تدمير واسعة، وقتل مدنيين كثيرين، كما يتلقى الجنود تعليمات مشددة مفادها عدم الوقوع في الأسر بأي ثمن، حتى لو كانت حياة الجندي نفسه، ويتضح من تسجيل تم بثه في بعض القنوات التلفزيونية أن أحد ضباط لواء (غولاني) أعطى تعليمات للجنود بتفجير القنبلة

التي يحملونها بأنفسهم وبخاطفيهم، وعدم الوقوع في أسر فصائل المقاومة.

وتتطلق هذه النظرية من النصر المعنوي الذي يمكن أن تحققه المقاومة في حال تمكنت من أسر جنود إسرائيليين، الذي أطلق الضباط عليه «سيناريو الرعب»، كما شددت قيادة الجيش التعليمات المسماة «إجراءات هنيبال» المتعلقة بالتعامل مع سيناريو وقوع جنود في الأسر، وينقل أحد الجنود عن ضابط لواء (غفعاتي) قوله في التعليمات للجنود قبل التوغل بغزة: «ليس مهماً ما يحصل، لن يختطف أي جندي، لن يكون لدينا غلعاد شاليط ٢ مهما كان الثمن».^(٥)

وقد تسربت العديد من الخطط العسكرية الإسرائيلية الافتراضية خلال الأشهر الأخيرة، التي تناقش فرضيات العملية العسكرية الإسرائيلية المتدرجة ضد حماس، و«تغيير الوضع في غزة»، على توجيه سلسلة من الضربات الجوية والبرية والبحرية، ضد بنى الحكومة والحركة والقيادات والمؤسسات والكوادر والمنشآت، مكثفة ومتتالية، على أمل أن ينتهي ذلك إلى واحد من احتمالين:

١. الاحتمال الأول - أن ينجح الضغط العسكري في إضعاف سيطرة حكم حماس.

٢. الاحتمال الثاني - أن تقبل حماس بشروط إسرائيل لاستعادة التهدئة بصيغة «الغذاء مقابل التهدئة»، وتبقي لنفسها يداً طليقة في شن العدوان والاعتداءات متى شاعت، وأينما أرادت.

وقد أنبأت المواجهات التي وقعت مع المقاومين في غزة في الأسابيع الأخيرة، بتجربة جديدة واجهها الإسرائيليون، تفتح الباب أمام نقاش مختلف، لأنه مهما تصوروا إنجازاتهم عند أطراف القطاع، فهم يعرفون أن ما يواجهونه اليوم لم يخطر ببالهم قبل عشر سنوات، ما يعني أن المعارك التي ستدور مع المقاومين ستشبه «الحرب الضروس»، لأنهم سيقاقلون من بيت إلى بيت، يتقدمون ببطء وحذر، كون الجنود قد يفاجؤون ببيوت مفخخة، فضلاً عن إعداد المقاومين لدراجات نارية، ومنافذ عبر جدران المنازل لخطف جنود، ومحاولة جر الجيش لحرب شوارع.

أكثر من ذلك، فإن القناعة السائدة لدى قطاعات عريضة في قيادة المنطقة الجنوبية في الجيش أنهم على أعتاب «حرب أشباح»، لأنهم في الحرب السابقة لم يروا مقاتلين بالعين المجردة، وسرعان ما كانوا يندفعون من باطن الأرض، يخرجون من أعماقها، فيما يشعر الجنود أسفل منهم بوجود مدينة تحت أرضية، في إشارة للدور الكبير الذي لعبته الأنفاق كجزء من الخطة الدفاعية التي اعتمدها المقاومة لمواجهة التوغل الإسرائيلي.^(٦)

ويتضح من التقييمات العسكرية الإسرائيلية أن تحرك المقاتلين الفلسطينيين عبر الأنفاق في ساحات المواجهة يقلص قدرة طائرات (الأباتشي) والاستطلاع على استهدافهم أثناء المواجهات، وهو ما يدفع إلى قيام طائرات الاستطلاع و(الأباتشي) بعمليات تمشيط واسعة النطاق، وقيام المدفعية

بقصف المنطقة لضمان طرد المقاومين من المناطق، ذات الكثافة السكانية الضئيلة جداً.

● ثالثاً - الحملة البرية

في المداولات الأمنية والعسكرية، يقول الإسرائيليون إن العملية العسكرية القادمة ضد غزة ستأخذ شكلاً قاسياً، وسريعاً جداً؛ عملية جوية تقضي على البنى التحتية، تكسر الهرمية القيادية، تخطف أرواح غالبية القادة السياسيين وكوادر المقاومة العسكريين؛ وبعد يومين أو ثلاثة على أبعد تقدير، ستتقدم القوات البرية بسرعة نحو عمق القطاع، وتجهز على ما يبقى من جيوب، وتعود بعدها مع قوافل من المعتقلين.

وهكذا تأمل إسرائيل إضافة جرعة جديدة من الرعب ضد الفلسطينيين، لأنها تعتقد أن مشاهد الحشود والدبابات على مشارف القطاع بين حين وآخر لم تكن كافية لتحقيق الغرض، وفي مثل هذه التقدّمات الميدانية بقي سقوط الصواريخ يتوالى على المستوطنات الإسرائيلية من جنوب القطاع وشرقه وشماله، ليكتشف الإسرائيليون أن هناك فشلاً استخبارياً قد وقع.

لكن ما يخشاه الإسرائيليون في مثل هذه الحالة، أن تستعد أجنحة المقاومة بتوفير مخزون صاروخي لديها يكفي لتحمل الصعاب وقتاً طويلاً، ويؤزّع بطريقة تمنع تعرضه للتعطيل، حتى لو نجح الجيش في احتلال أمكنة كثيرة من القطاع، من خلال آلية عمل بوتيرة تحفظ سقوط الصواريخ، ومن مديات مختلفة، مدة لا تقل عن ثلاثة شهور، المدة التي يفترض بالمقاومة أن

تحولها إلى حرب استنزاف كاملة، إذا ما قررت إسرائيل البقاء في حالة العدوان، وتوسعت في احتلال مناطق إضافية من القطاع.

وإذا ما بدأت مرحلة الحملة البرية، فإن قادة الجيش لا يتصرفون على أساس أنهم سيقفون فترة طويلة، لأنه سيصار لتحقيق مكاسب ميدانية يجري تثيرها سياسياً، ويتم الاستمرار في العمليات حتى تحقيق التسوية التي تريدها إسرائيل، بما في ذلك تحقيق تفاهم مع مصر على إنجاز سريع للعملية، مع ترتيبات لاحقة لتسوية دائمة.

وفي الوقت نفسه، هناك من يخشى الأسوأ، ولذلك قد تميل إسرائيل إلى الانسحاب، وإفهام مختلف الأطراف أنه في حال إطلاق النار من جديد فسيعاود الجيش الهجوم، على أمل أن تنجز تفاهمات لاحقة تضمن عدم تعرضها من جديد للقصف، لكن الميدان قد يقدم صورة أكثر قلقاً، خاصة إن تبين أن الأهداف لم تتحقق بعد. فيما قيادة الجيش، التي لا تمارس الضغط على القيادة السياسية، تدرك أنه كلما تقدمت القوات العسكرية في القطاع، سيزداد احتمال التورط في حرب استنزاف، والعودة إلى وحول غزة، لاسيما أن المرحلة التالية في مثل هذه الحالة تقضي بالتوجه فوراً للأماكن المكتظة بالناس والتجمعات السكنية، وهناك نُصبت الكثير من الأشرار المفخخة، وآلاف المقاتلين الذين يتحولون في لحظة إلى فدائيين يفجرون أنفسهم بالقوات المتقدمة، والرد القاسي يعني وحشية إضافية ستودي بحياة المزيد من المدنيين.

أما إذا تقرر البقاء في مرحلة الانتظار، وعدم الانسحاب، فهذا يتطلب إما التموضع واتخاذ مواقع كأي جيش احتلال، وعندها ستتحوّل المجموعات إلى أهداف، وهذا يكفي برأي الإسرائيليين «أن العدو يفوق كل يوم من الصدمة، ويعيد ترتيب أموره، والإمساك بزمام المبادرة والصواريخ ستنهال من دون توقف»^(٧)، وفيما يعتبر الجيش الإسرائيلي، من أقوى، إن لم يكن أقوى جيوش المنطقة على الإطلاق، بسبب التدريب والتجهيز، فإن إمكانات المقاومة الفلسطينية العسكرية تكاد تقتصر على الأسلحة الفردية، إضافة إلى الصواريخ محلية الصنع و«غراد»، مع حديث عن نظام صواريخ مطور.

وعلى الرغم من ضيق مساحة قطاع غزة واكتظاظه بالسكان، ليكون المكان الأكثر كثافة سكانية في العالم، فإن الأسلحة التي استخدمتها إسرائيل سابقاً، وستستخدمها لاحقاً، تكاد تكون الأكثر فتكاً، خصوصاً من خلال الطائرات والمروحيات المقاتلة، ودبابات (ميركافا).

ويمكن الحديث عن الأسلحة الإسرائيلية التي ستستخدمها في الحملة القادمة على غزة، وهي على النحو الآتي:

١- سلاح الجو: فقد استخدم الجيش في عدوانه السابق على قطاع غزة طوال الـ ٢٢ يوماً نصف قوة طيرانه، ونفذ أكثر من ٢٥٠٠ غارة، وحدها الطائرات المقاتلة ألقت مليون كيلو غرام، ألف طن من المتفجرات، لا يشمل ما أطلقت المدفعية والدبابات والمشاة في الألوية البرية والمدمرات

والسفن، ما يعني أن نصيب كل فلسطيني في غزة من المتفجرات المتساقطة من الجو يساوي ٦٦٦ غراماً^(٨).

ويحظى سلاح الجو بثناء كبير من قبل الإسرائيليين، ووسائل الإعلام تتوجه إليه بـ «أكاليل الغار» باعتباره البرهان على أنه السلاح الأفضل في عملياته الحربية ضد غزة، وعلى الرغم من عدم وجود خلاف حول جودته، لكن سيكون من الخطأ الجسيم تصديق مثل هذا الادعاء وفقاً لمقاييس عملياته هناك، لأن الطائرات تتحرك في أجواء من دون دفاعات جوية، وتتمتع بتفوق جوي مطلق، والتحليق نحو غزة وإلقاء القذائف الجزء الأكبر منه «دقيق»، وإلقاؤها من مسافة بعيدة نسبياً، ليس بالمهمة المعقدة، كما أن التحليق في سماء غزة يشبه التحليق في أماكن التدريب، وهي مسألة يقوم بها كل طيار عشرات المرات في كل عام^(٩).

وبات واضحاً أن تكليف سلاح الجو الإسرائيلي بالعملية القادمة سيأتي بعد يقين ضباط هيئة أركان الجيش أن باقي الأذرع والوحدات عاجزة عن إيجاد حل لمعضلة غزة، ولذا جرت العادة في تل أبيب أن يطلق عليه اسم «صاحب الذراع الطويلة»، كونه مكلفاً إصابة قيادة المقاومة بالصدمة، وضرب رموزها، وقطع كل خطوط إمدادات المقاومين، خلال دقائق معدودة.

وهكذا، يُعد سلاح الجو نخبة أسلحة الجيش، وينظر إليه باعتباره «منقذاً» للدولة من أي تهديدات تتعرض لها، مما أكسبه صيتاً وشهرة

عزّ نظيرها بالمقارنة مع باقي الأسلحة، كالمشاة والبحرية، ولهذا السبب جاء التعويل عليه لتحقيق أهداف الحرب القادمة ضد غزة، بسرعة زمنية قياسية، وإحداث أكبر قدر من الضرر، في آن واحد!

وعلى الرغم من أن جملة من قيادات الجيش يعتقدون أن سلاح الجو أثبت قدرات «هائلة» في الحرب السابقة، فإن الكثيرين يحذرون من المبالغة في التوقعات المرجوة منه في الحرب القادمة، لاسيما إذا افترض قادة الجيش والدولة أن هذه لحظة الكبرى، وعليه أن يضع حدًا لتهديد الصواريخ الفلسطينية على إسرائيل، بعد أن يجمع له جهاز الشاباك معلومات استخبارية باهظة القيمة، جمعت قطعة قطعة، فضلاً عما سيحققه من أهداف ذات قيمة إستراتيجية وتكتيكية للذراع الجوية الطويلة.

لكن التحدي الأكبر الذي سيواجهه سلاح الجو يتمثل في الأهداف التي وضعت له، سواء المتعلقة بوقف الصواريخ كلياً، أو إسقاط حكم «حماس» في غزة، وهي أهداف من الصعوبة بمكان أن ينفرد سلاح واحد بتحقيقها دون مشاركة كافة الأسلحة الأخرى، إلا إذا كان المقصود الاكتفاء بالضرب بآلة تدميرية هستيرية، وإحداث أكبر قدر من الأضرار البشرية والاقتصادية والبنية التحتية، تطبيقاً للمبدأ المعروف «عقيدة الضاحية»، ولذلك قد تستخدم إسرائيل في حربها القادمة ضد غزة «العصا الجوية»، وتركز القصف على عشرات المباني.

هذا التحدي، سيتكشف أكثر فأكثر مع استمرار العملية العسكرية، وستتبدى لقادة الجيش مستجدات جديدة بخلاف ما تولد من قناعات لديهم في الأيام الأولى لها، من إمكانية حسم المعركة من الجو فقط، ولكن عندما «تدرك عقولهم» الحاجة لإدخال القوات البرية، فسيفاجؤون بلاشك من شدة المقاومة، وقدرتها على ضرب الدبابات، ونصب الكمائن، مع أجهزة حديثة للرؤية الليلية، وفوق كل ذلك قدرتها على قصف الجبهة الداخلية الإسرائيلية بعشرات الصواريخ يومياً؛ بحيث تحول مئات الآلاف من الإسرائيليين إلى «لاجئين».

٢- القوات البرية: تكشف التطورات الميدانية للقتال في الأشهر الأخيرة عن أن الجيش الإسرائيلي يستتجد بـ«مقاتلين آليين» في العمليات التي يشنها إثر اجتياحه بعض مناطق قطاع غزة، في إشارة إلى أن «قلة» الخسائر الإسرائيلية المحدودة يعود لتركيز جيشها على العتاد التقني المتطور، خصوصاً أجهزة الروبوت «الإنسان الآلي».^(١٠)

وبات واضحاً بعد انقشاع غبار كل عملية حربية إسرائيلية أن تل أبيب حولت غزة فعلاً إلى «حقل تجارب» لأسلحة وذخائر جديدة، تندرج في إطار برنامج لإنتاج أسلحة وذخائر تستهدف القتل الأكيد، ويمكن تسميتها «أسلحة الإبادة الكيماوية والجينية»، في وقت أثارت منظمات حقوقية أميركية احتمال تزويد الولايات المتحدة إسرائيل بهذه الأسلحة الفتاكة، بما فيها

الإسرائيلية في حساباتها لدى توجيهها إلى غزة بعملية عسكرية كبيرة نسبياً، إمكانية القيام بعملية إجلاء جماعي للإسرائيليين عن البلدات المحاذية للقطاع، وهذا درس من حربي لبنان وغزة الأخيرتين، وستكون قيادة الجبهة الداخلية العنوان الرئيس لبلدات غلاف غزة، حيث ظهر ضباط في البزات العسكرية في كل مكان من عسقلان إلى (سديروت) و(نتيفوت)، لاسيما أن بلدات الجنوب أقل تحصيناً من الشمالية ذات الخبرة من القصف بصواريخ (الكاتيوشا).

علماً أن عدم التحصين في البلدات الجنوبية سيقتضي تعجيل عملية الإجلاء، وإنهاءها سريعاً قدر المستطاع، إلى أن يتم إحراز ميزان الرعب مع الفلسطينيين وفرض الهدوء، ما يعني أن يبقى سكان المدن والبلدات الإسرائيلية حول غزة في معاناة كبيرة، الأمر الذي يوجب على الحكومة أن تؤيدهم تأييداً كبيراً، وتزيد في تحسين تحصين البيوت والمباني، وتعويضهم عن الخسارة الاقتصادية المتوقعة، وبالتالي، فإن قدرة الإسرائيليين على الثبات وقتاً طويلاً في مواجهة خسائر الأيام الصعبة شرط ضروري لضمان المثابرة المطلوبة على نشاط عسكري متصل.

بل إن السلطات المحلية الإسرائيلية في مدينتي (تل أبيب) و(ريشون ليتسيون) طلبت من سكانهما إعداد الملاجئ، حتى لا يؤخذوا على حين غرة في حالة وصول الصواريخ التي تطلق من قطاع غزة إليهما، على الرغم من أن ذلك لا يعني أنهما ستعرضان للقصف، بل الاستعداد لأي طارئ.

«قنابل كاتمة للصوت» لقتل الفلسطينيين، وعدم لفت أنظار سيارات الإسعاف والأطقم الطبية والمواطنين لهم من خلال عدم صدور أي أصوات لتلك الانفجارات.

كما يقوم الجيش بتزويد كل جندي بتكنولوجيا متطورة لا نظير لها، ونشرت الصحف صوراً وتوضيحات عما يحمله، وما يأخذه معه إلى أرض المعركة في قطاع غزة:

- كمبيوتر عسكري صغير الحجم، يحمله على ظهره يمكنه من «تنزيل» أحدث المعلومات والخرائط العسكرية والصور الجوية من الطائرات إليه مباشرة، لمعرفة ما يدور حوله ليحسن التصرف في قلب المعركة.
- خوذة عسكرية على رأسه عليها منظار رؤية ليلي.
- درع واقية من الرصاص على أعلى الجسم.
- سلاح ناري شخصي سريع، يعتبر الأحدث في العالم.
- جعبة على شكل حزام تحمل مخازن رصاص وقنابل يدوية وإسعافات أولية، وماء للشرب.
- جهاز اتصال لاسلكي.
- حقيبة الظهر وتحوي ملابس دافئة ومنظراً ولوازم اقتحام، وأدوات حماية ووجبات عسكرية «ساندويشات».
- في جيوب البنطال، خريطة ومذكرة عسكرية ودفتر ملاحظات وهوية عسكرية، وأدوات كتابة ومفك واق للركبتين.^(١١)
- على صعيد الجبهة الداخلية، تأخذ الحكومة

● رابعاً - الجهد الاستخباري

بكل شيء للحفاظ على حياة الجنود في الميدان،
فسلامتهم تسبق سلامة العميل.^(١٢)

وجرت العادة أن تتبع إسرائيل في مواجهاتها
الأخيرة على غزة أسلوباً استخبارياً نفسياً من
خلال توزيع منشور فوق مناطق مأهولة باكتظاظ
في القطاع، والتهديد بأنها ستصعد النشاط
العسكري، للنيل من عزيمة الفلسطينيين، بجانب
القصف المتواصل الذي يسفر عن الشهداء
والجرحى والدمار الهائل، وسيل من المكالمات
الهاتفية التي تنهال على المواطنين في منازلهم،
تحمل رسائل التهديد والوعيد، لكل من يحوي في
منزله أسلحة أو عتاداً عسكرياً، وتطالب سكان
المناطق القريبة من حدود القطاع مع إسرائيل
بمغادرتها، والتوجه لمراكز المدن، وأخرى تحمل
التهديد والوعيد لسكانها، وكل ذلك لفصل جسم
المقاومة عن جماهيرها، والاستفراد بها.

وبموازاة الحرب العسكرية التي قد يشنها
الجيش ضد قطاع غزة، ظهرت أصوات داخل
المؤسسة الإعلامية عامة، والمراسلين العسكريين
خاصة، تبدي امتعاضها من التقييدات والأوامر
التي يصدرها الناطق العسكري، ما يعني أن
المجتمع الإسرائيلي لا يرى صورة الحرب في غزة
جاء التعقيم الرسمي الصارم المفروض عليها،
وتعاون الصحافة العبرية مع المؤسسة الحاكمة،
ومنع الإسرائيليين من الاطلاع على صور قاسية
وغير محتملة فور رفع الستار الإعلامي الحالي
بعد انتهاء الحرب.^(١٣)

وهو ما يعني التجند الطوعي لصالح الرواية

في أي عملية إسرائيلية متوقعة ضد غزة، تعتقد
القيادة العسكرية أن أي نجاح أو فشل في المعارك
الميدانية، يعود بالأساس لدقة المعلومات الاستخبارية
التي يجمعها جهاز الأمن العام «الشاباك» وجهاز
الاستخبارات العسكرية «أمان»، وأن الحرب على
غزة هي حرب معلومات واستخبارات أكثر من أي
وقت مضى، لأن استخدامها ضروري خلال العملية
العسكرية، من أجل إنقاذ حياة الجنود الذين قد
يكونون في خطر حقيقي.

وجرت العادة في أي عملية عسكرية إسرائيلية
ضد غزة أن ينقل العملاء معلوماتهم الاستخبارية
عن تحركات رجال المقاومة ومخططاتهم، إلى
غرفة قيادة العمليات في القيادة الجنوبية، ومن
هناك، تنتقل المعلومات للضباط في الميدان، حيث
تترجم بإحدى الطرق الآتية:

١. إما عن طريق استدعاء القصف الجوي

أو المدفعي لمواقع معينة.

٢. أو الدفع بإسناد لوحدات ما.

٣. أو إحكام الطوق على مقاتلين فلسطينيين.

وتقول مصادر أمنية إن ثمة إبطاءً في
صفوف جهاز (الشاباك) و(أمان)، بسبب عدم
حفاظ المستوى التنفيذي على سلامة العملاء
الفلسطينيين، لأن القوات تستخدم المعلومات
بشكل يكشف عن مصدرها، مما أدى لتصفية
العديد من العملاء على يد فصائل المقاومة،
بمسوغ أن الجيش في حرب، ولا وقت للحذر،
ويدافعون عن موقفهم بالقول إنه يجب القيام

طاقماً إعلامياً كبيراً يستغرق تدريبه أشهراً ليكون جاهزاً لمعرفة التضليل الإعلامي، وهي بذلك تتعلم من تجاربها السابقة في استخدام العلاقات العامة ووسائل الاتصالات للتوجه إلى الدبلوماسيين لتعريف العالم بأسباب الحملة العسكرية وتفصيلها .

وقد بدأت إسرائيل في الأيام الأخيرة حملتها الإعلامية بتأكيدھا للسفراء الأجانب في تل أبيب أن صبرھا بدأ ينفد من هجمات الفلسطينيين، وتستخدم أفضل المتحدثين باسمها للمعركة في وسائل التضليل الإعلامي، والذين يرافقون ممثلي عشرات الدول من سفراء ودبلوماسيين في جولة على المستعمرات المحاذية لغزة.^(١٤)

لكن الجهد الاستخباري يأخذ أبعاده العملية، في ضوء الحملة العسكرية الإسرائيلية المرتقبة ضد قطاع غزة، التي ستسعى لتحقيق غايتين: قصيرة الأمد، تهدف لوقف الفصائل الفلسطينية عن إطلاق الصواريخ باتجاه إسرائيل.

طويلة الأمد، لزيادة الردع، ومنع شن هجمات من القطاع ضد إسرائيل مستقبلاً.

ولتحقيق الغايتين السابقتين، فإن الأهداف التي ستستهدف في الضرب سيتم اختيارها على يد الاستخبارات، وتشمل نشطاء ومقرات قيادة، ومعسكرات تدريب، ومخازن سلاح، وهنا قد لا نرى ونسمع ونقرأ أهدافاً محددة للعملية العسكرية في القطاع كالعامل على إسقاط حكم حماس، بل إن القرار محدد جداً، ويهدف لإعادة الهدوء لسكان النقب الغربي وجنوب إسرائيل.

الرسمية، وتغيب الحقائق عن الإسرائيليين، بحيث إن القارئ الإسرائيلي لا يسمع أو يجد سوى صوت واحد، المؤيد للحرب.

كما عمدت السلطات الإسرائيلية إلى مصادرة الهواتف المحمولة من الجنود في ميدان القتال، لمنعهم من إرسال رسائل نصية قصيرة عن خسائر المعركة، أو توزيع صور عن القوات التي تقاتل النشطاء، ويكشر الرقباء العسكريون الذين يتحاشون عادة التدخل في التغطية الإخبارية الروتينية عن أنيابهم استهجاناً لهذا الأمر، ما يعني أن الجيش حول نفسه إلى خندق للإعلام، ويشتبّه بعض الصحفيين في أن السلطات الإسرائيلية تتعمد تحويل الاهتمام العالمي للبلدات الحدودية القريبة التي تعاني من قصف الصواريخ الفلسطينية.

فيما دعا النائب (غلعاد اردان) من حزب (الليكود) السلطات المختصة إلى منع التقاط بث قنوات فضائية عربية كالجزيرة، اتهمها بتحريض العرب ضد إسرائيل، وطلب من رئيس مجلس البث التلفزيوني بالكوابل والأقمار الصناعية العمل على منع التقاط قنوات عربية، لأنه لا يمكن السماح بالتقاط بث للعدو أثناء الحرب، خاصة قنوات تبث أكاذيب وأقوالاً تحريضية بهدف تحطيم معنويات المدنيين والجنود في الدولة.

كما تفرض السلطات الإسرائيلية رقابة مسبقة على بث التقارير المتعلقة بالعمليات العسكرية، وتمنع الصحفيين الإسرائيليين والأجانب من دخول قطاع غزة لتغطية العمليات هناك، وجرت العادة أن تجند إسرائيل لحروبها في قطاع غزة

ولم يعد سراً أن تأمر قيادة الجيش طوال الفترة الماضية بإجراء حملة شاملة لجمع معلومات استخبارية حول البنية التحتية للفصائل المسلحة في القطاع.

● خامساً - مسرح العمليات

على الصعيد الميداني، فإن إطلالة على المشهد الإسرائيلي تعطي القارئ صورة معبرة عن طبيعة تدرج الحملة العسكرية المرتقبة من مرحلة لأخرى، في ضوء عدم اتفاق المستويين السياسي والعسكري على تحديد الأهداف النهائية للحرب على غزة، واختلافهم في مواصفات ظروف إنهاء المعركة، والبطء الشديد في تنفيذ العمليات، مع محدودية الوقت المتاح قبل الانتخابات، وقبل أداء الرئيس الأميركي (باراك أوباما) في ولايته الثانية، وارتباك الجبهة الداخلية الإسرائيلية.

كما أن الأغلبية العظمى من الرأي العام الإسرائيلي في المناطق البعيدة عن غلاف غزة ستؤيد وتدعم بشدة العملية العسكرية، وهو أمر لا يستطيع قادة الحكومة التخلي عنه، لاسيما (نتنياهو) و(ليبرمان)، وتضييع فرصة استثماره في تعزيز شعبيتهما لمواجهة خصمهما (موفاز)، إلا إذا جرى ضغط عليهم من بلدات الغلاف المحاذية للقطاع.^(١٥)

مع العلم أن قادة بارزين في الجيش دعوا أكثر من مرة رئيس الوزراء ووزير الحرب إلى المصادقة على توسيع الحملة القادمة، تتضمن إدخال قوات احتياط كبيرة للقطاع، واحتلال أجزاء واسعة منه، للوصول إلى «وضع حسم»

تجاه حماس دون احتلال غزة، وعلى الرغم من أن توسيع الحملة سيجبي أثمناً من حياة جنود، ويوجب تمديد خدمة جنود الاحتياط، فإنها ستحل مشكلة الأمن في الجنوب سنوات عديدة، وإلا فستفوت فرصة تاريخية، على اعتبار أن انطلاق الحملة العسكرية القادمة ضد غزة في المرحلة الحالية سيؤدي إلى هدوء في جبهتها على مدى بضع سنين.^(١٦)

الغريب أن تأتي الدعوات السياسية الإسرائيلية المتكررة لتنفيذ عملية برية واسعة ضد غزة، على الرغم من فشل قوات الجيش طوال أيام الحرب السابقة على غزة، في التوغل إلى قلب المدينة وعدد من البلدات الصغيرة الأخرى، واكتفاء الجرافات الضخمة بالتقدم، تتبعها الدبابات والآليات المصفحة من ثلاثة محاور من أماكن مركزها في المنطقة الشمالية للقطاع، خصوصاً من بلدة بيت لاهيا عند الطرف الشمالي الغربي، والمنطقة الشرقية لمخيم جباليا شمال مدينة غزة، والمنطقة الشرقية للمدينة التي تضم حيي التفاح والشجاعية، والمنطقة الجنوبية، من حي الزيتون الذي يحتل مساحة واسعة من جنوبها.

ووصلت الدبابات المتوغلة من بيت لاهيا إلى طريق تربط حي التوام بمنطقة السودانية شمال مدينة غزة، ثم تقدمت لمنطقة أبراج الكرامة القريبة من التوام والسودانية، وهناك دارت اشتباكات عنيفة مع قوات الجيش التي استخدمت نيراناً وقصفاً غير مسبوق من البر والبحر، وبتدخل من الطائرات من طراز (أف ١٦) ومروحيات

(أباتشي)، وطائرات الاستطلاع دون طيار التي توجه القوات للأهداف، وقصفت على مدى أكثر من ٧ ساعات.

وبالتزامن مع هذا الهجوم، حاولت القوات من أماكن تمركزها في جبل الرئيس وحي التفاح شرق المدينة كسب مزيد من الأرض، إلا أنها جوبهت بمقاومة شرسة حالت بينها وبين الوصول إلى طريق صلاح الدين الطولية الرئيسية لإحكام الطوق من جهة الشرق على المدينة.

وفي الوقت نفسه، حاولت التقدم من أماكن تمركزها فيما كانت يوماً مستوطنة (نتساريم) والوصول إلى حي تل الهوى، بداية الكثافة السكانية في المدينة، وعمدت الجرافات الضخمة إلى هدم منازل واقتلاع أشجار وتجريف أرضٍ لشق طريقها، متجنباً السير على الطرقات الترابية الزراعية، خشية وجود عبوات ناسفة، وقد عمد الجنود آنذاك ممن وصلوا هذه المناطق لهدم جدران منازل الفلسطينيين، والانتقال من بيت لآخر خشية الخروج للشوارع الرئيسية والفرعية.

اليوم ما يرشح في الصحافة الإسرائيلية عن بعض المخططات العسكرية يشير إلى توجه مستقبلي لقيادة الجيش لوضع مدينة غزة في المواجهة القادمة بين فكّي «كماشة»، ولهذا الغرض أجرت القوات ما يمكن وصفه بأنه «بروفات» لاجتياحها لاحقاً، وحصر سكانها مع المقاتلين وسطها، وهو أمر تعمل بشكل حثيث على إتمامه إذا ما اندلعت الحرب، من خلال الضغط العسكري والقصف المكثف من ناحية، وحرب إعلامية ونفسية

متزامنة من جهة أخرى، بإلقاء آلاف المناشير يومياً من الطائرات لحض السكان على مغادرة أطراف المدينة إلى وسطها.

لكن الضباط الإسرائيليين يستذكرون أن المقاتلين الفلسطينيين قد لا يظهرون بالشكل الذي يتوقعونه، ولا يندفعون باتجاه القوات للمناطق المفتوحة ليتسنى «اصطيادهم» عن طريق الجو، كما يتخوفون من ملاحظة دائرة صنع القرار في تل أبيب لاتخاذ قرار حول استمرار أو وقف الحرب، مؤكدين أهمية اتخاذ قرار فوري: إما بوقف الحرب أو توسيعها، لأن إبقاء القوات في منتصف الطريق يعني تراجع زخم الحملة العسكرية، وانتقالها لمرحلة المرواحة في المكان التي تعتبر خطيرة على القوات الموجودة في محيط قطاع غزة، لأن ذلك يعني أن الجنود «بدؤوا يغرقون في المستنقع الغزي».

وفي مثل هذا الوضع، فإن المقاتلين الفلسطينيين سيكون لديهم الوقت الكافي لتخطيط هجمات على المواقع التي يوجد فيها الجنود، وأن الانتشار دون شن عمليات هجومية سيكون منوطاً بالتعرض لهجمات، وفقدان مزيد من الجنود، ولذلك يجب حسم الموقف بسرعة: إما باتجاه الانسحاب أو البقاء، مؤكدين أن «البقاء منوط بأثمان».

وبحسب ما يشار في وسائل الإعلام الإسرائيلية فإن الخطوات الحاصلة في أي عملية برية ضد غزة، ترمي في البدء إلى قضم المناطق المبنية التي تتمركز فيها بشكل أكبر خلايا المقاومة، وليس من المستبعد أن تكون الخطوات التي جرت في بعض المواجهات القصيرة خلال الأشهر الماضية، مجرد

محاولات لاكتشاف خطوط الدفاع الفلسطينية تمهيداً لخطوات لاحقة.

ومن المؤكد أن العمليات ترمي لتحقيق أهداف سيكولوجية واستخباراتية، فالجيش يبحث بجدية عن أسر واعتقال مقاومين عبر محاولة إجبارهم على الخروج من تحصيناتهم وملاجئهم، وقد أعد معسكرات اعتقال وطواقم محققين، فضلاً عن طواقم مصورين، فالأسرى في كل الأحوال نخر سواء في عمليات التبادل اللاحقة، أو في الحصول على معلومات ميدانية، أو حتى في إضعاف روح القتال لدى بقية المقاتلين.

وثبت أن هذا ليس فقط هدف الجيش الإسرائيلي، بل كان ولا يزال هدفاً مضاداً لدى المقاومة، التي قامت بمحاولات لاستدراج جنود بقصد أسرهم، واستخدامهم كأوراق تفاوضية، ولهذا يتحدث الإسرائيلي عن أنفاق وملاجئ أقامتها المقاومة، وتستغلها في المواجهة، وبين الوسائل التي جرى الحديث عنها قيام المقاومين بتلغيم منازل بأكملها وتفجيرها عند اقتراب الإسرائيليين منها، وهو ما فاجأ القوات وأربكها.

ومن الجائز أن هذا التقدير المستجد أضعف عزم إسرائيل على الاستمرار في أي معركة قادمة، وصولاً للمرحلة البرية منها، التي تعني إعادة احتلال قطاع غزة بأسره، فالعودة لذلك تعني للإسرائيليين مأزقاً، ليس فقط على صعيد الخسائر، وإنما على صعيد الفوضى التي ستدب فيه بعدها، ولن تسمح لأحد بإدارته، فإسرائيل العسكرية والسياسية لا ترى داعياً للملاحقة حماس والمقاومة في كل زقاق

ومخيم، وتعلم أن الدخول لغزة قد يعني عملياً إنهاء سلطة حماس، لكنه لا يعني انتهاء المقاومة.

وفي غمرة المواجهة الحالية، وفي استقراء لدراسة السلوك العسكري الإسرائيلي، يظهر جلياً أن الخطأ الميدانية قد تقوم على ثلاثة عناصر أساسية هي:

١. القوة الجوية الضاربة التي تقوم بقصف بنك من الأهداف، وتعتمد لإيقاع عدد كبير من الشهداء في صفوف المدنيين، للضغط على حماس، وتحميلها مسؤوليتهم كونها السلطة السياسية في القطاع، لكن القوة الجوية لا يمكنها أن تحسم معركة مهما كانت قدرتها، إذ لا بد من تدخل على الأرض مهما كان قليلاً وضعيفاً.
٢. القصف المدفعي الثقيل تمهيداً لدخول قوات برية من المشاة والمدرعات والدبابات الثقيلة.
٣. دخول القوات البرية في المعركة ليس بهدف احتلال غزة، حيث سينعكس ذلك سلباً على تحقيق أهدافها، بل لتقطيع القطاع إلى عدة محاور، والتعامل مع كل قطاع على حدة، لـ «تطهير» المناطق التي يتم الدخول إليها، خاصة من منصات الصواريخ وشبكات الأنفاق ومخازن الأسلحة، وتأمين هذه المناطق، ثم التوغل أكثر إلى حين «تطهيرها» كلياً، ومن ثم الانسحاب.

وفي الوقت نفسه، تترك إسرائيل تماماً أن استعمال الطيران بكثافة، قد ينجح في ضرب أهداف كثيرة عسكرية ومدنية، ويوقع الكثير من الضحايا، لكنه مقيد بأمرين أساسيين:

- أ. المعلومات المتوافرة لدى أجهزة

المخابرات حول المواقع ذات الأهمية الأمنية والعسكرية؛ لأن إسرائيل عانت من نقص في المعلومات.

ب. الطيران لا يحسم المعركة على الأرض، وقد اتضح خلال الحرب السابقة أن كثافة القصف الجوي لم تفلح في دفع المقاومة نحو الاستسلام.

٤. اجتياحات برية هامشية على أطراف المدن، لا تحقق هدف تغيير الوضع القائم في غزة، وسبق لها أن فشلت على الرغم من الخسائر الكبيرة التي أوقعتها في النفوس والممتلكات، ومن المحتمل أن تستعمل إسرائيل هذا التكتيك لاستكشاف قدرة المقاومة القتالية والتسليحية، في ضوء خوفها من أسلحة فتاكة قد تكون موجودة بيدها، ما يعني أن اجتياحات من هذا القبيل لا توقع سوى خسائر كبيرة في الجانب الفلسطيني.

٥. الاجتياح البري الشامل، ولهذا الخيار محاذيره الكثيرة، وهي:

أ- القدرة العسكرية التكتيكية لأي جيش نظامي في قطاع غزة ضعيفة، بسبب الازدحام السكني والسكاني، بينما القدرة التكتيكية للمقاومة عالية، والازدحام يعرقل حركة الجيش النظامي، بينما يساعد المقاوم على الكر والفر، هذا يعني أن خسائر الجيش ستكون مرتفعة، مما سيجلب استياءً عاماً لدى الإسرائيليين، وخسائر الفلسطينيين ستكون عالية

جداً، وستجلب سطوة الإعلام العالمي بسبب التقارير الإعلامية التي ستملاً الشاشات حول أشلاء الأطفال ونحيب النساء، وإسرائيل لا تريد هذه النتيجة، ولا تريد تلك.

ب- إسرائيل لا تأمن ما بحوزة المقاومة من أسلحة، فماذا لو تبين أن لديها أسلحة تفكك بالدبابات؟ ولو تبين أنها «مخدقة» جيداً، ولا تستطيع أن تخرج من الشرك؟ ما يعني توقع أن تكون الخسائر كبيرة، ومن المتوقع أن يقع جنود أسرى، وهنا ستقلب الطاولة على الجميع.

ت- اجتياح قطاع غزة لا يضمن لإسرائيل الهدوء، على الرغم من أنه يمكن من السيطرة على مسألة إطلاق الصواريخ، حيث بقيت إسرائيل قرابة ٤٠ عاماً، ولم تستطع القضاء على المقاومة، فهل ستمكن خلال عدة أشهر من الاحتلال؟ هي تعي تماماً أن المقاومة ليست مجرد عدد محدود من الأفراد، بل هي ممتدة في العمق السكاني.

ث- فيما إذا حصل الاجتياح وسقطت غزة، لمن ستسلم إسرائيل القطاع، وهل سيستطيع المستلم الجديد السيطرة على الأوضاع؟

ومع ذلك، فإن التقديرات المتداولة في المحافل العسكرية الإسرائيلية هي أن تضرب الطائرات الإسرائيلية مناطق مفتوحة على طول الحدود مع

غزة، كـ «تمشيط» للمنطقة من الأفخاخ والأنفاق، يسبق الدخول البري، وحينها يتركز النقاش في إسرائيل، حول العملية البرية، موعد تنفيذها، مدتها، عمقها، النتائج المرجوة منها.

مع العلم أن التقدم الإسرائيلي داخل قطاع غزة قد يعتمد بناءً على تجربة «الرصاص المصوب» على دخول ٣ محاور، في الشمال والوسط والجنوب، والتعامل مع كل محور بشكل منفصل على حدة، نظراً للأهداف المرسومة للتدخل:

١. فالمحور الشمالي يعدّ مكاناً ملائماً لانطلاق صواريخ المقاومة، وبالتالي يتم التعامل معه على أساس أنه منطقة عمليات مهمة، ويجب تدمير البنية التحتية التي يتم استخدامها لدعم إطلاق الصواريخ، على ألا يتم التوغّل كثيراً في هذا المحور، والبقاء في حدود منطقة بيت لاهيا، وبيت حانون بعيداً عن مخيم جباليا المكتظ بالسكان، حيث يقطنه ١١٧ ألف نسمة. كما أن التوغّل الإسرائيلي، سيضطرهم إلى دفع الكثير من الخسائر البشرية، نظراً لقدرة المقاومة التي تزيد قوة كلما كان قدر التدخل العسكري البري أكبر من ناحية العمق نحو الكثافة السكانية، وهذا المحور صعب جداً، والمقاومة امتلكت فيه خلال الحرب قدرة كبيرة على الاشتباك وإيقاع الخسائر بالعدو.

٢. محور الوسط عبر شرق غزة، محور مفرق الشهداء، وستستهدف إسرائيل من خلال التوغّل فيه فصل شمال غزة عن جنوبها، وقطع طرق الإمداد والتواصل، لكنها قد تقع

لاحقاً في مشكلة كيفية تأمين الإمداد لقواتها، في حال قامت بالتوغّل من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب في هذا المحور بشكل كامل.

٣. محور الجنوب، مطار غزة وفيلادلفيا، على الرغم من إشكالية الموقف المصري بعد الثورة، وهو محور إستراتيجي مهم للمقاومة، وسيسعى التوغّل الإسرائيلي البري عبره لتدمير قدرات المقاومة التكتيكية، وقطع طرق الإمداد والتمويل والتحصين، خاصة أنه يمكن تسميته محور الأنفاق والخنادق، بما لها من أهمية في تهريب الأسلحة والذخائر، واتضح للمقاومة خطورة التفريط به نظراً لأهميته البالغة حالياً ومستقبلاً أيضاً.

وبالتالي، سيسعى الجيش لتحقيق عدد من الأهداف ضمن إطار الحملة البرية العسكرية:

- منع إطلاق الصواريخ من قطاع غزة بعمق ١٥-٢٠ كم، خاصة شرق غزة على طول الشريط الممتد بمحاذاة إسرائيل، ويشمل هذا النطاق صواريخ القسام، ولكن يبقى بالإمكان إطلاق صواريخ «غراد» من الخلف التي تصل إلى عمق ٤٠-٦٠ كلم.

- القضاء على الأنفاق الموجودة جنوب القطاع، وعلى مخازن الذخيرة والأسلحة والصواريخ.

- السيطرة على المعابر وإقفالها، وبالتالي عزل المنطقة عن العالم ومنع الإمداد.

- تدمير البنية التحتية لحركات المقاومة، وللبيئة الحاضنة لها.

هنا تفيد العودة إلى حرب غزة ٢٠٠٨، في معرفة

كيف حققت إسرائيل بدايتها مفاجأة تكتيكية على حماس، فبعد خداع عسكري، لعملية بدأ تحضيرها منذ أكثر من ستة أشهر، كانت الحرب الجوية التي أُلقت خلالها ١٠٠ طائرة أكثر من ١٠٠ طن من المتفجرات في ٤ دقائق فقط على ٤٠ هدفاً، فما الذي هدفت إليه العملية الجوية؟

١. ضرب مراكز ثقل حركة حماس وهي: القيادة والسيطرة، وسائل الاتصال والشبكات،
٢. استهداف القيادات السياسية كما العسكرية، ضرب النواحي اللوجستية، وإحداث شلل إستراتيجي على صعيد القيادة.

ولا شك في أن إسرائيل ستخوض الحرب القادمة على غزة، وفي عقلها الباطن دروس حرب ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وتخوفاً من فشل متكرر، سيبدو واضحاً أنها لن تكتفي بالحرب الجوية، فلا يمكن الحسم من الجو، كما أن الأهداف الجوية المهمة قد تستنزف في الـ ٧٢ ساعة الأولى، مما قد يشعر إسرائيل بأنها ملزمة بشن حرب برية، فقط كي تستطيع قياس نجاحها العسكري، وبالتالي تحويله إلى نصر سياسي يُستغل في الساحة الداخلية الانتخابية، يضاف إلى ذلك أنها مُقيدة بعامل الوقت الذي يعمل عادة في حروب كهذه لمصلحة المقاومة. ولكن في اللحظة التي ستقع فيها المرحلة البرية، فإنها قد تأخذ الشكل الآتي:

أ- عزل قطاع غزة عن الخارج.

ب- استمرار القصف الجوي لأهداف جديدة، ما يتطلب استعلاماً تكتيكياً مستمراً دقيقاً وفورياً.

ت- تجنّب دخول المدن، وهذا ما يُظهره العامل الميداني من حشد القوى المدرعة شمال القطاع ووسطه وجنوبه.

ث- تقطيع القطاع إلى قطاعات غير مترابطة، والعمل مع كل قطاع على حدة.

ج- التركيز الكبير على مدينة غزة، حيث من المفترض وجود قيادات حماس الرئيسية، وهو ما دفع بالمراقبين العسكريين للتكهن بإمكانية أن يتكرّر ما حصل في بيروت مع ياسر عرفات؟

وفي قراءة تحليلية استباقية، يمكن القول إن نجاح العملية البرية أو فشلها يتعلّق بالأمور الآتية:

١. مدى سلامة قادة حماس بعد الغارات الجوية.

٢. مدى سرعة تقدّم الجيش الإسرائيلي داخل غزة.

٣. مدى سلامة المنظومة الدفاعية التي حضّرتها المقاومة بعد القصف الجوي، ومستوى المخزون اللوجستي من الصواريخ التي إذا ما استمرت بالانطلاق^(١٧).

لكن ذلك يبقى محظوراً إسرائيليّاً ثقيل العيار يتمثل باستعداد الفلسطينيين لقتال عصابات داخل منطقة مدنية بكل ما ينطوي عليه من: بيوت مفخخة، انتحاريين، صواريخ مضادة للدبابات، قناصة، عبوات على محاور الطرق، أنفاق مفخخة، وأنفاق هروب من خلية إقليمية واحدة لأخرى، مما يتطلب أن تستولي قوات الجيش على مناطق مسيطرة، وبيوت في أطراف الأهداف، لإتاحة المجال لتقدم

الدبابات والمجنزرات والجرافات، وتأخذ مواقعها في التمرس.

الخاتمة

أخيراً... فإن الاستعراض الميداني لعملية عسكرية إسرائيلية قادمة ضد غزة، أكثر من أي وقت مضى، لا ينفي وجود سيناريوهات وفرضيات يمكن اختتام الدراسة بها على النحو الآتي:

١. استمرار الوضع القائم، عبر القصف

الجوي، لأن ميزته «الإيجابية» تكمن في أن عدد الإصابات في صفوف الجيش يبقى أقل، أما سلبيته فهو لا يحسم المعركة، ولا يمكن إخضاع الفلسطينيين بهذا الأسلوب.

٢. توغلات برية محدودة، وميزته الإيجابية إظهار إسرائيل إصرارها على ضرب غزة، أما سلبيته، فهو أن عدد قتلاها سيكون أكبر.

٣. الخيار الذي لا يفضله الجيش، وهو اجتياح كامل لقطاع غزة، وعملياً إعادة احتلاله، لأنه سيؤدي لسقوط أعداد كبيرة وكثيرة من الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، واضطرار الاحتلال للتعامل مع الجمهور الفلسطيني الواسع يومياً.

٤. أفضل سيناريو من ناحية إسرائيل، ويقضى بالتوصل لاتفاق تهدئة بوساطة دولية، شرط أن تكون طويلة جداً.

٥. الأقل واقعية من ناحية إسرائيل، وهو الشروع بمفاوضات سياسية وأمنية

مع حركة حماس، لكن ذلك يتطلب منها تغييراً أساسياً في سياستها التي ترفض الاعتراف بالحركة.^(١٨)

إجمالاً؛ ستعتمد الخطة الإسرائيلية العسكرية القادمة على المفاجأة والسرعة، مما يستلزم من المقاومة الوقوف الدقيق على خطتها، والتفاصيل المتعلقة بها، حيث يسهل ذلك مواجهتها، سواء بشكل ميداني عسكري، أو بشكل سياسي في مرحلة لاحقة.

هوامش الدراسة

١. عدم الوقف! دوف فايسغلاس المستشار السياسي لـ«شارون»، يديعوت أحرانوت، ٢٨/١٢/٢٠١٠.
٢. الحرب في غزة والتطورات المحتملة وسبل النهاية، شلومو بروم، مركز الأمن القومي، ٢٩/١٠/٢٠١٢.
٣. الشرق الأوسط، ٤/١/٢٠١٢.
٤. القناة العبرية الثانية، ٢٢/١٠/٢٠١٢.
٥. صحيفة يديعوت أحرانوت، ٢٣/١٠/٢٠١٢.
٦. يديعوت أحرانوت، ١٥/١٠/٢٠١٢.
٧. مجلة بمحانيه العسكرية، ٢٣/٩/٢٠١٢.
٨. القناة العاشرة في التلفزيون الإسرائيلي، ١٨/١٠/٢٠١٢.
٩. في غزة لم تحدث حرب، رؤوفين بدهتسور، هارتس، ٢٦/١٠/٢٠١٢.
١٠. وكالة نوفوستي الروسية للأنباء، ٢٨/١٠/٢٠١٢.
١١. هارتس، ٢/٩/٢٠١٢.
١٢. معاريف، ٢٩/١٠/٢٠١٢.
١٣. يديعوت أحرانوت، ١٦/١٠/٢٠١٢.
١٤. القناة العبرية الأولى، ١١/١١/٢٠١٢.
١٥. تحولت البلدات الإسرائيلية جنوب إسرائيل إلى «مزار» للمرشحين للانتخابات للقيام بحملة انتخابية مجانية على وقع إطلاق الصواريخ عليها من قطاع غزة خلال الأيام الأخيرة.
١٦. الحرب على غزة، يديعوت، شمعون شيفر، ١١/١٠/٢٠١٢.
١٧. الجيوبوليتيك. والحرب على غزة، إلياس حنا، الشرق الأوسط، ٦/١/٢٠٠٩.
١٨. خيارات إسرائيل في غزة، يوسي ميلمان، هارتس، ٢/١١/٢٠١٢.

قراءة فنية في الانتخابات المحلية

ناصريف معلم*

أهالي الخليل وطولكرم وغزة وغيرها من البلدات والقرى؛ لأسباب لم يقتنع بها الناخب الفلسطيني على الرغم من تبريرات السياسيين. أما العاصمة المحتلة فبحكم الواقع الاحتلالي لم تجر فيها أي انتخابات محلية منذ احتلالها في الرابع من حزيران من العام ١٩٦٧.

أعتقد أن هناك أهميةً لطرح مجموعة من الأسئلة والإجابة عنها الآن لتطوير العملية الانتخابية والتعامل معها مستقبلاً كرافعة لبناء الدولة، فهل «التطبيع» و«التزمير» والتغني بحرية العملية الانتخابية للهيئات المحلية ونزاهتها وديمقراطيتها يعزز التمتع بالمواطنة، ويوسّع المشاركة التي لم تتعد ٥٤٪ من المسجلين؟ وهل التركيز على الجوانب المشرقة لهذه العملية يعمل

عُقدت المرحلة الأولى من الانتخابات المحلية بنجاح، حيث أجمع الكتاب والباحثون وكل من نجح وفشل فيها على أنها كانت انتخابات ديمقراطية نزيهة، أي أن هناك موافقةً ورضاً ممن ساهم وشارك فيها عن نتائجها، وهذا شيء مهم جداً لتوحيد الجبهة الداخلية وغياب أي نوع من الصراعات.

تُعتبر هذه الانتخابات أحد الاستحقاقات القانونية والدستورية للمواطن الفلسطيني، حيث حُرّم المواطن الفلسطيني من حقه في هذه العملية منذ حوالي أربع سنوات، حيث كان من المفترض أن تُعقد في ٢٢/١٢/٢٠٠٨، وهناك من حرموا من هذا الحق منذ العام ١٩٧٦ مثل

* مدير عام المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية في رام الله.

على تطوير أدائنا في المرحلة المقبلة التي من المفترض أن تنجز في الرابع والعشرين من الشهر الحالي؟ وهل حصر النقاش في احتساب المقاعد على الأسس الحزبية والفصائلية يجعل من هذه الانتخابات وتلك المتوقع عقدها تسهم في التعامل مع العملية الانتخابية كأداة وآلية كفاحية؟ وهل وعود المرشحين في برامجهم الانتخابية حقيقية، بمعنى فهمهم واستيعابهم لدور الهيئات المحلية ومهامها؟ وهل انتهى دور المواطن بعد عملية الاقتراع؟؟ وأخيراً هل هذه الانتخابات تساعد في إنهاء الانقسام بين رتني الوطن أم تزيد الفرقة؟ أعتقد أن هذه الأسئلة بحاجة الى إجابات من الجميع بدءاً بالمواطن الناخب، وانتهاءً بالقيادة. سأحاول في هذه القراءة وضع مجموعة من الملاحظات الفنية التي قد تساهم في العملية التقييمية للاستفادة من الدروس والعبر.

١. الانتخابات استحقاق وطني وقانوني

ودستوري: جاء في المادة ٩ من قانون الهيئات المحلية رقم ١ من العام ١٩٩٧ «مدة دورة المجلس المحلي أربع سنوات»، وجاء، أيضاً، في قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية رقم ١٠ من العام ٢٠٠٥ المادة رقم ٤ ما يلي: «تُجرى الانتخابات المحلية في جميع المجالس في يوم واحد كل أربع سنوات بقرار يصدر من مجلس الوزراء».

للأسف الشديد، لم يتم الالتزام لا بقانون الهيئات المحلية رقم ١ لعام ١٩٩٧ ولا بقانون انتخاب الهيئات المحلية رقم ١٠ لعام ٢٠٠٥،

بل تم اتخاذ أكثر من قرار بعقد الانتخابات منذ العام ٢٠١٠ ولم يتم احترام تلك القرارات، بل تم إلغاؤها أو تأجيلها لأربع مرات، وهي على التوالي ٢٢/١٢/٢٠٠٨ و ١٧/٧/٢٠١٠ و ٩/٧/٢٠١١ و ٢٢/١٠/٢٠١١، فالتأجيل كان سيّد الموقف خلال السنوات الأربع الماضية، ولم يقتصر الأمر على التأجيل، بل امتد إلى الاستمرار في خرق القوانين وآخرها عقد الانتخابات للمرحلة الثانية، والتي ستعقد في الرابع والعشرين من الشهر الحالي، أي بعد مرور ٣٥ يوماً على المرحلة الأولى، أي بعد خمسة أسابيع، مع العلم أن المادة رقم ٥ من قانون الانتخابات حددت تأجيل موعد الانتخابات في مجلس أو أكثر من المجالس المحلية بمدة لا تزيد على أربعة أسابيع، وهناك طبعاً الانتخابات في قطاع غزة والتي لا يعلم أحد موعد عقدها.

٢. نسبة المشاركة في الانتخابات:

أصبح واضحاً للجميع أن نسبة المشاركة كانت منخفضة (٥٤٪)، وهذا طبعاً له أسباب عديدة تم ذكرها ممن كتبوا في هذا الشأن، حيث تم التركيز على أن الأسباب المباشرة لانخفاض نسبة المشاركة كانت الجوع والفقر والبطالة، والانقسام السياسي، والتأجيلات السابقة التي أدت إلى عزوف المواطن عن المشاركة في عملية كانت لا تبدو جدية، وبالتالي لم يثق المواطن بقرارات مجلس الوزراء بتحديد مواعيد عقد الانتخابات.

أعتقد أن هناك أسباباً أخرى جوهرية لم يتطرق إليها السياسيون والباحثون، وعلى رأسها عدم معرفة الناخب وأعضاء الكتل التي خاضت هذه العملية بالميثاق الاجتماعي بين المواطن وهيئته المحلية والتي تم تحديدها في القانون رقم ١ من العام ١٩٩٧ والتي تتحدث عن دور الهيئات المحلية ومهامها، حيث تم حصرها في ٢٧ مهمة خدمتية تجعل المواطن يشعر بنوعية الخدمات التي تصون كرامته، وبالتالي تعزز صموده في وجه السياسات الإسرائيلية. إن نظرةً بسيطةً وتحليلًا علمياً لبرامج معظم الكتل الانتخابية يكشفان عن أن هناك غياباً لبنود هذه المادة، بل طغت على البرامج الشعارات السياسية والوطنية، أي أن البرامج لم تلامس واقع المواطنين وقضاياهم اليومية، وإن تطرقت البرامج إلى هذه القضايا المطالبية فإنها كانت تتميز بالعمومية وليس بالتخصص، ومثال ذلك تحدث القوائم عن بناء أو إنشاء حدائق عامة، إلا أنها لم تتحدث عن المكان أو الموقع باسمه! تحدثوا عن المجاري، إلا أنهم لم يحددوا زمناً معيناً لإنجازها، تحدثوا عن حل أزمة السير إلا أنهم لم يتحدثوا عن الآلية، هل هي جسر أم أنفاق أم تغيير مسارات. تحدثوا عن بناء المزيد من المدارس، إلا أنهم لم يتحدثوا عن مكان هذه المدارس ومتى ستبدأ المباشرة ببنائها. تحدثوا عن الملاعب للشباب إلا أنهم لم يحددوا مكانها وأنواعها، تحدثوا عن الأسواق والبساتين ولم

يتحدثوا عن البدائل. تحدثوا عن ثورات محلية خضراء ولم يتحدثوا عن الإمكانيات البشرية والمالية. أعتقد أن أعضاء الكتل وقعوا في خطأ إستراتيجي كبير، حيث قاموا بكتابة برامجهم الانتخابية في الغرف المغلقة، أي لم يقوموا بأي جلسات إصغاء للمواطنين في شوارعهم وحواراتهم ورياض أطفالهم ومدارس أبنائهم، ولم يلامسوا احتياجاتهم ومشاكلهم اليومية، فالمواطن بحاجة إلى الهيئة المحلية كل يوم، ليس كحاجته للحكومة الوطنية الذي قد يحتاجها مرة واحدة في العام. ولم أجد أي وعد أو أي بند في أي من البرامج يتحدث عن أهمية اللامركزية لا سيما أن المواد القانونية في قانون الهيئات المحلية تحدثت عن قوة المركزية ودور وزارة الحكم المحلي، وهذا خطأ إستراتيجي آخر وقعت فيه معظم الكتل الانتخابية، حيث لم تتعامل مع هذه الهيئات كحكومات محلية، فأصل الكلمة، وأصل التسمية ليس عربياً، بل أوروبي وهو local governments وليس هيئات أو سلطات محلية كما يحلو للكثير تسميتها.

٣. أما السبب الثالث الذي أدى إلى تراجع

المشاركة، فيتمثل في أن الكتل الانتخابية في حملاتها الدعائية قامت باستهداف كافة المواطنين، أعتقد أن هذا خطأ إستراتيجي ثالث، حيث من المفترض أن يقوم أصحاب الكتل بتصنيف الناخبين إلى ثلاثة أنواع: مناصرين، ومنافسين، ومترددین، فكان عليهم

أن يعملوا على توعية وتدريب المناصرين من أجل استهداف الناخبين المترددين، وليس المنافسين أو المناصرين! لذلك لاحظنا جميعاً أن الحملات الدعائية كانت ساخنة على مستوى المرشحين والعاملين في الحملات، ولم تصل هذه السخونة إلى قواعد المواطنين المترددين؛ ما عزز هذا التردد وأدى إلى العزوف عن المشاركة، فرأى المواطن العادي أن هذه العملية أو المعركة ليست معركته بل معركة بين مجموعات متنافسة هو ليس عنصراً مهماً فيها.

٤. أما السبب الرابع وراء عزوف المواطنين عن

المشاركة، فيرجع إلى قضاء السياسيين وقتاً طويلاً، بل طويلاً جداً في المفاوضات والتحالفات وتشكيل القوائم، فالأغلبية قامت بتسجيل قوائمها في الأيام أو اللحظات الأخيرة من إغلاق باب استقبال الطلبات، حيث اضطرت لجنة الانتخابات المركزية إلى اتخاذ قرار بتمديد فترة تسجيل القوائم. المشكلة هنا لا تكمن في الحوارات والمفاوضات، بل تكمن في أن الكتل الانتخابية والأحزاب السياسية والمؤسسات الأهلية لم تقم بأي جهد لدعوة المواطن الفلسطيني للتمتع بمواطنته، والذهاب إلى مراكز التسجيل، ليشترك في هذه الانتخابات خاصة من جيل الشباب، أعني لم يقم أحد بأي جهد للترويج للتسجيل، أي لم يقم أحد بالترويج لممارسة المواطنة، لذلك كان عدد غير المسجلين للانتخابات يزيد على

نصف مليون ناخب. هناك أسباب أخرى لتدني نسبة المشاركة مثل عدم مشاركة حركة حماس في هذه الانتخابات، والتدخل السياسي في تشكيل الكتل الائتلافية، حيث إن هناك أكثر من ١٨٠ محلية لم تجر فيها الانتخابات بسبب عدم وجود كتل منافسة، إضافة إلى موعد عقد الانتخابات في موسم الزيتون، وكذلك اختيار يوم السبت لعقدها، وهو يوم إجازة للمواطنين، فالمواطن الذي كان يقضي إجازته في محافظة أخرى، لم يقطع إجازته للرجوع إلى مكان تسجيله. أعتقد أن الانتخابات هذه لو عقدت بعد موسم الزيتون وفي وسط الأسبوع لزادت المشاركة ١٠٪ كحد أدنى.

● مشاركة المرأة

أكدت نتائج الانتخابات أن مشاركة المرأة في العملية الانتخابية خاصة في عملية الاقتراع كانت بمستوى مشاركة الرجال، إلا أن حصدها في المقاعد كان ضمن نظام (الكوتا) الذي اختزل حجمها بـ ٣ مقاعد في الحد الأقصى في المجالس التي يصل عدد أعضائها إلى ١٥ عضواً. هذا لا يتحمل مسؤوليته القانون ولجنة الانتخابات المركزية فقط، بل أيضاً الأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني والنشطاء خاصة العلمانيين. لقد جاء موقع المرأة في أغلب الكتل في الموقع رقم (٥) كما حدد في القانون، أي أن تسكينها في رقم (٦) غير قانوني، وتسكينها في رقم

(٤) أو (٣) أو (٢) أو (١) قانوني، الغريب في الأمر أن الأحزاب السياسية لم تلتزم في كافة المحليات بميثاق الشرف الصادر عن طاقم شؤون المرأة عبر وضعها في رقم (٣)، ولم تلتزم الأحزاب السياسية بوثيقة الفريق الوطني لتغيير قانون الانتخابات عام ٢٠٠٣ حيث تم بموجبه إعطاء المرأة ٣٠٪ من المقاعد.

● مشاركة الشباب

تحدثنا عن عملية التسجيل والتي كانت بالأساس تستهدف الشباب، إلا أنه كان هناك غياب كبير لدعوة الشباب للذهاب إلى مراكز التسجيل، هذا عكس نفسه، أيضاً، على أعضاء القوائم والتي في معظمها وضعت الشباب في مواقع غير مضمونة في الكتل، أي تم استغلالهم كمكياج لتجميل الكتل، وليس ترجمةً للشعارات التي تدعم الشباب في ظل الربيع الشبابي العربي.

● (سانت لوغي) وتوزيع المقاعد

بما أن قانون الانتخابات المحلية استند إلى التمثيل النسبي، فقد كانت هناك حاجة موضوعية لتبني طريقة لاحتساب المقاعد وتوزيعها، المشكلة كانت في عدم معرفة الكثير من المرشحين بألية احتساب المقاعد.

لقد استقبل أعضاء اللجنة التوجيهية للجنة الأهلية لرقابة الانتخابات أكثر من ١٥٠ مكالمةً هاتفيةً من أعضاء الكتل لمساعدتهم في احتساب المقاعد حسب طريقة (سانت

لوغي)، هذا أيضاً يعني أنه لم تتم مراجعة قانون انتخابات الهيئات المحلية، حيث احتوت المادة ٥٢ منه والتي جاءت بعنوان "توزيع المقاعد طبقاً لقانون (سانت لوغي)" على ٨ نقاط تتحدث بالتفصيل المريح عن طريقة الاحتساب، والذي زاد الطين بلة عدم معرفة عاملين في لجنة الانتخابات المركزية بعملية الاحتساب، ومثال ذلك أن قائمتين في قرية كفر عين حصلتا على الأصوات نفسها (١٢٦) صوتاً لكل منهما، وعند صدور النتائج غير الرسمية قام أحد موظفي لجنة الانتخابات المركزية بإصدار فتوى مفادها أن إحدى الكتلتين تحصل على مقعدين، والأخرى على مقعد واحد. أدى ذلك إلى بلبلة كبيرة في القرية خلال ليلة الفرز وصباح اليوم التالي حتى استطاعت اللجنة الأهلية لرقابة الانتخابات متابعة الموضوع بمساعدة أهالي كفر عين لإعادة النظر بالفتوى، وعمل طريقة القرعة على المقعد الثاني وتداوله بين الكتلتين.

● الرقابة على الانتخابات

هناك أنظمة وأعراف دولية ذات علاقة بعملية الرقابة على العملية الانتخابية، والرقابة على الانتخابات لا تعني فقط رقابة الحملة الانتخابية، وعملية الاقتراع وفرز الأصوات فقط، بل تعني رقابة شاملة على العملية الانتخابية بمراحلها الثلاث والعشرين، من يوم ١٠/٧/٢٠١٢ أي تاريخ إصدار قرار مجلس الوزراء لغاية

٢٠١٢/١١/٥ أي اليوم الأخير من البت في الطعون من قبل المحكمة، حيث هناك فترة زمنية مدتها ١١٩ يوماً، إلا أن لجنة الانتخابات المركزية لم تؤكد أهمية عملية الرقابة خلال هذه الفترة الزمنية الطويلة، وللأسف لم تهتم الأحزاب السياسية والمؤسسات الأهلية بأهمية تقديم طلبات مراقبيها بوقت مبكر لرقابة المراحل العشرين التي تسبق يوم الاقتراع والفرز، فالاهتمام كان ينصب فقط على رقابة الحملة وعملياتي الاقتراع والفرز، فالعدد الأكبر من بطاقات لجنة الانتخابات المركزية تم إصدارها قبل بضعة أيام من الحملة الانتخابية، والجزء الآخر كان قبل يوم الاقتراع.

لم يكن هذا التلكؤ فقط من أخطاء لجنة الانتخابات المركزية التي نحترم مهنتها ومهنية العاملين فيها، بل كان هناك نقص في بعض التعليمات المهمة جداً، وأولها أن بطاقات لجنة الانتخابات المركزية للمراقبين المحليين لم تكن مختومة بختم اللجنة، ولم يكن لدى مدراء مراكز الاقتراع علم بأنها ليست مختومة، ومثال ذلك مديرة المركز الانتخابي في مدرسة بنات الزبادة الثانوية في بلدة الزبادة التي منعت المراقبين المحليين من الدخول إلى الحجرة الانتخابية مدة ساعتين لأن بطاقاتهم غير مختومة، مما اضطررنا للاتصال مع كبار موظفي اللجنة في رام الله لإصدار تعليماتهم بهذا الخصوص، إلا أننا فوجئنا بأن الاتصال فقط تم بمديرة مركز مدرسة بنات الزبادة، حيث توالى اتصالات

المراقبين من عدة مراكز، حيث منعوا من الدخول ومثال ذلك مدرسة عمر بن الخطاب في المخفية في نابلس، وغيرها من المراكز الأخرى. لا بد في هذا المجال من لفت الانتباه إلى إشارة الـ X المفترض أن توضع داخل المربع لاختيار الكتلة المرشحة، هذه مشكلة قديمة حديثة حيث واجهناها في كافة الانتخابات الماضية، فبعض المواطنين ما زالوا يضعون إشارة √ في المربع للقائمة المفضلة، مع العلم أن ذلك واضح في القانون وفي تعليمات لجنة الانتخابات المركزية، إلا أن بعض المؤسسات الأهلية في ترويجها لأهمية المشاركة، وبعض الكتل الانتخابية استعملت إشارة √ (الأسماء محفوظة لدي) مما زاد في إرباك الناخبين لاسيما أن الرمز √ في ثقافتنا يعني «الصح أو التأييد أو الموافقة»، وهذا يؤثر على مصداقية العملية الانتخابية، ومثال ذلك أن السبب الرئيس لاعتراض إحدى الكتل في بيت لحم ووصولها إلى المحكمة يوم الثلاثاء ٢٠١٢/١١/٦ هو عملية احتساب أو عدم احتساب الرمز √.

● تشكيل المجالس المحلية بعد النتائج:

واجهت وما زالت المجالس المحلية المنتخبة معضلة رئيس الهيئة المحلية في المحليات التي لم تصل أي من كتلتها إلى حسم عملية اختيار الرئيس وهي (نصف +). نقاشات ومفاوضات، وتحالفات الصباح تفشل في المساء، والنقاش خلال هذه المفاوضات يتمحور حول اللون السياسي لرئيس الهيئة المحلية، أي أن الحوارات لتشكيل وتوزيع المهام داخل المجلس المحلي

تستند إلى الأسس السياسية، وليس إلى أساس برامجي مع أن الميثاق الاجتماعي الذي تطرقنا إليه يتحدث عن مجالس خدماتية وليس مجالس سياسية، وكان هذا، أيضاً، واضحاً في قرار المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية الذي صدر في ٢٠٠٩/١٢/١٦ حيث تم تأجيل الانتخابات الرئاسية والتشريعية إلى حين إنجاز المصالحة وذلك لأن طابعها سياسي، وتقرر في الاجتماع نفسه إجراء الانتخابات المحلية لأنها ذات طابع خدماتي. فالمفترض أن يكون أساس توزيع مهام المجالس على أساس برامجي، أي إقرار القضايا البرامجية التي أجمعت عليها الكتل في برامجها الانتخابية وخوض نقاشات ومفاوضات حول الأولويات. أعتقد أن هذه المعضلة ستتسبب في صراعات وإشكاليات وتأجيلات نحن في غنى عنها، لذلك على القيادة السياسية اتخاذ قرارات بإجراء تعديلات على قانون رقم ١٠ من العام ٢٠٠٥ بحيث يتم انتخاب رئيس الهيئة المحلية انتخاباً مباشراً من قبل الناخبين لضمان وحدة المجالس المنتخبة وعملها.

● مطلوب تعديلات جوهرية في قانون الهيئات المحلية

أعتقد أنه لا حلول للمعضلات التي تواجهها الهيئات المحلية في تقديم الخدمات المميزة لمواطنيها دون تعديل القانون بهدف إيجاد جسم تشريعي وسطي بين المواطنين وهيئتهم المحلية للقيام بحمل هموم المواطنين ومساءلة الهيئة

المحلية. والغريب في الأمر أن الجميع يعيش الفجوة الكبيرة بين الهيئة المحلية والمواطنين، وأن العلاقة بين الطرفين تأخذ الطابع الشخصي لحل المعضلات. والغريب، أيضاً، أننا على المستوى الوطني لدينا المجلس التشريعي الذي يحاسب الحكومة ويسائلها، وفي الأحزاب السياسية هناك اللجان المركزية التي تسائل المكتب السياسي وتحاسبه، وهناك في مؤسساتنا الأهلية الهيئات العامة التي تسائل مجلس الإدارة وتحاسبه.

فمجلس الإدارة في المؤسسة الأهلية هو من يمثل الحكومة، والهيئة العامة هي من تمثل البرلمان، والمكتب السياسي في الحزب السياسي هو من يمثل الحكومة، واللجان المركزية هي من تمثل البرلمان، السؤال المطروح الآن: لماذا يغيب قانون الهيئات المحلية الفلسطيني مثل هذا الجسم الذي عليه مساءلة ومحاسبة مجلس الهيئة المحلية الذي يمثل الحكومة المحلية؟ أعتقد أننا جزء من المحيط العربي تاريخياً الذي يواجه الديمقراطية الحقيقية، فالديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية تتحققان في فترة لاحقة ما بعد تحقيق الديمقراطية المشاركة والتي تخلق وتنمو وتترعرع على المستوى المحلي، فإنجازها أي الديمقراطية المشاركة على المستوى المحلي تتدرج لتلد الديمقراطيتين السياسية والأخرى الاجتماعية، وهاتان الديمقراطيتان تتعارضان مع مصالح الأنظمة السياسية غير الديمقراطية في العالم العربي، وبما أننا كفلسطينيين نختلف، أو علينا أن نختلف، فمن المفترض أن نقوم

بإجراءات قانونية تضمن الديمقراطية المشاركة لتأكيد اختلافنا عن دول الجوار غير الديمقراطية.

● الخروق التي تم تسجيلها خلال عمليتي الاقتراع والفرز:

كُتِبَ الكثير من التقارير حول الخروق، إلا أن تقرير اللجنة الأهلية للرقابة على الانتخابات كان الأكثر دقةً في هذا المجال، حيث سجل متطوعو اللجنة الملاحظات الآتية:

١. استمرار مظاهر الدعاية الانتخابية خارج معظم مراكز الاقتراع في المناطق الـ (٩١).

٢. وجود مظاهر دعائية انتخابية داخل مراكز

اقتراع رصدها المراقبون في كل من مدارس بيت أمر وبيت جالا.

٣. لوحظ تدخل رجال الأمن بزي مدني في مراكز اقتراع في عدة مناطق.

٤. لوحظ تفاوت في قدرات المشرفين على مراكز الاقتراع، حيث تفاوتت القدرات بين متمكن بشكل كامل وغير متمكن بشكل كامل.

وعلى الرغم من هذه الخروق التي حصلت هنا وهناك، فإنها لا ترتقي إلى التأثير على نتائج الانتخابات، وهذا ما أكدته اللجنة الأهلية للرقابة على الانتخابات في تقريرها المتعلق بالعملية الانتخابية.

الانتخابات والانتقال من الحالة الشاذة إلى الحالة الطبيعية

مهند عبدالحميد*

الريف في الانتخابات ناهزت ٧٥٪ بحسب لجنة الانتخابات المركزية. شكّل زهاب أكثرية المواطنين إلى صناديق الاقتراع، أو موافقتهم على مجالس جديدة بالتراضي والتزكية اختراقاً لحالة الشلل والجمود القاتلة الناجمة عن الانقسام، تلك الحالة التي عطّلت الديمقراطية الفلسطينية - على الرغم من علاقتها - فترةً طويلةً، وهددت باستمرار التعطيل إلى أمد غير محدود، وما يعنيه التعطيل المفتوح من تحويل الاحتكام إلى المواطنين كمرجعية، إلى فرض سلطة الأمر الواقع، والتوجه إلى تعزيز الديمقراطية والانتقال السلمي للسلطة المحلية والوطنية، إلى استفراد الحزب الواحد بالسلطات المحلية والوطنية على غرار السلطات الشمولية.

في يوم السبت الموافق ٢٠ تشرين الأول ٢٠١٢، أجريت الانتخابات البلدية في ٩٣ هيئةً موزعةً على مدن الضفة الغربية وقراها ومخيماتها، في أول اقتراع فلسطيني منذ الانتخابات التشريعية في العام ٢٠٠٦. كانت نسبة الاقتراع ٥٤,٨٪، وهي نسبة لا تقلل من شأن النجاح الذي تحقق. فهذه نسبة معقولة في ظل الأزمة الاقتصادية والانسداد السياسي، وفي ظل فشل المصالحة والوحدة الوطنية. وإذا ما أخذت في الاعتبار الهيئات التي فازت مجالسها بالتزكية وهي ١٨٠ هيئةً معظمها في الريف، فإن النسبة سترتفع، وخاصة أن نسبة مشاركة

* كاتب رأي.

الوطني؟ لماذا حرصت وحرصت حركة حماس على تعطيل المصالحة والوحدة التي اتخذت من الانتخابات أداة ووسيلة لتحقيقها؟ على الرغم من أن اتفاق الدوحة ينص على حكومة انتقالية تحضر للانتخابات، ومن قبله اتفاق القاهرة الذي ينص على الذهاب إلى الانتخابات، وهذا هو رأي التنظيمات بمختلف اتجاهاتها السياسية، والأهم هذا هو رأي أكثرية الشعب بحسب استطلاعات الرأي، ورأي أكثرية الشعب التي استجابت للانتخابات البلدية في الضفة الغربية. وبالمقارنة فقد جرت الانتخابات في دولة الاحتلال ثلاث مرات، وتجري انتخابات ديمقراطية في مصر وليبيا وتونس، في الوقت الذي توقفت فيه الانتخابات الفلسطينية ويصار إلى إغلاق الطريق أمام أي محاولة لاستئنافها.

لقد جرى تأجيل الانتخابات المحلية المستحقة مرتين من أجل إعطاء فرصة للمصالحة وإرضاء «حماس»، وكان يمكن تأجيلها لبعض الوقت طالما أن التحضير للانتخابات في كل الحلقات يتواصل ويقترّب من البداية السعيدة. غير أن تعطيل حركة حماس عمل لجنة الانتخابات المركزية في قطاع غزة، وتعطيل العمل باتفاق الدوحة إلى أجل غير معلوم، قوّض عملية المصالحة، وأعاد المساعي إلى المربع الأول، وفوق ذلك ظننت حركة حماس أنها تملك «حق النقض» في تعطيل الانتخابات، على الرغم من انتهاء ولاية المجلس التشريعي ومؤسسة الرئاسة والمجالس المحلية، وأرادت الاستمرار

السعي الإسرائيلي المحموم إلى فرض حل الفصل العنصري (الأبرتهيد) على الشعب الفلسطيني، المترافق مع سلب الأرض واستيطانها وتدمير منهجي لمقومات الدولة الفلسطينية من قبل سلطات الاحتلال، كان يستدعي إعادة ترتيب البيت الداخلي الفلسطيني وتقويته وتحسينه كي يستطيع الصمود والمواجهة لإفشال الحل العنصري.

وفي وضع شائك كهذا، لن يستطيع الشعب الفلسطيني وحركته السياسية القيام بهذه المهمة من دون استعادة الديمقراطية، الديمقراطية باعتبارها الأداة الوحيدة القادرة على تحويل الهياكل القديمة إلى هياكل جديدة، والقادرة على تعديل البنية الشائخة. إن تعطيل الديمقراطية يعني إقصاء الشعب عن المشاركة وحرمانه من هذا الحق المنصوص عليه في النظام الأساسي، واستفراد القوى السياسية بالقرار من دون حسيب أو رقيب. وكان لتعطيل الديمقراطية نتائج سلبية خطيرة كخلخلة الوحدة والتماسك الوطني والاجتماعي، واستبدال الهوية الوطنية الجامعة بهويات فرعية كالعائلة والعشيرة والطائفة والجهة، وتغليب المصالح الفئوية والفردية على المصالح المشتركة والوطنية العليا.

السؤال المحير، لماذا لم تشارك حركة حماس في الانتخابات؟ لماذا أوقفت عمل لجنة الانتخابات المركزية ومنعتها من استكمال القيود في قطاع غزة تحضيراً للانتخابات المحلية والتشريعية ومعهما انتخابات المجلس

إلى الخلاف السياسي مع «فتح»، فإن فشل المفاوضات وامتناع قيادة المنظمة عن الذهاب إلى المفاوضات ما لم تتوقف سلطات الاحتلال الإسرائيلي عن الاستيطان وما لم يتم الاتفاق على حدود الدولة الفلسطينية، يشكل نقطة التقاء مهمة جداً لرأب الصدع وتوحيد الجهود ضد الاستباحة الإسرائيلية للأرض والحقوق الفلسطينية على حد سواء. كما أن طرح قضية إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة للبت بها من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة كبديل للمفاوضات الفاشلة وبديل للانحياز الأمريكي للسياسة الإسرائيلية، يشكل نقطة التقاء بين المنظمة وحركة حماس بالمقياس الوطني. خلافاً لذلك، ابتعدت «حماس» سياسياً ووطنياً - مثل ما ابتعدت ديمقراطياً - في تأكيد إضافي على فصل مشروعها الخاص عن المشروع الوطني المشترك. سلسلة الإجراءات الإدارية والقانونية التي تعمق الانقسام، وتستهدف تثبيت سلطة «حماس» المنفردة على قطاع غزة إلى ما لا نهاية تؤكد ذلك، ولا يغير من هذا الأمر اتهام الآخرين برفض المصالحة وتعزيز الانقسام.

إن نجاح الانتخابات في الضفة الغربية لا يعزز الانقسام، بل يشجع على فتح الانسداد أمام إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية في الضفة والقطاع، وإنهاء عهد طويل من الجمود وتعطيل الديمقراطية. إرادة الشعب هي الكفيلة بتذليل العقبات وممارسة الضغط على الأطراف المعطلة.

في تعطيلها، من خلال وضع أسبقية للمصالحة على الانتخابات، في الوقت الذي تقوم فيه بتعطيل المصالحة، وتثبيت الوضع على ما هو عليه، وكأنها أرادت الانتخابات لمرة واحدة.

الانتخابات المحلية بحسب سامي أبوزهري الناطق باسم حركة حماس: «غير شرعية على الإطلاق ولا توجد لها أي قيمة سياسية، لأن هناك مقاطعة من كبرى الحركات السياسية الفلسطينية». التصريح يفسر منطق المقاطعة. إذا كانت «حماس» تعتقد أنها لا تزال تملك الأكثرية، فلماذا لا تدخل الانتخابات وتجند شرعيتها بل وتنقل نفوذها إلى الرئاسة والمجلس الوطني إضافة للمجلس التشريعي. لا يوجد ما يبرر امتناع «حماس» عن دخول الانتخابات غير خشيتها من التراجع. ما يؤكد ذلك هو الفارق في نسبة التصويت بين الانتخابات المحلية السابقة التي شاركت فيها «حماس» والانتخابات المحلية الراهنة الذي لا يصل إلى ٢٠٪. فإذا احتسبنا كل الفارق في النسبة للجمهور المؤيد لحركة حماس، مع العلم أن هناك فئات تقاطع الانتخابات لاعتبارات فقدان الثقة ولأسباب سياسية وغير سياسية، فإن النتيجة تشير إلى تراجع نفوذ حركة حماس إلى المستوى الذي يتبدى في استطلاعات الرأي أقل من ٢٠٪. وهذا هو السبب الحقيقي وراء امتناع الحركة عن دخول الانتخابات المحلية والتشريعية. وإذا كان امتناع حركة حماس عن المشاركة في الانتخابات يعود

قطاع غزة والحراك الإقليمي: محاولات لكسر الحصار أم لاستدامة الانقسام؟

كمال أبو شاويش *

السلام، وإعادة رسم خارطة المنطقة بعد ثورات الربيع العربي. فكيف يمكن فهم زيارة أمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني إلى غزة وتحليلها؟ وهل ستؤثر على جهود المصالحة الفلسطينية المتعثرة أصلاً؟ وهل تسعى «مصر الجديدة» إلى تمكين حكومة حماس في غزة على حساب منظمة التحرير والسلطة الوطنية الفلسطينية في رام الله؟

«مصر الجديدة» وغزة.. بين المصلحة الحزبية والمصلحة القومية

لا شك في أن ما شهدته المنطقة العربية من تحولات سياسية في ظل الربيع العربي، الذي دشّن صعوداً صاروخياً لتيارات الإسلام السياسي إلى سدة الحكم في أكثر من بلد عربي،

لا شك في أن تطورات الشهور الثلاثة الأخيرة قد حملت معها الكثير من التطورات السياسية الرامية لإعادة رسم المشهد الفلسطيني وفق قواعد اللاعبين الإقليميين القدامى منهم والجدد. فقد شهد قطاع غزة حراكاً سياسياً فاعلاً يستهدف - حسب ما هو مُعلن - كسر الحصار عن قطاع غزة وإعادة إعمار ما هدمته آلة الحرب الإسرائيلية. لكنه في الوقت نفسه يثير العديد من الأسئلة والمخاوف، ليس فقط على مستقبل المصالحة الفلسطينية - التي أصبحت أبعد من أي وقت مضى - بل وأيضاً على القضية الفلسطينية برمتها؛ في ظل التعنت الإسرائيلي وتوقف عملية

* باحث في الشؤون السياسية.

سوف يصاحبها، بالتأكيد، منطق جديد للسياسة الخارجية في تلك البلدان عموماً، ومصر على وجه الخصوص. فقد تعددت الزيارات واللقاءات التي جمعت قيادات من حركة حماس مع المسؤولين المصريين، بعد وصول الدكتور محمد مرسي إلى مقعد الرئاسة، ركزوا فيها على القضايا المتعلقة بقطاع غزة، في توجه يعكس رغبة حركة حماس في استثمار وجود مرسي على كرسي الرئاسة في مصر كي يساعدها على رفع الحصار عن قطاع غزة وإعلانه محرراً. هذا فضلاً عن التنسيق والتعاون الأمني المكثف والمباشر بين أجهزة الأمن المصرية وأجهزة حماس الأمنية، في أعقاب العملية الإجرامية التي استهدفت الجنود المصريين في رفح خلال شهر رمضان الماضي. كما وتساعد الحديث، في الآونة الأخيرة، عن نية القيادة المصرية الجديدة إنشاء منطقة تجارة حرة تربط بين قطاع غزة وجمهورية مصر العربية، بهدف كسر الحصار المفروض على قطاع غزة (كما هو معلن). وعلى الرغم مما قد تحمله هذه الخطوة من مشاعر «نبيلة» للتعاقد والتضامن مع الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، فإن هناك العديد من التساؤلات والهواجس التي تدعو ليس فقط للقلق، بل وإعادة طرح المخاوف التي تمس وحدة الوطن «فلسطين» جغرافياً وسياسياً.

وهنا تتمثل المخاوف والمهددات التي تمس مستقبل القضية الوطنية الفلسطينية، والتي تتجسد في سلخ قطاع غزة عن واقعه الفلسطيني، وقذفه في وجه مصر، وبالتالي تكريس الانقسام

الجغرافي والديمقراطي أكثر فأكثر بعد أن تجذر الانقسام السياسي؛ وهنا يمكن رصد بعض من هذه التخوفات:

- فهذه الخطوة الإستراتيجية - على الرغم مما تحمله من نوايا حسنة تجاه الشعب الفلسطيني «المحاصر» - سوف تكرس حالة من الاستقلال النسبي لقطاع غزة عن فلسطين الوطن، وتحويل قطاع غزة إلى دويلة/إمارة متكاملة الأركان (أرض، وشعب، وحكومة تبحث لها عن اعتراف عربي وإقليمي).

- وأكثر من ذلك، فإن مشروع «شارون» (الانسحاب أحادي الجانب من قطاع غزة) يصبح أكثر واقعية الآن، حيث إن انفتاح غزة على سيناء سيوفر الذريعة والمبرر للاحتلال الإسرائيلي لقطع أي صلة له بقطاع غزة، واستمرار إغلاق المعابر التي تصل قطاع غزة بفلسطين (القدس والضفة والخط الأخضر)، في ظل أن إسرائيل ألغت القسم الخاص بمرور البضائع من معبر بيت حانون «إيريز» بعد أشهر معدودة من اندلاع الانتفاضة عام ٢٠٠٠. وفي ٢٠٠٧ جرى تقليص العمل بمعبر المنطار، ثم قررت سلطات الاحتلال إغلاقه بشكل نهائي. وكان ذلك لاحقاً لإغلاق كل من معبر «صوفا» جنوب شرقي القطاع في (٢٠٠٨/٩/١٢) ومعبر الشجاعية «نحال عوز» الذي كان مخصصاً لتزويد القطاع بمشتقات الوقود في (٢٠١٠/١/١). وتأتي

هذه التطورات ضمن إطار ممنهج لحصر حركة تداول السلع في معبر وحيد، وهو معبر كرم أبو سالم (كيرم شالوم). والمحصلة العملية لكل ذلك هي محاولة دفع الأمور نحو الانفجار، حيث الجانب الآخر من الحدود، أي الحدود المصرية، وبالتالي تحلل إسرائيل من مسؤولياتها القانونية والإنسانية كدولة احتلال.

وبعيداً عن عقلية المؤامرة، فإن الخوف هنا مشروع ومبرر من خطوة إنشاء المنطقة التجارية الحرة أو أي خطوة أخرى مشابهة، في ظل حالة الانقسام الفلسطيني الداخلي، لأنها قد تحمل في طياتها بذور التجزئة، وهذا ليس من باب المبالغات أو رغبة في استمرار الحصار، كما تحاول بعض الدوائر في «حماس» ترويجه، بقدر ما هو دعوة لـ «قوننة» و«شرعنة» أي إجراءات ذات طابع سيادي هدفها تسهيل حياة المواطنين الفلسطينيين. فلماذا لم تُدع وتُشارك رئاسة السلطة الوطنية الفلسطينية ومنظمة التحرير ولم تكن حاضرة في هذه الخطوة المهمة؟ ولماذا لم تبدأ القيادة المصرية «الجديدة» بملف إنجاز المصالحة والضغط على طرفي الانقسام لإنهاء فوراً، وتشكيل حكومة وحدة وطنية متوافق عليها، ومن ثم تتم دراسة الإجراءات والتدابير والتسهيلات التجارية والاقتصادية الأخرى، بحيث يكون الاتفاق مع قيادة فلسطينية موحدة تمثل كل الشعب

الفلسطيني؟ ويكون الدعم المصري مشروطاً بإنجاز المصالحة أولاً، كأحد أدوات الضغط المصري على الفصائل الفلسطينية.

ثم هل لنا أن نتساءل: لماذا تم تعطيل إجراءات المصالحة أصلاً بعد أن تم التوقيع على اتفاق القاهرة في ٤ أيار ٢٠١١م، وبعدها اتفاق الدوحة في بداية العام ٢٠١٢م؟ وهل يُعزى هذا التباطؤ والتلكؤ إلى فوز الإخوان المسلمين بأغلبية مقاعد البرلمان المصري بغرفتيه، وانتظاراً لما سوف تسفر عنه نتائج العملية السياسية وانتخابات الرئاسة في مصر، وبعدها يتم تحديد موقف واضح من المصالحة أو إعادة جدولتها بناء على أسس جديدة حسب موازين القوى، ويبدو أن هذا ما تحقق بعد وصول محمد مرسي لرئاسة الجمهورية.

مشكورة مصر وحكومتها الجديدة إذ هي مهتمة، رغم همومها الداخلية، بتوفير حلول لمشكلاتنا (الاقتصادية والإنسانية) في قطاع غزة؛ فنحن بحاجة لحل المشكلة المزمنة التي اسمها «الكهرباء»، وتوفير حاجة قطاع غزة من المحروقات، والمواد التموينية الأساسية بتعرفة جمركية تتناسب والأوضاع الاقتصادية المتردية التي يعيشها أهل قطاع غزة، وبحاجة لتسهيل السفر والانتقال من وإلى قطاع غزة عبر معبر رفح بطريقة آدمية، بعيداً عن طواير الانتظار الطويل والترحيلات المهينة عبر مطار القاهر. كما أننا بحاجة لتوفير سبل العلاج الميسر في المستشفيات المصرية، بعد أن

أصبح العلاج في داخل إسرائيل يمثل عبئاً وكلفةً هائلةً على كاهل المرضى من أبناء غزة والسلطة معاً، وافتح أبواب الجامعات المصرية لطلبة قطاع غزة ومعاملتهم كالطلبة المصريين، كما كانت عليه الأحوال خلال عهود سابقة... .

مصر.. تغيير الساسة وتحولات السياسة

نحن بحاجة، إذن، لتغيير العديد من السياسات المصرية التي تمس الحياة اليومية لأهل قطاع غزة والفلسطينيين عموماً، دون أن تمس تلك السياسات وحدة الأرض ووحدة «التمثيل السياسي» للشعب الفلسطيني. كما أننا بحاجة ماسة لجهود الرئيس والقيادة المصرية المنتخبة للتدخل القوي والمؤثر لإتمام المصالحة الفلسطينية، وإنهاء حالة الانقسام السياسي بين شقي الوطن، التي يفترض أن فرص إتمامها أصبحت الآن كبيرة جداً، لما تتمتع به القيادة المصرية الجديدة من علاقات متميزة مع قيادة حماس. أم أن المتوقع على العكس من ذلك، بحيث يزداد الشعور المتنامي بالزهو لدى حركة حماس، نتيجة فوز محمد مرسي، ما يدفعها بالتالي لرفع سقف مطالبها والتعنت في تطبيق إجراءات المصالحة، بهدف الحصول على المزيد من الامتيازات السلطوية، في ظل بيئة تفاوضية أصبحت منذ الآن داعمة لها، حتى وإن لم يكن هذا الدعم والانحياز الإخواني معلناً على الملأ. وواقع الأمر، أن ما نخشاه هنا هو التحول الحاصل في موقف «مصر الجديدة» تجاه القضية

الفلسطينية وتحديداً في الملف الفلسطيني الداخلي؛ حيث كان الموقف المصري يوصم قبل ثورة ٢٥ يناير بالانحياز لحركة فتح على حساب حماس، أما الآن فالوقائع على الأرض تشير لدعم واضح وصريح لحماس على حساب فتح ومنظمة التحرير، وفي الحالتين تبدو أوراق المصالحة مطروحة جانباً. ويوضح ودون موارد، إن ما يتنا نخشاه الآن هو أن تؤثر الانحيازات الأيديولوجية للرئيس المصري «الإخواني» وحكومته الجديدة على سياسة مصر تجاه القضية الفلسطينية!. لذلك، فإن الدور القومي المطلوب والمتوقع من القيادة المصرية الجديدة الصاعدة، هو التعامل بمهنية وحيادية وجدية مع تجاذبات السياسة الداخلية الفلسطينية، وتغليب المصلحة القومية العليا، ووحدة القضية الفلسطينية على حساب المصالح الحزبية المشتركة، وممارسة المزيد من الضغوط على الفصائل الفلسطينية لتسريع عجلة المصالحة، وإتمامها واقعاً على الأرض، في سبيل مواجهة التهديدات الإسرائيلية المتكررة.

إن مصر بقيادتها الجديدة تواجه ملفات داخلية صعبة ومعقدة للغاية، تبدأ بإعادة عجلة الاقتصاد والسياحة ولا تنتهي باستعادة الأمن المفقود واللحمة الداخلية وصياغة الدستور. لذلك وبصرف النظر عن الشعارات الانتخابية «الشعبوية» الداعمة للقضية الفلسطينية، التي رفعها الإخوان أثناء حملة انتخابات الرئاسة المصرية، فإن وضوح الموقف المستقبلي تجاه التعامل مع إسرائيل هو المسكوت عنه في

من قوى ناعمة قادرة على استخدامها كأدوات للضغط. وفي ما عدا ذلك، نعتقد أنه لن تعود «مصر الجديدة» طرفاً نزيهاً في رعاية المصالحة الفلسطينية، وستفقد دورها المركزي في إدارة الملف الفلسطيني الداخلي، وربما تخسر دورها الريادي كلاعب أساسي في القضية الفلسطينية؛ باعتبارها قضية أمن قومي مصري. وهي بذلك سوف تبدد جزءاً مهماً من أرصدة القوة التي لديها، ولا أظنها تفعل.

أبعاد زيارة أمير قطر إلى قطاع غزة

لقد صبّت زيارة أمير قطر، الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، إلى غزة، مؤخراً، وقوداً إضافياً على نار الانقسام الفلسطيني الداخلي؛ حيث إن زيارة على هذا المستوى، دون التنسيق مع رئاسة منظمة التحرير والسلطة الوطنية الفلسطينية، من شأنها أن تضيء شرعية ما على حكم حماس في غزة، كما تشكل دعماً صريحاً لحماس بشكل لا يخلو من نبرة تجاهل وتحذ واضحة للسلطة ومنظمة التحرير، التي قاطعت فصائلها زيارة الأمير لغزة. والسؤال الذي يطرح نفسه: لماذا أقدم أمير قطر على هذه الخطوة، في حين يعتبر نفسه الراعي الرئيس للمصالحة الفلسطينية التي جرت في الدوحة في مطلع العام ٢٠١٢م؟ وبعبارة أخرى، فإن هذه الزيارة تعتبر سابقة خطيرة فيها تجاوز لحدود اللياقة والأعراف والقواعد الدبلوماسية، ولا تقود فقط إلى تكريس الانقسام الفلسطيني

الخطاب الإخواني الرسمي، لاسيما أنهم مازالوا حديثي العهد بالحكم والسياسة، وهم بحاجة ماسة لإيصال رسائل الطمأنينة للولايات المتحدة الأميركية والعالم، لانتزاع اعتراف بشرعيتهم وتثبيت أقدامهم، وأول تلك التطمينات هو التزام مصر بمعاهدة السلام مع إسرائيل، وهذا ما كان واضحاً في الخطاب الانتخابي لمعظم المرشحين الرئاسيين ومن ضمنهم مرشح الإخوان المسلمين. فعلى المدى القريب وربما المتوسط يجب ألا نتوقع موقفاً مصرياً رسمياً متطرفاً تجاه إسرائيل، سواء على صعيد المواجهة أو حتى على صعيد إعادة مراجعة اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية. وماذا بمقدور القيادة المصرية الجديدة أن تفعل، في حال أقدمت إسرائيل على ضرب قطاع غزة من جديد، سوى الشجب والاستنكار، ولكن قد تكون اللهجة هذه المرة أكثر حدة بسبب الضغط الشعبي الذي أصبح مؤثراً بقوة بعد ثورة ٢٥ يناير.

لذلك، فإن المؤمل من القيادة المصرية الجديدة هو أن تستمر في رعاية واحتضان جهود المصالحة الفلسطينية، واستكمال الإجراءات التي اتفق عليها الفلسطينيون في جولات الحوار السابقة، وأن ينزع الرئيس عنه هويته الحزبية وهو ينظر للملف الفلسطيني الداخلي. وأكثر من ذلك فإن ما هو متوقع منه أكبر من ذلك، فهو الأكثر قدرة على إقناع حماس - غزة بضرورة تسريع الخطى نحو إنهاء الانقسام، بما يربطهم من علاقات حزبية، ولما تملكه مصر

مصر وانغماسها في ترتيب أوضاعها الداخلية، وفي ظل انكفاء وتراجع دور السعودية، وهذا ليس له أن يحدث بطبيعة الحال بعيداً عن معرفة إسرائيل ورضاها.

دخل أمير قطر قطاع غزة في مشهد مسرحي استعراضى يجسد إلى حد بعيد صورة الملك «الأمير» الذي يحمل أكياس أو «صُرر» النقود ويطوف بها في الحواري والأسواق، لينثرها فوق رؤوس المحرومين من البشر، ساعياً لكسب ولائهم وشراء ذممهم وصمتهم على مظالمه. والغريب أنه ما من أحد من أهل غزة قد شعر بالدهشة أو الإعجاب بقطر وأميرها، ولم يتهللوا فرحاً لأنه تبرع بتلك الملايين، فهو من دفع المليارات لكي تحظى قطر بـ «شرف» تنظيم كأس العالم (موندياال ٢٠٢٢)، متفوقة بذلك على أميركا نفسها. وبالتالي يتعين السؤال هنا: هل تستطيع قطر بأموالها أن تهيمن على القرار الفلسطيني عبر بوابة حماس؟

مشكورة قطر إذ هي منهمكة في مساعدة الشعب الفلسطيني في إعادة إعمار المساكن والبنى التحتية، لكنها ستكون أكثر نفعاً لو ساعدتنا في إعادة إعمار وترميم البيت الفلسطيني الداخلي وتشجيعها حماس على أن تبقى داخل فناء هذا البيت، والعمل على استكمال مبادراتها السابقة لإتمام المصالحة الفلسطينية. حينها يمكن اعتبار الزيارة مثمرة ومرحباً بها، ولن يُعد الدعم رشوةً سياسيةً هدفها شق عصا الجماعة.

الفعلي وإنما الرسمي أيضاً إلى دولتين، وتحويل قطاع غزة إلى كيان مستقل يمارس سياسة خارجية خاصة به. ورغم أن أمير قطر قام خلال هذه الزيارة بتدشين عدد من المشروعات التي وصفت بـ «الإنسانية» بتكلفة أربعمئة مليون دولار، من شأنها المساهمة في توفير فرص عمل لحوالي ١٥ ألف عامل من أبناء القطاع، فإنه لم يُستقبل بترحاب شعبي كما كان البعض يتوقع. فما هو سر هذا الحرص القطري، إذن، على حضور أميرها وتكبده عناء السفر؟ وهل التبرع للمشاريع الخيرية كان يتطلب حضور الأمير وعقيلته شخصياً؟

إن هذه البراءة «الإنسانية» لا تخلو، في رأيي، من دلالات سياسية مهمة، لاسيما في هذه المرحلة التي يعاد فيها رسم معالم المنطقة العربية وإعادة هيكلة تحالفاتها من جديد؛ فهي أولاً استمرار للسياسة القطرية الساعية للعب دور إقليمي ومحوري تنافس وتناطح فيه الكبار، وثانياً، أن قطر، وهي تبحث لها عن دور في رسم الأحداث الجارية في المنطقة العربية، تسعى لاستقطاب حركة حماس، التي تسعى هي الأخرى لإعادة تموضعها بعيداً عن محور إيران-سورية- حزب الله، بعد اندلاع الثورة السورية ومع بداية العد التنازلي لرحيل نظم الأسد، ويبدو أن قطر بهذه الزيارة قد كافأت حماس على موقفها المعارض للنظام السوري. ولا شك في أن قطر تستغل هذا الفضاء الحيوي، الذي أفرزته الساحة السياسية، في ظل انشغال

ضريبة التوجه للأمم المتحدة

وعلى الجانب الآخر للصورة، تستمر الهجمة الشرسة التي يشنها وزير الخارجية الإسرائيلي (ليبرمان) على الرئيس محمود عباس، رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، في محاولة لزعزعة شرعية التمثيل، وخلق قيادات بديلة. فمنذ منتصف العام ٢٠١١م ما انفكت القيادة الفلسطينية عن سعيها الدؤوب لانتزاع قرار أممي يضع فلسطين «الدولة» على خارطة المجتمع الدولي. في هذا السياق تأتي تصريحات أو بالأحرى تهديدات ليبرمان للقيادة الفلسطينية ورئيسها، بأنها «ستدفع ثمن سعيها للاعتراف بفلسطين دولة غير عضو في الأمم المتحدة»، واصفاً الخطوة الفلسطينية بأنها بمثابة «بصقة في وجه إسرائيل». ولم يُخف كذلك إجراء اتصالات إسرائيلية مع فلسطينيين معارضين للسلطة ومُرضي عنهم من الجانب الإسرائيلي، كخطوة أو توجه لتشكيل قيادة فلسطينية بديلة تستحق أن تقود الشارع الفلسطيني (حسب زعمه). إن هذه التصريحات جزء من حملة إسرائيلية ضد السلطة والرئيس الفلسطيني، تهدف إلى العبث بالساحة الفلسطينية وإسقاط حل الدولتين، حتى تبقى إسرائيل دولة محتلة دون أن تدفع ثمن احتلالها، وهذا يتحقق باستمرار سلب سيادة السلطة الفلسطينية، لتبقى مجرد حكم ذاتي خاضع لإسرائيل. وحقائق الأمر، أن دعوات (ليبرمان) تذكرنا تماماً بدعوات رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق (أريئيل شارون) للتخلص من الرئيس الشهيد ياسر عرفات.

وخلاصة القول، إنه في الوقت الذي تحاول فيه إسرائيل بوسائل عدة تقويض السلطة الوطنية الفلسطينية، عقاباً لها على توجهها الأممي لتدويل القضية، نرى محاولات متعددة للنيل من شرعية ومشروعية التمثيل السياسي الفلسطيني، بما يوحي للعالم بوجود دولتين وحكومتين تمثلان الشعب الفلسطيني، في تساوق غريب مع أهداف السياسة الإسرائيلية. وفي الوقت الذي تشدد فيه إسرائيل حصارها على القدس لعزلها وتهويدها، نسمع العديد من المواقف السياسية والفتاوى الدينية، وتقوم الدنيا ولا تقعد لمجرد زيارة مفتي الديار المصرية للمسجد الأقصى (بدعوى مقاطعة التطبيع)، رغم ما تمثله الزيارة من كسر للحصار عن المقدسين ومحاولة وضع القدس على أجندة أولويات واهتمامات الأمتين العربية والإسلامية. ربما تكون الحكومة المصرية قد راجعت حساباتها، ولو مؤقتاً، حول مشروع منطقة التجارة الحرة، لكن تلك القيادة الجديدة ستظل واقعة طوال الوقت تحت تأثير الضغط الشعبي والانحياز الأيديولوجي، من أجل الإقدام على خطوات تسعى لدعم حكومة حماس في غزة وتعزيزها كجزء من خطة «التمكين»، ما قد يؤدي في النهاية إلى «دولنة» قطاع غزة، وهذا يصب بقصد أو دون قصد في خدمة المشاريع الإسرائيلية الرامية إلى تطبيق الخطوات الأحادية. وأخيراً، فإننا أصبحنا بحاجة ماسة إلى أن نسمع ما يطمئنتنا، كفلسطينيين، بأن ربيع العرب قد وصل صداه إلى السياسة الخارجية في دول

لهو الترياق الواقي لنا من التدخلات الخارجية، الهادفة لاستغلال الورقة الفلسطينية في خدمة مشاريعها السياسية الخاصة، فلم نعيب على زماننا والعيب فينا؟!.

لم يعد هناك إذن ما يبرر أو يسوغ استمرار الانقسام، ولم يعد الفلسطينيون قادرين على تحمل «ترف» السجلات والمناكفات والمراهقات السياسية، ولم يعد هناك متسع للعبث الفصائلي أو التحزب الأيديولوجي والاستنصار بالخارج؛ فالتهديدات الإسرائيلية ضارية ومستمرة، من سياسة الاستيطان وابتلاع الأراضي وتهويد القدس.. الخ. وهذه الضغوط الإسرائيلية وغيرها يجب أن تشكل حافزاً لتفجير الطاقات وتصعيد الإبداعات الفلسطينية الذاتية، لجهة إعادة تصويب مسار الثورة الفلسطينية برمتها، عبر الجهود الحزبية الرسمية والحراك الشعبي المتواصل، للضغط على أطراف الانقسام للنزول عن عليائها والتخلي عن شروطها الخاصة لإتمام المصالحة، التي يجب أن تكون جزءاً من مشروع وطني متكامل وإستراتيجية شاملة، قادرة على إعادة الاعتبار للقضية الفلسطينية وتحقيق أهدافها، مستغلين بذلك القوة الدافعة والبيئة المواتية التي أنتجتها ثورات الربيع العربي. وبعبارة أخرى، فإن المطلوب هو وحدة وطنية فاعلة وناجزة وليس مجرد تحويل الوضع الفلسطيني من حالة «انقسام» السلطة إلى حالة «اقتسام» السلطة، كما هو حاصل الآن، بما يعني استمرار واستدامة الانقسام إلى ما شاء الله.

«الربيع العربي» الذي تتعلق به آمالنا، فينعكس ذلك في المواقف الداعمة لضمود الشعب الفلسطيني على أرضه، واستعادة حقوقه المغتصبة، وإنجاز استحقاق الدولة الفلسطينية، والحفاظ على وحدته الداخلية. وقبل هذا كله، فنحن بحاجة لموقف تاريخي من قيادة الإخوان المسلمين، يعلنون فيه بوضوح رفضهم المطلق لكل المشاريع، التي بدأت تلوح في الأفق من جديد، حول توطين الفلسطينيين في سيناء، فنقطع بذلك دابر الهاجس الوسواسي المسكون فينا حول فكرة أو مشروع «الوطن البديل». إن الإجابة عن تلك الأسئلة والتحديات الجوهرية - في رأيي - لا تقع على عاتق القيادة المصرية الجديدة أو غيرها من القيادات العربية، بل وأكد أجزم أن الموقف المصري والعربي من تلك الملفات المطروحة سيعتمد علينا نحن الفلسطينين. صحيح أن زيارة أمير قطر لقطاع غزة هي زيارة سياسية بامتياز - وإن تم تغليفها بالجوانب الإنسانية - لكن يجب ألا نُحمّل قطر أو غيرها مسؤولية الانقسام الفلسطيني، فالمسؤولية هنا فلسطينية خالصة والمبادرة، بالتالي، يجب أن تكون فلسطينية، فكل عواصم الدنيا لن تستطيع أن تُلزمننا بأن نتصالح إن لم تتوافر لدينا النوايا الحسنة والمسؤولية الوطنية تجاه الوطن والشعب، وهنا تبرز أهمية إنجاز المصالحة الفلسطينية التي من شأنها أن تقطع الطريق على كل من يحاول العبث بساحتنا الداخلية. إن تعزيز الثقة المتبادلة بين الأطراف الفلسطينية وتحقيق الوحدة الوطنية والشراكة الفاعلة على الأرض

لقاء مع وزير المالية حول الحال الاقتصادي والمالي

د. نبيل قسيس: الأزمة بنيوية،

نعيش حصاراً، والحل أن نجابه ونعمل أكثر

أجرى اللقاء: جعفر صدقة وأكرم مسلم

الاحتلالية، عدم تنفيذ الاتفاقات، العوائق المقصودة، الضغط والابتزاز، اتجاه غزة نحو الانفصال، الفلسفة الاقتصادية المعتمدة فلسطينياً؟! للوقوف على هذه المحاور، في ظل الأزمة المتصاعدة، ذهبت «سياسات» إلى وزير المالية، د. نبيل قسيس، لتسأل عن «السياسات»، فتطرح الأسئلة الصعبة، حول الملابس والخيارات والممكنات، وقد تلقت إجابات صريحة، محمولة على سعة صدر تستحق التقدير.

هنا نص الحوار:

سياسات: د. نبيل قسيس، نبدأ من التشخيص: هل الأزمة المالية عابرة أم بنيوية؟

• **قسيس:** بالتأكيد الأزمة المالية التي نعيشها بنيوية، لا أقول هذا من قبيل بعث إشارة

تسود في الحالات العادية، عالمياً، حالات استقرار اقتصادي طويل، تتخللها أزمات، الملاحظ فلسطينياً في السنوات الأخيرة، ان هناك أزمة، وأزمة فقط، تتخللها انفراجات «شهرية».

في الحالات «الطبيعية» يتداخل الاقتصادي بالسياسي، لكن في الحالة الفلسطينية، تجرّ السياسة قاطرة الاقتصاد، إذ إن كل الحالة الاقتصادية بكل تفاصيلها محكومة لقاموس سميك جداً يضم بين دفتيه المنوع الإسرائيلي الكثير.

لكن، دائماً هناك مساحة هي من مسؤوليتنا، فالسياسي الفلسطيني، في موقع المسؤولية، يعرف في النهاية عندما يصوغ خياراته الاقتصادية، وبرامجه، انه تحت احتلال بشكل أو بآخر. فكيف يرى الأزمة، وكيف يتعامل مع مكوناتها: العقبات

إنذار، وإنما كتشخيص لواقع، فالقول: إن المشكلة بنيوية. قد يُعطي انطباعاً بأنها مشكلة غير قابلة للحل؛ مما يزيد القلق لدى الناس. في الوقت نفسه، لا أقول إن الأزمة بنيوية بمعنى أنها غير قابلة للحل.

الأزمة بنيوية؛ لأنها انعكاس لوجود الاحتلال، الذي لم يمكّن الاقتصاد من العمل بكل إمكانياته، وهكذا فإن الاعتماد على المعونات الخارجية سيكون جزءاً ملازماً لوضع ليس لدى السلطة والقطاع الخاص في إطاره إمكانيّة الاستفادة من المقدرات المتوافرة لديهما.

وعندما أقول هذا الكلام، فإنني بذلك أهدف إلى تخفيف وطأة الوضع، وليس الاستكانة، هذا أمر مهم جداً، وأحياناً أتحدث عن الوضع، والبعض يقول لي: أنت تحبطننا. فأرد عليهم بالنفي؛ لأنني أقول حقيقة الوضع؛ من أجل الحث على المزيد من العمل، بمعنى مجابهة الوضع الذي نحن فيه. فباعقادي، يمكننا دائماً أن نفعل المزيد كشعب فلسطيني وسلطة وطنية، ودائماً نستطيع أن نعمل أكثر، والظرف الحالي يستدعي أن نعمل أكثر.

سؤال: طالما أن هناك اتفاقاً على أن الأزمة بنيوية فيما يخص الاقتصاد الفلسطيني والوضع الفلسطيني. في ظل ما هو قائم من احتلال وما يتصل به من عقبات. فما الذي بيدنا فعله؟ وما الذي لا نستطيع فعله؟

• قسيس: عندما أقول إن هناك أشياء يمكننا فعلها، فإنني أتحدث عن الأمور التي بيدنا،

بينما هناك أمور ليست بيدنا، وهذه يجب أن نتعاطى معها بطريقة أخرى.

ما ليس بيدنا هو حقيقة أننا نعيش حصاراً اقتصادياً بصرف النظر عن أن هناك بضائع تصل، وتجارة تجري، لكن هذه دائماً تخضع لنظام قيود، ونظام تصاريح، وبالتالي، فليست لدينا القدرة على التحكم في إقامة علاقات تجارية مع باقي العالم بالطريقة التي نريد.

وعلى صعيد آخر، فإن مصادرها الطبيعية التي يفترض أن تكون جزءاً من تنمية اقتصادنا، ليست تحت سيطرتنا، ولا نستطيع أن نستغل مصادرها الطبيعية والمائية بالقدر الذي نريد، فهناك قيود على ذلك بشكل كامل.

المناطق ضمن الأراضي الفلسطينية المحتلة التي فيها مصادر طبيعية، كلها مناطق مصنفة تحت السيطرة الأمنية الإسرائيلية الكاملة، أي ضمن الأراضي المصنفة (ج)، وهو التعبير الذي لا أحب استخدامه، لكن للأسف، فإن كل هذه المصادر موجودة هناك، وبالتالي هناك حدود لما نستطيع أن نفعله ضمن هذه القيود، وإن ما نستطيع أن نقوم به كسلطة وطنية هو مثلاً تعظيم الإيرادات عبر توسيع القاعدة الضريبية، وتحسين الجباية، دون زيادة نسبة الضرائب بالضرورة، وإشراك جزء أكبر من المكلفين في القيام بواجبهم وتمويل احتياجات السلطة، التي تنفق ما تجبئ على التزامات في الصالح العام، سواء أكانت رواتب أم غير ذلك، إلى جانب تخفيض النفقات، من أجل

تقليل الفجوة التمويلية بكل الطرق الممكنة، إلى جانب تنشيط الاقتصاد عبر استعادة الثقة في التعامل بيننا وبين القطاع الخاص. حدثت أزمة ثقة بيننا وبين القطاع الخاص خلال الفترة الماضية؛ بسبب تراكم المتأخرات، التي نحاول تقليلها عبر الاستدانة من البنوك، بمعنى تحويل المديونية من مديونية لموردين إلى مديونية لبنكين أو ثلاثة بنوك.

استعادة الثقة

سببنا : سمعنا عن ترتيبات بهذا الخصوص مع بنك فلسطين لاقتراض نحو ٤٠٠ مليون شيكل؟

• قسيس: صحيح، لقد اقترضنا ٧٥ مليون دولار، أي ما يعادل ٣٠٠ مليون شيكل، وقد اقترضنا أكثر من ذلك، لكن جزءاً منها ذهب لسداد ديون سابقة، فقد استدنا في وقت سابق ٧٥ مليون دولار من البنك العربي لسداد القطاع الخاص، والآن نحن بصدد استدانة ٣٥ مليون دولار من بنك الإسكان، ننتظر موافقة مجلس الوزراء غداً (١١/٦)، فكل ذلك من أجل سداد متأخرات، وضح بعض الأموال في السوق، واستعادة الثقة مع القطاع الخاص، كي يتعامل معنا بمرونة أكبر، لا سيما أن القطاع الخاص والموردين والمقاولين صاروا يتعاملون معنا مؤخراً كزبون سيئ، وهذا غير منصف بحق السلطة؛ لأننا نقوم بجهدنا، دائماً، من أجل السداد، وهذا بالتالي يصب في الاتجاه الذي نحن نستطيع فعله.

إضافة إلى ما تقدّم، فبعد كل الذي نفعل، يظل هناك المجتمع الدولي الذي يفترض به القيام بواجباته والتزاماته تجاه دولة تحت الاحتلال، إذ لا يجوز للمجتمع الدولي التتصّل من التزاماته اتجاهنا في وضع توجد فيه قرارات دولية وهو غير قادر على تنفيذها، أو لا يدفع باتجاه تنفيذها بالقوة الكافية والجهد الكافي، وعلى الرغم من ذلك تجد المجتمع الدولي ينبهنا إلى فعل أمر ما أو عدم الإقدام على فعل آخر، مثل عدم الذهاب إلى الأمم المتحدة، بينما يفترض الموقف المبدئي أن يكون داعماً لنا في توجهاتنا وداعماً لنا في حالة تعرضنا لضغوط اقتصادية، طالما هو ملتزم بحل الدولتين، وقيام سلطة وطنية فلسطينية قادرة على التحوّل إلى دولة فلسطينية.

سببنا : بصراحة ودون تجميل، هل نحن تحت طائلة عقوبات؟

• قسيس: إذا لم أعطك شيئاً هو لي، فإن هذا نوع من العقوبات. باعتقادي هناك نوعان من العقوبات، أولاً عقوبات تكون بمثابة إيذاء مباشر ارتكبه بحقك، والثاني بمثابة إيذاء حصل لك بسبب شيء لم أقم به، وبالتالي أعتقد أن الإيذاء الذي نتعرض له هو إيذاء ضمن النوع الثاني؛ لأن المعونات حق لنا، وتأخيرها يندرج تحت نوع ما يمكن وصفه بأنه عقوبة، أو إيذاء، وإلا فما معنى أننا كسلطة وطنية لدينا كافة مقومات

الدولة، وفي كثير من الأمور بنينا مؤسسات وصلت إلى مستويات نباهي بها، وعلى الرغم من ذلك لا نستطيع أن نقدم على الخطوة التالية منذ أيلول العام الماضي، نحو الانعتاق من الوضع الذي نحن فيه، والتحرر وإنهاء الاحتلال، لأننا نفتقر إلى الدعم المطلوب؟.

عندما نتحدث عن أمور بسيطة وبديهية جداً، مثل الطلب من المجتمع الدولي الاعتراف بنا، يقال لنا: خذوا حذرکم، فهذه المسألة قد تنشأ عنها عقوبات اقتصادية ومالية، وقد نشر د. صائب عريقات (رئيس دائرة المفاوضات في منظمة التحرير)، ورقة عن اليوم التالي للاعتراف بفلسطين، وبالتالي فما دام المجتمع الدولي داعماً لحل الدولتين، فلماذا هذه العقوبات؟ وعندما يأتي أحد من الدول المانحة ويقول لي: ماذا ستفعلون إذا أوقفت إسرائيل تحويل مستحقاتكم من المقاصة الضريبية، أقول في البداية يجب أن تقفوا إلى جانبنا كي لا يحدث هذا الإجراء، وثانياً أن تدعمونا في حالة حصل نقص؛ لأنكم مع حل الدولتين، ووجود كيان فلسطيني قوي قابل للاستدامة حق يفترض أن تدافعوا عنه وتدعموه، وتوفروا كل ما يلزم لبقاء هذا الكيان، وتحولوه بالاتجاه الذي يجلب الاستقرار للمنطقة، هذا ما نتحدث به. باعتباري، إن هذا الكلام جيد، لكن هناك اعتبارات أخرى لدى باقي العالم، الذي يحاول إيجاد نرائع، ويبيدي نوعاً من التفهم للإجراءات الإسرائيلية، إلى درجة أنه أصبح مطلوباً منا

التوصل إلى حل الدولتين، فقط عبر التفاوض مع جهة لديها أطماع في أراضينا، عوضاً عن أن يكون هناك فعل دولي يدعمنا، سواء أكان مؤتمراً دولياً أم غيره من الوسائل، وبالتالي أصبح الموضوع فقط كأنه تفاوض مع جهة ليس هناك نزاع بيننا وبينها، على الرغم من أن هذه الجهة سلبت حقوقنا، وبالتالي لو كان الأمر نزاعاً فقط لكان بالإمكان حل هذا الأمر عبر وسائل حل النزاع، لكن موضوعنا هو موضوع سلب حقوق، وعادةً سلب الحقوق يُعالج بإعمال القانون، فمثلاً، إذا سرق أحد بيتك فإنك تجلب له الشرطة، ولا تتفاوض معه. وبالتالي فإن الدول المانحة تتصرف في أحيان خلال محاولتها دعمنا مع الجانب الإسرائيلي - ونحن نشكرهم على ذلك - عبر اتخاذ موقف يقوم على أن «لا يقطع عنا أموراً لأننا سنعاني بسببها»، لكن هذا ليس مطلبنا، وبالتالي أقول لا تقطعوا عنا ما هو حق لنا، بمعنى أنه ليس منة من أحد، إذ لنا حقوق، والاعتراف بها شيء أساسي في أي أمر نقوم به، سواء أكان مالياً أم سياسياً.

سؤال: لكن ماذا عن العرب؟ هل هناك مشكلة معهم في هذا الجانب؟

- **قسيس:** السعودية دفعت، مؤخراً، قبل عيد الفطر ١٠٠ مليون دولار، والكويت ٢٥ مليوناً، والإمارات ٤٢ مليوناً، وبالتالي فهناك معونات عربية والتزامات عربية يقومون بها، لكننا في ظل الوضع الحالي، بحاجة إلى

المزيد، وقد يكون الوضع العام الذي نعيشه يدعو الجهات المانحة إلى التساؤل إلى متى؟

المانحون.. والتحديات

مقاطعة من **سياسات**: إننا نتفهم مجاملات السلطة على لسان وزير المالية، ورئيس الوزراء ورئيس السلطة، لكن ما تشعر به كـشعب هو أن الدول العربية منخرطة في منظومة عقوبات ضد الشعب الفلسطيني وقيادته، هل لديك ما يبده هذا الشعور؟

• **قسييس**: لا، لا يوجد لدي ما يبده هذا الشعور، لكنني أحاول أن أخذ الموضوع إلى جانب أبعد، فهناك احتلال منذ أكثر من ٤٥ عاماً، ولا شك في أن هذه فترة طويلة جداً، وتتطلب اتخاذ إجراءات لإنهائه وليس التعايش معه، فعلى سبيل المثال، هناك سؤال يطرح - بما في ذلك من جهات أوروبية وغيرها - عن سبب زهابنا أصلاً إلى اجتماع الدول المانحة، ولماذا نتعايش مع وضع كهذا. كما أن بعض هذه الجهات تقول: إن منظومة العلاقات كلها مع الدول المانحة كانت جزءاً من عملية سياسية كان يفترض بها أن تؤدي إلى قيام الدولة الفلسطينية، وبالتالي لماذا ما زلتم تتحدثون مع الدول المانحة. هذا الكلام يقال، وينم عن شعور بأن هذه الجهات قد ملّت، لكننا نؤكد أنه لا يحق لهذه الجهات أن تمل، وإن ما تفعله قد يفهم على أنه عقوبات. من جانب آخر، هناك جهات تقول لنا إنه في حال زهابنا إلى الأمم المتحدة فإن أوضاعنا ستزداد صعوبة، وباعتقادي فإن هذا نوع من

التهديد، وفي هذه الحالة على هذه الجهات أن تفعل ما عليها، لا أن تطالبنا بعدم الذهاب إلى الأمم المتحدة، بمعنى أن يدعمونا عندما نذهب. إحدى الدول المانحة المؤثرة وهي من أوروبا، تحذرننا من الذهاب إلى الأمم المتحدة، وأنا أقول إن على هذه الدولة أن تدعم توجهنا طالما أن لديها موقفاً مبدئياً داعماً لقيام كيان / دولة فلسطينية، على أساس حل الدولتين، وبالتالي يفترض أنلا تحذرننا من الذهاب إلى الأمم المتحدة، بل أن تشجعنا عليه، وتصوت إلى جانبنا بالنتيجة، ليس لدي ما يبده المخاوف بأننا نقع تحت طائلة عقوبات.

سياسات: طالما أن هناك اتفاقاً على أن هناك أزمة بنيوية، ومن الواضح أنها ستمتد إلى أن يتغير الواقع على الأرض، بمعنى أن ينتهي الاحتلال، وأن تكون هناك سيادة وسيطرة على المعابر إلى غير ذلك، إلى أن يحين هذا الوقت الذي يبدو أنه سيطول، كسلطة وشعب وفئات اجتماعية واقتصادية، هل نتصرف على هذا الأساس، أي أن هناك أزمة بنيوية تتطلب الابتعاد قليلاً عن ترف تصديق أنفسنا بأن هناك دولة تملك أمرها، وبالتالي فما نلاحظه هو أننا لا نتصرف على هذا الأساس سواء كسلطة أو مجتمع، وأن كثيراً من المظاهر تدل على أننا لا نأخذ بالاعتبار طبيعة الأزمة الاقتصادية والمالية؟

• **قسييس**: في الواقع نحن مجبرون على أخذ كون الأزمة المالية أزمة بنيوية بالاعتبار. فنحن نعيش بموارد أقل مما نحتاج إليه نكون على مستوى من المعيشة يؤهلنا للنمو، فنحن ننفق سنوياً أقل مما يلزم لتنمية الاقتصاد بالقدر

فلدينا معدل دخل الفرد ١ على ٢٠ مقارنة مع الاقتصاد الإسرائيلي، الذي يفترض أن نكون موجودين معه في غلاف جمركي واحد. هذه حقيقة، وهناك سوء توزيع، وبالمجمل فإن وضعنا سيئ، ولدينا عدم يقين في كل الأمور التي تتعلق بالتخطيط. في الواقع فإننا ندفع الرواتب، لكن المشكلة تكمن في أنه لا يوجد يقين حول موعد صرفها وإذا ما كانت ستصرف كاملة أم لا.

حول اتفاقية باريس

سبب: تم الحديث كثيراً عن اتفاقية «باريس»، وأن الجانب الفلسطيني لم يستنفد كافة الإمكانيات الممكنة فيها، فهل تم التوصل إلى بعض المنافذ للاستفادة أكثر منها؟

• قسيس: ما يحدث أنه لا يوجد تطبيق أمين لكل نواحي الاتفاقية، وتم تنفيذ دراسة عقب أيلول العام الماضي للتعرف إلى الفجوات، ونحن كوزارة مالية كنا ننظر، مؤخراً، إلى التسرب في الأموال الضريبية من هذه الناحية، وهذا ليس الأمر الوحيد الذي نستطيع فعله، وحدث هناك تبادل لرسائل من أجل تحسين الجباية للمقاصة الضريبية، والتقليل من التسرب الذي يحصل فيها، وهذا بالتأكيد أحد الإجراءات، لكن هناك إجراءات أخرى كثيرة، يمكن اللجوء إليها، خاصة أن هناك مجالات كثيرة يحصل فيها عدم تطبيق أمين للاتفاقيات بيننا وبين الإسرائيليين تحتاج إلى متابعة، ونحن لدينا

الذي نريد، وبالتالي فإن الاقتصاد يتراجع. إن معدل الدخل لدينا منخفض بالمجمل، ونحاول العيش ضمن ظروف دخل منخفض، فنحن كشعب إجمالاً لدينا بطالة عالية وهي مستمرة في الارتفاع، ولدينا دخل منخفض لا نستطيع زيادته، كما أن لدينا حالة من عدم اليقين في القيام بالتزاماتنا يشعر بها كل موظف يتلقى راتباً من السلطة مع بداية كل شهر، وبالتالي هذا سمة الوضع الذي نعيشه. مقاطعة من سبب: لنطرح السؤال بطريقة مختلفة، اعتماداً على مقولة إن إسرائيل دفعت بأكثر عدد من السكان بكل ما لديهم من مشاكل في وجه سلطة سحبت منها كافة الصلاحيات التي تمكنها من التعامل مع هذه المشاكل، وبالتالي فنحن في وضع غير طبيعي بكل معنى الكلمة، لكننا نتصرف وكأنه طبيعي، فمثلاً فيما يتعلق بقانون الخدمة المدنية، هل كان من الضرورة وبجرة قلم رفع فاتورة الرواتب، التي هي أكبر مشكلة لدينا، بنسبة ٦١٪ في يوم واحد؟، وغير ذلك من المظاهر والإجراءات التي توحى أن السلطة تتعامل كدولة، في وقت لا تملك فيه ما يلزم من صلاحيات وإمكانيات؟

• قسيس: من المجحف أخذ مثال واحد واستخدامه كوصف للحالة العامة، إذ يكفي مثال مضاد واحد لدحض كل ما يطرح بشكل عام.

أنا أقر بأن لدينا بعض المظاهر التي توحى أننا نعيش بمعزل عن حقائق الوضع الذي نحن فيه، فهناك أمثلة كثيرة، لكن ذلك لا ينفي تشخيصنا للوضع الذي نحن فيه،

جدول كامل بهذه الأمور التي نتحدث عنها. إضافة إلى ذلك، يمكن الحديث عن الأمور التي تهم وزارة الاقتصاد، حول إجراءات لتحسين طرق تطبيق اتفاق «باريس»، لكن بالمجمل الاتفاق حصل بين قوة احتلال وجهة تحت الاحتلال، وبالتالي السؤال ليس إذا ما كانت جيدة، بل هل كان بالإمكان أن تكون أفضل مما هي عليه ضمن الظروف السائدة. الجهات التي فاوضت خلال ذلك الوقت، واستمعنا إليها في أكثر من مناسبة، قالت إننا حصلنا على أكثر مما كان بالإمكان الحصول عليه في ظل الظروف السائدة، وليست لدي شكوك في أنهم بذلوا قصارى جهدهم للوصول إلى أفضل ما يمكن ضمن تلك الظروف، لكن كتطبيق للاتفاق هناك كثير من المآخذ على هذا الصعيد، إذ إن إسرائيل بحجة الذرائع الأمنية يمكن أن تلغي أي جزء من الاتفاق، فمثلاً تصدير بضائعنا إليهم لا يتمّ بالحرية أسوأ مما يحدث في الحالة المعاكسة أي تصدير سلعهم إلينا، بينما في الغلاف الجمركي الواحد يفترض أن تكون الحركة في الاتجاهين بالسهولة نفسها. في موضوع السيطرة على الذبذبات التي نستخدمها لأغراض الاتصال، لم ننل كل حقوقنا على هذا الصعيد، فهناك الكثير من المجالات التي لفت النظر إليها خبراءنا، وأكدوا الحاجة إلى متابعتها، لكن ما نريده ليس إعادة تفاوض على «بروتوكول باريس»، والذي هو

جزء من اتفاقية مؤقتة، ما نريده هو إزالة كافة هذه الاتفاقيات في ظروف تكون لنا ضمنها الحرية الكاملة في التصرف بمقدراتنا، وبعدها إذا كان سيحدث اتفاق بيننا وبين إسرائيل، فسيكون هناك نوع من الندية والمصالح المتبادلة، أما أن نجلس للتفاوض على ما تم التفاوض حوله، فهذا مرفوض، وبالتالي نطالبهم بتنفيذ ما تم الاتفاق عليه، وليس بالضرورة الدخول في مفاوضات.

هناك موقف سياسي، بعدم التفاوض في ظل ظروف تقوم فيها إسرائيل بالإجحاف بحقوقنا، وطبعاً المحك كان ولا يزال هو موضوع الاستيطان والنشاطات الاستيطانية بكافة أشكالها، بما في ذلك توفير البنية التحتية للوجود الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية.

الخطة «ب»

سياسات: خلال الأشهر الأخيرة، كان هناك إجماع فيما يتعلق بتشخيص الأزمة حتى بات الطفل لديه تصور أو موقف أو رأي ما حياها، وعلى صعيد النخبة حصلت مشاورات ومداولات كثيرة، وبالتالي حصل إلى حد ما تشخيص كبير ومعقول، والكل يتفهمه، لكن حتى الآن لم تتم أي مبادرة لوضع قائمة بما يمكن، ويجب فعله، خاصة أننا ذاهبون إلى الأمم المتحدة وتأتينا تهديدات من جهات مختلفة، وتلميحات إلى أن الأزمة قد تتفاقم أكثر، وبالتالي إلى متى المماطلة في وضع أفكار محددة، كحكومة أو مؤسسات أو فئات أخرى، حول إجراءات محددة وواضحة، طالما أن الأزمة قائمة؟

• قسيس: هذا السؤال يفرض نفسه علينا،

بل حتى إننا نسأل ذاتنا ما هي الخطة «ب» في العديد من الحالات، مثلاً إذا ذهب باراك أوباما وجاء ميت رومني، وإذا أوقفت إسرائيل المساعدات، إلى غير ذلك، لكن يفترض بنا في الحقيقة أن نركز على خطة «أ»، وألا تكون لدينا خطة «ب» عندما نكون في مواجهة مصيرية من هذا النوع.

خطة «أ» هي الذهاب إلى الأمم المتحدة وطرح حقنا في العضوية فيها، لكن هذه المرة عبر العضوية في الجمعية العمومية حتى لو كانت دولة غير عضو. هذا هو توجهنا السياسي، وليس من المعتاد قيام أي جهة تقوم بمواجهة بوضع مخرج في جيبيها وتشره على الملأ، وأنا كشخص لست ضمن القيادة، ولا أعرف ما هو المخرج، بل ما أدركه هو أن لدي هذه المواجهة وأريد خوضها.

وإذا ضغطت علي وقلت لي ماذا ستفعل في حالة عدم النجاح، أقول لك علينا أن نتحمل، وإذا وجهت إلي دولة أجنبية هذا السؤال سأطالبها بأن تحترم التزاماتها، وبالتالي فنحن لسنا ذاهبين إلى معركة ومثقلين بخطط «ب»، طالما أن هدفنا هو المواجهة الدبلوماسية. لكن، هناك حق بالتساؤل عما يمكن فعله، ففي الفترة المقبلة إذا استمر حجب المعونات عنا، فهذه ستكون بمثابة عقوبات، وحينها سننظر في كيفية التعايش مع هذه العقوبات، لكن ذلك لا يلغي أننا مررنا بظروف صعبة في الماضي. صحيح أن الحكومة تمثل جزءاً

كبيراً من المجتمع الفلسطيني، لكنها ليست كل المجتمع، وبالتالي لا بد أن نتحمل معاً، وفي نهاية المطاف إذا لم يعد يردنا المال، فلن ندفع رواتب، أو سندفع بدرجة أقل بكثير ما هو عليه الحال الآن، وسيحدث نوع من التأخر في السداد الذي نحاول أن نتداركه لفترة، يجب أن نحتملها، لكن كم ستطول هذه الفترة، لا أدري، علينا أن ندرك أن السلطة أو الخزينة ربما لن تستطيع أن توفر الرواتب. مرت علينا فترات كانت لدينا مشكلة في تسديد الرواتب، فترة طالت لأشهر. أنا لا أقول أن نظل ١٦ شهراً دون رواتب، كما في عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، بل أن نذهب إلى المواجهة السياسية بعزيمة لا يشوبها أي خوف حول ما يمكن فعله في حال عدم النجاح، لأننا ذاهبون للنجاح وتحقيق توجهنا.

سياسات : جيد هذا الكلام، لكننا لا نلمس إعداد أو تهيئة الناس ليكونوا خلف القيادة عند الذهاب إلى الأمم المتحدة، فكيف تذهب إلى الأمم المتحدة ولديك نقابات تضرب وتعطل المدارس وتشل الحياة يومياً وكأن معركة الأمم المتحدة لا تعنيها؟

• **قسيس**: ما أسمعته من النقابات غير ذلك، إذ عندما يكون هناك أفق سياسي أو فعل سياسي، فالكل يتحمّل، هذا ما أسمعته.

سياسات : لكن من الواضح أن هناك مشكلة في عدم وجود انسجام مجتمعي يمكن أن يشكل رافعة للمعركة التي تتجه إليها القيادة الفلسطينية في الأمم المتحدة؟

• **قسيس:** أنا مدرك تماماً لما قيل، ومتفهم لأهميته، وأرى أن أسئلة كهذه تحتاج إلى إجابات مقنعة، وطالما أن لديك شكوكاً فلا شك في أن لديك أسباباً، لكن ليس لدي حالياً أي شيء لإزالة هذه الشكوك، إلا أن إيماننا بأهدافنا يظل قوياً، وكذلك بشعبنا ووعيه لتجاوز أي محنة من هذا القبيل. هذا ليس من باب طرح شعارات

وإذا كان ما يقال لي إنه لا أحد في وارد المعركة السياسية التي نخوضها، فهذا كلام قوي، وبحاجة إلى ذلك النوع من العمل الذي تكون الصحافة أقدر عليه، لرفع درجة الوعي بنوع المعركة التي نحن مقبلون عليها.

شخصياً، أرى أن توجهنا واضح نحو فتح أفق سياسي؛ لأن كل ما يطرح علينا من حلول للوضع المالي - الوضع السيئ الذي نحن فيه - حلول آنية لا تتعامل مع المشكلة البنوية التي نحن فيها، فبعد ٤٥ عاماً من الاحتلال، و ٢٠ سنة من المفاوضات نقول «كفى». وبالتالي، فإننا في ظل انسداد الأفق السياسي نحاول فتح ثغرة نحو مستقبل أفضل، الأمر الذي يتطلب الدعم من الجميع.

برأيي لا يكفي أن نظل نبرز المحاذير ونسعى إلى تشييط العزيمة، بل نحن بحاجة إلى شحذ العزيمة.

وقد كنت تتحدث عن الأزمة البنوية وأثارها، وأنا نعيش وكأنه لا توجد مشاكل، لكننا ككيان واقتصاد نضعف، فنحن أشبه بمن يفيق من

نومه ويقول الحمد لله أنني ما زلت حياً، ويأتي إليه أحد ويقول له أنت بخير وهذا جيد، بينما قد يكون نام في اليوم السابق دون تناول عشاء، بمعنى أننا كسلطة نضعف، واقتصادنا يتراجع.

لا تنتظر إلى حجم اقتصادنا على أنه ازداد، بل إلى الفجوة بيننا وبين اقتصاديات أخرى، وانظر إلى نمو اقتصادنا ونظيره على مستوى اقتصاديات أخرى، فبالتالي نحن نضعف ككيان ووضع، ما يعني أننا بحاجة إلى أن نفعل شيئاً.

سبيلنا: أليس من الممكن أن تكون المشكلة في

السياسة الاقتصادية التي تبنتها منظمة التحرير منذ البداية، والمتمثلة في اختيار اقتصاد السوق، بينما نحن تحت الاحتلال، بمعنى ألا يمكن أننا لم نوفق في اختيار النمط الاقتصادي الأصلاح لحالتنا؟

• **قسيس:** ربما، لكن هذا الموضوع ليس سؤالاً بحاجة إلى جواب مني، بل بحاجة إلى نقاش مجتمعي حتى نصل إلى نتيجة جيدة لنا جميعاً، ونحن يسرنا أنه خرج في قانوننا الأساسي أننا اقتصاد سوق حر، وفي ذلك الوقت كانت هناك ظروف معينة فتبنيناها، وكان لدينا تطلع إلى أنه ستكون لدينا دولة بعد خمسة أعوام، والآن هناك من يطرح أن اقتصادنا يجب أن يكون اقتصاد صمود ومقاومة، وليس اقتصاد سوق يشجع الاستهلاك، لكن هذا الموضوع بحاجة إلى نقاش مجتمعي، ولا يكفي أن يخرج أحد بفكرة ويقول هذا ما نريد.

مقاطعة من سيباسات : قلت إن الإنتاج محاصر، والاستهلاك مفتوح في الاتجاه الآخر.

• قسيس: إلى حد ما.

سيباسات : لننظر إلى الأمور بواقعية، فمثلاً كلفة الطالب الجامعي كانت ١٠٠ دينار في الفصل، لكن الآن الأب الذي لديه ولدان في الجامعة ومتوسط القسط ٦٠٠ دينار، هذا يخلق شعوراً بأن هناك «تسليعا» لكل شيء؟

• قسيس: ردودي على مثل هذا النوع من الطرح لن تكون مرضية، فأنا لدي ردود من نوع آخر، وبما أنه ذكر مثال الأب الذي لديه ولدان في الجامعة، ولأننا في الطرف الذي نعيش فيه، مطلوب من الأب أن يعلم أولاده، لكن في ظروف أفضل يمكن للشباب أن يعلم ذاته بنفسه، أليس هذا صحيحاً، فنحن كلنا عملنا حين تعلمنا.

لكن الطرف القائم لدينا من ارتفاع معدلات البطالة، وعدم إمكانية توفير عمل، إلى غير ذلك، يفرض على الأب أن يعلم أولاده، وهناك كثير من الآباء لا يستطيعون فعل ذلك.

هذا ليس الوقت للحديث عما تقوم به الجامعات، التي توفر دوماً منحاً للطالب غير القادر على الإيفاء بالتزامات تعليمه، إذا كان بالطبع ناجحاً أكاديمياً، ولا شك في أن لدينا عدداً كبيراً من الطلبة الذين يتعلمون ويتخرجون من الجامعات، وأن هناك تضخماً في عدد الخريجين بالنسبة إلى قدرات استيعاب السوق، لكن هذه مشكلة تستطيع أن تحل نفسها بنفسها رغم الصعوبات، فهناك صعوبات للعائلة التي تريد أن ترى ابنها

يأخذ شهادة جامعية، فتراها تعاني وتضحي خلال هذه الفترة، لكن هذه طبيعة الأمور، لكن المشاكل التي لدينا تتمثل في أن هناك عدداً كبيراً من الناس الذين يتلقون معونات من السلطة، فليس كل ما ندفعه معاشات، بل لدينا أيضاً تحويلات لجهات غير قادرة على تأمين الحد الأدنى من التزامات المعيشة، فهناك عدد كبير من الناس تحت خط الفقر، وهناك عدد كبير من أبناء شعبنا غير قادر على تأمين مستلزمات قوته اليومي.

لا تنظروا إلى السيارات الفارهة والمطاعم المليئة في رام الله، بل انظروا إلى العدد الكبير من أبناء شعبنا غير القادرين على تأمين القوت اليومي ليقوا في وضع صحي جيد. أنا أتحدث عن الهزال، فليست صحة البلد هي التي تضعف فقط، وإنما صحة الناس تتراجع.

المؤشرات الأهم بالنسبة لنا هي: البطالة والصحة والتعليم، فالبطالة ارتفعت في الفترة الأخيرة، والصحة والتعليم لدينا بلا شك أفضل من العديد من الدول، لكن أين نحن من الدول المتقدمة على هذا الصعيد، هناك فجوة كبيرة، وإذا أردنا الارتقاء باقتصادنا فلا بد من مستوى تعليمي أفضل بكثير من ذلك الموجود حالياً، إذ لا يكفي أن يكون هناك حملة شهادات، لأن هناك فرقاً بين شخص يحمل شهادة، وآخر قادر على التعلم وبناء قدراته الذهنية بنفسه والتوسع فيها، فهذا أمر يحتاج إلى عمل وراحة بال، وتوفير جو مناسب، وهذا كله نحن محرومون منه.

١٩٩٨ وحتى الآن يفوق نسبة الـ ١٠٠٪، فكيف يمكن التعامل مع هذه المؤشرات بطريقة شفافة وواضحة تعكس الواقع، ولا تستخدم للتضليل؟

- **قسييس:** هي تستخدم للتضليل عندما يحدث تعميم، عبر أخذ مؤشر كلي يقفز عن التفاصيل الدقيقة، وهو ما يتعلق بتوزيع الثروة عندما نقول ١٠ مليارات، و ٢٥٠٠ معدل دخل الفرد فهذه حقيقة، لكنها ليست كل الحقيقة، لأن هناك أفراداً دخلهم ليس فقط أقل من ٢٥٠٠ أو ١٦٠٠ دولار في الشهر، بل أقل من ١٦٠٠ دولار في السنة. بحكم خلفيتي كمؤسس مركز أبحاث السياسات الاقتصادية، اهتمت بهذه الناحية، ليس بصفتي باحثاً بل لأوجه البحث، وكنت مهتماً بالأمر ليكون عملي هنا كوزير مالية مقتصراً على جلب رواتب كل آخر الشهر، وضرائب من الناس، بل كان يهمني أن أنظر إلى السياسات وما زلت، إذ أنظر إلى موضوع السياسات بجدية، وأريد أن أتجه في هذا الاتجاه في أقرب وقت يتاح لي، بأن أهتم أكثر بموضوع السياسات المالية والاقتصادية، وقتها سأعالج النقاط التي ذكرتها، بأن لا أجعل المؤشرات الكلية تحجب عنا صورة التفاصيل التي تمثل سبب غياب الأمن الاجتماعي بالدرجة الأولى. ما يقال من أن المؤشرات الكلية أحياناً تحجب تفاصيل دقيقة ومهمة صحيح، ويفترض أن يكون هذا في صلب تدخلاتنا كسياسات.

أنا لا أريد الانتقاص من الجهود الضخمة التي بذلت لدينا لتحسين التعليم وبناء الجامعات، التي أسهمت في بناء الاقتصاد، لكن هل هذا كاف، باعتقادي لا، لكن ذلك ليس سبباً لجلد الذات، والقول إننا لا نقوم بما فيه الكفاية، فنحن نبذل جهوداً كبيرة، ونحن نضحي من أجل تعليم أبنائنا، من أجل تحسين وضعنا، ونحن قمنا بتحسين وضعنا كثيراً، فإذا نظرنا إلى مجمل الناتج المحلي، العام الماضي، فسنجد أنه كان نحو ١٠ مليارات دولار، وإذا قسمناها على الأفراد يكون نصيب الفرد منها نحو ٢٥٠٠ دولار، القيمة الاسمية وليس الفعلية، وهي أفضل بكثير من الدول، لكنها تمثل ١ على ٢٠ مقارنة مع الدولة المسيطرة على اقتصادنا.

مؤشرات تنموية خادعة

سياسات: المتتبع للوضع يلمس أن السلطة وكأنها تقع في محذور الخطاب الذي تبنته الكثير من الدول، خاصة دول المنطقة التي وقعت فيها أحداث الربيع العربي مثل مصر، التي تبني خطابها على مؤشرات كلية هي في حقيقة الأمر، لا تعكس الواقع بصورة دقيقة. أنت تقول إن نمواً متصلاً حصل في الاقتصاد الفلسطيني بمعدل ٩٪ على مدى ثلاث سنوات، ومعدل دخل الفرد تحسّن، لكن الحقيقة ليست كذلك، إذ إن دخل الناس يتآكل، والفقير يزداد أسوأ بما حصل في مصر مثلاً، قد تقول إن نسبة الفقر انخفضت خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠ بنسبة الثلث تقريباً، لكن خط الفقر هذا وضع في العام ١٩٩٨، وحتى الآن يؤخذ به وتقاس عليه بقية المؤشرات، علماً أننا نواجه ارتفاعاً في الأسعار بين

مقاطعة من **سياسات** : إذا يفترض تطوير مؤشرات أخرى؟

• **قسييس**: هي موجودة، فإذا نظرت إلى الفقر المدقع، والبطالة، وخط الفقر، فنحن حسبنا خط الفقر في العام ١٩٩٦ وكنت وقتها في معهد أبحاث السياسات الاقتصادية، وعملنا وقتها سلة الاستهلاك، وحسبنا دولارين في اليوم للفرد لأخذ أسبرين، ورغيف الخبز، ولإيجار البيت، قد يكون الرقم بحاجة إلى مراجعة، لكنه لن يختلف كثيراً كحد أدنى للفقر، لكن المشكلة تكمن في أن كثيراً من الناس يعيشون تحت خط الفقر، يعني دخلهم أقل بكثير من دولارين يومياً، وهذا ما يفترض الالتفات إليه.

الأمر التي ذكرت بخصوص إعادة النظر في موضوع اقتصاد السوق، كمحرك للاقتصاد تحت ظروف الاحتلال، وعدم النظر إلى المؤشرات الكلية فقط، والذهاب إلى مؤشرات تفصيلية دقيقة، كلها أمور ضرورية.

مقاطعة من **سياسات** : شبكات حماية اجتماعية على سبيل المثال؟

• **قسييس**: موجودة، نحن كسلطة، وبمساعدة من الدول المانحة، نؤمن مساعدات كل ثلاثة أشهر للمحتاجين إليها، فليس كل الأموال التي نصرّفها عبارة عن رواتب للعاملين، فهناك تحويلات للمحتاجين بشكل كبير. نحن كسلطة وطنية التزاماتنا واسعة وكبيرة.

سياسات : منذ بداية تسلّم د. سلام فياض رئاسة الوزراء، كان هدف السياسة المالية تحفيز القطاع

الخاص وتمكينه من حمل جزء من الأعباء، كيف تبدو الصورة الآن؟

• **قسييس**: لننظر إلى المؤشرات، عندما نجلس ونتحدث مع ممثلي القطاع الخاص، يقال لنا إن هناك تراجعاً، ونحن نرى التراجع عبر مؤشر كلي هو الاقتصاد بشكل عام، ونحن نحاول أن نستدرك هذا التراجع وعكس اتجاهه عبر ما نستطيع من تدخلات.

في الوقت نفسه، فإننا نشجع الاتفاقيات الدولية مع أنه يجب دراستها بحرص، ورؤية أثرها علينا، كما أننا نشجع التصدير من خلال الحوافز، وبالتالي نحاول فعل ما يضمن قدراتنا على تحفيز القطاع الخاص.

القطاع الخاص لديه طلباته، ومؤخراً عندما تمت إعادة النظر في قانون ضريبة الدخل، كانت لديه تحفظات كثيرة، تجاوزنا مع جزء كبير منها حتى لا تكون لديهم حوافز سلبية، وسنعمل في هذا الاتجاه قدر استطاعتنا.

في ظروف الاحتلال يقال لنا إننا نعلق كل شيء على شماعة الاحتلال، لكن الاحتلال لا يزال قائماً، ولا يمثل ظرفاً جاذباً للاستثمار، وظرف عمل مثالياً للقطاع الخاص؛ لذا ليس بمقدور المرء إلا أن يُحيي القطاع الخاص الفلسطيني على استعداده للاستثمار في ظل ظروف سلبية مثل تلك التي نعيش، ونأمل أن يظل هذا الحافز موجوداً، البعض يجد الوضع الذي نعيشه مدعاة للشعور بالإحباط، بينما أعتقد أن هذا يجب أن يشكل مدعاة للشعور بوجود تحدٍ جدير بالمواجهة.

الالتزام تجاه غزة

سبيل: بالنسبة إلى قطاع غزة، من الواضح أن المصالحة تبتعد شيئاً فشيئاً، ولا يوجد أفق قريب لها، كيف يمكن التعايش بطريقة تخفف من وطأة التأثيرات السلبية على الاقتصاد الفلسطيني إلى حين يطرأ تغيير ما يقربنا من المصالحة؟

• **قسيس:** لا شك في أن فقدان الخزينة الفلسطينية الدخل الذي كان يأتيها من العائدات من قطاع غزة - والذي يصل إلى نحو ٢٨٪ من الإيرادات وكان يفترض أن تكون أكثر من ذلك عبر بذل جهود إضافية - له تأثيرات سلبية، وبالتالي فإن الانقسام والوضع القائم أثراً بشكل كبير على قدرات السلطة على القيام بالتزاماتها.

لدينا واقع يتمثل في أننا السلطة الوطنية الفلسطينية وليس سلطة رام الله، وبالتالي لدينا التزامات، فكلمة الوطنية ليست فقط نكاية بالاحتلال، بل إنها سلطة لديها التزامات شاملة تجاه الجغرافية، والقطاعات المجتمعية. لدينا التزامات للقطاع الخاص، والأهلي وموظفينا، والقطاع العام، وللضفة الغربية وقطاع غزة، والأسرى والشتات، وأهالي الشهداء، أي أن التزاماتنا كثيرة، ولا شك في أن فقدان المعونات الخارجية أو حتى الحد منها، أثر علينا، كما أن الحد من إيراداتنا الواردة من قطاع غزة، أثر علينا، وطالما الحديث عن القطاع، فإنني أقول إننا بحاجة ماسة إلى استعادة الإيرادات التي كانت تردنا من قطاع غزة بشتى الطرق، وهذا أمر غير سهل في ظروف الانقسام الحاصل،

لكننا سنعمل على إيجاد سبل لتخفيف وطأة هذا العامل.

سبيل: هناك مفارقة بوجود اقتصاد يضعف يوماً بعد آخر في الضفة، ومطلوب منه تمويل جهاز إداري ضخم، وخدمات الناس واحتياجاتهم في الضفة، وتمويل غزة بشكل كامل دون أن ينقص من ذلك قرش واحد عن ذي قبل، فضلاً عن تمويل سفارات في عشرات الدول، ومؤسسات لمنظمة التحرير، واحتياجات الفلسطينيين في لبنان والأردن وسورية، هذا عبء ينوء بحمله اقتصاد صغير كالاقتصاد الضفة الغربية.

• **مقاطعة من قسيس:** ألا يدعو ذلك للإعجاب.

سبيل: ما شأن المواطن العادي الذي ليس بمقدوره التحمل أكثر، هذا من جانب، أما من جانب آخر، فإن «حماس» حولت الانقسام إلى نوع من «البرزنس»، والابتزاز لما تسميه «سلطة رام الله»، حتى بات يقال إن السلطة تمول الانقسام؟

• **قسيس:** أنا لا أتضيق من أقوال أو تساؤلات كهذه. هذا سؤال مشروع جداً، ويخطر في بال كل منا، وحن الوقت لاستخدام مفردات مختلفة، لكن بشكل عام لدينا جهاز متضخم، أممي وإداري، فعدد العاملين كبير، لكن حول ما يقال بخصوص اضطرارنا إلى فعل كل ذلك، وقدرتنا عليه حتى الآن، فإننا نقوم به بشق الأنفس، مثل ذلك الذي يعلم أولاده في الجامعة ودخله قليل، فنحن قادرون على فعل كل هذا بدخل قليل، وهذا أمر يدعو إلى الإعجاب، لكن من الصحيح أيضاً أن هذا يشكل عبئاً كبيراً. هناك شيء آخر، وهو الإنفاق على غزة،

فقطاع غزة استأثر بـ ٤٣٪ من الموازنة السنوية الماضية، ولن تقل النسبة عن ذلك هذه السنة، وهذا يدعو إلى هذا النوع من التساؤل بمعنى إلى متى؟، لكن السؤال الذي يفرض نفسه هل نوقف الإنفاق على غزة أم نحاول جلب دخل منها؟ نحن نحاول حالياً جلب دخل من غزة، عبر الوصول إلى ترتيبات تجعل الدخل من المقاصة الضريبية أحسن مما هو عليه الآن، بحيث نرجعه إلى مستوى أقرب لما كان عليه في السابق، لكن هذه الإجراءات تحتاج إلى بعض الوقت.

نحن لا نستطيع أن نتهرب من التزاماتنا طالما أننا سلطة وطنية، نعتبر الضفة وغزة وحدة جغرافية واحدة. نحن لسنا فقط ضد الانقسام، بل ضد أي شيء يمكن أن يوحي أن غزة كيان آخر، فالضفة بما فيها القدس، وغزة أرض محتلة، ووحدة جغرافية واحدة لا تتجزأ، وهذا حتى بموجب اتفاقية (أوسلو)، وبالتالي أي قرار يمكن أن يجحف بذلك هو قرار سياسي يجب دراسته وبحثه على أعلى مستويات اتخاذ القرار، فهو ليس قراراً مالياً بحتاً، فما نقوم به هو أننا ننفق ضمن الإطار السياسي الذي نعيش ضمنه.

سياسات: هل ستخرج السلطة، ونحن في طريقنا إلى الأمم المتحدة في ١٥ أو ٢٩، بخطاب للشعب مقاده أننا ذاهبون إلى معركة قد تكون تداعياتها قاسية، وعليكم أن تتحملوا؟.

• قسيس: لا، لا أتصور ذلك، معرفة الخطاب وكيف سنواجه هذا الوضع مطلب وتوقع

مشروع وصحيح.

بالتأكيد لن يكون كافياً أن نذهب وكأنه كأني يوم عادي، وقد كنت أقول هذا الأمر منذ أيلول العام الماضي، بمعنى أن ما بعد أيلول لا ينبغي أن يكون كما قبله، وأنا أقول الآن إن الوضع قد يكون مختلفاً، فإذا ذهبنا وأخذنا وضع دولة غير عضو، فلا يجوز أن يظل الوضع كما كان من قبل على صعيد نشاطنا السياسي، وأغلب الظن أنه لن يكون هو نفسه على صعيد قدراتنا الاقتصادية، وبالتالي كيف سنتعامل مع هذا الوضع.

هذا سؤال يخطر على بال الكل، لكن الرد عليه ليس لدي اليوم، فهذا السؤال يفترض أن يطرح على كل مستوى المسؤولية، وأن يكون الجواب مقنعاً، ليس بمعنى أن كل شيء سيكون على خير ما يرام، بل بمعنى أن لدينا هدفاً، له مستلزماته، ونحن وراة للوصول إليه، ومستعدون لفعل كل ما يلزم لهذا الغرض، لكن أيضاً تحمل ما قد ينشأ عن ذلك من تبعات، مع محاولة تخفيف هذه التبعات بكل الطرق الممكنة، وباعتقادي فإن حملتنا الدولية يفترض ألا تكون لكسب الأصوات إلى جانبنا في الأمم المتحدة فقط، بل لتوفير الدعم، أيضاً، لاستمرار هذا الكيان ومتطلبات استمراره. الدعم المطلوب ليس سياسياً فقط، بل اقتصادي ومالي كي نستمر. هذا أمر ضروري.

سبيلنا : هل هناك تحضيرات لتكاملية كهذه، بمعنى أننا لا نريد صوتكم فقط في الأمم المتحدة، على صعيد المشاورات والزيارات التي تقوم بها القيادة الفلسطينية والمسؤولون، هل هذا مطروح للنقاش مع من تجلسون معهم؟

• قسيس: على مستوى وزارة المالية، أ طرح هذا الكلام دائماً، وطالبت غير جهة بالأ يتم تحذيرنا من تبعات ذلك، لأن عليها مسؤوليات، وبالتالي لا أ طرح خطة «ب»، بل أ طرح خطة «أ»، وأقول لهذه الجهات إن عليكم أن تساعدونا في إنجازها؛ لأن هذا جزء من التزامكم، وإعلانكم عن التزامكم بالاستقرار على مستوى الشرق الأوسط، وبالتالي إذا كنتم جديين في كل كلامكم، فإننا نتوقع ألا تتحدثوا بلغة التهديد والتحذير من التبعات، بل يفترض أن تكونوا

معنا في الذهاب والدعم، وتذليل الصعاب التي يمكن أن تنشأ بفعل آخرين ليسوا مع هذا التوجه، وبالتالي طالما أنتم معنا، يفترض أن تساعدونا في تذليل الصعاب التي ستنشأ من جهات ضد توجهنا، وهنا نتحدث عن الجهات التي أعلنت موقفها هذا، وطالما أنكم معنا، فأرونا ماذا باستطاعتكم أن تفعلوا، عوضاً عن أن تأتوا لتنبهنا، لا أريد إيذاء بالإغفال لأنني سأفسره كإيذاء مقصود، وهذا الكلام نظرحه في كل مناسبة يجري فيها الحديث خلال هذه الفترة عمّا سنفعل، فهذا هو خطابي، وأنا أعتقد أن هذا الخطاب لن يجد أي نوع من المعارضة من أي جهة أخرى داخل مواقع صنع القرار الفلسطيني.

انعكاسات العولمة على السياسات العامة في البلدان النامية

(مع الإشارة لنموذج مصر)

د. محمد علي حمود*

يعكس توصيف التطور التاريخي للعولمة حقيقة أن هذه الظاهرة أصبحت حقيقة ملموسة لها أيديولوجيتها وعناصرها وآلياتها بالشكل الذي جعل تأثيرها ذا دلالة واضحة في كل ميادين الدولة الاقتصادية والاجتماعية.

أما على صعيد الظاهرة، فإن التطور المادي للعولمة كان لا بد أن يفرز أفكاراً نظرية، والتي بدورها تطورت كثيراً، ففي تسعينيات القرن الماضي كان الكلام عن العولمة - كظاهرة جديدة - يعكس إشكاليات كبيرة، خاصةً حول تحديد معالمها وعناصرها، وهذا ما دفع الكثير من الباحثين إلى التخندق بين معارض ورافض لها من جهة، وبين مؤيد لها من جهة أخرى، أما اليوم فالحديث تغير، فالعولمة استقرت مفاهيمياً

شهد العالم منذ عقدين من الزمن تطورات كبيرة على الصعيد الدولي، فالحديث عن نهاية التاريخ، وصدام الحضارات، وموت الدولة، وتراجع السيادة... كلها شعارات صبغت الحقبة الجديدة، وأبرز ملامحها بروز ظاهرة العولمة.

يرى نعوم تشومسكي أن هناك ثلاثة أشكال للدكتاتورية سادت خلال القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، وهي: الدكتاتورية السوفيتية، والنازية، والتينا (TINA). وهذه الأخيرة هي اختصار للعبارة «ليس هناك بديل» (THERE IS NO ALTERNATIVE)، وهذه العبارة تمثل شعاراً للإمبراطورية التجارية التي تنشأ يوماً بعد يوم في ظل العولمة.

* كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين - العراق.

وتطوّرت فكرياً على الأقل في الدراسات والواقع الغربي، إذ أصبحت قابلة للقياس والتحديد، وهذا ما يفسّره صدور قوائم بالدول الأكثر تعولماً في العالم، فمنذ عدة سنوات اشتهرت مؤشرات لقياس ظاهرة العولمة، كان أبرزها مؤشر (kof) الذي نشر، في العام ٢٠٠٧، قائمةً تحتوي على ١٢٢ دولة هي الأكثر عولمة في العالم، كذلك هناك مؤشر (A.T.KEARNEY) الذي تعرضه مجلة (FOREIGN POLICY MAGAZINE).

مثل تنامي ظاهرة العولمة وآلياتها تحدياً جديداً للبلدان النامية، خاصةً أن الطابع الجديد لهذه الظاهرة هو البعد العالمي، وهدفها تجاوز الحدود الوطنية وتقليص دور الحكومات، من هنا برزت إشكالية الدراسة التي تتمحور حول فكرة أساسية وهي «في ظل التغيّرات والتطورات التي تفرضها العولمة كظاهرة عالمية على الدور العام للدولة وعلى وظيفة الحكومات... كيف سيكون واقع السياسات العامة الحكومية ذات الطابع الوطني ومستقبلها؟ وهل التآثر بظاهرة العولمة سينعكس سلباً على آليات صنع السياسات العامة وعملياتها في إطار الأنظمة السياسية النامية؟».

تحتاج هذه الإشكالية العلمية إلى فرضية للإجابة عنها، وبالتالي يمكن القول: «إن القوة المالية والاقتصادية لآليات العولمة ستؤدي إلى أثر واضح في السياسات العامة، ومنطلق هذا التأثير هو الاعتبارات المادية التي دفعت الكثير من البلدان النامية إلى التوجه إلى قوى العولمة؛ للحصول على التمويل اللازم لتنفيذ سياساتها».

سيتم من أجل اختبار صحة الافتراضات أعلاه تناول آليات العولمة، ومحاولة الكشف عن الإمكانيات التي تتمتع بها، وهذا هو المحور الأول. أما المحور الثاني، فيتناول بالتحليل والدراسة أهم عناصر السياسات العامة ومراحلها التي يمكن أن تتأثر بالعولمة وإستراتيجيتها. أخيراً ستتم مناقشة واقع السياسات العامة المصرية وتحليله في ظل العولمة، وهذا نموذج يتمتع بأهمية خاصة تبرز مما يأتي:

- تعاني مصر من محدودية الموارد.
- تجربة طويلة نسبياً من الانفتاح الاقتصادي والخارجي.
- نموذج عربي يمكن الاستفادة من نتائجه.

١. آليات العولمة

تنوع وتتعدد آليات العولمة ووسائلها وتختلف استخداماتها باختلاف البلد وطبيعة الظروف السائدة محلياً ودولياً، ومع ذلك يمكن القول إن أبرز آليات العولمة هي:

١-١ الشركات متعددة الجنسيات

أصبحت الشركات متعددة الجنسيات أكثر الأنماط تعبيراً عن البعد الاقتصادي للعولمة (الاقتصاد المتعولم)، فهي تتربع في ظل التطورات الدولية الجديدة على هرم الإمكانيات المادية والبشرية والسعة الجغرافية، لكن تحديد قوة هذه الشركات على درجة من الصعوبة، ولكن يمكن أن نسوق بعض المؤشرات ذات الدلالة على هذه الإمكانية، فمثلاً نجد أن شركة (جنرال

إلكتريكس) - وتأتي في المرتبة الأولى للشركات متعددة الجنسيات الكبرى في العالم (انظر الجدول رقم ١) - تمتلك أصولاً تقدر بـ ٥٧٥ مليار دولار، ووصلت مبيعاتها السنوية إلى ١٣١ مليار دولار، أما شركة (فودافون للاتصالات) - وتأتي في المرتبة الثانية بعد (جنرال إلكتريكس) - فقد كانت مجمل أصولها ٢٣٢ مليار دولار ومبيعاتها السنوية لعام ٢٠٠٤ أكثر من ٤٢ مليار دولار^١ والجدير بالذكر أن القدرة المادية ارتبطت بالتطور التكنولوجي وتطور الاتصالات والمواصلات والمعلوماتية وهذا قاد إلى ما يلي:

١. رأس المال عابر للحدود.

٢. رأس المال يجني أرباحاً هائلة ليس من عمليات الإنتاج والتبادل والتوزيع بل من: المضاربة، والربا، وبيع السندات وشرائها، والعمليات غير الإنتاجية بوجه عام، ولعل هذا ما اصطلح على تسميته (العولة المالية)^٢.

من المهم وجود عنصر القوة، ولكن الأهم هو توظيفه، ونجد أن أخطر حلقة في سلوك الشركات والبنوك عابرة القومية هو حركة رأس المال العالمية الآن وهي تسير في اتجاهين:

- الأول - رأس المال طويل الأمد، وهو رأس مال يتم توظيفه في مشاريع مادية إنتاجية كأن تكون في شركة أو معمل أو غيرهما

ولا تسهل إعادة تحويله إلى نقد دونما خسائر كبيرة.

- الثاني - رأس المال قصير الأمد، وهو الاستثمار المالي في عمليات غير إنتاجية كما في بيع الأسهم والسندات والعملات الأجنبية وشرائها، المهم في هذا المضمار أن نمو الأموال في الاستثمار قصير الأمد ازداد بمقدار سبعة عشر ضعفاً، والاستثمار في رؤوس الأموال طويلة الأمد كان خمسة أضعاف ما بين عامي ١٩٨٠ - ١٩٩٧.

ارتبط ازدياد حركة رؤوس الأموال خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين بشكل كبير بحزمة قوانين ومقدرات تكنولوجية وشركات عملاقة، كل هذا يمثل العولة المالية التي أصبحت تمثل هدف الشركات متعددة الجنسيات، إذ تندمج في هذا النمط من العولة الأهداف الأخرى لها في زيادة استثماراتها، وبالتالي أرباحها، وتجاوزت هذه العولة أهم عنصر، ألا وهو الاستقرار، فالحركة السريعة في إطار البورصة والتعاملات المصرفية تضمن لها الاستقرار وضمان حرية هذه الأموال، وهنا أصبحت المضاربات إحدى أبرز الوسائل التي تستخدمها الشركات العملاقة في تحقيق أهدافها^٣.

جدول رقم (١)

أكبر ٢٥ شركة متعددة الجنسيات في العالم لعام ٢٠٠٣
(ملايين الدولارات والآلاف من العمال)

الشركة	البلد الأم	الصناعة	الأصول	المبيعات	العمالة
جنرال إلكتريكس	الولايات المتحدة	إلكترونيات	٥٧٥	١٣١	٣١٥
فودا فون	المملكة المتحدة	اتصالات	٢٣٢	٤٢	٦٦
فورد	الولايات المتحدة	سيارات	٢٩٥	١٦١	٣٥٠
بي بي	المملكة المتحدة	نفط	١٥٩	١٨٠	١١٦
جنرال موتور	الولايات المتحدة	سيارات	٣٧٠	١٨٦	٣٥٠
رويال دويتش شيل	المملكة المتحدة / هولندا	نفط	١٤٥	١٧٩	١١١
تويوتا	اليابان	سيارات	١٦٧	١٢٧	٢٦٤
توتال	فرنسا	نفط	٨٩	٩٦	١٢١
فرانس تيليكوم	فرنسا	اتصالات	١١١	٤٤	٢٤٣
إكسون موبيل	الولايات المتحدة	نفط	٩٤	٢٠٠	٩٢
فولغسواغن	ألمانيا	سيارات	١١٤	٨٢	٣٢٤
أي اون	ألمانيا	كهرباء وماء	١١٨	٣٥	١٠٧
ريو جروب	ألمانيا	كهرباء وماء	١٠٥	٤٤	١٣١
فيفيندي يونيفرسال	فرنسا	إعلام	٧٢	٥٥	٦١
شيفرون كورب	الولايات المتحدة	نفط	٧٧	٩٨	٦٦
وامبو	هونغ كونغ	متنوعة	٦٣	١٤	١٥٤
سيمنس	ألمانيا	إلكترونيات	٧٦	٧٧	٤٢٦
إلكتراستي دي فرانس	فرنسا	كهرباء وماء	١٥١	٤٥	١٧١
فيات	إيطاليا	سيارات	٩٦	٥٢	١٨٦
هوندا	اليابان	سيارات	٦٣	٦٥	٦٣
نيوز كورب	أستراليا	إعلام	٤٥	١٧	٣٥
روش جروب	سويسرا	أدوية	٤٦	١٩	٦٩
سوز	فرنسا	كهرباء وماء	٤٤	٤٣	١٩٨
بي أم دبليو	ألمانيا	سيارات	٥٨	٣٩	٩٦
إيني جروب	إيطاليا	نفط	٦٨	٤٥	٨٠

Resource: UNCTAD: World Investment Report (2004) , UN ,2004 , pp 275

لقد أدى زوال الرقابة على حرية رأس المال وانتقاله خلال الـ ٢٥ سنة الأخيرة إلى عدم التزام الشركات الكبرى والبنوك العالمية والمضاربين بأي قيود أو رقابة، وتحول العالم إلى (قرية مالية صغيرة)، حيث تحولت السياسات الاقتصادية للدول إلى مجرد متلق سلبى للقرارات التي يتخذها المضاربون، ففي بريطانيا مثلاً، استطاع المضاربون بقيادة الممول الأميركي جورج سوروس - ودون أي مخاطرة - تخفيض سعر صرف الجنيه الإسترليني، حيث كان المضاربون يقترضون يومياً كميات متزايدة منه من أجل إعادة استبدالها مباشرة لدى البنوك البريطانية مقابل المارك الألماني، فتعود البنوك التجارية البريطانية، وتطالب البنك المركزي بالأوراق المالية النقدية الألمانية الضرورية، هنا عرف المضاربون أن البنك المركزي كان يستنفد احتياطياته من العملة الألمانية، بينما كانت الإمكانيات الوحيدة لتحقيق عملية تبادل العملات في تخفيض سعر صرف الجنيه، وخلال أيام قليلة فقد الجنيه ٩٪ من قيمته، وحقق المضاربون من جراء ذلك أرباحاً خياليةً وسددوا قروضهم من الجنيه الإسترليني، وبتكلفة مناسبة، وحقق جورج سوروس وحده ما قيمته مليار دولار أميركي.^٤

هنا تثبت الكيفية التي استطاعت الشركات العملاقة من خلالها تحقيق أهدافها بزيادة ربحيتها مقترنة بضمان هذه الربحية، مستخدمةً جميع الوسائل ومن ضمنها القسرية، أن تطلب الأمر من أجل الحصول على قرارات من الحكومات الوطنية تضمن ذلك.^٥

نشأت هذه العمليات وتطورت في خضم اقتصاد معولم جديد لا توجد فيه حدود على المستثمر ولا على المقترض بل لا توجد حدود على كل السلوكيات الاقتصادية. من جهة أخرى، فإن الحديث عن القوة الاقتصادية والتجارية للشركات متعددة الجنسيات قضية مترامية الأطراف، ولكي يصح القول إنه يجب أن نأخذ شيئاً من المؤشرات والدلائل وإن كان على سبيل التذليل لا على سبيل الحصر. وغني عن القول: إن الشركات متعددة الجنسيات لا تسيطر فقط على المعدات التكنولوجية المتقدمة، فحسب بل إن سيطرتها تجاوزتها إلى التحكم باتجاهات تطور التكنولوجيا، والسبل التي تقود إلى تنميتها، فهي تسيطر على الصناعات الإلكترونية والصناعات الكيماوية وغيرها، وتعد هذه الشركات اللاعب الأساس في الإنفاق على مجال البحوث والتطوير (R&D) من خلال وحدات البحوث والتطوير في مقراتها، أو بالتعاقد مع الجامعات الكبرى في العالم.^٦

يرى الدكتور فؤاد مرسي أن الثورة في ميدان تبادل المعلومات والاتصالات هي أخطر ما يجري في مجال الثورة التكنولوجية، حيث تصبح عملية تجاوز الحدود القومية بفضل التوابع الصناعية عمليةً سهلةً، ويصبح كل فرد قادراً على أن ينتهج الطريقة التي تلائمها في الاستهلاك والحياة.^٧

ومن هنا، فإن سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على أركان التكنولوجيا تقود إلى أن تصبح ذات سيطرة عالمية، ويضيف الدكتور فؤاد

مرسي: إن الحديث اليوم يجري عن إعادة هيكلة اقتصادية رأسمالية على أساس تكنولوجي بدافع الربحية، فالتقدم التكنولوجي يهدف إلى رفع كفاءة الإنتاج ومضاعفة إنتاجية العمل، وأن يزيد من قدرة المنتجات على المنافسة والتسويق، وذلك من خلال تخفيض الإنتاج وتحسين القدرة على تلبية الطلب في الأسواق.^٨

٢-١ البلدان الرأسمالية وخاصة الولايات المتحدة

تتضمن العديد من الحكومات في بلدان الشمال خاصةً المتقدمة اقتصادياً شخصيات بارزة ذات جذور اقتصادية، هؤلاء يتولون مناصب مهمة كرئيس الوزراء ومستشارين ووزراء ومدراء عامين وغيرهم، وفي النموذج الأميركي تتركز هذه الشخصيات مثلاً في مجلس العلاقات الخارجية، ومجلس الأمن القومي، ووزارة الخزانة. وأغلب سلوكيات هذه المؤسسات تأخذ بعين الاعتبار المصالح الاقتصادية بطبيعة الحال، هذا أدى إلى أن تصبح العلاقة بين السلطة السياسية وقطاع الأعمال (السلطة الاقتصادية) متلاصقةً، بحيث أصبحت كل واحدة تعبر عن الأخرى،^٩ فأصحاب الأموال وكبار المستثمرين اتجهوا إلى استغلال إمكانيات وقدرات بلدانهم من أجل زيادة ربحيتهم وضمن أعمالهم وتوسيع نشاطهم وضمن دخولهم الأسواق العالمية، حيث يرى (مايكل تانزر) - وهو أحد مستشاري شركة (إيكسون) - كبرى الشركات الأميركية المساهمة في (أرامكو) - أن «أصحاب الشركات

العلاقة يشكلون قوةً سياسيةً نافذةً في بلدهم، ويلجؤون إلى استخدام السلطة الاقتصادية والسياسية والعسكرية لدولهم لتقديم مصالحهم الاقتصادية... وهكذا يمكن تسخير سلطة الدولة لخدمة شركات متعددة الجنسيات، إذ إن هذه الأخيرة تستخدم كوسيلة للحصول على المواد الخام الحيوية لتطوير الصناعة والقوة العسكرية للبلد الأم أو لفتح أسواق السلع والاستثمارات لزيادة الأرباح والازدهار في الوطن».^{١٠}

هذا يشير إلى وجود دعم من البلدان الرأسمالية، وخاصةً الولايات المتحدة لفكرة نشر استثماراتها الرأسمالية في كل العالم، في إطار نظام العولمة الذي يذلل كل الصعاب أمام الأعمال الاستثمارية، فالمصلحة هي الدافع الأساس في هذه العلاقة، فتارة تتقدم الدولة، وتارة أخرى تبرز الشركة، ولكن الاتفاق يبقى أن هناك «معركة تخوضها الدولة بالنيابة، ومعركة يجب أن تخوضها الشركات متعددة الجنسيات بالنيابة عن الدولة الأم» ف(أرامكو) لعبت دوراً كبيراً في سيطرة السلع الأميركية على السوق السعودية، حيث شكلت الولايات المتحدة أكبر مصدر للسلع إلى السعودية منذ العام ١٩٥٠، خاصةً بعد أن تبنت المقاييس الأميركية وفرضتها على المستوردين المحليين، إذا ما أرادوا استيراد أي منتج لقطاع النفط، وبالتالي وجدوا أن غالبية الاستيرادات تتم مع الولايات المتحدة الأميركية، من جهة أخرى كان على شركة (أرامكو) أن تمثل الإرادة الأميركية، فعملت على ضمان الحصول على إمدادات النفط

يقدم صندوق النقد قروضاً إلى الدول التي تُعاني من أزمات مالية في حدود حصتها في الصندوق (وهي قليلة عادةً)، أما إذا أرادت هذه الدول أن تحصل على قروض كبيرة فعليها أن تخضع للصندوق من خلال تنفيذ سياسات اقتصادية ومالية محددة منه، في المقابل فشلت أغلب البلدان النامية في تحقيق التنمية، ووصلت أوضاعها إلى نقطة حرجة تمثلت في وجود أزمة حادة في النقد الأجنبي، وعجز حكومات هذه البلدان عن مواجهة الأزمات؛ ما دفعها للجوء إلى صندوق النقد للحصول على القروض المشروطة، وأصبح الاتفاق مع الصندوق يمثل ما أدرج على تسميته (شهادة حسن سير وسلوك)، وبهذا يستطيع ذلك البلد من خلال الاتفاق التعامل مع الاقتصاد الرأسمالي العالمي وفقاً لشروط هذا الاقتصاد.^{١٢}

وبكلمة أخرى، فإن هذه الإجراءات تتيح بلورة بيئة جديدة تستطيع الشركات والمستثمرون من خلالها ممارسة نشاطاتهم وتنفيذ استثماراتهم وبكفالة المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية.^{١٣} ومن دون الخوض في تفاصيل برامج الصندوق يمكن إيراد أهم محاورها في الآتي:

١-٣-٢ البنك الدولي

يعد البنك الدولي المؤسسة الثانية التي انبثقت عن مؤتمر (بريتون وودز) في العام ١٩٤٤، حيث كلف (لستر بيرسون) وضع تقرير حول المبادئ الأساسية حول (مسألة التنمية) في البلدان

لتساعد الأساطيل الأميركية على لعب دور كفوّ وفاعل لبلدها الأم، وقد تلخصت فكرة الولايات المتحدة في أخذ المبادرة بشركة أميركية وهي (أرامكو) لتحكم قبضتها على هذا المفصل الحيوي من العالم، وهذا بدوره يمثل تبادلاً في المصالح، وتوظيف كل منهما للآخر، وهذا ما عملت عليه هذه التحالفات من أجل نشر هذا النموذج ليصبح عالمياً محققاً المصالح المشتركة لكل منهما.^{١١} وكل هذه التطورات نجدها في إطار توسيع نفوذ القوى الرأسمالية الراعية للعولمة والعمل على جعل العالم دائرة (جغرافية، اقتصادية، مالية) واحدة.

٣-١ المؤسسات الدولية

بلورت حكومة الحد الأدنى والأسواق الحرة مبدأين من خلال ما سمي (توافق واشنطن) (وما بعد توافق واشنطن) الذي تم بين الولايات المتحدة كوكيل عن الرأسمالية وشركاتها العملاقة وبين المؤسسات الدولية، وهذا قاد إلى تكامل أطراف العولمة، فالولايات المتحدة (راعية العولمة)، والشركات متعددة الجنسيات (جوهر العولمة)، والمؤسسات الدولية (منفذة العولمة)، ولعل الدور الذي تضطلع به المؤسسات الاقتصادية الدولية يعد الأهم؛ لأنها تأخذ على عاتقها إشكالية إعادة دمج البلدان النامية في العالم الرأسمالي، ورفع كل الحواجز والحدود أمام رأس المال بالشكل الذي يضمن تدفقه. والتحليل الواقعي لأهداف المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية وبرامجها يعكس هذه الحقيقة بوضوح.

تأسست (منظمة التجارة العالمية WORLD TRADE ORGANIZATION - WTO) عام ١٩٩٥ على أثر ثماني جولات من اتفاقية (الغات)، ينص ميثاقها على ضمان القضاء على كافة الحواجز التجارية وضمان حرية حركة وانتقال السلع والخدمات، وطبقاً لقوانين المنظمة فإنه ينبغي على كافة الدول الأعضاء العمل على ضمان تلائم قوانينها وإجراءاتها الإدارية والتنظيمية مع ما نصت عليه المنظمة، وفي حالة عدم التلائم؛ يجب أن يتغير كل ما يتعارض مع قوانين المنظمة بحيث يكون مطابقاً،^{١٥} وأن أي شركة سواء من خلال بلدها الأم أو من خلال دولة أخرى عضو في المنظمة لها الحق في الاعتراض على قوانين أو إجراءات أي دولة تتوقع الشركة أنها تحرمها من مزايا وفرص استثمارية يتيحها لها قانون التجارة العالمي.

وهناك من يرى أن اتفاقية (الغات) ومن بعدها منظمة التجارة العالمية أداة لخدمة أغراض الرأسمالية العالمية والشركات العملاقة، وهي تتجاهل باستمرار مطالب البلدان النامية، ومتطلبات التنمية المستدامة والبيئة، كما أن الليبرالية المطلقة التي التزمت بها هذه المنظمة، والحد من حقوق العديد من البلدان في تشريع العلاقات الاقتصادية، يعني تفكيك سلطة الدولة وإضعافها لصالح هيمنة الأطراف الرأسمالية الكبرى وسلطتها.^{١٦}

النامية، وقد تبني البنك الدولي تقرير (لستر بيرسون) الذي احتوى على ثمانية محاور:

١. على البلدان المتخلفة تحسين بيئة الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي.
٢. تحقيق استخدام أوسع للمشروعات المشتركة (المحلية والأجنبية).
٣. توقيع اتفاقية لضمان الاستثمارات الأجنبية.
٤. منح الاستثمار الأجنبي امتيازات ضريبية.
٥. تحديد إمكانات الاستثمار في هذه البلدان وتهيئة الدعاية لها.
٦. تنمية رؤوس الأموال المحلية وتطوير قوانين الشركات لتحقيق درجة أكبر من الانفتاح للمشروعات المحلية والأجنبية.
٧. السماح للشركات الأجنبية بالاقتراض من أسواق رأس المال المحلي.
٨. تصفية القطاع العام ونزع مضمونه الاجتماعي.

وقد صاغ البنك الدولي سياسته وبرامجه وتوصياته في ضوء هذه المبادئ، وبالتنسيق مع سياسات صندوق النقد الدولي، لتكون هذه المؤسسات جزءاً مهماً من إستراتيجية الرأسمالية وشركاتها العملاقة في تعاملاتها مع البلدان النامية، خاصة بعد أن عملت هذه المؤسسات على تمثيل المدرسة (النقدية النيوكلاسيكية) التي قادت التيار العالمي الرأسمالي ضد تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ودعت إلى حرية الأسواق والليبرالية الاقتصادية.^{١٤}

٢. اختلالات السياسات العامة في ظل العولمة

تعد المؤسسات الاقتصادية الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية...) من أبرز الآليات المؤثرة على الصعيد العالمي، فهذه المؤسسات بدأت فرض (أيديولوجية العولمة) في تعاملاتها مع حكومات البلدان النامية وأصبحت تتجه شيئاً فشيئاً إلى التدخل في تحديد ما يجب التعامل معه من مشكلات وترك حل مشكلات أخرى مثل نقص الغذاء ومشكلة السكن والبطالة لقوى السوق، فالمنتج لمنهج المؤسسات الدولية يجد أن برامج الإصلاحات الاقتصادية تؤدي إلى الفرض على البلد النامي تغيير أولويات تعامله مع المجتمع إذا ما أراد الحصول على الدعم والأموال والقروض، وعلى هذه الحكومات أن تتبع سياسات جاذبة ومطمئنة للمستثمرين الأجانب، وأن تعمل على حل كل الإشكاليات التي تواجه المستثمرين والقضاء على كل المخاوف التي تعرقل استثماراتهم، أما قضايا المجتمع مثل الفقر وتلوث البيئة والبطالة فكلها مسائل لا تلقى اهتماماً واسعاً من برامج المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية، هنا نجد أن كثيراً من المشكلات المجتمعية تنامت، خاصة تزايد الفقر ونقص الغذاء وارتفاع معدلات البطالة.

إذاً وظيفة الحكومات في ظل العولمة هي أن تصبح (مديرة أعمال) للقوى الخارجية خاصة المستثمرين، وهذه الحقيقة المتجلية في تجارب متنوعة في جنوب شرقي آسيا وبلدان أميركا

اللاتينية عكست حقيقة تبدل وظيفة الحكومات لتصبح راعية للعولمة.

تعكس مجمل هذه التحديات انحيازاً واضحاً إلى الطبقة الغنية وإلى الشركات الكبرى المحلية والدولية، والتي ستسمح لها باتباع مثل هذه السياسات وفرصاً لنشر سيطرتها على تلك الاقتصاديات،^{١٧} وتستخدم الآلية الاقتصادية والتكنولوجية من أجل ممارسة الضغوط لتغيير سياسات عامة تؤثر في مصالحها وتلجأ أحياناً إلى المقاطعة الاقتصادية لمنتجات معينة أو لموارد أولية أو وقف المصانع وإغلاقها، وهذا ما لجأت إليه القوى الغربية عندما واجهت مشكلة التأميم، فالوسائل الاقتصادية تعتبر الأهم والأكثر فاعلية في تغيير اتجاهات الحكومة.

من جهة أخرى، هناك علاقة بين الشركات متعددة الجنسيات والسياسات العامة للبلدان المضيفة، فتلجأ إلى تأييد ودعم الاتجاهات التي تعكس مصالح هذه الشركات، مثل ميادين الحرية والخصوصية والانفتاح الاقتصادي، والمثال الواضح في هذا الشأن هو ما قدمته هذه الشركات من تأييد ودعم لتبني مشكلات الديون التي تفاقمت أثارها في البلدان النامية وحاولت دعم الاتجاهات التي تعمل على تبني هذه المشكلة وحلها، في إطار مقترحات مقيضة هذه الديون، وهذا ما يتيح لهذه الشركات إمكانية شراء مؤسسات القطاع العام، وتحويل الديون المشكوك في تحصيلها إلى أصول إنتاجية ذات عوائد مستمرة.^{١٨}

على الصعيد الدولي فقط، وإنما على الصعيد الداخلي، وسيكون التراجع لصالح تنامي أدوار جديدة ومنها أدوار اللاعبين الدوليين.

لقد أصبحت أطراف العولمة تقيم كل دولة والمشاكل التي تعاني منها على حدة، وتقدم السياسات لحلها سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، فالاعتبارات السياسية للبلدان المضيفة ارتبطت بالاعتبارات الاقتصادية، لا بل إن الاعتبارات السياسية للبلدان الغربية يتم تسخيرها لمصالح القوى الرأسمالية، فمثلاً أعادت الولايات المتحدة تمثيلها الدبلوماسي في فيتنام على الرغم من أن مشكلة الأسرى والمفقودين الأميركيين لم تكن قد حسمت، وكان ذلك لصالح المستثمرين الذين يملكون مصالح في هذا البلد، كذلك دور المستثمرين الأوروبيين في دعم التوجه نحو توحيد السوق الأوروبية على الرغم من معارضة الدول الأوروبية بسبب العداء التقليدي بينهما،^{١٩} وهكذا أصبحت العديد من الدول ومنها النامية مجرد مؤسسات إدارية تقوم بتبني تلك السياسات التي رسمتها «مؤسسات العولمة» (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية، هيئة المعونة الأميركية)، فغالبية البلدان التي تعاني من مشكلات عامة مستعصية وخاصة على الصعيد الاقتصادي تلجأ إلى هذه المؤسسات التي تدرس المشكلة وترسم البديل الواجب اتباعه من قبل الحكومة، وعادةً ما يكون هذا البديل معبراً عن مصالح المستثمرين الأجانب.

وتلجأ قوى العولمة إلى الوقوف في وجه أي توجهات حكومية يمكن أن تهدد عملها، فمثلاً تبني الحكومة مشكلة تلوث البيئة سوف يؤدي إلى صنع سياسات عامة تفرض جزاءات على ملوثي البيئة، ومن أبرز هؤلاء الملوثين مصانع ومعامل المستثمرين الأجانب، وبالتالي فهذه الأخيرة تقف بالضد من أي اتجاه يدعو لاتخاذ تدابير حل لهذه المشكلة.

تستخدم آليات العولمة سابقة الذكر في مسعاها ذلك العديد من الوسائل ولعل أبرزها:

- وسائل الإقناع: حيث تسعى إلى إقناع مؤسسات النظام السياسي والمسؤولين الفاعلين بتبني أو العدول عن تبني هذه المشكلة أو تلك وفقاً لطموحاتها ومصالحها.

- انتهديات: تمارس هذه الوسيلة حينما يبدو أن السلطات غير منفتحة على الاقتراحات المقدمة من قوى العولمة وآلياتها.

- الرشوة: تستخدم الورقة المالية لرشوة القائمين على شؤون العامة في البلاد.

- عرقلة العمل الحكومي: عبر المقاطعة الاقتصادية داخلياً وخارجياً.

وعليه نرى أن في تغيير أولويات النظم السياسية جانبيين رئيسيين هما:

١٠٢ العولمة ومصادرة القرار السياسي

ذهب الكثير إلى القول إن ظاهرة العولمة ستقود إلى اضمحلال سيادة الدولة القومية وتراجع أو تقلص أداء الدولة ووظائفها، ليس

المناقشات على شكل ندوات وطاولة مستديرة أو استقدام خبراء من قبل اللجان الرأسمالية، وممارسة التشاور على هذه الطريقة تتيح مجالاً أمام القوى المؤيدة للعولة لممارسة الضغوط عبر إيصال مطالبها إلى هؤلاء المسؤولين، وبالتالي تستطيع تمرير مقترحاتها عبر من يمثلها من الخبراء وذوي الرأي.

وتأسيساً على ما تقدم يمكن القول إن تأثير العولة في صياغة واختيار بدائل السياسة العامة يتمحور حول النقاط الآتية:

- ممارسة التأثير غير المباشر من أجل أن تتبع الدول بدائل سياسية تحقق مصالح قوى العولة.

- التأثير المباشر في مرحلة صياغة واختيار البديل الأفضل عبر ممثليها ومندوبيها في البرلمان واللجان الفرعية والخبراء والمستشارين.

- تمارس قوى العولة التهديد المباشر عندما تتبنى الحكومة بدائل سياسية قد تؤدي إلى آثار سلبية على مصالح هذه الشركات، وقد تلجأ إلى العنف السياسي وخاصة الاغتيالات، وتحريك المعارضة أو زرع الفتنة أو الاتفاقات مع المؤسسة العسكرية لإحداث انقلاب عسكري.

٢-٢ مصادرة دور السلطة التشريعية (البرلمان)

يعد الدور التقليدي للبرلمان صياغة السياسة العامة وإرسالها للسلطة التنفيذية من أجل تطبيقها، ونتيجة للتطور الكبير الذي طرأ على وظائف سلطات النظام السياسي تنامي دور الحكومات بحيث أصبحت تقترح الكثير من

وعلى سبيل المثال لا الحصر أخذ البنك الدولي على عاتقه ومنذ العام ١٩٨٠ ما أسماه (برنامج التعديلات الهيكلية) الذي بموجبه يقدم البنك الدولي إلى أعضائه من البلدان النامية قروضاً للتخفيف من عجزها المالي والتجاري. لكن هذه الديون تدفع بشرط أن يقوم البلد الذي يستلمها بتبني بدائل تصوغها هذه المؤسسة والتي تكون دائماً في إطار «الليبرالية الاقتصادية» والتي تعني رفض التأميم وإلغاء المؤسسات المؤممة كالماء والكهرباء والبرق والمواصلات ومناجم النفط والسدود (بل وحتى ضريبة الدخل كما في أوروبا الشرقية).

غالباً ما تقف قوى العولة بالضد من (تدخل الدولة الزائد)^{٢٠} في الشؤون العامة للمجتمع، حيث ترى هذه القوى أنه من الضروري أن تكتفي مؤسسات الدولة بتنفيذ البدائل التي ترسمها الفئات الرأسمالية (الداخلية والخارجية) دون أن يكون لها دور مهم في توجيه الأمور الاقتصادية التجارية.

وقد استطاعت قوى العولة بلورة عدة قنوات لتمير مقترحاتها وسياساتها إلى الحكومة، ولعل من أبرز تلك القنوات الضغط على النواب (البرلمانيين) لتبني هذه المقترحات وطرحها على البرلمان على صيغة قانون أو اقتراح بتشريع قانون ينظم شأنها سياسياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً.

من جهة أخرى، تلجأ العديد من المؤسسات الحكومية حين تتبنى مشكلة معينة إلى استشارة الاختصاصيين وذوي الرأي، وغالباً ما تحدث هذه

السياسات وتقدمها إلى (السلطة التشريعية) من أجل إقرارها.

لقد تزايدت تأثيرات الأطراف الخارجية في عمليات إقرار السياسات العامة (سواء كان ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة)، وتعالق الصيحات حول مستقبل السيادة التي بدأت تتناقص شيئاً فشيئاً، ففي البلدان الرأسمالية نجد أن الفئات الرأسمالية وأصحاب الشركات يعملون على القانون أو التشريع الذي يجب أن يوطر البديل الذي تم اختياره، ومن ثم متابعة النقاش حوله في إطار البرلمانات والعمل على الحصول على الأصوات اللازمة للتصديق عليه وإصداره بشكل قانوني ملائم، وهكذا أصبحت هذه القوى تلعب دوراً مهماً في برلمانات الدول. تستخدم قوى العولة الدعم المالي من أجل أن يتم إقرار تلك السياسات التي يمكن أن توسع الفرص الاستثمارية لها، وهذا ما يؤكده الدعم الذي قدمته للعديد من البلدان النامية من أجل إقرار سياسات الخصخصة والتحول إلى اقتصاد السوق وسياسات الانفتاح الاقتصادي، وغالباً ما يكون هذا الدعم على شكل إعادة جدولة الديون المترتبة على هذه البلدان أو تقديم قروض لها.

يرجع توجه البلدان وخاصة النامية إلى صندوق النقد والبنك الدوليين إلى محاولة تمويل سياسات تنموية طموحة كما في البرازيل وكوريا الجنوبية وتركيا، أو لمواجهة عجز متزايد في الموازين المدفوعة، وهذه القروض التي تقدم تسهيلات المؤسسات غالباً ما توجه إلى تمويل

تلك السياسات التي تهم المستثمرين الأجانب وفرص زيادة الاستثمار المربح أمامهم في هذه البلدان.

فالبنوك والشركات متعددة الجنسيات ومنذ العام ١٩٧٨ أصبحت تصر على أن يكون للبلد النامي برنامج لتكثيف اقتصاده مع توجهات الصندوق قبل تقديم أي تمويل له أو تجميد أو إعادة جدولة هذه الديون.

إذاً نجد أن عمل السلطات التشريعية وتحديد التخصيصات المالية للسياسات الحكومية أصبح مفرغاً من محتواه، إذا إن الأمثلة أعلاه تؤثر حقيقةً إلى أن السياسات الحكومية تصنع بتأثير أطراف خارجية، فالولايات المتحدة تؤثر في بعض السياسات، والبنك والصندوق الدوليان يقدمان سياسات جاهزة للمستثمرين الأجانب، ويبدون آراءهم في صياغة بعض السياسات خاصة الاقتصادية والمالية وكل هذا يعكس التدخل الواضح على حساب القوى التقليدية التي تصنع السياسات العامة؛ مما يضع تساؤلاً مستقبلياً مهماً حول دور السلطات التشريعية التي تتراجع مكانتها كصانع رئيس للسياسات الحكومية.

وفي ظل الأزمة المالية التي تعيشها العديد من البلدان النامية، استطاعت الشركات والبنوك الدولية بالتعاون مع تلك المؤسسات تطوير قناتين رئيسيتين لتقديم التمويل اللازم لهذه البلدان، وهما (إطفاء الديون مقابل الأسهم، القروض مقابل الأسهم)، أما (إطفاء الديون مقابل الأسهم) فهو الدعوة التي نادى بها الاقتصادي (ألان ملتزر)

وأيدته الكثيرون، وهو يرى أن معظم البلاد المدينة تمتلك فيها الحكومات عدة مشروعات (القطاع العام) وهي في الوقت نفسه تعاني من تفاقم أزمة الديون الخارجية، وعليه فإن هذه البلاد تستطيع أن تخفف من عبء الدين الخارجي بالسماح للدائنين بمشاركة الدولة بملكية هذه المشروعات وإدارتها على أسس تجارية من أجل أن تدر عوائد اقتصادية مهمة.^{٢١}

ومن جهة أخرى، برز نهج (القروض مقابل الأسهم) الذي تبنته العديد من البنوك والشركات متعددة الجنسيات، حيث تقوم هذه الشركات بتقديم التمويل اللازم إلى حكومات البلدان النامية (المتعطشة للسيولة النقدية) وإذا لم يتم تسديد هذه الديون (وهذا ما يحصل دائماً بسبب الديون الخارجية الكبيرة) تصبح أسهم بعض الشركات الحكومية ملكاً للأطراف المقرضة طبقاً لهذه الاتفاقية، وعلى هذا النحو تحولت العديد من المؤسسات ومشاريع وشركات القطاع العام إلى ملكية تلك الأطراف عبر هذه الوسيلة، والجدير بالذكر أن هذا النهج لم يطبق في البلدان النامية فحسب وإنما في بلدان أوروبا الشرقية وروسيا الاتحادية.^{٢٢}

٣. تحليل التجربة المصرية

بدأت مصر منذ منتصف السبعينيات من القرن الماضي مرحلة جديدة في التوجه الرأسمالي والعمل على الانفتاح على الاقتصاد العالمي، فسياسة الانفتاح الاقتصادي عام ١٩٧٤ وضعت مصر فعلاً في تيار العولمة على الرغم

من أن هذا الاصطلاح الأخير لم يكن مستخدماً آنذاك، ولأول وهلة يمكن تأشير الملاحظات الآتية على مسيرة الانفتاح وانعكاسها:

تنوع في السلع والخدمات وتزايد الواردات والصادرات وتعدد الشركاء التجاريين وكثرة ميادين جذب الاستثمارات الأجنبية في مختلف الجوانب الاقتصادية وزيادة نسبة السكان الذين يرتبطون بالاقتصاد العالمي سواء كانوا يعملون في قطاع السياحة أو في بقية الاستثمارات الأجنبية أو عند الشركات متعددة الجنسيات، وأصبح للشركات متعددة الجنسيات دور مهم في إدماج مصر بالاقتصاد العالمي، إذ تعمل في مصر الآن أكثر من ٤٠٠ شركة متعددة الجنسيات، هذه الوقائع جعلت من ظاهرة العولمة تمس وتؤثر في كل جانب سياسي واقتصادي واجتماعي، لذلك نجد أن مصر قد احتلت مكانة بين أكبر الدول المتعولمة، فوفقاً للبيانات التي نشرها موقع (kof)^{٢٣} وهو (مؤشر العولمة) نجد أن مصر احتلت المرتبة ٦٤ من بين ١٢٢ الأكثر تعولماً في العالم لعام ٢٠٠٧، وقد احتلت المرتبة ٥٤ وفقاً لمؤشر (A.T.Kearney) الذي يصدر عن مجلة (Foreign policy Magazine) لعام ٢٠٠٦ (انظر الملحق رقم ١).^{٢٤}

إذاً يمكن القول إن بلداً عربياً كمصر قد قطع شوطاً مهماً على طريق الرأسمالية، وبالتالي كان للعولمة نصيب منه ومن أجل إعطاء تقييم وتحليل واقعي محايد، فإن المؤشرات تدل على أن العولمة -ومن خلال تتبع الواقع السياسي في مصر- لها

جوانب إيجابية، إذ إن توافر الإنترنت مثلاً - وهو من أبرز أدوات العولمة الثقافية، خاصة إذا علم أن أعداد مستخدمي الإنترنت يعد أحد المؤشرات الفرعية لقياس العولمة - أدى إلى توجه شريحة كبيرة من المجتمع المصري إلى استخدام المدونات الإلكترونية للتعبير عن أفكارهم السياسية، وكذلك أصبحت القنوات الفضائية وسيلة مهمة للتعبير عن الآراء والتوجهات سواء أكانت معارضة أم متفقة مع الحكومة المصرية، فضلاً عن أن احتكاك المجتمع المصري مع العالم الخارجي وخاصة البلدان الغربية وبالتفاعل مع العوامل الأخرى أدى إلى حراك سياسي / مجتمعي، وبرزت أفكار وأدوار جديدة، فمؤسسات المجتمع المدني بدأت تتزايد أدوارها وانتقاداتها للحكومة، وكذلك تعمل أطراف عديدة على تغيير ظواهر سياسية كالتمسك بالسلطة، إذ برزت حركة كفاية التي أخذت على عاتقها محاربة توريث السلطة ولعبت الصحف والمجلات دوراً أكثر جدية وأكثر تعبيراً عن الواقع المصري الذي يعيش ظروفاً صعبةً في كثير من مجالاته، هذا الحراك السياسي والاجتماعي ساهم في تأجيجه وبرز الانفتاح على الخارج وخاصةً على البلدان الغربية والتي تحولت بعدها إلى الاندماج في العولمة.

٣-١ تبديل أولويات الحكومة المصرية

يؤثر المنتبغ للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في مصر إلى حقيقة بارزة للعيان وهي وجود مشكلات مهمة يعاني منها المجتمع

المصري ولا تزال بعيدةً عن وجود حلول ناجحة لها، ولعل قلة الموارد وتزايد السكان يقفان وراء تنامي هذه المشكلات، ولكن التساؤل الذي يفرض نفسه هو: ما دور الأداء والفعل الحكومي في مواجهة هذه المشكلات؟ وهل يعمل النظام السياسي المصري جاهداً لمواجهة ضغوط البيئة الداخلية والعمل على حلها؟

تعد مصر من أولى الدول العربية التي اتجهت نحو تبني سياسات (الانفتاح الاقتصادي)، إذ اتجهت الحكومة المصرية في العام ١٩٧٤ إلى اعتماد سياسة جديدة تهدف إلى الانفتاح على العالم الخارجي، إذ إن سياسات الانفتاح التي تبنتها مصر منذ السبعينيات مثلت تغيير رئيساً في توجهات الحكومة وتبدل أساسي في أولوياتها، فتبدل سياسة الانكفاء على الداخل المرتبطة بسياسات وإجراءات اشتراكية ومن ثم تحولها إلى سياسة الانفتاح نحو الخارج المرتبط بسياسات الليبرالية والاقتصادية، لم تكن نتيجة ضغوط داخلية أو حراك سياسي اجتماعي، بل نتيجة ضغوط خارجية، فمثلاً أكد السفير الأميركي في القاهرة في أكثر من مناسبة ضرورة إلغاء بعض القوانين الحمائية الهادفة إلى حماية المستهلك وحماية الاقتصاد الوطني، معتبراً أن قوانين كهذه تزيد من مخاوف القوى الرأسمالية والمستثمرين الأجانب والشركات متعددة الجنسيات.^{٢٥}

انفتاح مصر على العالم في المجال الاقتصادي كان لا بد أن يؤثر سلباً لأول وهلة على الداخل

المصري،^{٢٦} إذ إن الاقتصاد المصري يعتمد على سلعة أو سلعتين في التصدير، فضلاً عن أن قضية الديون الخارجية وضعف الموارد الداخلية مع كم سكاني كبير نسبياً دفعا بالسياسة الاقتصادية المصرية لتكون رهينة للأطراف المانحة للقروض التي بدأت ترسم لمصر برامج اقتصادية جديدة في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي، إذ اتجهت مصر منذ ١٩٨٧ إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لطلب المعونة، وهذه المؤسسات الدولية طلبت بدورها من مصر الالتزام بتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي والتكليف الهيكلي.

كان على الحكومة المصرية - في خضم (الإصلاح الاقتصادي) - أن تعيد النظر في أولوياتها، إذ إن السير في تطبيق برامج البنك وصندوق النقد الدوليين يتطلب تكريس أداء هذه الحكومة وتركيز العمل على إصلاحات اقتصادية من أجل ضمان الحصول على (شهادة حسن السلوك) التي تضمن فيها الحكومة المصرية الحصول على القروض والدعم المالي، وهذه الظروف الجديدة غيرت من أولويات الحكومة في حل المشاكل المجتمعية، فالهم الأكبر أمام الحكومة هو حل (المشكلات) التي تواجه المستثمرين الأجانب وتذليل المخاوف أمامهم، ومحاولة القضاء على العراقيل التي تواجه أو يمكن أن تواجه الشركات، فمشكلات (القيود المفروضة على رأس المال، وارتفاع أسعار الشحن، والمخاوف من سياسات التأمين) كلها مشكلات واقعية تواجه (أطراف العولمة)، وبالتالي على الحكومة أن تعمل

على عدم تبني أي مشكلة مجتمعية أو تحاول حلها، حتى وإن كانت هذه المشكلة تعاني منها شرائح واسعة من المجتمع، فدعم السلع الغذائية أصبح أمراً غير مقبول من شركات الغذاء العالمية العاملة في مصر لأن ذلك يؤثر في مصالحها، وبالتالي على الحكومة أن تتعامل مع المشكلات العامة والتي يعاني منها المجتمع المصري فقط، في إطار عدم الإضرار بمصلحة المستثمرين الأجانب والشركات الكبرى، وعلى سبيل المثال، عندما حاولت الحكومة المصرية تقديم الدعم لقطاع (السكك الحديدية) في محاولة منها لحل مشكلة النقل والازدحام، عملت الشركات العالمية العاملة في هذا القطاع في مصر على التهديد بالانسحاب منها، لم تتراجع الحكومة المصرية عن هذه الخطوة وهذا ما حصل بالفعل.

مع ذلك تبنت الحكومة المصرية التوجهات الجديدة وارتبطت شيئاً فشيئاً بالمؤسسات الاقتصادية الدولية التي تطالب بالإصلاح المقترن بفتح الباب أمام الشركات المتعدية الجنسيات والمستثمرين الأجانب ومنهم اليهود طبعاً أمام قطاعات حيوية في المجتمع المصري، والحكومة المصرية مطالبة بإلغاء الدعم على الغذاء (الخبز) وخصخصة إدارة قناة السويس التي تشكل إلى حد الآن أحد أهم مصدرين ماليين للدولة، هنا نددت حركة كفاية المعارضة بآليات الحكومة في خدمة الأطراف الرأسمالية الخارجية وتوجهها نحو (بيع مصر).^{٢٧}

ما يراد قوله هو أن الأداء الحكومي أصبح

يتغير شيئاً فشيئاً أمام قوى العولمة، وكأنما الوظيفة الجديدة للحكومات هو تحقيق مطالب واحتياجات القوى المنتفذة والعمل على توفير البيئة الملائمة للمستثمرين، إذا أرادت الاستثمار في الحصول على الدعم ومنه الدعم المالي.

٢-٣ تقلص السيادة

يذهب البعض على القول إن التحول الذي طرأ على السياسة العامة المصرية في سبعينيات القرن الماضي كان بسبب ضغوط خارجية أكثر مما هو ناتج عن ضغوط أو تحولات داخلية،^{٢٨} إذ إن زيادة اندماج مصر في الاقتصاد العالمي خلال ربع القرن الماضي كانت أحد المحددات الأساسية للسياسات العامة المصرية، فقوى العولمة أصبحت قادرة اليوم على (القفز) فوق الحواجز والتغلغل في أكثر الجوانب خصوصيةً، وتتجه قوى السوق أكثر فأكثر إلى القيام بوظائف الدولة، وبما أن قوى السوق في مصر ما زالت ضعيفةً بالمقارنة بالقوى الرأسمالية الخارجية فلا بد للسياسات المصرية من أن تتأثر بقوى العولمة.^{٢٩} فمنذ سبعينيات القرن الماضي ومع توجهه الجديد الذي اتبعته مصر نحو الانفتاح الخارجي؛ أصبحت الحكومة المصرية (ترخي قبضتها) شيئاً فشيئاً على الاقتصاد والمجتمع لصالح القوى الرأسمالية الخارجية، فالحدود الجمركية أمام البضائع أمست ضعيفةً ونظام التخطيط المركزي تراجع (فأصبح تدخل الدولة الزائد) غير مرغوب فيه، وهذا التدخل في حقيقة

الأمر هو إنقاص وتهديد واضح للسيادة المصرية. فالحكومة المصرية ما عادت تمارس سلطتها على المجتمع المصري بحرية، بل إن قوى العولمة أصبحت ذات النفوذ المهم في إدارة المجتمع، خاصةً في المجالات الاقتصادية، فنجد مثلاً أن الحكومة المصرية تبنت برنامجاً شاملاً (للإصلاح والتكليف الهيكلي) مدعوماً باتفاقية مساندة مع صندوق النقد الدولي ١٩٩١ وفرض التكليف الهيكلي مع صندوق النقد الدولي، وقد تضمن برنامج الإصلاح مجموعةً من الأهداف حددتها وثيقة صادرة من صندوق النقد الدولي في العام ١٩٩١ بالآتي «إقامة اقتصاد يتوافر على بيئة حرة متنامية، مستقرة مع نشاط قطاع عام متقلص يعمل في بيئة تنافسية ومستقلة عن التدخل الحكومي».

ووفقاً لهذه الوثيقة، على الحكومة المصرية أن تنفذ هذه الاتفاقية التي تقلص من نشاطها وتقل من سيادتها على اقتصادها، ومجتمعها وفي الوقت نفسه، هذه نتاج الضغوط التي مارستها أطراف رأسمالية خارجية على حساب المجتمع المصري.^{٣٠}

وهكذا نجد أن السيادة المصرية تشهد تراجعاً في إدارة قطاعات المجتمع المصري وخاصةً في إدارة القطاع الاقتصادي والمالي والتجاري الذي برزت فيه إدارة قوى العولمة التي بدأت تهيمن وتسود أفكارها في البلدان النامية ومنها مصر. وفي ظل الأوضاع والتطورات التي تعيشها مصر وكل ارتباطاتها الخارجية وكل تحولاتها

الرأسمالية الداخلية لا نقول إن السيادة في مصر ستنتهي وتتلاشى، ولكن القول الفصل هو أن السيادة على القطاع الاقتصادي سوف تتراجع شيئاً فشيئاً مقابل تنامي دور أطراف العولمة، فدور البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية والشركات متعددة الجنسيات والدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة جعلها تصبح أطرافاً تلعب دوراً مهماً في توجيه المجتمع المصري، كما أن برامجها وسياساتها أصبحت غير قابلة للجدل أو حتى التعديل، فعلى الحكومة المصرية أن تعمل بالنيابة عن هذه الأطراف إذا أرادت الحصول على الدعم المالي والمنح والقروض.

٣-٣ تبعية تمويل السياسات العامة في مصر

على الرغم من أن العولمة بألياتها الثلاث (الولايات المتحدة، الشركات متعددة الجنسيات، المؤسسات المالية والتجارية الدولية) تعمل بشكل تكاملي من أجل تحقيق أهدافها المشتركة في إشاعة نمط الحياة الرأسمالية بكل توابعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فالسياسات الاقتصادية في مصر ارتبطت بعدة ركائز منذ الاتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في العام ١٩٩١، وأهم هذه الأسس: الخصخصة، وتحرير الأسعار، والتجارة الخارجية، وبقية الإصلاحات الهيكلية... على الرغم من الإقرارات السلبية الاجتماعية لهذه السياسات فإن الحكومة المصرية كانت مجبرة على تنفيذها من أجل الحصول على التمويل.^{٣١}

جعل ضعف الموارد المالية والمادية في مصر

من قضية تمويل السياسات الأخطر والأهم بين مراحل السياسات العامة، وهذا دفع الحكومة إلى التوجه خارجياً للحصول على التمويل اللازم لتنفيذ السياسات، وهنا عملت القوى الغربية خاصة الولايات المتحدة، بالتعاون مع صندوق النقد الدولي من أجل الضغط على الحكومة المصرية التي تعاني أصلاً من مشكلة الديون، فنجد أن الولايات المتحدة قامت في العام ١٩٨٨ بتجميد المعونة والبالغة ٢٣٠ مليون دولار، وطالب الكونغرس بأن ترتبط عملية تقديم المعونة باتخاذ خطوات سريعة باتجاه الإصلاحات الاقتصادية، أي توقيع اتفاقية مع صندوق النقد الدولي حول الإصلاحات، وهذا يدل على التعاون الأميركي مع المؤسسات الدولية للضغط على مصر، وكذلك دفع مصر للحصول على شهادة حسن السلوك من صندوق النقد الدولي لإعادة جدولة ديونها السابقة. والمتتبع للتقارير الصادرة عن البنك الدولي والمتعلقة بمصر يجد أنها زاخرة بالأخبار التي تشير إلى القروض والمنح المقدمة للحكومة المصرية من أجل تمويل سياساتها الاقتصادية، وطبعاً مقابل تنفيذ بعض الشروط التي تخدم القوى الرأسمالية، إذ قدم البنك الدولي معونة مالية لدعم جهود الحكومة لمكافحة الفقر، ولكن ليس من خلال دعم أسعار الغذاء وبناء المساكن وتوفير فرص عمل مباشرة للسكان، ولكن من خلال تحسين مناخ الاستثمار وجذب الشركات العالمية وتطبيق حزم سياسات الإصلاح الاقتصادي.^{٣٢}

الاقتصادية الجاهزة) التي تقدمها المؤسسات الدولية، وكل هذه العمليات تكون في إطار إدماج الاقتصاد المصري بالاقتصاد العالمي.

الخاتمة

برزت هناك علاقة تأثير للعولمة في البلدان النامية بشكل عام وإن كانت صفة هذا التأثير متغيرةً صعوداً ونزولاً حسب طبيعة البلد النامي وطبيعة نظامه السياسي وواقعه الاقتصادي والاجتماعي، واللافت للنظر في علاقة العولمة مع البلدان النامية هو الإستراتيجية شبه المتكاملة التي تستخدمها قوى العولمة حيال بلدان الجنوب، إذ تعكس هذه الإستراتيجية استقراراً في مبادئها وتعدداً في وسائلها على الرغم من أهمية الأداة الاقتصادية والمالية بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه الإستراتيجية تعكس نظرةً شموليةً تتعلق بكل جوانب المجتمع، وليست أحاديةً مرتبطةً بالواقع الاقتصادي، كذلك فإن هذه الإستراتيجية تتم عن أبعاد فكرية / رأسمالية، ولها آليات مادية ملموسة؛ مما جعلها ذات تأثير أكثر وضوحاً في السياسات العامة، ويمكن تأشير ذلك في النقاط الآتية:

- يمكن تلمس جوانب إيجابية للعولمة على الصعيد السياسي، فالضغوط التي تولدها هذه الظاهرة على بعض الأنظمة النامية خاصةً فيما يتعلق بجوانب حقوق الإنسان والتعددية السياسية وتداول السلطة ومحاربة الفكر الدكتاتوري كل

من جهة أخرى، أصبحت الشركات العالمية تلعب دوراً سلبياً على الرغم من استثماراتها التجارية والمالية، إذ إنه من المعروف لجوء الشركات المتعدية الجنسية إلى استخدام قدراتها المالية للتأثير بالسياسات الحكومية عبر تقديم المنح المالية والرشوة لكبار المسؤولين، وهذا ما حدث فعلاً في العديد من المناسبات ومنها عندما أعلنت محكمة أميركية أن شركة (ديملر بنز) المنتجة لسيارات (مرسيدس) أقرت بدفع رشاوى لموظفين حكوميين مصريين من أجل تسهيل أعمال وشراء سيارات ومحركات وفتح فرص للتجارة، وبين عامي ١٩٩٨-٢٠٠٨ فإن المبالغ المقدمة للمسؤولين تجاوزت ملايين الدولارات، والجديد بالذكر أن هذه القضية قد أشغلت الرأي العام المصري وأثارت ضجةً كبيرةً، خاصةً حول المطالبة بالكشف عن أسماء المتورطين في هذه القضية من كبار المسؤولين الحكوميين.

تثير قضية تمويل السياسات العامة في ظل العولمة إشكاليةً كبيرةً حول جدوى هذه الإجراءات، فتمويل السياسة وخاصةً الاقتصادية مقابل هيكله وإصلاحات وبيع القطاع العام وتحرير الأسعار وتجاوز مشكلات المجتمع لا بد أن يثير عدة قضايا أبرزها التبعية، فرسم السياسة الاقتصادية من مهام البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ويضغط من الولايات المتحدة الأميركية. تمويل السياسات وإعادة جدولة الديون تكون في إطار برامج تقدم وفقها الحكومة المصرية بعض التنازلات وتتبنى (وصفات السياسة

الموصى بها من هذه الأطراف، وبالتالي عليها أن تعالج مشكلات تواجه أو تهدد المستثمرين الأجانب والشركات، وهي عنصر قلق بالنسبة للبلدان الغربية، هنا أصبحت مشكلة رفع الحواجز أمام البضائع وتحرير التجارة وإلغاء سياسات التأمين وجذب الاستثمارات الأجنبية تمثل أهم أولويات النظم السياسية المتعولمة، وأصبحت قضايا البيئة والفقر والغذاء والبطالة في المرتبة الثانية.

أصبحت السيادة أكثر عرضةً للتهديد خاصةً مع بروز فكرة (الحكم بالنيابة) إذا صحَّ التعبير، إذ إنَّ وصفات البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد للإصلاحات الاقتصادية، ورؤية الولايات المتحدة للإصلاحات السياسية وحقوق الإنسان والحريات العامة والديمقراطية جعلت الأنظمة تعاني من نقص في سيادتها، خاصةً أنها تنفذ توصيات قوى العولمة وتنفذ برامج مستوردةً ليس للقوى المحلية أي دور في اختيارها، هنا أصبحت هذه الحكومات مقيدةً في ممارسة سلطتها واتخاذ القرارات التي تناسب مجتمعاتها.

تمويل السياسات العامة : فمشكلات المديونية التي تعاني منها غالبية البلدان النامية أصبحت أهم الدوافع التي وقفت وراء توجه بلدان الجنوب إلى مؤسسات الإقراض الدولية من أجل تمويل سياساتها العامة، وهنا تركزت التبعية للخارج التي تتبعها تبعية اتخاذ القرار.

هذه الجوانب يمكن أن يكون لها أثر في بلورة حراك سياسي وإن كان استخدام قوى العولمة لقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان يندرج تحت طاولة الشعارات والازدواجية إلا أن ذلك لا يعني عدم جدواها، ولعل الحراك السياسي الذي تشهده مصر ما كان ليبرز لولا التغيرات التي عاشها المجتمع المصري بعد سنوات الانفتاح نحو الخارج، وفوق هذا كله أصبحت الدول تعمل بشكل متواتر من أجل تحقيق المعايير الدولية في التجارة والاقتصاد والتنمية والحكم الصالح والشفافية، وكلها قيم برزت شيئاً فشيئاً في ظل النظام الدولي الجديد الذي سيتبلور في ظل العولمة، وهذه جوانب تحسب كنقاط إيجابية للعولمة، إذا ما أردنا تقييمها تقييماً علمياً مجرداً.

• تتأثر السياسات العامة بشكل خاص باليات العولمة في جوانب أساسية أبرزها:

تبدل أولويات العمل الحكومي: ففي إطار الارتباط والاتفاق مع المؤسسات الاقتصادية الدولية وبدعم من الولايات المتحدة والشركات متعددة الجنسيات أصبحت البلدان المتعولمة خاصةً المرتبطة ببرامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي تنفذ حزم السياسات

الملحق رقم (١) البلدان الأكثر تعولماً

٢٩	إسرائيل	كوريا الجنوبية
٣٠	الإمارات العربية	رومانيا
٣١	روسيا	الفلبين
٣٢	تشيلي	اليونان
٣٣	كرواتيا	بولندا
٣٤	سلوفينيا	تشيلي
٣٥	أيسلندا	الصين
٣٦	بلغاريا	أوغندا
٣٧	الصين	تونس
٣٨	كوريا الجنوبية	بوتسوانا
٣٩	الأردن	أوكرانيا
٤٠	اليابان	المغرب
٤١	الأرجنتين	السنغال
٤٢	مالطا	المكسيك
٤٣	الكويت	الأرجنتين
٤٤	تركيا	السعودية
٤٥	رومانيا	تايلند
٤٦	ليتوانيا	سريلانكا
٤٧	جامايكا	روسيا
٤٨	قبرص	نيجيريا
٤٩	جنوب إفريقيا	جنوب إفريقيا
٥٠	أوكرانيا	بيرو
٥١	الأوروغواي	البرازيل
٥٢	لاتفيا	كينيا
٥٣	البحرين	كولومبيا
٥٤	البرازيل	مصر
٥٥	الفلبين	باكستان
٥٦	السلفادور	
٥٧	بنما	
٥٨	بيرو	

التسلسل	مؤشر kof لعام ٢٠٠٧	مؤشر A.T.Kearney لعام ٢٠٠٦
١	بلجيكا	سنغافورة
٢	النمسا	سويسرا
٣	السويد	الولايات المتحدة
٤	المملكة المتحدة	ايرلندا
٥	هولندا	الدنمارك
٦	فرنسا	كندا
٧	كندا	هولندا
٨	سويسرا	استراليا
٩	فنلندا	النمسا
١٠	التشيك	السويد
١١	الدنمارك	نيوزيلندا
١٢	ايرلندا	المملكة المتحدة
١٣	البرتغال	فنلندا
١٤	إسبانيا	النرويج
١٥	ألمانيا	إسرائيل
١٦	سنغافورة	التشيك
١٧	المجر	سلوفينيا
١٨	أستراليا	ألمانيا
١٩	الولايات المتحدة	ماليزيا
٢٠	إيطاليا	المجر
٢١	بولندا	بنما
٢٢	النرويج	كرواتيا
٢٣	ماليزيا	فرنسا
٢٤	اليونان	البرتغال
٢٥	لوكسمبورغ	إسبانيا
٢٦	نيوزيلندا	سلوفينيا
٢٧	سلوفاكيا	إيطاليا
٢٨	أستونيا	اليابان

	غوايانا	٩٢
	بوتسوانا	٩٣
	الجزائر	٩٣
	ساحل العاج	٩٥
	أوغندا	٩٦
	ملايوي	٩٧
	بربادوس	٩٨
	تنزانيا	٩٩
	مالي	١٠٠
	توغو	١٠١
	ألبانيا	١٠٢
	بنين	١٠٣
	غينيا الجديدة	١٠٤
	كاميرون	١٠٥
	غينيا بيساو	١٠٦
	زمبابوي	١٠٧
	تشاد	١٠٨
	سورية	١٠٩
	الكونغو	١١٠
	مدغشقر	١١١
	بنغلادش	١١٢
	الكونغو الديمقراطية	١١٣
	نيبال	١١٤
	إيران	١١٥
	النيجر	١١٦
	سيراليون	١١٧
	رواندا	١١٨
	هايتي	١١٩
	ميانمار	١٢٠
	إفريقيا الوسطى	١٢١
	بوروندي	١٢٢

	تايلند	٥٩
	غانا	٦٠
	المكسيك	٦١
	كوستريكا	٦٢
	إكوادور	٦٣
	مصر	٦٤
	هندوراس	٦٥
	ناميبيا	٦٦
	فنزويلا	٦٧
	السعودية	٦٨
	نيجيريا	٦٩
	المغرب	٧٠
	باكستان	٧١
	كولومبيا	٧٢
	تونس	٧٣
	زامبيا	٧٤
	دومنيكان	٧٥
	عمان	٧٦
	نيكاراغوا	٧٧
	اندونيسيا	٧٨
	ترينداد وتوباغو	٧٩
	باراغواي	٨٠
	غواتيمالا	٨١
	الهند	٨٢
	سريلانكا	٨٣
	الغابون	٨٥
	كينيا	٨٦
	بوليفيا	٨٧
	موريشيوس	٨٨
	السنغال	٨٩
	فيجي	٩٠
	البهاما	٩١

الهوامش

- ١٦ منير الحمش «الشركات متعددة الجنسيات...» مصدر سبق ذكره، ص ١٢٧-١٢٨
- ١٧ مصطفى محمد «التصحيات الهيكلية والتحول إلى اقتصاد السوق» في مصطفى محمد وآخرين: الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصخصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩، ص ٤٣-٤٤
- ١٨ ولتر رستون: أفول السيادة، ترجمة سمير عزت، دار النسر، عمان، ١٩٩٥، ص ٢٥
- ١٩ إسماعيل صبري عبد الله «الكوكبة، الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبريالية»، مجلة النهج، عدد ١٦، ١٩٩٨، ص ٦٩
- ٢٠ عاطف عبد الله: التنمية المستدامة في ظل العولمة التحدي العربي، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٠، ص ١٨
- ٢١ رمزي زكي: أزمة القروض الدولية، جامعة الدول العربية، دار المستقبل العربي، ١٩٨٧، ص ٢٦٥
- ٢٢ عبد الحي يحيى زلوم: نذر العولمة، مصدر سبق ذكره، ص ٥٥
- ٢٣ لمزيد من المعلومات حول هذا المؤشر ارجع إلى الموقع www.globalization.kof.ethz.ch
- ٢٤ يمكن الرجوع إلى موقع المؤشر على شبكة الإنترنت www.atkearney.com
- ٢٥ عادل شفيق ((السفير الأميركي في لقاء أعضاء غرفة التجارة الأميركية)) تقرير على الإنترنت من جريدة الأهرام www.aqssc.oeg
- ٢٦ فؤاد مرسي: هذا الانفتاح الاقتصادي، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٦، ص ١٠
- ٢٧ يمكن الرجوع حول العديد من التقارير التي تتعلق بالخصخصة وسياسات رفع الدعم إلى موقع حركة كفاية رغم أن موقعها تعرض للغلق أكثر من مرة وكذلك يمكن الرجوع إلى مركز الدراسات الاشتراكية - مصر على الموقع www.e-socialists.net
- ٢٨ جلال أمين: العولمة والتنمية العربية. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ١٢٢
- ٢٩ المصدر نفسه ص ١٢٧
- ٣٠ أورد الوثيقة: عبد المجيد الراشد ((الحصاد المر لسياسة مبارك وحزبه)) على موقع الولي الباحث على الإنترنت www.rashed.karama.maktooblog.com
- ٣١ منير الحمش: العولمة ليست الخيار الوحيد. مصدر سبق ذكره. ص ١٢٧
- ٣٢ البنك الدولي: مجلس إدارة البنك الدولي يوافق على إستراتيجية الدعم القطري لمساندة برنامج الإصلاح المصري رقم الوثيقة mna / ٥ / ١٧ / ٢٠٠٥ .
- ١ انظر أكثر يمكن الرجوع إلى تفصيلات حول هذه المؤشرات إلى: UNCTAD:WORLD INVESTMENT REPORT UN,2004,P 275
- ٢ ارجع تفصيلات أكثر إلى رمزي زكي: العولمة المالية الاقتصاد السياسي لرأس المال المالي الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩، ص ٣٠-٣٥
- ٣ إبراهيم ناجي علوش» من النزعة الوطنية إلى الدولة المحلية المعولة: العولمة الاقتصادية والصهينة والعرب»، مجلة الصوت العربي الحر، الإنترنت www.freearabvoice.org/arabia/ , anba_u/economicglobalization.htm , ص ٣-٥ .
- ٤ جيرالد بوكسبرغر، هارالد كليمنتنا: الكذبات العشرة للعولمة، بدائل دكتاتورية السوق، ترجمة عدنان سليمان، سلسلة الرضا للمعلومات، ١٩٩٩، ص ٢٦.
- ٥ المصدر نفسه، ص ٢٧.
- ٦ إسماعيل صبري عبد الله « موقع الاقتصاد العربي في ظل التطورات الاقتصادية والتجمعات العالمية»، مجموعة باحثين: التعاون الاقتصادي العربي بين القطرية والعولمة، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، ٢٠٠٠، ص ٢٧-٢٨.
- ٧ فؤاد مرسي: الرأسمالية تجدد نفسها، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٠، ص ٤٠.
- ٨ المصدر نفسه، ص ٣٥.
- ٩ محمد السيد سعيد: الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٦، ص ٧٣.
- ١٠ نقلاً عن جعفر الشيخ عبد الله: أرامكو النفط والاستعمار، دار الجزيرة، لندن، ١٩٨٦، ص ١١.
- ١١ انظر حول دور أرامكو: المصدر السابق، ص ١٣ و ١٦.
- ١٢ انظر منير الحمش «الشركات متعددة الجنسية، منظمة التجارة العالمية، مؤسساً بريتون وودز وفرض جدول أعمال اقتصادي وسياسي على الدولة الوطنية، في مجموعة باحثين: الدولة الوطنية وتحديات العولمة، مركز البحوث العربية والإفريقية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ١٢٢-١٢٣.
- ١٣ انظر حول سياسات الصندوق:
- إسماعيل صبري عبد الله «الدعوة المعاصرة إلى التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص»، مجلة المستقبل العربي، عدد ١٤٢، بيروت، ١٩٩٠، ص ٨٦-٨٩.
- منير الحمش «مؤسسات اقتصاد العولمة»، مجلة شؤون الأوسط، عدد ٩٥، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ٢٠٠٠، ص ٢٥-٢٦.
- ١٤ منير الحمش «الشركات متعددة الجنسيات ...» مصدر سبق ذكره، ص ١٢٣-١٢٤.
- ١٥ عبد الحي يحيى زلوم: نذر العولمة، المؤسسة العربية للدراسات، عمان، ١٩٩٩، ص ١٢١-١٢٢.

الكتاب: الثورة المصرية. الدوافع والاتجاهات والتحديات

- المؤلف: مجموعة مؤلفين
- الناشر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. الدوحة
- تاريخ النشر: آذار ٢٠١٢



يضم هذا الكتاب سبعة عشر فصلاً تناقش الثورة المصرية من جميع جوانبها؛ في محاولة جادة لتأصيل ما حدث في الخامس والعشرين من كانون الثاني من العام ٢٠١١، والذي قاد مصر إلى مرحلة جديدة لم تكن في حسابات أحد، حتى قبل يوم من خروج مئات الآلاف تدريجياً إلى ميدان التحرير، وسط مدينة القاهرة.

يقدم للكتاب أستاذ الاقتصاد في جامعة القاهرة محمود عبد الفضيل، ويستخدم عبد الفضيل كلمة «انتفاضة» في الإشارة إلى ما حدث في مصر يوم ٢٥ كانون الثاني ٢٠١١، كما في الإشارة إلى مجموعة الهبات المصرية السابقة، خاصة «انتفاضة» الطلبة في كانون الثاني ١٩٧٨.

بالنسبة إلى الكاتب، فإن تزوير الانتخابات النيابية في العام ٢٠١٠، كان السبب الرئيس وراء الاحتقان الشديد الذي عاشه المجتمع المصري، وقاد بصورة أو بأخرى - وعبر تفاعلات وتشابكات مختلفة - إلى خروج الشباب إلى ميدان التحرير. وكما يرى عبد الفضيل، فإن المعادلة القاسية التي طبّقها وزير داخلية مبارك، حبيب العادلي، والقائمة على أن الأولوية للأمن السياسي لا إلى الأمن الجنائي، قادت إلى تنامي جيش البلطجية الاحتياطي الذي قام بدور بارز في محاولة قمع الثورة. وقد بُنيت تلك المعادلة على أن أمن النظام وسلامته أهم بكثير من أمن المواطن؛ لذا لا بأس من تنامي الجريمة وتفشي الظواهر السلبية طالما بقي أمن النظام مصوناً. من هنا ظهر التحالف

بين النظام ومجموعات البلطجية. ويعرّج الكاتب على الإرهاصات السابقة للثورة، في تحليل سريع لعلاقة الجيش بالنظام قبل الثورة، فوفق قراءته، فإن علاقة الجيش بالنظام شهدت بعض الارتباك إبان الثورة، فالمؤسسة العسكرية لم تكن راضيةً عن ثلاث قضايا تبلورت في السنوات الأخيرة:

- ١ - مشروع توريث الحكم لجمال مبارك.
- ٢ - توغل الأمن والشرطة في إدارة شؤون البلاد.
- ٣ - سيطرة رجال الأعمال على الحكم، وخصوصاً مجموعة أصدقاء جمال مبارك.

ويستشهد الكاتب بموقف المشير في مجلس الوزراء في معارضته بيع بنك مصر. ويحاول الكاتب تحليل رضا المؤسسة العسكرية عن الثورة، والطمأنينة التي قابل بها الجيش الثورة، من خلال نقاط التوافق تلك، خاصة رغبة الجيش في إسقاط مشروع التوريث، ووضع حد لسيطرة رأس المال على الحكم؛ لذا كان هذا الالتقاء على الحد الأدنى هو ما دفع الجيش وقيادته إلى حماية الثوار ومناصرتها (ص ١٨). ويذهب الكاتب إلى القول: «إن الجيش لم يكن وكيل الثورة، بل كان شريكاً في صنعها». وهو موقف بحاجة إلى كثير من النقاش والتعمّق، إذ إنه يحتمل الجيش أكثر من رغبته في تلك الفترة، إذ إن الأحداث شهدت تأخر دخول الجيش ثلاثة أيام، كما أن فهم الجيش للثورة ليس بالضرورة هو الفهم نفسه الذي خرج به الشباب إلى الميدان. وعلى أي حال، فإن علاقة الجيش وموقفه ودوافعه ستظل - كما تعامله خلال الفترة الانتقالية - من

النقاط التي لن يتوقف البحث يوماً في السياسة المصرية عن طرقها.

لقد اتخذ الجيش مجموعة من المواقف التي عكست رغبته في مجاراة الثورة ودفعها إلى الأمام، ومنها:

١ - إلقاء القبض على رموز المال.

٢ - حلّ مجلس الشعب.

٣ - إقالة حكومة أحمد شفيق.

٤ - حلّ جهاز أمن الدولة.

٥ - حلّ المجالس المحلية في الريف والمدينة.

٦ - إجراء محاكمات علنية لرموز النظام، بما في ذلك الرئيس المخلوع.

لكن كما يسجل الباحث، فقد تعارضت رؤية الجيش المتأنيبة مع رغبة الائتلافات الشبابية بضرورة إحداث التغيير بسرعة.

ويكتب علي ليلة، أستاذ علم الاجتماع في جامعة القاهرة، الفصل الأول من الكتاب بعنوان: «لماذا قامت الثورة؟ بحث في أحوال الدولة والمجتمع»؛ محاولاً تفكيك مسببات الثورة ودوافعها. في المبحث الأول يناقش الكاتب ظروف انفجار الثورة، ويقول: إن المجتمع المصري شهد خمس ثورات خلال القرنين الأخيرين وهي ثورات: ١٨٠٥، ١٨٨٢، ١٩١٩، ١٩٥٢، ٢٠١١.

وبالمتوسط، فإن هذا يعني ثورة كل أربعين سنة، ويشير الباحث إلى وجود ست انتفاضات أو هبّات خلال تلك الفترة. وكما يلاحظ ليلة، فإنه في كل تلك الثورات كان هناك تحالف بين الجيش والشعب، وفي أسوأ الأحوال لم يكن الجيش

خصماً للثورة ولم يشكّل يوماً تناقضاً معها.

ويسجل الباحث أن كل هذه الثورات لم تكن مطلبيّة، باستثناء واحدة، فهي كانت ذات طبيعة وطنية وسياسية في أساسها. فثورة ١٨٠٥ فجّرها الحفاظ على كرامة الوطن، وثورة ١٨٨٢ فجّرها الحفاظ على كرامة الجيش، وثورة ١٩١٩ فجّرها البحث عن الاستقلال، وثورة ١٩٥٢ فجّرها رفض الخضوع للقوى الخارجية، ومواجهة الانحراف السياسي. وعليه فقد قادت الطبقة الوسطى جميع هذه الثورات، تارةً بنخبته الدينية الاجتماعية، وطوراً بنخبته العسكرية، ومرّةً بنخبته السياسية. ويرى أنه يمكن النظر إلى ثورة «يناير» بوصفها حلقةً في حلقات متتابعة، في نطاق حركة ثورية مستمرة، تضيف فيها كل حلقة إنجازاً على طريق مشروع إنجاز المطالب الكلية. ثم ينتقل الباحث إلى تحليل المتغيّرات المفجرة للثورة انطلاقاً من بناء المجتمع. وأول هذه الشواهد انهيار الثقافة وضعف منظومات القيم والأخلاق. وثانيها تردي أوضاع المجتمع جراء تردي الأوضاع الاقتصادية، والبطالة، والفقر، وانتشار الفساد، الذي تضافر مع انهيار منظومة القيم الأخلاقية، وتحالف السلطة مع الثروة، إضافة إلى السلوك الانتهازي لبعض أعضاء نخبة الطبقة الوسطى، التي التحقت بتحالف السلطة مع الثروة. ويسرد ليلة مجموعة من الشواهد على هذا التردي ومنها أن مصر أصبح ترتيبها الثامن في مقياس الشفافية بين الدول العربية في العام ٢٠٠٥، بعد أن كان الثالث في

الخارجية، ودليل ذلك تراجع مكانة مصر في الساحات الثلاث التي كانت فاعلةً فيها عربياً وإقليمياً وإفريقياً، وأصبح دورها الذي كان قيادياً يشبه دور الكومبارس فقط. وثالث هذه الشواهد هو تشويه أداء الدولة واهتزاز بناء قوة النظام السياسي، ورابعها هو التشكيل العصابي والمنحرف للنخبة. وقد اتسم هذا التشكيل بالخاصية السلبية، فهي: أولاً - نخبة تتشكل وفق مصالح عصابية إجرامية على حساب قوة الدولة. وثانياً - نخبة منغلقة. وثالثاً - نخبة أتقنت ثقافة اللصوصية وسوء إدارة موارد الدولة.

كما لعبت سياسة العصا الأمنية الفاعلة لضبط المجتمع دوراً في تردي أداء الدولة، حيث تركّز الفعل الأمني على ملاحقة معارضي النظام وحماية رأس النظام وعائلته وحلفائه؛ ما أشاع حالة من الفوضى في الشارع المصري، فامتلاً بالعنف والتحرش والسرقعة والاعتصاب. (ص ٤٩). وفي المبحث الرابع يناقش الكاتب الثورة بوصفها حصاد مجتمع منهار ودولة بائسة. لقد سادت قناعة نظرية تقول إن الفاعل الثوري أو القوى الثورية تنطلق عادةً من السياقات الثورية التي تعاني الحرمان، والعاجزة عن إشباع حاجاتها الأساسية، كما سادت قناعة تقول إن السياقات الاجتماعية المترفة لا تنبت ثورة. تأسس على هذا تصور أنه بالإمكان انطلاق الثورة بوساطة الشرائح الوسطى والدنيا بوصفها المتضررة من سياسات النظام. على خلاف ذلك، فقد جاء الفعل الثوري من الشرائح العليا للطبقة الوسطى من

العام ٢٠٠١. كما بلغ عدد قضايا الفساد المالي والإداري داخل أجهزة الدولة نحو ٦٣٢٦٩ قضية في العام ٢٠٠٥، بعد أن كانت جملة القضايا في الفترة من ١٩٦٦ إلى ١٩٧٠ نحو ١٢٨٦ قضية، وكان عدد قضايا الاختلاس ٥٤ قضية في العام ١٩٨١، فارتفعت لتصبح نحو ٧٠٠٠ قضية في العام ٢٠٠٩، أي تضاعفت سبع مرات في نحو ثلاثين عاماً. (ص.ص ٣٥-٣٦). إلى جانب ذلك يمكن بسهولة ملاحظة تردي أوضاع الخدمات الأساسية، خاصة الأوضاع الصحية والتعليمية. يوجد في مصر في العام ٢٠٠٨ نحو ١٧ مليون أمي، أي بنسبة تصل إلى قرابة ٣٠٪. كما يبلغ عدد سكان العشوائيات قرابة ١٢,٢ بالمائة من تعداد السكان. إن مراجعة الأرقام والبيانات التي يقدمها الباحث والمستقاة من التقارير الرسمية صادمة ومؤلمة في هذا الجانب. لقد كان تردي هذه الأوضاع هو السبب الرئيس في الاحتجاج الشعبي الذي بدأ باكراً في قطاعات مختلفة، وإن لم يكلل له النجاح بشكل كامل وقتها. لقد ظهرت احتجاجات عمالية واحتجاجات مهنية واحتجاجات ذات طبيعة سياسية مثل: «كفاية» و«حركة ٦ إبريل»... وهي حركات عارضت مشروع التوريث. ويخصص ليلة المبحث الثاني لدراسة متغيرات الثورة من واقع أداء الدولة والنظام السياسي. وأول شواهد الأداء السيئ للدولة هو عجز النظام عن إدراك ثقافة العصر والعالم الذي يعيش فيه، وثانيها تردي أداء الدولة والنظام السياسي على صعيد علاقاته

الشباب الذين أتقنوا لغة العصر. وكانت رؤية هؤلاء ذات طبيعة إصلاحية تنطلق من قاعدة أن حياتهم مترفة. فهم كانوا يريدون أن يعيشوا في أمن بعيداً عن قسوة الأمن الذي عبث بحياة خالد سعيد. هناك مجموعة من الخصائص المهمة للفاعل الثوري منها:

١ - التكوين التلقائي.

٢ - البدء بالوعي وبما هو سياسي.

٣ - الطابع الكلي للفعل الثوري.

٤ - الطابع الحضاري والسلمي.

٥ - تدرج التفاعل في اتجاه الفعل الحاسم.

٦ - القيادة الشبابية والطبيعة الشعبية للثورة.

٧ - محدودية زمن الفعل الثوري.

٨ - الثورة تسبق الأيديولوجيا الثورية.

ويكتب علي الرّجال الفصل الثاني بعنوان «ثورة على نمط الثورات: محاولة لفهم طبيعة الثورة المصرية ونمطها». ويبدأ الكاتب بتحليل مفهوم الثورة من منطلق فكرة (جرامشي) القائمة على أن الكتلة المهيمنة المضادة تهدف إلى إزاحة النظام القائم وإحلال نظام جديد محله على كافة الأصعدة، وليس بالضرورة التخلص من كل أتباع النظام السابق بالكامل (ص ٦٥)، وعادةً تشن هذه الكتلة المضادة نوعين من الحروب: حروب الأفكار والمعتقدات، وحروب الأماكن والمناصب. فالكتلة المضادة تحاول تحطيم الأفكار القديمة التي تحكمت في المجتمع ورؤيته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتي يكون للنظام القائم دور في صوغها، ثم إزاحة النظام السابق،

حيث ستحتل قيادات هذه الكتلة المناصب العامة وإدارة الدولة، وبعد مراجعة الثورات المعاصرة التي نتج عنها تغيير النظام مثل الثورة الكوبية والثورة الإيرانية كحدثين قرييين، يتضح أن الثورات عموماً أتسمت بوجود القيادة، ووجود كتلة كاريزمية تتسم بالوحدة والتجانس، ومنهج بديل لإزاحة النظم السائدة. بالطبع، وهذا ما يرمي إليه الباحث، فإن أياً من هذه الخصائص لا ينطبق على الثورة المصرية، فهي كانت لامركزية ولا مؤسسية ولا يوجد لها قيادة ولا تنظيم محكم ولا كاريزما شعبية ولا نخبة تحركها ولا أحزاب ولا مؤسسات تدفعها وتشعل وقودها. (ص ٦٨). ثم يستعير الباحث نظام تحليل الشجرة (الريزومة) الذي استخدمه الفيلسوفان الفرنسيان (جلي ديولوز) و(فيليكس غيتاري) في المجالات الفلسفية والسياسية والاجتماعية واللغوية، خاصة لشرح نماذج من النظم والتنظيم والتفاعلات المغايرة لما سميها «الشجرية». وبشكل عام، فإن الكثير من التنظيمات قائمة على تركيب الشجر، والتي تتسم بثقل شديد في الحركة وبنية عالية في الجمود والمركزية؛ لأن عليها الرجوع إلى نقطة الارتكاز. وهي لا تسمح بالخروج عنها، ويمكن لها في المقابل أن تسمح بشيء من التعقيد لا التركيب، فهي دائماً تبحث عن اختزال التركيبات المتعددة في بنية واضحة المعالم يمكن السيطرة عليها. وتكون القيادة والتنظيم المحكم سمةً رئيسةً لا يمكن الفكك منها. وتكون قدرتها على التنوع والترحال محدودة جداً، وهي لا تسمح

بالانشقاق الداخلي، وتقتل المساحات المحررة داخلها، فالفرغ يعني لها فجوات يمكن أن تملأ بالأخطار والتهديدات. بالنسبة إلى الكاتب، فإن كل التنظيمات المصرية قبل الثورة كانت تنظيمات شجرية، وإذا أضفنا إلى ذلك أنها وجدت في ظروف لم تسمح لها بالنمو والازدهار، فإننا سنفهم جيداً سبب تعثرها في إطلاق ثورة ضد النظام. فلم يكن لها أصول عميقة في الشارع المصري، بل كانت ذات تكوين فوقي، وكانت تعمل في القنوات والآليات التي صاغ قواعدها النظام، ولم تحاول أن تكسر هذه القواعد أو أن تجد طرقاً التنافية. أيضاً النظام لم يكن يسمح لها بذلك، وكان يقضي على أي محاولة. وعليه كان يمنع نشوء أحزاب جديدة، ويعرقل أي محاولة لتطوير العمل الحزبي في مصر. مقابل ذلك هناك النموذج المقابل المعروف بـ(الريزومة)، وهي النباتات التي تمتد وتتوسع أفقياً تحت الأرض وفوقها مثل الزنجبيل والنجيل... وهي نباتات بمفهوم علم الزراعة تمتاز بقدرة هائلة على التشبيك والاتصال والتواصل؛ مما يجعلها فائقة التناغم والتجانس، وهي تتحرك في جميع الاتجاهات، وليس لها منطلق ثابت أو نقطة ارتكاز محددة، فكل نقطة من (الريزومة) متصلة بالأخرى. وهذا يشبه بشكل كامل حال الثورة المصرية التي ابتدعها الشباب. ففي الوقت الذي لم يوجد مرتكز أو قيادة محددة أو حدث ثوري ما أو واقعة معينة، فقد خرج الشباب واستطاعوا أن يتواصلوا فيما بينهم وينسقوا لخروجهم يوم ٢٥ كانون الثاني.

وحين حاول النظام قطع التواصل بين الشباب عبر منع (الإنترنت) والاتصالات؛ دفع التنظيم (الريزومي) إلى التواصل الميداني، فتمدد بطريقة مهولة في الشوارع والميادين العامة في نتيجة عكسية غير متوقعة. وأهمية نموذج (الريزومة) هذا أنه يفسر بكثير من المنطق سبب نجاح الشباب غير المنظم في قيادة الثورة. فالنموذج يسمح بمساحة كبيرة من الاختلاف والتنوع، والانشقاق فيه لا يعني تشرذماً، بل البحث عن مساحة أخرى وتنوع أكبر. «فالريزومات بحسب (ديلون) و(غيتاري) تزيد من المساحات التي تسيطر عليها عن طريق تفكيك مساحتها الخاصة». (ص.٧٥) أفادت الثورة من هذه الخصائص حيث كانت لديها قدرة غير عادية على التوسع والتمدد، فالتفت على كل محاولات النظام لمحاصرتها سياسياً، ونجحت الرويزومات في هزيمة الأشجار كما يقول الباحث (ص.٧٦) وتكتب أمل حمادة الفصل الثالث بعنوان «٢٥ كانون الثاني ٢٠١١ القائد والفاعل والنظام»، محاولةً تسليط الضوء أكثر على ما حدث في ذلك اليوم، منطلقةً من فهم آليات الثورة وتفكيك ما حدث في الميدان من تفاعلات. وتحاول في البداية تقديم تعريف لمفهوم الثورة تستند فيه إلى مدارس مختلفة سواء الماركسية أو الوظيفية أو التاريخية المقارنة أو النفسية. لكن المؤكد أن ثمة أربعة شروط يجب أن تتوافر في الثورة:

١- حدوث عملية التغيير السياسي والاجتماعي عبر ممارسة العنف.

٢- وقوع الحدث في لحظة معينة تتعلق بالتغيير الفعلي للحكومة.

٣- قيم الثورة والأيدولوجيا التي تتبناها الجماعة.

٤- برنامج للتغيير تتبناه الجماعة الثورية يتضمّن على الأقل الخطوط العامة للمشروع السياسي الاجتماعي الاقتصادي المزمع تطبيقه. (ص.٨٤) وبعد أن تحلل الباحثة المشهد الثوري عقب حدوث الثورة، تعرج على تحليل خريطة الفاعلين والقادة في الثورة من مجموعات المدونين إلى القوى السياسية وغير السياسية، خاصة رجالات الأزهر والقساوسة، والقوى النوعية كإساتذة الجامعات وأعضاء النقابات العمالية والفنانين والصحافيين وغيرهم. وتقدم تحليلاً مفصلاً لهذه المجموعات الثلاث، قبل أن تنتقل لقراءة تعامل النظام مع القوى التقليدية، حيث أصر النظام على أن تقوم القوى السياسية التقليدية مثل (الإخوان) و(الوفد) وغيرهم بتمثيل دور المعارضة، وأمام عدم وجود حلول إبداعية لدى هذه الأحزاب، فقد فقدت المقدرة على التأثير على الجماهير. (ص.١٠٩) كما حاول النظام إدارة الأزمة أمنياً وسياسياً واقتصادياً إلى جانب محاولته زج الجيش في المعادلة. وعليه، والتحليل لحمادة، فإنه من الصعب فهم الثورة دون فهم مساهمة النظام السلبيّة في تطوير أحداثها. وكما تختتم الباحثة، فإن النخبة التي كوّنت وقادت الثورة بدت غير مهتمة بالحصول على

العوائد المباشرة للثورة والاشترك في الحكم، يعود هذا إلى طبيعة النخبة الجديدة التي تولّت مقاليد الحكم. بالطبع يفوت الباحثة الإشارة إلى أن القوى الثورية الشبابية التي صنعت الثورة لم ترغب كثيراً في قطف ثمارها، بل إن المحصلة النهائية تشير إلى أن القوى الثورية خرجت خالية الوفاض من الميدان، وسرعان ما صعدت القوى السياسية الكلاسيكية إلى التنافس الانتخابي سواء بين شفيق ومرسي أو بين (الإخوان) و(الفلول) وبعض القوى التقدمية، وهو ما يعيد إلى الأذهان خصائص الثورات بشكل عام، حيث يدور النزاع بين النخب، والصراع بين مصالحها وتمثلات هذه المصالح.

وبكثير من السرد الجميل، تكتب آية نصار حول رمزية ميدان التحرير، حيث تتناول المكان بصفته رمزاً سياسياً له كيانه وخصائصه، وكأن حال السؤال يقول: لماذا ميدان التحرير وليس أي ميدان آخر في القاهرة؟. الجواب لا يمكن فهمه دون قراءة تاريخ نشوء المكان وموقعه ومكانته في الوعي الخاص بمدينة القاهرة. وبتحليل يرتكز إلى الهندسة والمعمارية، تقرأ آية نصار تطوّر ميدان التحرير ووسط البلد. لقد شكّل وسط البلد الوجهة الكوزموبوليتاني العالمي للقاهرة الحديثة، من حيث التأثيرات الغربية في أنماط العمارة وأنماط الإنتاج والاستهلاك واستغلال أوقات الفراغ. يعكس وسط البلد الصراع على الهوية في القاهرة. وفيما قام الخديوي إسماعيل بالتخطيط لبناء وسط البلد

ويناقش جمال علي زهران في الفصل الخامس «الاتجاهات المناطوقية وعلاقتها بالمركز إبان ثورة ٢٥ يناير المصرية»، حيث يحلل في البداية التصاعد الاجتماعي ودور التراكم في تفجير الثورة المصرية، ووفق المنطلقات التي يؤسس عليها هذا التحليل، فإنه توافرت في الزمن القريب الذي سبق انفجار الثورة مجموعة من الاحتجاجات الشعبية المختلفة في أنحاء الدولة المصرية ساهمت بتراكمها في تهيئة الأجواء الملائمة لاندلاع نيران الثورة في الميدان. فالثورة عبارة عن انتفاضة شعبية تحركت في معظم الميادين الكبرى وفي عدد من المحافظات. لقد وصل تعداد الاحتجاجات في الفترة بين ٢٠٠٥ وبداية الثورة في كانون الثاني ٢٠١١ نحو ٥٠٠٠ احتجاج بحسب رصد بعض المراكز الحقوقية في مصر. وقد بدأت الاحتجاجات بتشكيل حركة «كفاية» في العام ٢٠٠٥، وحركة «٦ إبريل» في العام ٢٠٠٨، التي أنشئت في مدينة المحلة الكبرى، ثم جماعة خالد سعيد في العام ٢٠١٠. ولم تتوقف الاحتجاجات طوال تلك الفترة في انتشار أفتي سريع وثابت كما يقترح المدخل الثالث للتحليل. إن الانتشار الأفقي هو ما عزز فرص نجاح الثورة، حيث عمل الأمن المركزي على إغلاق الجسور والكباري التي تربط القاهرة بالمحافظات الأخيرة خاصة الجيزة والقليوبية. بعد ذلك ينتقل الكاتب لتحليل دور الشباب والجماعات الشبابية في التحضير للثورة وقيادتها، ويستعرض أهم تلك الجماعات وهي:

بطابع استعماري إيطالي فرنسي تحديداً، فإنه توفي قبل أن يتم مشروعه الذي سيرى النور على يد أبنائه الذين سيطلقون اسمه على عشرات الشوارع والميادين والمباني حتى ميدان التحرير الذي سيسمى وقتها ميدان الخديوي إسماعيل. ومع ظهور النزعة الوطنية خلال الفترة التي تلت ثورة سعد زغلول وانتهت بثورة عبد الناصر، بدأت تظهر نزعات معمارية مخالفة، كان أشهرها بناء عبد الناصر (مجمع التحرير) الشهير على الطراز الحدائثي السوفيتي، وإدماج الميدان والحي في الحياة اليومية الشعبية، بعدما كانا يحظيان بمكانة حصرية ذات طابع (كوزموبوليتاني) غريب عن جموع الشعب. ويمكن رؤية هذا التناقض المعماري بين المتحف المصري وبين (مجمع التحرير) وفنادق (هيلتون النيل) التي تعكس الانفتاح النسبي الذي بحث عنه عبد الناصر. وجراء توسع القاهرة، فقد الميدان رمزيته؛ مع انتشار الأحياء السكنية الخاصة التي لا ترتبط بالمدينة، وصار جزءاً من الحياة في القاهرة بصخبها، مع انتشار المحال والشركات ومكاتب المحامين والأطباء وغيرهم. وجرت على الميدان تحولات معمارية وثقافية متعددة إلى أن أصبح مكان النزاع المركزي بين رموز النظام والدولة (قوات الأمن المركزي) وبين المتظاهرين؛ بحثاً عن السيطرة على الميدان. وبهذا عكس الصراع صيرورة عميقة في ذاكرة المكان. وكما تختتم حمادة، فإن «العمارة والمكان ليسا إلا تعبيراً بصرياً عن هوية المجتمع ووجوده». (ص. ١٣٠)

خطة بحثية موحدة. فالكثير من فصول الكتاب تناقش مفهوم الثورة وأنواع الثورات، وبعضها يحلل أسباب الثورة ودوافعها في تقاطع مكرور كان يمكن تجنبه لو وجدت خطة بحثية متكاملة موحدة يتفق عليها الجميع، تمنع هذا التكرار، وتجنب القارئ التششت والحيرة.

ويكتب محمد صابر عزب، رئيس دار الكتب والوثائق القومية، حول «توثيق الثورة المصرية وكتابة التاريخ». وبعد مقدمة طويلة حول الثورات ودوافعها، يقوم بتعريف التوثيق وفق توجهات ثلاثة. تعريف (مورتيير تاوبه) وتعريف (جيمس ماك) وتعريف (برادفورد) وكلها تتعلق بتجميع المعلومات وتصنيفها لتكون معيناً للباحثين. وللإجابة عن السؤال الكبير: كيف نوثق للثورة المصرية؟ يقسم الكاتب المصادر المحتملة التي يمكن استخدامها في عملية التوثيق إلى مصادر الوثائق الرسمية، ومصادر الوثائق غير الرسمية. وتحت المجموعة الأولى تدرج مجموعة واسعة من الوثائق منها:

١ - الحكومية أو وثائق الجهات السيادية مثل وزارة الدفاع والاستخبارات الحربية ووزارة الداخلية وخصوصاً وثائق جهاز أمن الدولة ووزارة الخارجية ومؤسسة الرئاسة؛ لأنه لا يمكن الوقوف على حقيقة ما جرى دون الاطلاع على هذه الوثائق، حيث لا يمكن الركون إلى ما جاء في الصحف والمقالات التحليلية ومواقع (الإنترنت) حول الأوامر العسكرية، وتلك الصادرة عن قيادة الشرطة، وحدها الوثائق الرسمية تكشف عن حقيقة ما جرى.

١ - حركة شباب من أجل التغيير، تأسست تحت مظلة حركة كفاية.

٢ - حركة تضامن، أنشئت في العام ٢٠٠٧.

٣ - حركة شباب ٦ إبريل، ظهرت في العام ٢٠٠٨.

٤ - حركة شباب من أجل الحرية والعدالة، وهي جماعة انشقت عن حركة ٦ إبريل.

٥ - الجبهة الحرة للتغيير السلمي، أنشئت في أيلول ٢٠١٠.

٦ - الحملة الشعبية لدعم البرادعي، أنشئت في نهاية ٢٠٠٩.

٧ - حركة «كلنا خالد سعيد»، أنشئت في حزيران

٨ - ٢٠١٠ - حركة شباب حزب الجبهة

الديمقراطية، أنشئت في منتصف ٢٠٠٦.

ويستعرض الكاتب آلية اللجان الشعبية في سد الفراغ الأمني بعد سقوط الدولة البوليسية. وعلى الرغم من أن الكاتب يتطرق إلى دور المحافظات والأقاليم خارج القاهرة في التظاهرات والاحتجاجات، فإنه بالقياس يعجز عن تقديم تحليل متكامل للثورة خارج العاصمة. بل إن جلّ الفصل الذي من المفترض أن يخصص لذلك يتحدث عن الحركات الشبابية وعن التواصل بين الشباب وآليات العمل في الميدان، وهي قضايا مهمة لكنها لا تخدم بأي حال فكرة الفصل وموضوعه الرئيسية. وهي ملاحظة يجوز سحبها على الكثير من فصول الكتاب التي تتطرق إلى قضايا أخرى من قضايا الثورة غير تلك المحددة في موضوعها الرئيس، وربما يكون سبب ذلك هو عدم وجود محرر مركزي للكتاب أو

لقراءة «التعددية الحزبية في مصر وثورة ٢٥ يناير». ويحاول عبد ربه الإجابة عن مجموعة من الأسئلة في فصله تتمثل في الآتي:

- في أي السياقات نشأت التعددية الحزبية في مصر؟ وما أهم سماتها؟
- ما أهم التحديات التي واجهت التعددية في التجربة المصرية؟
- إلى أي حد تمكنت الأحزاب السياسية المصرية من ممارسة نشاط سياسي يفضي إلى تجميع مصالح المواطنين والتعبير عنها؟
- في أي سياق نشأ الحزب الديمقراطي في مصر، وكيف تعاطى مع التعددية الحزبية؟
- ما ملامح التعددية الحزبية في مرحلة ما بعد الثورة؟.

وتركز الدراسة على الفترة الزمنية بين عامي ١٩٧٦ وهو زمن عودة التعددية الحزبية إلى مصر وحتى العام ٢٠١١ زمن اندلاع الثورة، حيث تم خلال تلك الفترة تأسيس ٢٤ حزباً في مصر. ويمكن - كما يقول الباحث - تقسيم تلك الفترة إلى مراحل ثلاث: الموسومة بمرحلة التسامح النسبي، ثم مرحلة التسعينيات التي شهدت تضيق الخناق على الأحزاب، ثم مرحلة العقد الأول من القرن العشرين التي أسست لاندلاع الثورة.

في البداية، يستعرض الباحث تاريخ التعددية الحزبية في مصر منذ الفترة الملكية مروراً باندلاع ثورة «يوليو» ومنع التعددية، وبعد ذلك تظاهرات عامي ١٩٧٢ و ١٩٧٣، وبعد ذلك السماح بالتعددية المخنوقة في العام ١٩٧٦.

٢ - وثائق حكومية غير سيادية، وتشمل وثائق وزارات الإعلام والاقتصاد والثقافة والتعليم والعدالة والصحة والنقل والمواصلات والاتصالات ومجمل الوزارات غير السيادية.

٣ - وثائق المؤسسات الدينية، خاصة الأزهر والكنيسة والأوقاف؛ لأن هذه المؤسسات لم تكن بمعزل عن تفاصيل ما حدث.

٤ - وثائق أجنبية رسمية، خاصة وثائق صادرة عن دول أجنبية وسفاراتها، خاصة الدول والمؤسسات الكبرى مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. ويفوت الكاتب ذكر روسيا. أما تحت مجموعة الوثائق غير الرسمية، فيمكن الاستدلال على أنواع مختلفة من تلك الوثائق ومنها:

- ١ - شهادة المشاركين في الثورة أو شهادة شهود العيان.
- ٢ - وثائق الأحزاب.
- ٣ - وثائق الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني.
- ٤ - الإعلام والإنترنت.
- ٥ - الفنون والآداب

وكما يقول الباحث، فليس الغرض من التوثيق كتابة تاريخ الثورة، فالمرحلة الحالية لا يمكن أن تتيح للباحث كل ما يتصل بالثورة وأهمها بالطبع الوثائق الرسمية، لكن الغرض من ذلك هو إتاحة المادة العلمية وتصنيفها وترتيبها علمياً كي تكون متوافرة للباحثين في مرحلة لاحقة. (ص ١٧٩)

ويخصص أحمد عبد ربه الفصل السابع

- ٢ - عدم تمايز برامجها وبعدها عن الشارع.
 ٣ - شخصنة السلطة وغياب الديمقراطية في اتخاذ القرار.
 ٤ - المعاناة من الانشقاقات الحزبية.
 ٥ - ضعف المنافسة في الانتخابات.
 ٦ - ضعف المصادر المالية.

ثم ينتقل الباحث بالتفصيل إلى مناقشة الحزب الحاكم، وأهم سماته:

- ١ - غياب الأيديولوجيا. ٢ - شخصنة السلطة.
 ٣ - المعاناة من البيروقراطية الشديدة في اتخاذ القرار. ٤ - الخلافات والانقسامات بين الحرس القديم وفريق جمال مبارك. ٥ - عدم تمتع الحزب بأي شعبية. ٦ - إدماج الحزب بالجهاز البيروقراطي للدولة. ٧ - استقطاب الحزب رجال الأعمال.
 وفي نهاية الفصل، يقدم الباحث استشرافاً لمستقبل التعددية الحزبية في مصر، لكنه يركز على مجموعة المعضلات التي تواجه تطور نظام تعددي في مصر، فمنها ما هو على مستوى العامة من انخفاض الوعي السياسي والحيرة في مواجهة المستقبل السياسي بعد عقود التسلط وعدم الثقة في المؤسسات العامة، ومنها ما هو على مستوى المجتمع المدني والنخبة الثقافية من السيوالة في تشكيل الأحزاب والخط بين ما هو ديني وسياسي، ومنها ما يتعلق بالمؤسسة من حيث غياب الخبرة ومعضلة علاقة الجيش بالسلطة.

وحول «الإسلاميون والثورة»، تكتب أمية عبد اللطيف الفصل الثامن. إن واحدة من أهم معالم

ويحلل الباحث أهم سمات هذه التعددية، ويرى فيها مجموعة من الخصائص، أهمها أنها تعددية سلطوية، حيث يسيطر حزب واحد على المؤسسة التشريعية والتنفيذية، ويحوّل الأحزاب الأخرى إلى معارضة دائمة، وتكون نتيجة أي تنافس انتخابي صفرية النتيجة. أيضاً فإن هذه التعددية فوقية، وجاءت بقرار من الدولة والنظام الحاكم. كما عاشت هذه التعددية في ظل قيود دستورية، وبمراجعة الشروط القاسية المفروضة على تشكيل الأحزاب يمكن الاستدلال على حالة الكساح التي يمكن للحزب المشكل أن يعيشها. انظر الصفحة (١٩١)، حيث يقوم الكاتب بسرد هذه الشروط. أيضاً تميزت هذه التعددية بعدم الحيادية، حيث تقرها عادة لجنة شؤون الأحزاب المشكلة من قبل رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الشورى وثلاثة وزراء إضافة إلى ثلاثة من رجال القضاء السابقين. والسمة الأخيرة أن الدولة حرصت دائماً على وأد هذه التعددية من خلال إبراز حالة الاستقطاب الحاد مع الإخوان المسلمين.

بعد ذلك، يناقش الباحث خريطة الأحزاب السياسية القائمة في مرحلة ما قبل الثورة، مع التركيز على الحزب الحاكم، حيث يقوم بوضع قائمة بأسماء الأحزاب السياسية وتواريخ تكوينها، ويسجل مجموعة من النتائج منها:

- ١ - نشأت معظم هذه الأحزاب عن طريق أحكام قضائية، فمن مجمل ٢٤ حزباً، حصلت عشرة أحزاب فقط على موافقة لجنة شؤون الأحزاب، فيما اضطر ١٤ حزباً إلى اللجوء للقضاء.

عالم ما بعد الثورة هو ظهور الإسلام السياسي كقوة فاعلة في الحياة السياسية العربية، حتى سيبدو من المتعذر الحديث عن الربيع العربي دون الحديث عن الإسلام السياسي. بالطبع، الحديث يدور حول التنظيمين الكبيرين في الإسلام السياسي في مصر: تنظيم الإخوان المسلمين وتنظيم السلفيين. وتحلل الكاتبة مجموعة التغيرات التي طرأت على تنظيم الإخوان وكيفية استفادته من الثورة في ترتيب صفوفه والعودة إلى واجهة الأحداث. فلأول مرة تجري الجماعة نقاشات علنية لبعض شؤونها التي ظلت طي الكتمان، وهي المرة الأولى التي تحظى بها الجماعة منذ ثورة ١٩٥٢ بالشرعية القانونية، كما أن واحداً من أهم التغيرات التي طرأت على الجماعة هو تنامي دور الشباب فيها، وتحديدهم قيادة مكتب الإرشاد في موضوع الخروج إلى الشارع. بالطبع النقاش طويل حول دور الجماعة في الثورة ومتى التحقت بها؟ لكن المؤكد أن الإخوان لم يلتحقوا في اليوم الأول، لكنهم التحقوا بعد أيام وساهموا بفعالية في أحداث الميدان عبر الدعم اللوجستي والفني والتنظيمي. أما بعد الثورة، فقد أعادت الجماعة بناء نفسها وعقدت بعض الانتخابات لاختيار مجلس الشورى وجزء من مكتب الإرشاد، ونجح الشباب في إحداث ثورة داخل الجماعة. إلا أن التحول الأهم هو قيام الجماعة بتأسيس حزب الحرية والعدالة كنزاع سياسية لها. وتخصص الباحثة الجزء الثاني من فصلها

لتحليل دور الحركة السلفية وعلاقتها بالثورة. السلفيون التحقوا بالثورة متأخراً وصدرت في أيام الثورة الأولى فتاوى عن بعض شيوخهم تحرم المشاركة في التظاهرات بوصفها خروجاً على الحاكم، إلا أن الكثير من شباب الحركة السلفية نزلوا الميدان منذ اليوم الأول وطالبوا شيوخهم بإعادة النظر في قراراتهم، وهو ما حدث، حيث بدأ بعد أيام بعض دعاة السلفية بالنزول من خلف شاشات الفضائيات الخاصة بهم إلى الميدان أو الظهور على الفضائيات الأخرى معلقين على الأحداث السياسية مبدين رأيهم بصراحة فيما يجري. لم يوجد في مصر شيء محدد وموحد اسمه السلفيون، حيث كانت هناك أربع فئات هي:

- ١ - جماعة منظمة ومرخصة وفي مقدمتها جماعة أنصار السنة المحمدية.
- ٢ - جماعة منظمة وغير مرخصة كجماعة إسكندرية وهي التي ستشكل نواة حزب النور.
- ٣ - جماعات سلفية منظمة وغير مرخصة مثل الجمعية الشرعية.
- ٤ - فئة المشايخ والعلماء مثل الشيخ محمد حسان، والشيخ محمد حسين يعقوب، والشيخ أبو إسحاق الحويني.

وتحلل بعد ذلك الباحثة علاقة السلفيين بالثورة، وكيف تكاتفوا معها ومع العالم ما بعد سقوط النظام، وصاروا جزءاً من الحياة السياسية في مصر. وتختتم بنقاش أهم المعوقات التي ستواجه السلفيين في دورهم السياسي، والتي تتمثل من وجهة نظرها بالآتي:

١ - فهم السلفيين للديمقراطية.

٢ - موقع الشريعة، وهو نقاش مستمر حتى الآن بخصوص مسودة الدستور.

٣ - التعددية السياسية وموقفهم من الأحزاب غير الدينية.

والفصل - على ما يبدو - على الرغم من نشره في الكتاب الصادر في منتصف العام ٢٠١٢، فإنه يبدو مكتوباً مبكراً، حيث لا إشارة فيه إلى نتائج الانتخابات البرلمانية التي اكتسحها الإسلاميون بشقيهم الإخواني والسلفي، ولا إشارة أيضاً إلى ترشح مرسي وإلى فوزه حتى، وهو نقاش دار مبكراً منذ مطلع العام ٢٠١٢. وربما يكون هذا أحد عيوب هذا الكتاب، ذلك أنه صدر قبل حسم نتائج الصراع على السلطة في مصر عقب الثورة في تحديد هوية من يجني أرباح الثورة خاصة بعد الانتخابات والصراع الخفي الذي صعد للسطح بين الجيش وبين الإخوان، وتغييرات مرسي السريعة في قيادة الجيش، وإقصاء المشير والفريق وغير ذلك.

وتكتب نزمين سيد، من كلية الإعلام في جامعة عين شمس، دراسة ميدانية بعنوان «الإعلام الجديد وفرص التحول الديمقراطي في الأنظمة السلطوية». دراسة في رؤى وممارسات الشباب الناشط سياسياً بالتطبيق على مصر نموذجاً». وهي دراسة ميدانية أجريت في الفترة القصيرة التي سبقت اندلاع الثورة المصرية في ٢٥ يناير. وبالتالي فهي تلقي الضوء على اتجاهات الشباب بعيداً عما قد تثيره أجواء الثورة من حماسة وما

قد يصاحبها - بالتالي - من تحييز في الاستجابات لأسئلة البحث. وشملت عينة الدراسة ٣٦٧ شاباً من الشباب المصري الناشط سياسياً؛ بغية التعرف إلى الدوافع التي حملتهم على توظيف ساحات التفاعل الاجتماعي سياسياً وتحديد عدد من العوامل التي يعتبرها الشباب معوقات لتفعيل ساحات التفاعل الاجتماعي، ولإلقاء الضوء على عدد من عوامل السياق السياسي والاجتماعي في مصر مثل: الكفاءة السياسية، والشك في صدقية وسائل الإعلام الحكومية، والخوف من السلطة. وهي كلها عوامل تؤثر في توجهات الشباب واستخدامهم وسائل التفاعل الاجتماعي. والتعرف إلى تصورات عينة من الشباب لفرص المشاركة السياسية التي تتيحها ساحات التفاعل الاجتماعي، وإلى تأثير هذه التصورات في ميولهم إلى ممارسة أنماط مختلفة من التواصل السياسي في تلك الساحات كما في الواقع.

وكشفت الدراسة عن أن تواصل الشباب سياسياً في ساحات التفاعل الاجتماعي كان مدفوعاً بدوافع التوجيه السياسي والمراقبة العامة، كما كشفت الدراسة عن وجود علاقة ارتباطية قوية بين ممارسة النشاط السياسي بواسطة ساحات التفاعل الاجتماعي عن طريق الإنترنت وممارسته في الواقع الميداني.

ويخصص الفصل الحادي عشر لدراسة «الإعلام المصري وثورة ٢٥ يناير» لمحمد شومان، عميد المعهد الدولي للإعلام. وتهدف الدراسة إلى تحليل الخطاب الإعلامي لثورة ٢٥ يناير والثورة

٣ - على الرغم من استخدام ثورات سابقة للإنترنت مثلما حدث في الفلبين وإيران وتايلند، فإن النجاح في الحالة المصرية كان مذهلاً. ٤ - خطاب الثورة تجاوز خطاب الأحزاب السياسية.

وتكتب رابحة سيف علام، حول «الثورة المضادة في مصر»، فالمؤكد أنه منذ اليوم الأول لاندلاع الثورة وجدت ثورة مضادة حاولت القضاء على الثورة، واستخدمت طرقاً شتى في حربها ضد تلك الثورة. تحاول ربيحة، رصد أهم مظاهر هذه الثورة المضادة وتحليلها. راهنت الثورة المضادة على مجموعة من الرهانات في مساعيها لإحباط الثورة منها:

١ - في المرحلة الأولى راهنت على إحداث فوضى تفشل خلالها مهمة الجيش في السيطرة على الوضع.

٢ - الرهان على إحداث فتنة طائفية تشق وحدة الشعب.

٣ - الرهان على كسر المقولة العفوية إن الجيش والشعب يد واحدة وتوريط المجلس العسكري في صدام مع الشعب.

٤ - إحداث تأزم اقتصادي يهدف لإفقاد الناس الإيمان بجدوى الثورة. وتجلت محاولات الثورة المضادة في مجموعة من الشواهد أهمها:

١ - الحشد الشعبي المضاد للثورة.

٢ - الحرب الإعلامية.

٣ - المجال الأمني.

المضادة، مع التركيز على أهم الانقطاعات والتحويلات التي طرأت على الخطاب الإعلامي. وفي البداية يقرأ الباحث النظام الإعلامي المصري قبل الثورة. هناك خمس حقائق حول الإعلام المصري قبل الثورة.

١ - اتسم بدرجة عالية من الاستقطاب بين الإعلام الحكومي والإعلام المعارض المحجوب عن الشرعية والإعلام الخاص المعبر عن مصالح خاصة.

٢ - الزيادة الكمية والتنوع، حيث وجدت ٢١ صحيفة، ونحو ٥٢٣ مجلة وصحيفة أسبوعية وشهرية، و٥٤ قناة مصرية تبث على (النيل سات)، منها ٣١ قناة خاصة، علاوة على آلاف المواقع الإلكترونية.

٣ - ظل يواجه أزمة في مقدراته على التجديد والعمل والمهنية.

٤ - التقدم التكنولوجي أجبر النظام الإعلامي على التغيير، لكن من دون ترحيب من النخبة الحاكمة.

٥ - من الصعب القول بتزييف الرأي العام في ظل تفاعل الإعلام وتأثره بالإعلام العربي والأجنبي.

وبعد مناقشة الخطاب الإعلامي الحكومي في مواجهة الثورة، ينتقل الباحث إلى مناقشة خطاب الثورة الإعلامي. تميز هذا الخطاب بالآتي:

١ - أكد شرعية الإعلام الجديد وفاعليته.

٢ - القدرة على الانتقال من المجال العام الافتراضي إلى الواقع والتحرك مع الجماهير.

٤ - المجال الاقتصادي.

٥ - المجال السياسي والقانوني.

وتقدم الكاتبة تحليلاً مفصلاً لكل هذه المجالات مفسرةً كيف حاولت الثورة المضادة أن تنقُص على الثورة، وهي تقترح أن الثورة لم تحقّق بعد أهدافها كاملةً وعليها تقع مسؤولية الحفاظ على منجزاتها وحمايتها من رهانات الثورة المضادة. (ص ٤١٥).

وتكتب غادة موسى، من مركز الحوكمة، حول «اقتصاد ما بعد الثورة: تفكيك شبكات الفساد المالي والإداري وتحقيق العدالة الاجتماعية. الحالة المصرية عقب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١». وتسعى خلال هذا الفصل إلى تحليل أسباب اندلاع الثورة من زاوية اقتصادية بالاستناد إلى السياسات الاقتصادية للنظام والتعرف إلى نمط النظام الرأسمالي السائد في مصر قبل اندلاع الثورة، ومن ثم تحليل التكلفة الاقتصادية لثورة يناير على المدينين القصير والمتوسط. وتحلل بتفصيل مشفوع بالأرقام والبيانات أداء الاقتصاد المصري في مرحلة ما قبل الثورة من إشكاليات الإنفاق العام والقطاع العام والخصخصة وإدارة أصول الدولة بالمشاريع الاستثمارية الكبرى والديون والفقر. وتخلص الباحثة إلى مجموعة من الملاحظات منها:

- إن القوانين والتشريعات التي سمحت بتكوين شبكات الفساد المالي والإداري امتدت آثارها وتداعياتها إلى الخارج بتهريب أصول الدولة وممتلكاتها.

- ضرورة إقرار مشاريع القوانين التي اقترحت بشأن الوظيفة العامة وتنظيم الإفصاح وتداول المعلومات وتفعيل القوانين الخاصة بالمناقصات والمزايدات ومنع الممارسات الاحتكارية لضبط السوق وإحداث تأثير في سياسات تعديل الأجور النافذة. (ص ٤٥٧) وبالطبع، فإن الفصل على ما يبدو كتب خلال الفترة الانتقالية، فهو يعاني مثل الكثير من فصول الكتاب من عدم إلمامه بالتطورات التي طرأت بعد الانتخابات.

الفصل الرابع عشر، يناقش «محددات مسار التحول الديمقراطي في مصر» حيث تكتب شيماء حطب قراءةً فيما حدث في مصر من منظور التحول الديمقراطي، مسترشدةً بالنظرية الديمقراطية، وكتابات كبار منظري الديمقراطية والتحول الديمقراطي. وكما تفعل حطب، فإن التحول في مصر بحاجة إلى إعادة تعريف لعلاقة الدولة بالمجتمع، أو لعقد اجتماعي جديد، وإنتاج المواطن الفاعل (ص ٤٧٣) ثم تقرأ خريطة القوى المجتمعية ومسار التحول نحو الديمقراطية، وتبدأ بالمؤسسة العسكرية، ودورها في المعادلة السياسية، وبعد ذلك المعارضة السياسية والنخب الفكرية وبحث الجميع عن مأسسة قواعد ديمقراطية للعبة السياسية. وتساءل السؤال الكبير حول إمكانات التوسع الجغرافي والديمقراطي للمشروع الثوري الديمقراطي (ص ٤٨٢) وبالطبع لا يفوتها مناقشة دور التيارات الدينية والكنسية في عملية التحول ضمن سؤال مهم

يقول: هل تحلّق فوق الدولة أم تلتزم بالعمل تحت مظلتها؟. وكما تختتم الباحثة النقاش، فإن التحول أكبر من مجرد كونه فعلاً داخلياً بامتياز، فللقوى الإقليمية والدولية دور مهم يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار. (ص. ٤٩١) وهي مقولة مهمة في دراسة التحول كان قد انتبه إليها مبكراً (ويتهدد) و(شميتز) في دراسات معمقة حول ذلك في بداية تسعينيات القرن الماضي.

واستكمالاً للفصل السابق تناقش باكينام الشرقاوي، في الفصل الخامس عشر، «المجلس الأعلى للقوات المسلحة حاكماً سياسياً»، حيث تقدم قراءة مفصلة لحقبة حكم المجلس العسكري مصر بعد تنحي مبارك. إن الثابت أن إحدى أهم مزايا الثورة المصرية أنها أعطت دوراً رئيساً للجيش في عملية التحول الديمقراطي. المؤكد أن الجيوش لعبت أدواراً مختلفة في السياسة ولا يمكن تصور أي قراءة لأي نظام سياسي في العالم دون تحليل علاقة الجيش بالحكم أو وفق المؤلف الشهير «الرجل فوق الحصان». إلا أن الدول المعاصرة جعلت من الجيوش مؤسسة داخل السياق الوطني، خلافاً مثلاً للجيوش في الدول ما بعد الاستعمارية التي لعبت الجيوش فيها دوراً تراوح بين التأثير والحكم المباشر. (ص. ٤٩٦). وبعد قراءة نظرية طويلة تقدم الشرقاوي السياق الثوري وملامح الدور الجديد للمؤسسة العسكرية المصرية. وتحدد خصوصية دور المؤسسة العسكرية في مصر في ثلاثة مستويات:

١ - دور حارس الثورة.
٢ - دور حامي الأمن والاستقرار الداخلي.
٣ - دور المفاوضات الاجتماعي والوسيط السياسي.
فيما يكتب عبد العليم محمد، الفصل السادس عشر، بعنوان «اتجاهات السياسة الإسرائيلية إزاء الثورة المصرية ومستقبل العلاقات المصرية - الإسرائيلية». ويمكن استعراض خلاصات الباحث وتلخيصها في الآتي: إن إسرائيل تواجه شرق أوسط جديداً فقدت فيه من حلفائها مصر مبارك وقبله تركيا وقبلهما إيران الشاه، وهي تنهياً للأسوأ. كما تمثل خسارة إسرائيل نظام مبارك ضائقة إستراتيجية، وهذه أكبر صدمة منذ سقوط الشاه. تشكك إسرائيل في محتوى الديمقراطية الجديدة في العالم العربي وخلفيتها المعادية لها وللغرب، إلى جانب الخوف من البعد الإسلامي في تكوينها. إسرائيل تفضل الاستبداد على الديمقراطية في العالم العربي؛ لأنه يتلاءم مع مصالحها، ولأن هذه الديمقراطية قد تعيق استئناف عملية السلام مع العرب. أما لجهة مستقبل العلاقات مع مصر، فقد كشفت الدراسة عن تعارض التصور المصري والتصور الإسرائيلي خاصة مع توجه مصر ما بعد الثورة إلى القيام بدور إقليمي ودولي جديد، وإسرائيل متخوفة من قيام نظام جديد في القاهرة يذكرها بالحقبة الناصرية جزئياً. (ص. ٥٥٤)
ويكتب عبد الرحمن حسام، الفصل الأخير من الكتاب بعنوان «ثورة ٢٥ يناير: فاعلية الإرادة وإدارة الفاعلية»، وغاية الدراسة هي الكشف عمّا

تقريباً في كل فصل، ويأتي على حساب وحدة التحليل وكثافته. لاحظ مثلاً تحليل محمد عزب للثورة الفرنسية وأهدافها، وبعد ذلك للثورة البلشفية، في تفصيل فائض، فيما هو يتحدث عن توثيق الثورة المصرية، فهو حتى لا يتحدث مثلاً عن قضايا مشابهة مثل توثيق الثورتين، بل يغوص في تحليل دوافع وتوجهات وأهداف كل ثورة في شرح لا لزوم له. (ص.ص ١٦٢-١٦٤) وهو لقراءة عشر صفحات يتحدث عن الثورات وأسباب اندلاعها، فيما يمر بسرعة على الثورة المصرية فيما هو من المفترض أن يحلل توثيق الثورة المصرية وكتابة تاريخها.

لصيق بالسابق، أن غياب خطة تحريرية للكتاب تركت مساحات واسعة للتكرار وعدم انضباط التحليل وتكامله. وعلى الرغم من أن الكتاب يغطي جوانب متعددة من الاقتصادي إلى الإعلامي إلى السياسي إلى الحزبي والشعبي، فإن وجود خطة كان يمكن أن يسعف الكتاب من ازدحام التحليل؛ بغية ترتيب أولوياته وعرضها بطريقة ممنهجة تسهل على القارئ هضمها.

وتظل واحدة من أهم مزايا الكتاب أن جلّ الباحثين من الدارسين الشباب، كما يقول مقدم الكتاب، انسجماً مع روح الشباب التي تسود مصر وتشجيعاً للباحثين الشباب على تقديم قراعتهم للثورة.

يقع الكتاب في ٦٠٨ صفحات من القطع المتوسط.

جرى في لحظات الفعل الثوري والوصول إلى سرد حقيقي لكيفية سقوط لحظة الاستبداد، مستخدماً مفهوم هيكل «الفرصة السياسية» بوصفه أداة لتحليل العلاقة بين الدولة والمجتمع أثناء عمليات التحول. وهي تروي قصة الثورة وتتناول أسباب نجاحها كما تحلل فكرة المساحات والمسافات وانكسار حاجز الخوف وتهوي الدولة الأمنية أمام قوة اللاعنف الكامنة في الاحتجاج السلمي. الدراسة قائمة على الملاحظات الشخصية والسرد الذاتي والعام إلى جانب المقابلات والاتصالات المختلفة التي أجريت لغايات البحث. إنه سرد ختامي في نهاية الكتاب للثورة وعنها

وربما تكون الملاحظة الأهم على الكتاب المهم، هي أنه على الرغم من صدوره في العام ٢٠١٢ فإنه لم يتطرق إلى التحولات المهمة التي جرت في مصر، خاصة بعد فوز التيار الإسلامي بأغلبية مجلسي النواب والشورى، وبعد ذلك حل المجلسين من قبل المجلس العسكري، وربما الحدث الأهم منذ سقوط مبارك، وهو فوز الرئيس محمد مرسي من (الإخوان) في الانتخابات الرئاسية، والجدل اللامنتهي حول الدستور. الكتاب لم يتطرق إلى هذه التطورات على أهميتها على الرغم من صدوره بعد بعضها.

أما الملاحظة الثانية التي وردت في متن قراءة الكتاب، فهي عدم وجود خطة موحدة لتحرير الكتاب، حيث يسهب بعض الباحثين في الحديث عن الثورة وأهميتها ودوافعها في مشهد يتكرر

أميركية إلى أحد أبرز قيادي «الجماعة»، ونائب المرشد العام، المهندس خيرت الشاطر، وكان ذلك في العام ٢٠٠٥، ويتحدث الخطاب عن ترتيبات كانت تجرى في الكواليس بين جهات أميركية نافذة، وقيادات في جماعة الإخوان المسلمين التي كانت تسعى للوصول إلى الحكم في مصر. الجدير بالذكر أن ثروت الخرباوي محام مصري وأحد أعضاء نقابة المحامين في مصر وقيادي بارز سابق في جماعة الإخوان المسلمين في مصر، ولد في محافظة الشرقية في العام ١٩٥٧، بدأ حياته السياسية عضواً في حزب الوفد، ثم نقل نشاطه السياسي بانضمامه لجماعة الإخوان المسلمين.

يقول الخرباوي في متن كتابه «كان سر الإخوان غامضاً لهذه الدرجة! في الحقيقة لا، فقد كان تحت عيني طول الوقت، ولكنني لم أراه، فالإنسان لا يرى ما لا يجب، فإذا رأى ممن يحبهم ما لا يحبه بحث لهم وله عن تبرير يستقيم مع حسن ظنه وتفسير أقرب لفكرته وعاطفته، والحقيقة أنني كنت أستطيع الوصول إلى سر الإخوان المفزع منذ السنوات الأولى لي في الإخوان، ولكنني للأسف لم أضع يدي على صندوق الأسرار حينها.

وعلى الرغم من أنني لم أدخل إلى كهف أسرار الجماعة وأفتح صندوقها السري وأضع يدي على جواهرها المخفأة إلا في العام ٢٠٠٨، فإن خيوط بعض هذه الأسرار كانت قد بدأت تتجمع في يدي قبل هذا التاريخ، كان بعضها قد



الكتاب: سر المعبد: الأسرار الخفية لجماعة الإخوان المسلمين

الكاتب: ثروت الخرباوي

الناشر: دار النهضة

تاريخ النشر: ٢٠١٢

عدد الصفحات: ٣٦٠

يسرد المحامي والقيادي السابق في الإخوان تجربته في الإخوان بتفصيل مثير للجدل. ولثروت الخرباوي، كتاب آخر سرد فيه تجربته مع الإخوان حتى انفصاله عنهم، وكان بعنوان «قلب الإخوان»، وتعرض فيه لانحراف الجماعة عن النهج الذي رسمه مؤسسها حسن البنا، وسيطرة ما يسمى التنظيم الخاص على الجماعة، والذي ينزع أعضاؤه إلى فكر سيد قطب الذي يختلف بشكل ما عن رؤى حسن البنا.

يضم الكتاب مجموعة من الوثائق المهمة في آخره، مثل خطاب مرسل من شخصيات سياسية

الكتاب تنامي الحركات السياسية والاجتماعية والاحتجاجات المجتمعية، ولاسيما المتمثلة في فئة الشباب المصري، والتي شهدتها مصر في السنوات الأخيرة، كانت الشرارة الرئيسة لاندلاع ثورة ٢٥ يناير، باعتبارها نتيجة حتمية لذلك الحراك السياسي والاجتماعي المصري، ويلقي الكتاب الضوء على علاقة الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي بهذه الحركات السياسية والاجتماعية، وذلك لتأسيس وضعية نظرية لطبيعة تلك العلاقة.

وينقسم الكتاب إلى ستة فصول رئيسية، يعرض الفصل الأول دور الإعلام في عملية التغيير الاجتماعي السياسي الديمقراطي وتعبئة الإرادة العامة للتغيير والإصلاح. ويقدم الفصل الثاني نبذة مختصرة عن الحركات الاجتماعية والسياسية ومفهومها ونشأتها وأهدافها والنظريات المفسرة لتكوّنها وخصائصها وأنواعها وعلاقتها بالكيانات الاجتماعية والسياسية الأخرى.

أما الفصل الثالث، فيقدم رؤية نقدية تحليلية لعلاقة الشباب بعملية التغيير الاجتماعي السياسي الديمقراطي من خلال إعادة رصد مختلف الاتجاهات البحثية المعنية بفحص دور الشباب في مجال التغيير والابتكار داخل النسق الاجتماعي.

ويُعنى الفصل الرابع بتحليل تغيير الاحتجاج في مجتمعاتنا المعاصرة ومنها الحركات الاجتماعية في مصر ثم الحركات موضع

وقع تحت يدي في العام ١٩٩٩، إلا أنني بحثت عن تأويل له يتفق مع حسن ظني بالجماعة، ثم وقع البعض الآخر تحت يدي في العام ٢٠٠٢ وما بعده بقليل، إلى أن وقف علمي عند حد معين كتبت عنه ودلت عليه، وكان معظم من ينتقدون الإخوان يدورون حول الفكرة التي طرحتها وكشفت عنها، وهي أن التنظيم القطبي سيطر على مقادير الجماعة وجعل من أفكار سيد قطب دستوراً فكرياً للإخوان، ولكن عندما عرفت الحقيقة أدركت أن الأمر كان أخطر من ذلك بكثير».



الشباب
والحركات الاجتماعية والسياسية

د. إيمان محمد حسني عبد الله

الكتاب: الشباب والحركات الاجتماعية والسياسية

الكاتب: د. إيمان محمد حسني عبد الله

الناشر: الهيئة العامة للكتاب، سلسلة إنسانيات

تاريخ النشر: ٢٠١٢

عدد الصفحات: ٢٦٦

صدر عن الهيئة المصرية العامة للكتاب ضمن سلسلة إنسانيات، كتاب بعنوان (الشباب والحركات الاجتماعية والسياسية) للدكتورة إيمان محمد حسني عبد الله. يرصد هذا



الكتاب: علائم يطلق اسم فلسطين؟

الكاتب: ألان غريش

الناشر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

تاريخ النشر: ٢٠١٢

عدد الصفحات: ٢٥٥

عن «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات»
يصدر للمفكر الفرنسي ألان غريش كتاب عنوانه
«علائم يُطلق اسم فلسطين؟» وقد كتب غريش
مقدمةً خاصةً للطبعة العربية تساءل فيها: «هل
سقطت فلسطين من حساب التّورات العربية؟». والكتاب
محاولة لتقديم فهم شامل للقضية
الفلسطينية في سياق المظالم التي خلفها النظام
الاستعماري القديم. والمؤلف الذي وُلد في القاهرة
في سنة ١٩٤٨، وعاش شطراً من حياته في
مصر، امتلك، جرّاء ارتباطه بمصر، حساسيةً
خاصةً في شأن فلسطين مكنته من مزج ذكريات
الطفولة بظهور القضية الفلسطينية، وهما الأمران
الذّان شكّلا وعيه السياسي في ما بعد. وكتابه
هذا هو نقّشُ سجاليّ مع الصهيونية، ومع المسألة

الدراسة كإخوان المسلمين، وكفاية، والقضاة
، والحركة العمالية، وحركة أساتذة الجامعات...
ودراستها بشكل أكثر تحديداً أو تفصيلاً.

والفصل الخامس يختص بتقديم ومناقشة
نتائج دراسة تطبيقية تحليلية ميدانية عن علاقة
الأطر الإخبارية الصحافية بأنشطة الحركات
السياسية والاجتماعية واتجاهات الشباب
المصري نحو هذه الحركات.

في حين يقدم الفصل السادس دراسة
حالة لخصوصية تجربة الاحتجاج المصرية
حتى اندلاع ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ من خلال
التعرّض لجذور ثقافة الاحتجاج لدى المجتمع
المصري وأبرز ملامح تطورها والثابت والمتغير
فيها وأسبابه ودلالاته، مع وضع توثيق متكامل
لنماذج الاحتجاجات الشبابية الحديثة والمعاصرة
في مصر، وأخيراً فحص مدى تقبل الرأي العام
المصري الرأي الفئوي للشباب وتحديداً فكرة
الاختلاف والخلاف، وعلاقة ذلك بخصائص
النظام الإعلامي في مصر وممارساته.

الدكتورة إيمان محمد حسني عبد الله،
ولدت في مصر في العام ١٩٧٧، وحصلت
على بكالوريوس الإعلام من قسم الصحافة
بجامعة القاهرة في العام ١٩٩٩، وتعمل الآن
مدرسةً بكلية الإعلام. كتبت العديد من الأبحاث
الإعلامية التي تتمحور حول الحركات والأنظمة
الاجتماعية وقضايا الرأي العام والتغيير
الاجتماعي، والانتفاضة الفلسطينية الثانية
والصحافة العربية والدولية.

(دراسة مقارنة)

الكاتب: نعمان عبد الهادي فيصل

الناشر: الدار المصرية الألمانية للنشر والطباعة

تاريخ النشر: ٢٠١٢

عدد الصفحات: ٤١٠

يحاول نعمان عبد الهادي فيصل في كتابه الجديد تحليل جذور وأسباب الانقسام الفلسطيني من خلال المقارنة بين الانقسام داخل الحركة الوطنية الوليدة آنذاك في عهد الانتداب البريطاني، والذي أخذ طابعاً عائلياً؛ بين عائلتي الحسيني والنشاشيبي، على أرضية الموقف من الانتداب أو بسبب التنافس على مواقع السلطة والنفوذ وبين الانقسام الذي حدث في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية، بين حركتي فتح وحماس، والذي أخذ طابعاً سياسياً نتيجة الخلاف بين رؤيتين متناقضتين إحداهما تمثل مشروعاً وطنياً بقيادة حركة فتح، وأخرى تمثل مشروعاً إسلامياً بقيادة حركة حماس، وكذلك بسبب الموقف من الاحتلال الإسرائيلي وأسلوب التعامل معه.

ويقوم هذا الكتاب على توصيف وتحليل تداعيات الانقسام الداخلية والخارجية، التي تركت أثراً سلبياً وانعكاسات خطيرة على المشروع الوطني والوضع الفلسطيني بمكوناته السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

يتكون الكتاب من خمسة فصول، حيث يبدأ الفصل الأول بدراسة أساليب الحركة الوطنية الفلسطينية في النصف الأول من القرن العشرين، وتنامي حالة الوعي لأخطار المشروع الصهيوني

اليهودية، كما تجلّت في الوعي الأوروبي، وإسهام معرفي في إعادة تذكير الغرب الأوروبي بالقضية الفلسطينية والمظالم التي أوقعها هذا الغرب الاستعماري، وخصوصاً بريطانيا، بالشعب الفلسطيني. وفي هذا الميدان جال ألان غريش في تاريخ الاستعمار، وفي تاريخ فلسطين الحديث، ليعقد مقارنات سياسية وفكرية وأدبية ويظهر من خلال هذه المقارنات أنّ قضية الشعب الفلسطيني هي قضية عدالة بالدرجة الأولى، وقضية تحرر وطني في الوقت نفسه. ولم ينس الكاتب أن يوجّه نقداً حاسماً للكاتب الفرنسي الصهيوني (برنار هنري ليفي) في مواقفه من العدوان الإسرائيلي على غزة في أواخر سنة ٢٠٠٨ وأوائل سنة ٢٠٠٩، وليفضح من خلال هذا النقد، خرافة الحياد؛ فالحياد في هذا المجال يعني - برأيه - الوقوف في صف الظالمين. وألان غريش كان دائماً في صف المظلومين.



الكتاب: الانقسام الفلسطيني في عهد الانتداب البريطاني وفي ظل السلطة الوطنية الفلسطينية

بإشراف الدكتور إبراهيم أبراش في قسم العلوم السياسية.



الكتاب: «فلسطين في الكتب المدرسية في إسرائيل- الأيديولوجيا والدعاية في التربية والتعليم»
الكاتبة: د. نوريت بيلد- إحنان.
الناشر: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»
تاريخ النشر: ٢٠١٢
عدد الصفحات: ٣٤٢

رام الله- صدر حديثاً عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار» كتاب «فلسطين في الكتب المدرسية في إسرائيل- الأيديولوجيا والدعاية في التربية والتعليم» للباحثة والأستاذة الجامعية الإسرائيلية د. نوريت بيلد- إحنان. وأكدت مؤلفة الكتاب في كلمات التمهيد أن

لدى الشعب الفلسطيني. ويطل الكتاب في الفصل الثاني على أسباب الانقسام الفلسطيني بين عائلتي الحسيني والنشاشيبي، حيث أفرد الكتاب مساحة لتحليل الأسباب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وكذلك إلى تداعيات الانقسام وانعكاساته السلبية على السواد الأعظم من الشعب الفلسطيني.

ويبرز الكتاب في الفصل الثالث تبلور الحركة الوطنية الفلسطينية بعد نكبة العام ١٩٤٨، وميلاد الكيان السياسي الفلسطيني المتمثل في إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية. ويتناول الفصل الرابع تحليل الأسباب السياسية للانقسام الفلسطيني بين حركتي فتح وحماس في ظل السلطة الفلسطينية، وتداعياته الخطيرة على المشروع الوطني والوضع الفلسطيني بمكوناته السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وأيضاً التطورات التي جرت على صعيد حركة حماس (الفكر والممارسة) بعد فوزها بالانتخابات التشريعية الثانية عام ٢٠٠٦، وعودها إلى المسرح السياسي.

ويحلل الفصل الأخير من الكتاب العوامل والأفعال المتشابهة والمختلفة بين الانقسامين (في عهد الانتداب وفي ظل السلطة الفلسطينية)، وقد خلص الكتاب من خلال المقارنة إلى تقديم مجموعة أفكار وتوصيات عملية لبناء نظام سياسي فلسطيني محصن من الانقسام. يذكر أن الكتاب عبارة عن رسالة ماجستير كان الكاتب قد ناقشها في جامعة الأزهر

التي تمثل، على نحو صريح وضمني في الوقت ذاته، الضمير الجمعي الذي يوجه المجتمع الإسرائيلي بكافة فئاته وأطيافه، بالشكل الذي يُعاد فيه إنتاجها في الكتب المدرسية المقررة في ثلاثة حقول معرفية، وهي التاريخ والجغرافيا والدراسات المدنية (المدنيات). وتشتمل الدراسة على تحليل للنصوص البصرية واللفظية التي تمثل «الآخرين» الذي يغيرون اليهود الصهيونيين، وهم الفلسطينيون، بمن فيهم المواطنون الذي يقيمون في إسرائيل، وغير المواطنين الذين ما زالوا يعيشون تحت نير النظام العسكري في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ العام ١٩٦٧.

ومن الاستنتاجات المثيرة التي تتوصل إليها المؤلفة، وهي كثيرة، أن الكتب المدرسية في إسرائيل تغرس في عقول الشباب الإسرائيليين «الرغبة في عدم المعرفة» عن الآخر، في الوقت الذي لا تشجع فيه إسرائيل مطلقاً «تعليم السلام» أو الاختلاط بين الطلبة اليهود والفلسطينيين، بل على النقيض من ذلك، فعلى الرغم من وفرة الفرص، لم يحصل أن تحول موضوع السلام والتعايش إلى جزء من المنهاج الأكاديمي الرسمي، ولم يحمل أي مصداقية أكاديمية في نفسه مطلقاً. كما أن تمثيل الفلسطينيين في الكتب المدرسية المتداولة في إسرائيل يرسخ الجهل بالأوضاع الاجتماعية والجيوسياسية الحقيقية وبالخطاب الجغرافي والتاريخي، وذلك بالإضافة إلى كونه أداة

الكتب المدرسية المتداولة في إسرائيل يجري تأليفها على نحو خاص للشباب اليافعين، الذين سيجري تجنيدهم في الخدمة العسكرية الإلزامية بعدما يتّمون ١٨ عاماً من أعمارهم، بغية تنفيذ السياسة التي تنتهجها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبالتالي فإن الدراسة التي يضمها الكتاب لا تسعى إلى وصف نظام التربية والتعليم الذي تطبقه إسرائيل، وإنما تستهدف التركيز على سؤال محدد واحد، هو: كيف يجري تصوير فلسطين والفلسطينيين، الذين قد يُطلب إلى هؤلاء الشباب الإسرائيليين استخدام القوة ضدهم، في الكتب المدرسية؟.

وأشارت إلى أن اهتمامها الخاص بالكتب المدرسية نابع من قناعة تشترك فيها مع باحثين آخرين في إسرائيل وفي غيرها من الدول، فحواها أن الكتب المدرسية لا تزال تشكل، دون غيرها من جميع مصادر المعلومات الأخرى، وسيلة قوية توظفها الدولة في تشكيل أنماط الإدراك الحسي والتصنيف والتفسير والذاكرة، وهي عوامل تساهم في تحديد الهويات الشخصية والقومية. وينسحب هذا الأمر على نحو خاص على دول كإسرائيل «يحظى فيها التاريخ والذاكرة [والهوية الشخصية] والشعب بتواصل حميم لا تنفصم عراه».

وأضافت أن الكتاب يقدم دراسة نقدية لجانب واحد من جوانب «الرواية الصهيونية الكبرى»

هذه الصور المشوهة والخرائط المحرفة التي تُزرع في عقولهم وتثبت فيها، من أجل تنفيذ السياسة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين، الذين لا يعلم هؤلاء الطلبة شيئاً عن حياتهم وعالمهم، والذين تعلموا الامتعاظ من وجودهم والخوف منه. ويتجسد هذا التلقين، أو بالأحرى «إفساد العقول»، من خلال سلطة الخطاب العلمي، بشقيه اللفظي والبصري، الذي يُنظر إليه على أنه محايد وموضوعي ويخلو من التحيز، وبالتالي يمثل الحقيقة المطلقة.

تغرس الأفكار التمييزية والمواقف العنصرية. وعلى افتراض أن طلبة المدارس لا يرتادون المكتبات من أجل التحقق من الوقائع وسد الفجوات التي تعترى الكتب المقررة عليهم في مدارسهم، وأن غالبية المعلمين نشأت على مثل هذه الكتب، فعلى المرء أن يخلص إلى نتيجة مفادها أن أبناء الأجيال الثلاثة السابقة من الإسرائيليين ليسوا في معظمهم على وعي بالوقائع الجيو-سياسية أو الاجتماعية التي تحيط ببلدهم. ويتم تجنيد الطلبة اليهود، مع

نص مسودة مشروع القرار للحصول على مكانة دولة غير عضو في الأمم المتحدة

واحترام حقوق الإنسان الأساسية،
تذكيراً بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم
١٨١ (٢) الصادر في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧،
تأكيداً على مبدأ الميثاق بعدم جواز الحصول
على الأراضي بالقوة،
تأكيداً على قرارات مجلس الأمن الدولي ذات
العلاقة، بما فيها، ضمن قرارات أخرى، ٢٤٢
(١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣) و٤٤٦ (١٩٧٩) و٤٧٨
(١٩٨٠) و١٣٩٧ (٢٠٠٢) و١٥١٥ (٢٠٠٣)
و١٨٥٠ (٢٠٠٨)،
تأكيداً على انطباق معاهدة جنيف المتعلقة
بحماية السكان المدنيين في زمن الحرب الصادرة
في ١٢ آب ١٩٤٩، على الأراضي الفلسطينية
المحتلة، بما فيها القدس الشرقية،
تأكيداً على القرار ٢٢٣٦ الصادر في ٢٢ تشرين
الثاني ١٩٧٤ وجميع القرارات ذات العلاقة، بما

فيما يلي ترجمة للمسودة التي وزعتها فلسطين
على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة:
مسودة (٨ تشرين الثاني ٢٠١٢)
الجلسة ٦٧ للجمعية العمومية للأمم المتحدة
مسألة فلسطين
الجمعية العمومية،
انطلاقاً من أهداف ومبادئ ميثاق الأمم
المتحدة والتأكيد في هذا المجال على مبدأ تساوي
الحقوق وحق تقرير المصير للشعوب،
تذكيراً بقرارها ٢٦٢٥ الصادر في ٢٤ تشرين
الأول ١٩٧٠، الذي يؤكد، ضمن أمور أخرى،
على واجب كل دولة في الدفع بشكل مشترك او
بعمل منفصل على تحقيق مبدأ الحقوق المتساوية
وتقرير المصير للشعوب،
تأكيداً على أهمية الحفاظ وتعزيز السلام
الدولي القائم على الحرية، المساواة، العدل

٦ أيار ٢٠٠٤ الذي أكد، ضمن أمور أخرى، على أن وضع الأراضي المحتلة منذ ١٩٦٧ بما فيها القدس الشرقية يبقى احتلالاً عسكرياً، وأنه بموجب القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة، فإن للشعب الفلسطيني الحق بتقرير المصير والسيادة على أرضه.

وإشارة إلى القرار ٣٢١ الصادر في ١٤ تشرين الأول ١٩٧٤، والقرار ٢٢٣٧ الصادر في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٧٤ اللذين بموجبهما تمت دعوة منظمة التحرير الفلسطينية للمشاركة في مداولات الجمعية العامة للأمم المتحدة كمنظمة للشعب الفلسطيني ومنحت وضع مراقب،

وإشارة أيضاً إلى أن القرار ٤٣ / ١٧٧ الصادر في ١٥ كانون الأول ١٩٨٨ الذي أقر، ضمن أمور أخرى، إعلان الدولة الفلسطينية من قبل المجلس الوطني الفلسطيني في ١٥ تشرين الثاني ١٩٨٨، وقرر أن «فلسطين»، يجب أن تستخدم بدلاً من «منظمة التحرير الفلسطينية» في نظام الأمم المتحدة، دون المساس بوضع المراقب أو بمهام منظمة التحرير الفلسطينية داخل نظام الأمم المتحدة،

أخذاً في الاعتبار أن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، بموجب قرار المجلس الوطني الفلسطيني، تتولى صلاحيات ومسؤوليات الحكومة المؤقتة لدولة فلسطين،

استذكراً لقرار ٥٢ / ٢٥٠ الصادر في ٧ تموز ١٩٩٨، والذي منحت بموجبه فلسطين المزيد من الحقوق والامتيازات كمراقب،

فيها القرار ٦٦ / ١٤٦ الصادر في ١٩ كانون الأول ٢٠١١، الذي يؤكد على حق الشعب الفلسطيني بتقرير المصير، بما في ذلك حقه باستقلال دولة فلسطين،

تأكيداً على قرارها ١٧٦ / ٤٣ الصادر في ١٥ كانون الأول ١٩٨٨، قرار ١٧ / ٦٦ الصادر في ٣٠ تشرين الثاني ٢٠١١، وجميع القرارات الأخرى ذات الصلة المتعلقة بـ «التسوية السلمية للقضية الفلسطينية» التي تؤكد ضمن أمور أخرى على الحاجة إلى (أ) انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، (ب) تطبيق حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وخاصة حق تقرير المصير وحقه في دولة مستقلة، (ج) حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين بما ينسجم مع القرار ١٩٤ (٣) الصادر في ١١ كانون الأول ١٩٤٨، و(د) الوقف التام لكافة نشاطات الاستيطان الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية،

تأكيداً على القرار ٦٦ / ١٨ الصادر في ٣٠ تشرين الثاني ٢٠١١ وجميع القرارات ذات الصلة بوضع القدس، وأخذاً بعين الاعتبار أن ضم القدس الشرقية غير معترف به من قبل المجتمع الدولي، وتأكيداً على الحاجة إلى إيجاد وسيلة من خلال التفاوض لحل وضع القدس كعاصمة لدولتين، استذكراً للرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية في ٩ تموز ٢٠٠٤، تأكيداً على أن القرار ٥٨ / ٢٩٢ الصادر في

استذكراً لمبادرة السلام العربية التي تم تبنيها في آذار ٢٠٠٢ من قبل جامعة الدول العربية، تأكيداً على التزامها، بموجب القانون الدولي بحل الدولتين، الداعي الى دولة فلسطين المستقلة ذات سيادة ديموقراطية وقابلة للبقاء ومتصلة تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن بناء على حدود عام ١٩٦٧،

أخذاً بالاعتبار الاعتراف المتبادل في ٩ أيلول ١٩٩٣ بين حكومة دولة إسرائيل وبين منظمة التحرير الفلسطينية، ممثلة الشعب الفلسطيني، تأكيداً على حقوق جميع دول المنطقة بالعيش بسلام ضمن حدود آمنة معترف بها دولياً،

ترحيباً بخطة السلطة الفلسطينية عام ٢٠٠٩ لإنشاء مؤسسات الدولة الفلسطينية المستقلة خلال فترة عامين، وترحيباً بالتقييم الإيجابي في هذا المجال بشأن الجاهزية للدولة من قبل البنك الدولي والأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي وكما تم التعبير عنه في استخلاصات رئاسة لجنة التنسيق الخاصة لمساعدات المانحين الصادر في نيسان ٢٠١١، والاستخلاصات اللاحقة للرئاسة والتي أكدت على أن السلطة الفلسطينية تخطت عتبة الدولة العاملة في القطاعات الرئيسية التي تمت دراستها،

وإقراراً بأن العضوية الكاملة التي تتمتع بها فلسطين في منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم، الهيئة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، ومجموعة الدول الآسيوية، وهي أيضاً عضو كامل في جامعة الدول العربية، حركة عدم

الانحياز، منظمة التعاون الإسلامي، ومجموعة ال٧٧ والصين،

إشارة إلى تقرير لجنة مجلس الأمن الدولي الخاصة بعضوية الأعضاء الجدد الصادر في ١١ تشرين الثاني ٢٠١١،

تأكيداً على المسؤولية الدائمة للأمم المتحدة حول قضية فلسطين لحين حلها بشكل مرض من جميع جوانبها،

تأكيداً على مبدأ شمولية العضوية في الأمم المتحدة:

- ١- تؤكد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واستقلاله في دولته فلسطين على أساس حدود عام ١٩٦٧،
- ٢- تعترف بأنه، حتى تاريخه، منحت ١٣٢ دولة أعضاء في الأمم المتحدة اعترافها بدولة فلسطين،
- ٣- قررت منح فلسطين وضع الدولة المراقبة في نظام الأمم المتحدة، بدون المساس بالحقوق المكتسبة، والامتيازات ودور منظمة التحرير الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطيني، بموجب القرارات والممارسة ذات الصلة،
- ٤- تعرب عن الأمل بأن ينظر مجلس الأمن الدولي بإيجابية إلى الطلب الذي قدم في ٢٣ أيلول ٢٠١١ من قبل دولة فلسطين للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.
- ٥- تؤكد تصميمها على المساهمة في تحقيق الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني وإنجاز تسوية سلمية في الشرق

من أجل تحقيق تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، تحل كافة القضايا الأساسية المتعلقة، وعلى رأسها قضايا اللاجئين الفلسطينيين والقدس والمستوطنات والحدود والأمن والماء والأسرى. ٧- تحث جميع الدول والوكالات المتخصصة والمنظمات في نظام الأمم المتحدة على مواصلة دعم ومساعدة الشعب الفلسطيني في تحقيق حقه في تقرير المصير، الاستقلال والحرية. ٨- تطلب من الأمين العام القيام بالخطوات الضرورية من أجل تطبيق القرار الحالي وتقديم تقرير إلى الجمعية العامة خلال ٣ أشهر حول التقدم الذي تم تحقيقه بهذا الشأن.

الأوسط تنهي الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ عام ١٩٦٧ ويحقق رؤية الدولتين، دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة وديموقراطية ومتصلة وقابلة للبقاء، تعيش جنباً إلى جنب في سلام وأمان مع إسرائيل وجاراتها الأخرى، على أساس حدود عام ١٩٦٧، على ان يتم تقرير إعادة ترسيم الحدود في مفاوضات الوضع النهائي.

٦- تعبر عن الحاجة العاجلة لاستئناف وتسريع المفاوضات في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط، بناء على قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، مرجعيات مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام، مبادرة السلام العربية، وخارطة طريق الصادرة عن اللجنة الرباعية،